المشاكلة بين واو الحال وواو المصاحبة
في النحو العربي

هذا الكتاب هو في الأصل رسالتي في الماجستير ١٩٨٩م

تأليف الدكتور
عبد الجبار فتحي زيدان ذنون صوفي علي الحمداني
أستاذ اللغة العربية والنحو القرآني

الطبعة الثانية
الموصل
١٤٣٨هـ=٢٠١٨م

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد
٨٠٦ لسنة ٢٠٠٩م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، والْحَمْدُ للّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ ، مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى مُحَمَّدٍ رَسُولِ الله ، وخاتَمِ النَّبيين ، وعَلَى آلِهِ وأصْحابِهِ أجْمَعِين ، من الأنصارِ والمهاجرين ، والذين اتبعوهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّين .

شاع في كتب النحو القديمة والحديثة القول بواو الحال ، وهذا الكتاب يثبت مما لا يدع مجالًا للشك بأنَّ كل واوٍ ، اصطُلِح على تسميتها واو الحال ، إنَّما هي في الحقيقة واو المعية .

فليس في العربية واو الحال ، بل هي واو مختلقة من لدن النحاة ، فيجب إلغاؤها ، ولْتعلمْ كلّ مجامع اللغة العربية في الشرق والغرب بأنّ واو الحال خرافة نحوية ، وإن أجمع على القول بها الأولون والآخِرون ، ومن ارتاب بادعائي هذا فلْيقرأْ هذا الكتاب .

قصة هذا الكتاب

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ، وبعد

فقد وُلدتْ عندي فكرة هذا الكتاب التي مفادها : أنّ الواو التي سماها النحاة واو الحال إنّما هي في الحقيقة واو المعية ، حين كنت طالبًا في كلية التربية الملغاة / جامعة بغداد ، التي تخرجتُ فيها سنة ١٩٧٢م ، ومنذ ذلك الحين أخذتُ أكتبُ فيما يتعلق بهذه الفكرة ، حتى تجمعت عندي حولها طائفة من الملاحظات ، وبعد قبولي في الدراسات العليا بكلية الآداب / جامعة الموصل ، طُلِب مني بعد اجتيازي الدراسة النظرية أن أختار موضوعًا نحويًّا فقدمتُ لهم الموضوع تحت عنوان : واو الحال وواو المعية في النحو العربي ، فترددوا في قبوله بحجة أنّه لا يصلح أن يؤلف رسالة يُنال بها شهادة الماجستير ، لكن رغبتي في أن أحقق أمنيتي بترجمة الفكرة التي عاشت معي منذ تخرجي إلى رسالة جامعية أصررتُ على إقناعهم بقبول هذا

الموضوع ، وتمّ ذلك بعد تقرير قدمته لهم ، بينتُ خطة عملي المفصلة فيه ، ثم عُدِّلتْ صيغة العنوان إلى : المشاكلة بين واو الحال وواو المصاحبة في النحو العربي .

وحين شرعت أكتب في فصول هذه الرسالة ألفيتُ نفسي وحيدًا في إثبات مضمونها الأساسي ؛ إذ لم أجد أحدًا من النحاة القدامى أو المتأخرين أو المحدثين من ذهب من قبلُ مذهبي ، لكن لشدة اقتناعي بفكرة الرسالة واصلت الكتابة في موضوع بحثي ، ومع اقتناعي بصواب ما استقر في نفسي ، فقد كنت أتوقع أنّ الرسالة قد تُرفَض جملة وتفصيلًا من لدن المناقشين ؛ لأنّها تتضمن فكرة مخالفة لِما أجمع عليه النحاة قديمًا وحديثًا ، لكن الذي فوجئتُ به أنّهم لم يتعرضوا لفكرة الرسالة ولا لمناقشة أدلتي التي قدمتها لإثباتها وإنّما أخذوا علي تجرئي على النحاة كقولي : تاه النحاة في هذه القضية...لم يفطن النحاة إلى كذا...وقد كان الأخفش مرتجلا حين ادعى بأنّ الحال فضلة .

وكنت قد استأنست كثيرًا بالأستاذ الذي أشرف على رسالتي ؛ إذ لم أجده يعترض ، بعد قراءته لأيّ فصل من فصول الرسالة ، على أيّة فكرة أطرحها فيه ، فقد تركني أكتب رسالتي بحرية تامة ، إلّا أنّه لم ينبهني على الابتعاد عن تجريح النحاة وتخطئتي لهم بعبارات صريحة .

وعلى أيّة حال فقد مُنِحتُ شهادة الماجستير بدرجة جيد جدًّا مع مطالبتهم لي بإجراء التعديلات ولا سيّما حذف العبارات التي نلتُ بها ، حسب تعبيرهم ، من مقام أجدادنا النحاة.

وها أنذا أقدّم هذه الرسالة كما هي ولكن بصيغة كتاب ..

المقدمة

بسم الله والحمد لله الذي مَنَّ علينا بأكمل رسالة وأبلغ كتاب، وجعل لغتنا لغة قرآنه ، فتكفل بحفظها حين تكفل بحفظه إذ قال، جلَّ شأنه: (**إنَّا**

نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) فقد ضمن الله بقاءها وصُنعت على عينه ، فكانت أرفع اللغات شأنًا ، وأطولها عمرًا، فكم من لغة وُلدت وأُقبرت، ولغة كتاب الله الحكيم ، لا تزال عبر الدهور والمحن تغوص في الأرض جذورها ، وتعلو وتتشعب في الآفاق أفنانها ، والصلاة والسلام على محمد ، أبلغ الفصحاء وأفصح البلغاء، وإمام الأنبياء والمرسلين وشفيع الأمم قاطبة يوم الدين، القائل عن نفسه : أنا سيد بني آدم يوم القيامة ولا فخر ، صلى الله عليه وسلم ، وعلى آله الأطهار وصحبه الكرام أما بعد.

فهذا كتاب في النحو جعلت عنوانه ((*المشاكلة بين واو الحال و واو المصاحبة في النحو العربي*)) والمشاكلة في اللغة من شاكل الشيء، بمعنى أوقعه في الشكل، وهو الأمر المشكل الملتبس، والمشاكلة عند أهل البديع أن يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته، ومثل هذا حصل بين واو الحال وواو المصاحبة ، فقد التبس عند النحويين معناهما ، وذكرت إحداهما بلفظ الأخرى.

و واو المصاحبة و واو المعية مصطلح نحوي واحد، فقد أطلقهما النحويون على الواو نفسها ، ولم يفرقوا بينهما في المعنى والتعريف.

وقد جعلت هذا الكتاب يقع في أربعة فصول وخاتمة.

أمّا الفصل الأول فقد كان بعنوان (واو الحال عند النحويين) نقلت فيه ما ذكره النحويون عن واو الحال، وأبرزت أهم المشاكل التي واجهتهم في هذه الواو فعرضت تأويلاتهم وتعليلاتهم التي سخروها لحلها، وقد اكتفيت ببيان تناقضها وتكلفها وبعدها عن الصواب، موضحًا أنّ النحويين لم يقدموا الحل المقنع والمتفق عليه ، لأمهِّد السبيل في الفصل الثاني لتقديم الحل المناسب، مستنبطا إيّاه من موازين يقرُّ بحكمها النحويون ، لذا سميته (واو الحال و واو المصاحبة في الميزان) توصلت من خلال هذه الموازين إلى حقيقتين الأولى : أن الجملة الحالية لا يجوز ربطها بالواو البتة ، لان الواو

تؤذن بالمغايرة ومعنى الحال يؤذن بالاتحاد، فلا يصح الجمع بينهما ولا يمكن أن يكون العرب قد وقعوا في هذا التناقض في التعبير، وهم أفصح الأمم في الأرض والثانية : أن الواو التي سماها النحويون واو الحال ، إنّما هي واو المعية في حقيقة الأمر. وختمت هذا الفصل بتصريح النحويين بهذه الحقيقة ، فقد أوضحت طائفة منهم أنّ واو الحال هي واو المعية في المعنى والتقدير، إلّا أنّهم أجمعوا على عدم إعراب ما بعدها مفعولًا معه، لا لشيء إلّا لأنّه لم يكن اسمًا مفردًا، فتبين لي أنّ الذي منعهم من إعراب واو الحال واو المعية ، ليس هو المعنى بل اشتراطهم الإفراد في المفعول معه ، لذلك تناولت هذه المسالة مفصلة في الفصل الثالث تحت عنوان (المفعول معه بين المفرد والجملة) بينت فيه أنّه ليس ثمة ما يمنع من وقوع المفعول معه جملة ، واتضح لي بعد ذلك أيضًا أنّ النحويين ألغوا المفعول معه الجملة من أجل إثبات واو الحال الداخلة على الجملة وأشرت إلى أنّه قياسًا على هذه المعادلة ، فقد انبرى بعض النحويين إلى إلغاء المفعول معه المفرد من أجل إثبات واو الحال الداخلة على المفرد ، فتوصلت في هذا الفصل إلى أنّ هناك علاقة عدم ووجود بين واو الحال والمفعول معه الجملة ، وهي أنّ إحداهما لا تثبت إلا عند إلغاء الأخرى. وقد بينت في الفصل الأول أنّه قد كان في إثبات واو الحال وإلغاء المفعول معه الجملة مشاكل ورأيت أنّ حلها جميعًا يكون بقلب هذه المعادلة ، أي: يكون بإثبات المفعول معه الجملة وإلغاء واو الحال، ولترسيخ هذه الحقيقة وإيضاحها عدتُ إلى مواضيع الفصل الأول، فدرستها ثانية، لكن في ضوء النتيجة التي توصلت إليها فرأيتها خير حل للمشاكل التي واجهت النحويين في واو الحال ، وقد جعلت هذه الدراسة في الفصل الأخير تحت عنوان (المفعول معه الجملة ومآخذ القول بواو الحال).

أمّا الخاتمة فقد أجملتُ فيها نتائج دراستي في هذا الكتاب التي تتلخص بضرورة إلغاء واو الحال بإعرابها واو المعية لتُلغى معها إشكالاتها

ومآخذها التي لم يسلم منها حتى كتاب الله الحكيم وليتحقق بدلًا من ذلك تيسير كبير للنحو العربي.

نسأل الله الهدى والسداد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

الفصل الأول : واو الحال عند النحويين

نشأة دراسة واو الحال : ذكر سيبويه (ت١٨٠هـ) آيات وجملًا، قدّر فيها معنى الحال، من ذلك مثلًا، قوله: " وأما قوله، عز وجل: (يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ)(١) فإنما وجهوه على أنّ يغشى طائفة منكم ، وطائفة في هذه الحال ، كأنه قال: إذ طائفة في هذه الحال ، فإنّما جعله وقتًا ، ولم يرد أن يجعلها واو عطف ، وإنّما هي واو الابتداء"(٢).

في تفسير الآية الكريمة ، سمى صاحب الكتاب، الواو، واو الابتداء، وهي بمعنى واو الاستئناف(٣) ومعنى القطع ، كما أنّه قدرها بـ(إذ) وذكر عبارة "في هذه الحال"، فهو في شاهد واحد جمع بين خمسة معان متشابهة ومتغايرة، ظهر أثرها في كلام النحويين، فقد ذهبوا بعده إلى أنّ هناك واوًا تُسمى واو الحال، وكان مصدرهم في ذلك الكتاب في بضعة أمثلة ذكرها سيبويه في هذا الباب، ولا سيما استشهاده بالآية المذكورة .

ومن الدلائل التي تثبت أنّ واو الحال نشأت من تفسير سيبويه وإعرابه لهذه الآية أنّ النحويين قرنوا واو الحال، كلما بدؤوا تعريفهم بها ، بالآية التي استشهد بها سيبويه، وبالمعاني التي أوردها في واوها.

فالأخفش (ت٢١٥هـ)(٤) والمبرد (ت٢٨٥هـ)(٥) لم أجدهما يتكلمان على واو الابتداء أو تقديرها بـ(إذ) إلّا عند استشهادهما بهذه الآية.

---

(١) سورة آل عمران، من الآية ١٥٤.

(٢) أبو بشر عمرو بن عثمان، كتاب سيبويه ٩٠/١.

(٣) القاموس: المحيط ١٢٣/٣.

(٤) الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعده، معاني القرآن ٨٠/١.

ويبدو لي أنّ الزجاج (ت٣١١هـ)[٦] كان أول من أطلق (واو الحال) ولم أجده، في أغلب الظنّ ، يذكر هذه التسمية، إلّا مرة واحدة وهي عند تفسير قوله تعالى: **(وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ)**[٧]. وعلى هذا النحو سار النحويون بعد الأخفش والمبرد والزجاج، من هؤلاء، أبو جعفر النحاس[٨] (ت٣٣٨هـ) وأبو علي النحوي[٩] (ت٣٧٧هـ) والرماني[١٠] (ت٣٨٤هـ) والهروى[١١] (ت٤١٥هـ) وابن برهان العكبرى[١٢] (ت٤٥٦هـ) وابن سيده[١٣] (ت٤٥٨هـ) وابن بابشاذ[١٤] (ت٤٦٩هـ) والطبرسي[١٥] (ت٥٤٨هـ) وابن أياز النحوي[١٦] (ت٦٨١هـ) والزركشي[١٧] (ت٧٩٤هـ) وغيرهم.

---

(٥) أبو العباس، محمد بن يزيد، المقتضب ٦٦/٢، ٢٦٣/٣.

(٦) أبو إسحاق إبراهيم الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٤٩٤/١.

(٧) أقول هذا استنادا إلى إطلاعي على الجزء الأول والثاني من معاني القرآن للزجاج وباستثناء عبارته "وهذه الواو للحال" ٧٢/١ التي استخدمها عند إعرابه الواو في قوله تعالى: **(كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً)** من الآية ٢٨ من سورة البقرة.

(٨) أبو جعفر النحاس، شرح القصائد التسع المشهورات ٥٢٧/٢، وشرح القصائد العشر للتبريزي ص٣٧٠، فقد نقل الخطيب التبريزي كلام أبي جعفر النحّاس بلفظه ومعناه دون أن ينسبه إليه.

(٩) أبو علي النحوي، المسائل المشكلة، المعروفة بالبغداديات ص٥٩٣.

(١٠) علي بن عيسى الرمّاني، معاني الحروف، ص٦٠.

(١١) علي بن محمد الهروي، الأُزهية في علم الحروف ص٥٤٢.

(١٢) ابن برهان العكبرى، شرح اللمع لابن جني ص١٣٢

(١٣) ابن سيد، المخصص، السفر ١٤، ص٤٨.

(١٤) طاهر بن أحمد بن بانشاذ، شرح المقدمة المحسبة ٢٥٦/١.

(١٥) أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن ٧٣/١-٧٤.

(١٦) ابن أياز النحوي، قواعد المطارحة ص٢٠٥-٢٠٦.

(١٧) بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٤٣٧/٤.

فقد كانوا جميعا يستشهدون بالآية التي أستشهد بها سيبويه دون سواها ، في أول حديثهم عن واو الحال أو الجملة الحالية ، فأبو جعفر النحاس، مثلا، استشهد بها في أثناء شرح بيت لعنترة، وإعرابه، هو

ومُحَلَّمٌ يسعون تحت لوائهم والموت تحت لواء آل مُحَلَّم

واستشهد بها ابن برهان العكبرى ، وهو في بدء كلامه على الجملة الحالية، وقبل أن يستسهل بتعريفها ، فقد صارت عنده عنوانًا لا مثيل له في هذا المجال.

واستشهد بها الطبرسي، وهي من الآية (١٥٤) من سورة آل عمران، وهو بصدد إعراب الواو في قوله تعالى: **(وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ)** من الآية (٣٠) من سورة البقرة. وقد ذكر أنّها تُسمى واو الحال وواو الابتداء وواو الاستئناف وواو القطع، وواو (إذ) وهي المعاني التي جمع بينها صاحب الكتاب في هذه الواو.

وهناك من فرّق بين هذه المعاني التي أطلقها سيبويه على الواو نفسها ، فقد ذكر الأزهري (ت٣٧٠هـ) أنّ من أنواع الواو "واو الحال، كقولك: أتيتك والشمسُ طالعةٌ ، أي: في حال طلوعها... ومنها واو الوقت ، كقولك: اعمل وأنت صحيح، أي: في وقت صحتك"[(١٨)].

فهاتان الواوان ، هما بمعنى واحد ، حتى إنّه يمكن أن نبدل بينهما في التسمية والتقدير، أو أن نوحّد بينها بتسمية الأولى وتقديرها، أو بتسمية الثانية وتقديرها.

وقد جاء هذا أيضًا من اتباع سيبويه ؛ إذ أخذ الأزهري تسمية واو الحال من عبارة "وطائفة في هذه الحال" وتسمية واو الوقت من عبارة "فإنما جعله وقتا".

---

(١٨) أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة ٦٧٤/١.

وقد شاعت عند النحويين تسمية واو الحال، واو الابتداء وتقديرها بـ(إذ) وممن صرح بهذه التسمية والتقدير غير الذين أشرنا إليهم ابن خالويه (٣٧٠هـ)[١٩] وابن الشجري (ت٥٤٢هـ)[٢٠] وابن هشام (ت٧٦١هـ)[٢١] وابن عقيل (ت٧٦٩هـ)[٢٢] والسيوطي (ت٩١١هـ)[٢٣] والأشموني (ت٩٢٩هـ)[٢٤] وغيرهم[٢٥]. وقد جاء هذا أيضًا من اتباعهم لسيبويه ؛ لأنّ سيبويه لم يذكر واو الابتداء، ويقدرها بـ(ذ) إلّا في موضع واحد، هو الموضع الذي بدأنا بذكره.

فمن تتبع أقوالهم في هذه القضية ، لا يشك في أنّ النحويين أخذوا القول بواو الحال من الآية الكريمة التي جاء بها سيبويه ؛ لذلك كثر استشهادهم بها ، كأنّها هي الآية الوحيدة التي أفادت معنى الحال مع أنّ جملة الحال فيها، لا صاحب لها، ومبتدأها نكرة ، وندر استشهادهم بسواها ، من الآيات المرتبطة بالواو، وكانت أقرب إلى معنى الحال وما أكثرها في القرآن الكريم.

ومع أنّ مصطلح، واو الحال، بدأ ذكره عند الزجاج من البصريين، وعند أبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ)[٢٦] من الكوفيين، فإنّه كان في عهدهما نادر الاستعمال، فلم أجد الطبرى، مثلًا (ت٣١٠هـ) في تفسيره ،

---

(١٩) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن، ص٨٧.

(٢٠) ابن الشجري، الأمالي الشجرية ٢٧٧/٢.

(٢١) ابن هشام، الإعراب عن قواعد الإعراب ص٩٢.

(٢٢) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٦٥٥/١.

(٢٣) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع بتقديم النعساني ٢٤٧/٢.

(٢٤) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٠٤/٣.

(٢٥) فرائد النحو الوسيمة شرح الدرة اليتيمة لمحمد بن علي بن حسين المالكي ص٧٥، وألفية ابن بونة ممزوجة بألفية ابن مالك ص١٦٠.

(٢٦) أبو بكر بن الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال ٤٦٧/١.

وابن السراج (ت٣١٦هـ) في الأصول والموجز، وأبا جعفر النحاس في الإعراب والقطع والائتناف وشرح القصائد استعملوا هذا المصطلح.

تسمية واو الحال واو الابتداء : يذكر النحويون أنّ واو الحال سميت (واو الابتداء) لدخولها كثيرًا على المبتدأ، وممن صرح بذلك: الهروي[٢٧] وابن بابشاذ[٢٨] والصبّان[٢٩] (ت : ١٢٠٦هـ) والدسوقي [٣٠] (ت : ١٢٣٠هـ) والخضري[٣١] (ت : ١٢٨٧هـ) ويبدو أنّ سيبويه ، لم يكن يعني بلفظ (واو الابتداء) التي أطلقها على الواو، في قوله تعالى: (وطائِفةٌ قد أهمتهم أنفسهم) شمول الجملة بعد الواو بهذا المعني ، أي: لم يسمها ذلك، لدخولها على جملة اسمية ابتدائية ، وإنما كان يعني رفع الاسم بعدها ، أنّه رفع هنا ، لانقطاعه عما قبله في الإعراب ؛ إذ صار مبتدأ ضمن جملة ، فرُفع على الابتداء.

وهذا لا يخص الجملة الحالية الاسمية ، بل يشمل كل جملة اسمية ، وقعت بعد الواو ، سواء كانت حالية ، أم استئنافية ، أم اعتراضية ، فإنّها جميعًا يُرفع الاسم بعدها على الابتداء.

من هذا نستنتج أنّ اللفظ الذي استعمله سيبويه غير مختص بالدخول على الجملة الاسمية الحالية ، فلا داعي إلى أن نقرن بينهما.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ الواو التي سماها سيبويه ، واو الابتداء، لدخولها على المبتدأ، يلتبس معناها بتلك الواو التي سميت واو

---

(٢٧) الأزهية، ص٢٤٢.

(٢٨) شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٥٠.

(٢٩) محمد بن علي الصبان حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢/ ١٨٩.

(٣٠) محمد بن عرفه الدسوقي، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢/ ٢٨.

(٣١) محمد الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ٢٢٠.

الاستئناف، لدخولها على جملة لا محل لها من الإعراب ، فمن المستبعد أن يكون صاحب الكتاب، قد سمّى واو الحال، واو الابتداء، "لكون الجملة الحالية مبتدأة بكلام جديد ومعنى جديد"[٣٢] حسب ما نُسِبَ إلى النحويين في بعض الدراسات الحديثة ؛ لأنّ هذا من معنى الجملة الابتدائية والاستئنافية المنقطعة عما قبلها في المعنى والإعراب، المناقض لمعنى الجملة الحالية المرتبطة بما قبلها في المعنى والإعراب.

فقد فرق سيبويه بين المعنيين، فأجاز، مثلًا، جزم الفعل في نحو: ذَرْهُ يَقُلْ ذاك، وأجاز رفعه ، وأن يقال: "ذره يقول ذاك ، فالرفع من وجهين : أحدهما الابتداء، والآخر على قولك: ذره قائلا ذاك[٣٣] أي: الرفع يكون على معنى الابتداء، أو على معنى الحال.

وكذلك المبرِّد فرّق بينهما ، فجعل رفع المضارع بعد الواو في نحو: "ومن يأتني آته وأكرِمُهُ ، على الحال" أو على الابتداء والانقطاع[٣٤].

وجعل أيضًا الجملة الاسمية بعد الواو، في نحو قول الشاعر:

أرى الشام تكره ملك العراق وأهل العراق لهم كارهونا

على وجهين "أحدهما قطع وابتداء ... والوجه الآخر أن يكون حالًا"[٣٥].

ويبدو أنّ سيبويه في إعرابه الذي اعتمد عليه النحويون في تسمية واو الحال، لحظ قضية رفع الاسم بعد الواو ، إلّا أنّه لم يلحظ محل الجملة بعدها، فهو بذكره (واو الابتداء) شمل الجملة الحالية وغيرها ، وبذكر تقديره "في هذه الحال" خص الجملة الحالية ، فنشأ من هذا تناقض أربك مَن بعده، فقد مرّ أنَّ الطبرسي جعل واو الحال وواو الاستئناف وواو الابتداء بمعنى

---

(٣٢) الحال في الجملة العربية، فاخر هاشم سعد الياسري، ص٢٠٤.

(٣٣) كتاب سيبويه ٣/ ٩٨.

(٣٤) المقتضب ٢/٦٦-٦٧.

(٣٥) الكامل ١/ ٣٢٦- ٣٢٨.

واحد ، ومن النحويين من جعل واو الابتداء وواو الحال بمعنى واحد وفرقهما عن واو الاستئناف[٣٦]، ومنهم من جعل واو الابتداء وواو الاستئناف بمعنى واحد وفرقهما عن واو الحال[٣٧] والتقسيم الأخير هو الصحيح ، وكان ينبغي أن يُؤخذ به دون الأول والثاني ؛ لأنّ النحويين في الإعراب لحظوا محل الجملة بعد الواو وميزوا بين الجملة الحالية التي تكون في محل نصب، والجملة الاستئنافية أو الابتدائية التي لا محلَّ لها من الإعراب.

ربط الجملة الاسمية الحالية بالواو : وجدت النحويين عند كلامهم على ربط الجملة الحالية بالواو كثيرًا ما يذكرون الجملة الاسمية ، ويستشهدون بها دون الجملة الفعلية ؛ ذلك أنّ سيبويه والنحاة الأوَّلين كانوا يرون أنّ واو الحال ، لا تدخل إلا على المبتدأ، وشاع عندهم هذا قبل أن يشيع صحة دخولها على الفعل والاسم على حد سواء.

وقد انقسم النحويون بشأن ربط الجملة الاسمية الحالية بالواو، على قسمين: قسم جوَّز ربطها بالواو، وقسم أوجب ذلك.

المجوِّزون : ساوى المبرد بين ربط الجملة الاسمية بالواو، وبين عدم ربطها بدلالة قوله: "فإذا كان في الثانية ما يرجع إلى الأول ، جاز ألّا تعلقه بحرف العطف (يعني بها واو الحال) وإن علقته به فجيد... وذلك قولك: جاءني عبد الله أبوه يكلمه، وإن شئت قلت : وأبوه يكلمه"[٣٨].

---

(٣٦) الأزهية ص٢٤٠- ٢٤٢، ومغني اللبيب ٢/ ٣٥٩.

(٣٧) الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي ص١٩١- ١٩٢.

والبرهان ٤/ ٤٣٧- ٤٣٨، ورصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي ص٤١٧- ٤١٨.

(٣٨) المقتضب: ١٢٥/٤.

وممن صرَّح بجواز الوجهين الزجاج[٣٩] وأبو علي النحوي[٤٠] والمالقي[٤١] (ت٧٠٢هـ) وأبو حيّان الأندلسي[٤٢] (ت٧٥٤هـ) وصرح الأخير بأنّ هذا هو مذهب جمهور النحويين.

الموجبون : أمّا فكرة وجوب ذكر الواو فترجع إلى ما قاله سيبويه فقد ، تحدث مثلًا عن الحال الجامدة في نحو : (كلَّمْتُهُ فاه إلى فِيَّ) ثم قال : " وبعض العرب يقول : كلمته فوه إلى فيّ "كأنه يقول كلمته وفوه إلى فيَّ"[٤٣] فسيبويه بهذا التعبير يريد أن يشير إلى أنّ الشائع في كلام العرب ، هو بالواو، كما أنّه لو لم يعد هذا المسموع المكتفي بالضمير شاذًّا ، وجاريًا على غير الأصل، لما كلّف نفسه بتأويله، بما هو مرتبط بالواو.

والذين جاؤوا بعد سيبويه أجازوا الوجهين ، كما ذكرتُ غير أنّ الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ذهب إلى الوجوب ، وصرّح بشذوذ حذف الواو بقوله: "والجملة تقع حالًا...وإن كانت اسمية فالواو، إلّا ما شذَ من قولهم: كلمته فوه إلى فيّ، وما عسى أن يُعثر عليه في الندرة"[٤٤].

وممن ذهب هذا المذهب بعده السخاوي[٤٥] (ت٦٤٣هـ) وابن الحاجب[٤٦] (ت ٦٤٦هـ) والفاضل الأسفراييني[٤٧] (ت ٦٨٤هـ) إذ صرحوا

---

(٣٩) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٤٩-٣٥٠.

(٤٠) الحجة في القراءات السبعة ٢/١٥٨-١٥٩ وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٣/٨٠٤-٨٠٥.

(٤١) أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص٤١٨-٤١٩.

(٤٢) أبو حيان الأندلسي، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، ص٢١١.

(٤٣) كتاب سيبويه ١/٣٩١

(٤٤) أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصّل في علم العربية ص٦٤ وشرح المفصّل لابن يعيش ٢/ ٦٥.

(٤٥) علم الدين السخاوي، المفضل في شرح المفصل ص٧٠٦- ٧٠٧.

بشذوذ حذف الواو، ونحويون آخرون صرحوا بضعف حذفها كفلك العلا التبريزي[٤٨] (ت بعد ٧٠٠هـ) وركن الدين الأستراباذى[٤٩] (ت حوالي ٧٢٤هـ) وذكر الأردبيلي[٥٠] (ت٧٩٠هـ) أنّ انفراد الجملة الاسمية الحالية بالضمير ضعيف عند الأكثرين، وقد أيّد ملا جامي (ت٨٩٨هـ) ما ذهب إليه ابن الحاجب، وذكر أنّه "لا بد من الواو على الفصيح"[٥١] وبمثل هذا صرح عصام الدين الأسفراييني[٥٢] (ت٩٤٥هـ).

والقول بالضعف، كما أرى ، كالقول بالشذوذ، فابن الحاجب مثلًا استعمل المصطلح الأول في النظم[٥٣] والمصطلح الثاني في الشرح[٥٤].

وقد قال بشذوذ حذف الواو نحويون متأخّرون، حتى كثر أن تسمع مثل قولهم: "إلّا ما شذ من نحو: كلمته فوه إلى فيّ"[٥٥] وأرى أنّ الزمخشري ومن تبعه قد اقتدوا بسيبويه ، فهم جميعا لم يستشهدوا بغير ما استشهد به.

---

(٤٦) ابن الحاجب، شرح الوافية نظم الكافية ص٢٢١.

(٤٧) تاج الدين الفاضل الأسفراييني، فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة، ص١٤٤.

(٤٨) أبو المعالي عبد الله فلك العلا التبريزى، شرح الكافية ص١١٠.

(٤٩) ركن الدين الأسترابادى ، ركن الدين الأستراباذى وكتابه البسيط في شرح الكافية ص٤٨٧.

(٥٠) تاج الدين أحمد بن محمود بن أمير الشاه الأردبيلي، شرح الكافية، مخطوط، ورقة ٦٦.

(٥١) عبد الرحمن بن محمد الجامي، الفوائد الضيائية على شرح الكافية ص٧٢.

(٥٢) العصام: الأسفراييني، أو عصام الدين الأسفراييني، إبراهيم ابن محمد. حاشية عصام علي الجامي، ص٢٧٢.

(٥٣) الفوائد الضيائية، ص٧٢.

(٥٤) شرح الوافية، ص٢٢١.

(٥٥) فرائد النحو الوسيمة، ص٧٥، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم لمحمود الالوسي البغدادي ١٩٨/١.

مـذهب الفـراء والكـوفيين : يبـدو أنّ الفـرّاء (ت٢٠٧هـ) أجـاز ربـط الجملـة الاسمية الحاليـة بـالواو، ولـم يعد حـذفها شـاذا، مستشـهدا بقولـه تعـالى: **(وَمَا أَهْلَكْنَـا مِن قَرْيَـةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَـابٌ مَّعْلُومٌ)**[٥٦] وبقولـه تعـالى: **(وَمَـا أَهْلَكْنَـا مِن قَرْيَةٍ إِلّا لَهَا مُنذِرُونَ)**[٥٧] فقال في هذا الصدد: "وهو كما تقول ما رأيت أحدًا إلّا وعليه ثياب، وإن شئت: إلّا عليه ثياب... وقال الشاعر:

إذا مـا سـتورُ البيـت أرخـين لكـم يكـن   سـراجٌ لنـا إلّا ووجهـكَ أنورُ

فلو قيل : إلّا وجهك أنور ، كان صوابًا ، وقال الآخر :

وما مسَّ كفّي من يدٍ طاب ريحها   من الناس إلّا ريح كفّيك أطيب

فجـاء بـالواو وبغيـر الـواو ومثلـه: **(وَمـا أَرْسَـلْنَا قَبْلَـكَ مِـنَ الْمُرْسَـلِينَ إِلا إِنَّهُـمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ)**[٥٨]،فهذا الموضع لو كان فيها الواو صلح ذلك"[٥٩].

وقد تعرّض لإعراب الجملـة الاسمية الحاليـة فـي قولـه تعـالى: **(وَقُلْنَـا اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ)**[٦٠] وأجاز جعل (معه ربيون) جملـة اسمية حاليـة في قراءة من قرأ قوله تعالى: **(وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قُتِلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ)**[٦١] بعد جعل النائب عن الفاعل ضميرا مستتراً في (قتل) عائداً إلى النبي، إلّا أنّه لم يشر

---

(٥٦) سورة الحجر، الآية ٤.

(٥٧) سورة الشعراء، الآية ٢٠٨.

(٥٨) سورة الفرقان، من الآية ٢٠.

(٥٩) أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، معاني القرآن ٢/٨٣-٨٤.

(٦٠) سورة البقرة، من الآية ٣٦.

(٦١) سورة آل عمران، من الآيـة ١٤٦ "قرأ ابن كثيـر ونـافع وأبو عمرو (قُتل معـه) وقرأ عاصـم وابـن عـامر وحمـزة والكسـائي (قاتـل معـه)" كتـاب السـبعة فـي القـراءات لابـن مجاهد، ص٢١٧.

البتة إلى وجوب ربط الجملة الاسمية الحالية في هذين الشاهدين بالواو، ولم يشر إلى أنّ هناك واوًا مضمرة أو محذوفة ، يجب أو يجوز تقديرها[٦٢].

كما أنّه قال في قوله تعالى: **(وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ)**[٦٣]: "إنّها كقولك: رأيت عبد الله أمره مستقيم"[٦٤] فالجملة الاسمية، هنا ، حالية عند الفراء ، فاستشهاده بها ، وهي غير مرتبطة بالواو دليل على أنّه ذهب إلى الجواز.

وكذلك أجاز أبو بكر بن الأنباري، الربط وعدمه ، ومثل لذلك بقوله: "لقيت عبد الله والشمسُ طالعةٌ، ولقيته الشمسُ طالعةٌ عليه ، وكذلك تقول: ما رأيت عالمًا إلّا وأبوك أفضل منه، وإن شئت قلت: إلّا أبوك أفضل منه"[٦٥]، وقد نسب إلى الفراء انه أجاز الوجهين[٦٦].

ما شاع عن الفراء : نسب أبو حيان الأندلسي[٦٧] **(ت٧٤٥هـ)** والسبكي[٦٨] **(ت٧٦٣هـ)** والهواري[٦٩] **(ت٧٨٠هـ)** والسيوطي[٧٠] والأشموني[٧١] إلى الفراء أنّه قال بندرة ربط الجملة الاسمية الحالية بالواو،

---

(٦٢) معاني القرآن ٣١/١، ٢٣٧/١.

(٦٣) سورة الزمر، من الآية ٦٠.

(٦٤) معاني القرآن ٤٢٣/٢.

(٦٥) شرح القصائد السبع الطوال ٤٦٧/١.

(٦٦) شرح القصائد السبع الطوال ٤٦٧/١-٤٦٨.

(٦٧) أبو حيان الأندلسي، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، ص٢١١.

(٦٨) بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن كتاب شروح التلخيص ١٤٨/٣.

(٦٩) ابن جابر الهواري الأندلسي الضرير، شرح ألفية ابن مالك، مخطوط، ورقة ٩٩.

(٧٠) همع الهوامع، بتقديم النعساني ٢٤٦/٢.

(٧١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٣٨/٣.

وبشذوذ قول العرب: كلمته فوه إلى فيّ ، وذكروا أنّه خالف الجمهور الذين أجازوا الوجهين.

ويبدو أنّ المذهب المذكور الذي نُسب إلى الفراء شائع عند النحويين، حتى أُثبت هذا في الدراسات الحديثة(٧٢)، وهذا مخالف لما ظهر في كلام الفراء، حيث أجاز الوجهين ، وقد نسب إليه هذا الجواز أبو بكر بن الأنباري ، وقد مر تفصيل ذلك ، وهو أدرى بالفراء وبمذهبه ممن نسبوا إليه شذوذ حذف الواو، لأنّه من أتباعه ، وأقرب إليه عهدًا.

وأضيف إلى ما تقدم ذكره، أنّه لا يمكن في رأيي أن يصدر من الفراء، ما نُسب إليه ؛ لأنّ الكوفيين ، كما هو معروف عنهم ، يعدّون أخبار كان وأخواتها، والمفعول الثاني لظن وأخواتها أحوالًا(٧٣) والمشهور عن الجمل اسمية كانت أم فعلية، التي تقع موقع هذه المنصوبات عدم ربطها بالواو إلّا شذوذاً ، فالقول بوجوب ربط الجملة الاسمية الحالية بالواو، وبشذوذ حذفها، قد يصدر من نحوي بصري، بيد أنّه يُستبعد أن يصدر من نحوي كوفي.

حالات الربط بواو الحال : يقسِّم النحويون ربط الجملة الحالية بالواو على ثلاثة أقسام : امتناع الربط بالواو، ووجوب الربط بها ، وجواز الوجهين.

امتناع الربط بالواو: المشهور عند النحويين أنّ الربط يمتنع في سبعة مواضع، هي: المضارع المثبت غير المقترن بـ(قد) والمضارع المنفي بـ(لا) والمضارع المنفي بـ(ما) والماضي المتلوُّ بـ(أو) والماضي بعد (إلّا) والجملة المؤكدة لمضمون الجملة ، والجملة المعطوفة على حال.

---

(٧٢) التأويل النحوي في القرآن الكريم للدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز ٧٧٣/١ والحال في الجملة العربية، ص١٦٤.

(٧٣) معاني القرآن للفراء ٢٤/١، والموفي في النحو الكوفي ص١٢٤–١٢٥ و ص١٣٢–١٣٥ والدراسات اللغوية في العراق للدكتور عبد الجبار جعفر القزّاز، ص١٦٤، ١٧٣.

لم يجمع النحويون على منع ربط هذه الصيغ بالواو، فمنهم من أجاز، بل يكادون ينشطرون شطرين متعادلين في المضارع المنفي بـ(لا) والمنفي بـ(ما) فهناك نحويون مشهورون ، لم يمنعوا ربط هاتين الصيغتين بالواو، لذلك اضطررت أن أدخلها تحت حالة امتناع الربط ، وحالة جواز الوجهين.

وفيما يأتي سأعرض الصيغ التي يمتنع ربطها بالواو، وعِللَ النحويين في ذلك.

المضارع المثبت غير المقترن بـ(قد) : المضارع المثبت غير المقترن بـ(قد) يمتنع ربطه بالواو عند جمهور النحويين، وإذا ورد مرتبطًا بها ، حُكم بشذوذه أو أُوِّل على إضمار مبتدأ قبله ، ليكون جملة اسمية تقديرًا كقولهم: قمتُ وأصكُّ عينه ، وقول الشاعر:

فلمّا خشيتُ أظافرهم نجوتُ وأرهَنُهم مالكًا

فالأول بتأويل: وأنا أصكُّ عينه ، والثاني بتأويل: وأنا أرهنهم مالكا[٧٤].

وذهب الجرجاني إلى أنّ الواو هنا "ليست للحال ، وليس المعنى، نجوت راهنًا مالكًا ، وقمت صاكًّا وجهه ، ولكن أرهنُ وأصكُّ في معنى رهنت وصككت"[٧٥].

وقد أخذ بعض الدارسين والمحدثين بمذهب الجرجاني، ووصفه "بأنّه الضياء الساطع في تفسير الفعل المقترن بالواو، سواء ما جاء منه في النصوص القرآنية، والنصوص الشعرية"[٧٦].

---

(٧٤) تسهيل الفوائد، ص١١٣، وأوضح المسالك، ص١٢٩ وشرح الرضي ٤٣/٢، وشرح ابن عقيل ٦٥٦/١ وشرح الشيخ عبد المنعم عوض الجرجاوي على شواهد ابن عقيل لألفية ابن مالك، ص١٣٨.

(٧٥) دلائل الإعجاز، ص٢٠٦.

(٧٦) الحال في الجملة العربية، ص١٩٣.

وأرى أنّ جعل المضارع بتقدير الماضي من أجل جعل الواو عاطفة تكلف بعيد.

علّة امتناع ربط المضارع المثبت بالواو : يذكر النحويون أنّ المضارع المثبت امتنع ربطه بالواو ؛ لأنّه أشبه اسم الفاعل زنة ومعنى، فكما لا يصح أن تقول: جاء زيد وضاحكًا ، لا يصح أن تقول: جاء زيد ويضحك.

وممن صرح بذكر هذه العلة ابن يعيش(٧٧) (ت٦٤٣هـ) وابن الحاجب(٧٨) وابن مالك(٧٩) (ت٦٧١هـ) وابن أياز النحوي(٨٠) والرضي(٨١) (ت٦٨٨هـ) وركن الدين الأستراباذى(٨٢) وغيرهم(٨٣).

وقد أوضح النحويون مقصدهم بالزنة ، فذكروا على أنّها المشابهة في الحركات والسكنات(٨٤) لكنّهم لم يوضحوا المقصود من الشبه المعنوي، وهذه القضية تحتاج إلى إيضاح ؛ لأنّ منهم من عنى مشابهته لاسم الفاعل دلالته على الزمن الحاضر ، ومنهم من نفى ذلك.

---

(٧٧) موفق الدين يعيش علي بن يعيش، شرح المفصل ٦٦/٢.

(٧٨) شرح الوافية، ص٢٢١.

(٧٩) جمال الدين بن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ بتحقيق الدوري، ص٤٤٨، وبتحقيق هريدي ص٣٣٢- ٣٣٣.

(٨٠) قواعد المطارحة، ص١٤٤- ١٤٥.

(٨١) رضي الدين، محمد بن حسن الأستراباذى، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/ ٤٣.

(٨٢) البسيط في شرح الكافية، ص٤٨٨-٤٨٩.

(٨٣) منهج السالك، ص٢١٢، والفوائد الضيائية، ص٧٢ وشرح التصريح ٣٩٢/١، وشرح الأشموني ٩٠/٣، وحاشية الصبان ٢/ ١٨٧.

(٨٤) حاشية الصبّان ١٨٧/٢.

وقد أوضح السكاكي[٨٥] (ت٦٢٦هـ) وابن الناظم[٨٦] (ت٦٨٦هـ) والقزويني[٨٧] وابن كمال باشا[٨٨] (ت٩٤٠هـ) وغيرهم[٨٩] هذه المسالة، فقالوا: إنّ الجملة إذا وردت على أصل الحال ، وكانت على طريقها ، كالمضارع المثبت ، فالوجه ترك الواو.

ومجمل أقوالهم تدلُّ على أنّ المقصود بأصل الحال: الدلالة على الزمن الحاضر، المقارن لزمن العامل، وكذلك إفادته التجدد والحدوث والمقصود بطريقها: الإثبات (عدم النفي).

فكلّما اقتربت الجملة من هذه الأصول الثلاثة ، ضعفت حاجتها إلى الواو، وكلّما ابتعدت عنها زادت حاجتها إليها كأنَّ هذا إشارة إلى أنّه يؤتى بالواو لتقريب الجملة من الأصل الذي افتقدته ، هذا ما عليه جمهور النحويين.

أمّا السخاوى، فيقول في هذا الصدد: "وإنّما استغنوا عنها في المثبت البتة، وجاز الإتيان بها في المنفي لشدة ارتباط المثبت ، واستغنائه عن زيادة تأكيد فيه"[٩٠].

وأمّا التفتازاني (ت٧٩١هـ)، فقد أبطل دلالة المضارع على معنى المضارعة علّة لمنع ارتباطه بالواو، رادًّا بذلك على القزويني لكون الحال عنده يصح أن تكون ماضيًا وحاضرًا ومستقبلًا، وذكر أنّ "الأَولى أن يُعلل

---

(٨٥) أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكّاكي، مفتاح العلوم غير المحقق، ص١٤٩.

(٨٦) عبد الله بدر الدين بن الإمام جمال الدين بن مالك، المصباح في علم المعاني والبيان، ص٣٤-٣٥.

(٨٧) الإيضاح، ص٩٦.

(٨٨) شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا، أسرار النحو، ص١٣٩.

(٨٩) شرح الإظهار، ص١٤٧.

(٩٠) المفضل في شرح المفصل، ص٧٠٨.

امتناع الواو في المضارع المثبت بأنه على وزن اسم الفاعل لفظًا وبتقديره معنى"[٩١].

جواز ارتباط المضارع المثبت بالواو : على الرغم من أنّ جمهور النحويين ذهبوا إلى أنّ المضارع المثبت قد استغنى عن الربط بالواو البتة[٩٢] وخلا منها "وجوبًا لشدة شبهه باسم الفاعل"[٩٣]. فقد ورد غير قليل ارتباطه بالواو. كقوله تعالى: **(وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ)**[٩٤] وقوله تعالى: **(وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ بِاللّهِ وَمَا جَاءنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبَّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ)**[٩٥] وقوله تعالى: **(وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا)**[٩٦] وقوله تعالى: **(وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ)**[٩٧].

لذلك "أجاز بعضهم دخول الواو عليه"[٩٨] وعدّ المالقي تأويل النحويين، وهو جعل المضارع خبرًا لمبتدأ محذوف "تكلفًا لا ضرورة تدعو إليه"[٩٩].

---

(٩١) مسعود بن عمر، سعد الدين التفتازاني، مختصر التفتازاني على تلخيص المفتاح ١٣٢/٣ والمطول على التلخيص، ص٢٧٥، وعقود الجمان بشرح العمري ٢٢٠/١، مواهب الفتاح ١٣٣/٣.

(٩٢) المفضل في شرح المفصل للسخاوي، ص٧٠٨.

(٩٣) شرح الأشموني، ٩٠/٣.

(٩٤) سورة آل عمران من الآية ٤٦، الإمتاع والمؤانسة ١١٨/١ والقول منسوب إلى السيرافي.

(٩٥) سورة المائدة، الآية ٨٤.

(٩٦) سورة الأعراف من الآية ٤٥، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٨٢٢/٣.

(٩٧) سورة الأحزاب، من الآية ١٣. إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٨٢٢/٣ والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٦٥/٢.

(٩٨) هذا ما نسبه ركن الدين الأستراباذي إلى بعض النحويين دون أن يذكر اسمه: البسيط في شرح الكافية، ص٤٨٨-٤٨٩.

وقد أعرب البيضاوي (ت٧٩١هـ) الواو في قوله تعالى: **(إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)**[١٠٠] واو الحال[١٠١] ومن المتأخرين من جعل هذا الشاهد القرآني قاعدة نحوية، فذكر أنّ المضارع المثبت يمتنع ربطه بالواو ولكن "خرجت الجملة المصدرة بمعموله فتربط بالواو"[١٠٢] مستشهدًا بالآية المذكورة، وإعراب البيضاوي لها.

وصرح بعض النحويين المحدثين بجواز ربط المضارع المثبت بالواو، وساواه بعدم ربطه ، دون تقدير مبتدأ قبله[١٠٣].

تقدير المبتدأ قبل المضارع الممتنع ربطه بالواو : أرى أنّه لا مسوغ لمنع ربط المضارع المثبت بالواو، ولا مسوغ لتقدير مبتدأ قبله ، شأنه في ذلك شأن الصيغ الأخرى من الفعل. فقد ذكر سيبويه أنّ قول الشاعر:

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره   تجدْ خير نار عندها خيرُ موقدِ

هو بمنزلة، متى تأته عاشيًا "ولو قلت متى تأته وعاشيًا كان محالًا"[١٠٤].

ولعل النحويين استندوا إلى مثل هذا القول فذهبوا إلى منع ربط المضارع المثبت بالواو، وإلى جعل العلة في ذلك شبهه باسم الفاعل.

يبدو أنّ سيبويه ما كان يجيز جعل الجملة الفعلية بمعنى الحال بعد الواو التي سميت عند النحويين واو الحال ، وهذا ما لحظته في عدة مواضع

---

(٩٩) رصف المباني، ص٤١٩-٤٢٠.

(١٠٠) سورة الفاتحة، الآية ٤.

(١٠١) ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٣٤/١، وتفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ١٣/١.

(١٠٢) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢٢٠/١، وفرائد النحو الوسمية، ص٧٥.

(١٠٣) الخواطر العراب في النحو والإعراب لجبر ضومط، ص٢٨٠.

(١٠٤) كتاب سيبويه ٨٨/٣، المقتضب ٦٦/٢.

، من ذلك مثلًا، أنّه أجاز رفع المضارع بعد الواو في قوله تعالى: **(يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا)**[١٠٥] على العطف أو على الاستئناف دون أن يذكر إجازة رفعه على الحال[١٠٦] وقد كان الوجه الأخير أحد الأوجه الإعرابية عند النحويين من بعده[١٠٧] ولم يجز رفع المضارع المقترن بالواو بين المجزومين في نحو: "إن تأتني وتسألني أعطك" وذكر أنّه" لم يكن إلّا جزمًا ، لأنّه ليس مما ينصب، وليس يحسن الابتداء ؛ لأنّ ما قبله لم ينقطع"[١٠٨] فهو لم يجز رفعه على الابتداء لعدم صلاحه ، لكنه في الوقت نفسه ، لم يجز رفعه على الحال بأيّ تقدير كان ، مع صلاح هذا المعنى، وذلك لوقوعه بعد الواو.

وإذا كان سيبويه في المثال السابق "تعشو إلى ضوء ناره" حين منع إعراب الفعل حالًا بعد الواو، قد استشهد بالمضارع دون الماضي فهو لاستبعاده الأخير عن هذا المعنى ، لعدم دلالته على الزمن الحاضر ؛ إذ المشهور عن الحال عند النحويين أنّه لا يقع ماضيا ولا مستقبلا، فيظهر أنّ سيبويه كان يمنع دخول الواو على الفعل مطلقًا لشبهه باسم الفاعل ، لكون كل منهما يفيد التجدد والحدوث الملائم لمعنى الحال بخلاف الأصل في الجملة الاسمية.

أمّا المبرد ، فقد أجاز ذلك، لكن على إضمار مبتدأ قبل الفعل لتكون الواو بحسب التقدير داخلة على جملة اسمية ، لا على جملة فعلية ، لذلك أجاز رفع المضارع، بعد الواو، فذكر أنّه محال أن تقول: "من يأتينا ويسألنا

---

(١٠٥) سورة الأنعام من الآية ٢٧.

(١٠٦) كتاب سيبويه ٤٤/٣.

(١٠٧) مثلًا الكشاف للزمخشري ١٥/٢.

(١٠٨) كتاب سيبويه ٨٧/٣-٨٩.

[يرفع يسألنا] نعطه ، إلّا بإضمار المبتدأ، فيكون التقدير من يأتنا وهو يسألنا نعطه"(١٠٩).

والمبرد أيضا ذكر الفعل المضارع مثالًا على الجملة الفعلية ، فهو لم يعنِه دون سواه ، ولعل صاحب كتاب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، كان ممن استدرك على سابقيه صلاح دخول واو الحال على الفعل ، بعد أن صرح بأنّ المعروف غير ذلك ، لهذا جعل بابًا في إعرابه للقرآن الكريم، سماه "هذا باب ما جاء في التنزيل من واو الحال، تدخل على الجملة من الفعل والفاعل والمعروف منها دخولها على المبتدأ والخبر"(١١٠).

ومما يدل على أنّ النحويين الأولين البصريين كانوا يرون عدم جواز دخول واو الحال على الجملة الفعلية عامة ، ظهور آثار ذلك في كلام بعض المتأخرين، فابن يعيش ، مثلًا مع أنّه يجيز دخول واو الحال على الفعل، فهو يقول "لا يقع بعد هذه الواو [يعني واو الحال] إلّا جملة مركبة من مبتدأ وخبر"(١١١).

بل صرح ابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ) بأنّ "واو الحال لا تدخل إلّا على الجملة الاسمية ، ولا تدخل على الفعلية إلا شاذًّا"(١١٢).

بعد إدراك هذه الحقيقة ، لا يكون ثمة داع يدعونا إلى تقدير مبتدأ قبل المضارع ، وعدم تقديره في باقي الأفعال ؛ لأنّ هذا حصل عندما كان النحويون يرون عدم صحة دخول واو الحال على الفعل ، فلمّا صح عندهم ذلك وجب إلغاء هذا التقدير في الجملة الفعلية عامة.

---

(١٠٩) المقتضب ٦٥/٢-٦٦.

(١١٠) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٨٢٢/٣- ٨٢٣.

(١١١) شرح المفصل ٦٥/٢.

(١١٢) ابن عصفور الأشبيلي، شرح جمل الزجاجي ١٥٨/٢.

إلّا أن النحويين، فيما يظهر ظلوا يقدّرون مبتدأ قبل المضارع المثبت دون سواه، حتى بعد زوال الدافع إليه.

المضارع المنفي بـ(لا) و(ما) : منع نحويون ربط المضارع المنفي بـ(لا) و(ما) بالواو، شأنه في ذلك شأن المضارع المثبت من هؤلاء هؤلاء الرضي[١١٣] وابن مالك[١١٤] وابن هشام[١١٥] وأبو حيان الأندلسي[١١٦] وخالد الأزهري [١١٧] (ت : ٩٠٥هـ) والسيوطي[١١٨] والأشموني [١١٩]وغيرهم [١٢٠] وقد أدخلوا هاتين الصيغتين ضمن المسائل السبع التي يمتنع ربطها بالواو ، ويبدو أنّ هذا هو المذهب الذي شاع عند النحويين المحدثين[١٢١].

علّة امتناع ربط المضارع المنفي بـ(لا) و(ما) بالواو : علة عدم ربط المضارع المنفي بـ(لا) و(ما) بالواو عند المانعين كعلة المثبت ، فقد

---

(١١٣) شرح الرضي ٤٥/٢.

(١١٤) تسهيل الفوائد، ص١١٢ وشرح عمدة الحافظ بتحقيق هريدي، ص٣٣٢-٣٣٣ وبتحقيق الدوري، ص٤٨٨.

(١١٥) أوضح المسالك ١٠٤/٢ والجامع الصغير ص١٢٠-١٢١.

(١١٦) منهج السالك، ص٢١٣.

(١١٧) خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح ٣٩٢/١.

(١١٨) همع الهوامع، بتقديم النعساني ٢٤٦/٢.

(١١٩) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٩٥/٣-١٠٢.

(١٢٠) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢٢٠/١، والكواكب الدرية ٣٢/٢، وفرائد النحو الوسيمة، ص٧٥.

(١٢١) الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية للشيخ حسين المرصفي ص١٧٤-١٧٥، والمنتخب من كلام العرب لمحمد جعفر الكرباشي ص١١٠-١١٢، وجواهر البلاغة، ص٢٢٠، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد ٦٥٨/١، والنحو الوافي ٣١٣/٢.

ذكروا أنّه امتنع ربطه بالواو ؛ لأنّه بمنزلة اسم الفاعل المخفوض بإضافة غير إليه "فقولك: انطلق عمرو لا ينتظر زيدًا، بمنزلة غير منتظر"(١٢٢).

الماضي المتلو بـ(أو) : ذهب النحويون إلى منع وقوع الحال ماضيًا أو مستقبلًا إلّا بتأويل ، فقد أجاز، مثلًا، أبو علي النحوي رفع المضارع في قوله تعالى: (**إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلاَ تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ**)(١٢٣) على وجهين الحال والاستئناف، إلّا أنّه قوّى الوجه الثاني ؛ لأنّه جاء في قراءة (ولن تسال) فتعيّن الاستئناف بعد أن امتنع الحال لاستقبال الفعل بـ(لن)(١٢٤).

وممن صرح بهذا المنع الزمخشري، فقال: "الماضي والمستقبل كلاهما لا يصح أن يقعا حالًا، حتى يكونا فعلًا حاضرًا"(١٢٥).

واستنادا إلى ذلك، فقد منعوا وقوع الشرط حالًا ؛ لأنّه في رأيهم لا يرد إلّا مستقبلًا ، فقد نسب الصبان(١٢٦) والخضري(١٢٧) إلى المطرزي (ت٦١٠هـ) أنّه قال: "لا تقع جملة الشرط حالًا، لأنها مستقبلة ، فلا تقول: جاء زيد إنْ يسأل يُعْطَ، فإن أردتَ صحة ذلك قلت: وهو إنْ يسأل يعط، فتكون الحال جملة اسمية".

وممن صرح بهذا المنع ابن هشام ، وقال: أمّا نحو: لأضربنَّهُ إن ذهبَ أو مكثَ ، فإنّه جاز جعل الشرط هنا حالًا، لانسلاخه عن معناه ؛ إذ

---

(١٢٢) شرح عمدة الحافظ بتحقيق هريدي، ص٣٣٢-٣٣٣.

(١٢٣) سورة البقرة، الآية ١١٩.

(١٢٤) الحجة في القراءات السبع ١٦٨/٢.

(١٢٥) الكشاف ١٢٢/١، ٣٠٨/١، لم يشترط آخرون اقتران الماضي بـ(قد).

(١٢٦) حاشية الصبان ١٨٧/٢.

(١٢٧) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢٢٠/١.

التقدير لأضربنّه على كل حال"[١٢٨] ومثل هذا قيل في إعراب قوله تعالى : **(كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث)**[١٢٩] وقد استبعد هذا التأويل لوجود الجواب في الآية[١٣٠].

فجمهور النحويين منعوا وقوع الجملة الشرطية حالًا ، وفيما يتعلق بالفعل الماضي المتلوّبـ(أو) عند وقوعه حالًا، نحو: لأضربنّه ذهب أو مكث، منع النحويون ربطه بالواو، لأنه "في تقدير الشرط، أي: إن ذهب وإن مكث ، وفعل الشرط لا يقترن بالواو، وكذلك ما كان في تقديره"[١٣١].

وأرى أنّه ليس من المناسب أن يعلل عدم ربط الماضي قبل (أو) بالواو لأنّه في تقدير شرط ؛ لأنّ جمهور النحويين، كما تقدم ، منعوا وقوع الشرط حالًا مطلقًا ، مرتبطا بالواو أو غير مرتبط ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإنّ العلة التي ذكروها كانت مستندة إلى أنّ الشرط إذا وقع حالًا امتنع ربطه بالواو، في حين ذكر الفاضل الأسفراييني، أنّ الجملة "إن كانت شرطية ، فلا بد معها من إثبات الواو ؛ لان كلمتي الشرط: (إنْ) و (لو) إحداهما للمستقبل والثانية للماضي، ولا تدل على الحال البتة ، فلا بد إذن من الواو "[١٣٢].

وهذا هو الصحيح ، فمن المعروف أنّ النحويين منعوا ربط الجملة التي جاءت على أصل الحال بالواو. وأوجبوا أو أجازوا اقترانها بها إذا تخلت عن هذا الأصل كدلالتها على مضي أو استقبال، وقد مر تفصيل ذلك، فالجملة الشرطية تكون بهذا ، قد ملكت علة لربطها بالواو ، لا لتجردها منها.

---

(١٢٨) مغنى اللبيب ٣٩٨/٢.

(١٢٩) سورة الأعراف، من الآية ١٧٦.

(١٣٠) حاشية الصبان ١٨٧/٢، وحاشية الخضري ٢٢٠/١.

(١٣١) شرح التصريح ٣٩٢/١، وحاشية الصبان ١٨٨/٢.

(١٣٢) فاتحة الإعراب، ص١٤٥.

وفي ضوء ما تقدم ذكره، أرى أنّ جعل الماضي المتلوبـ(أو) في تقدير الشرط ، لا يجوز أن يتخذ علة لمنع ربطه بالواو، بل لوجوب الربط بها ، أو جوازه، استنادًا إلى ما ذهب إليه النحويون.

الماضي بعد (إلّا) : يمنع النحويون ربط الماضي بعد إلّا بالواو عند وقوعه حالًا، وإذا ورد مرتبطًا بها ، فإنّه يحكم بشذوذه ولا يقاس عليه[(١٣٣)] كقول الشاعر:

نِعْمَ امرؤٌ هرمٌ لم تعرُ نائبة إلّا وكان لمرتاع لها وزرًا

وهذا الحكم لا يشمل الجملة الفعلية حسب، بل الاسمية أيضًا نحو: "ما ضربت أحدًا إلّا زيد خير منه"[(١٣٤)] وعلى الرغم من شيوع هذا الحكم عن الماضي بعد إلّا، فقد أجاز الرضي بقلّة دخول الواو عليه[(١٣٥)] وذكر خالد الأزهري أنّ بعض النحويين (ولم يسمِّه) أجاز ربطه بالواو[(١٣٦)] وبعضهم نفى عن هذه الحالة الشذوذ[(١٣٧)].

وأجاز بعض المحدثين ربطه بالواو ، وساواه بعدم ربطه فجاز عنده أن يقال: "ما تكلم زيد كلمة إلّا افتكر بها ، أو إلّا وافتكر بها"[(١٣٨)].

علّة منع ربط الماضي بعد (إلّا) بالواو : ذكر الرضي أنّه "إذا كان الماضي بعد (إلّا) فاكتفاؤه بالضمير من دون الواو، وقد كثر نحو: ما لقيته

---

(١٣٣) : حاشية الصبان ١٨٨/٢، وفرائد النحو الوسيمة، ص٧٥ وحاشية الخضري ٢٢٠/١-٢٢١.

(١٣٤) فرائد النحو الوسيمة، ص٧٥.

(١٣٥) شرح الرضي ٤٦/٢.

(١٣٦) شرح التصريح ٣٩٢/١ وشرح البردة البوصيرية، ص٩٥.

(١٣٧) فرائد النحو الوسيمة، ص٧٥ وحاشية الخضري ٢٢١/١.

(١٣٨) الخواطر العراب لجبر ضومط، ص٢٢٢.

إلّا أكرمني [بدون الواو] لأنّ دخول (إلّا) في الأغلب الأكثر على الأسماء ، فهو بتأويل إلا مكرمًا فصار كالمضارع المثبت"[١٣٩].

وإلى مثل هذا ذهب الصبان، فذكر أنّه امتنع ربط الماضي التالي (إلّا)"لان ما بعد إلا مفرد حكمًا"[١٤٠].

وذكر شمس الدين البعلي (ت ٧٠٩هـ) أنّه امتنع ربط الماضي بعد (إلّا) بالواو، في قوله تعالى: **(وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ كَانُواْ بِهِ يَسْتَهْزِؤُونَ)**[١٤١] لأنّ الآية بمعنى: "كلما أتاهم رسول كانوا به يستهزئون ، فاستغنى عن الواو ، كما استغنى موافقه"[١٤٢].

وذكر السيوطي أنّه "جاز كون الماضي بعد (إلّا) مجردًا عن قد والواو، مع أنّه حال وذلك لكونه متضمنًا لمعنى الجزاء"[١٤٣].

الجملة الحالية المؤكِّدة لمضمون الجملة : يتفق النحويون على أنّ الجملة الحالية المؤكدة لمضمون الجملة ، لا يجوز ارتباطها بالواو ، نحو: هو الحق لا يشك فيه ، فيمتنع أن نقول : هو الحق ولا يشك فيه، ومن أمثلة ذلك القرآن الكريم: **(ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ)**[١٤٤].

الجملة المعطوفة على حال : المشهور عند النحويين امتناع ربط الجملة الحالية المعطوفة على حال، بالواو ، حتى الواجبة الربط بها ،

---

(١٣٩) شرح الرضي ٤٦/٢.

(١٤٠) حاشية الصبان ١٨٨/٢.

(١٤١) سورة الحجر، الآية ١١.

(١٤٢) شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، مخطوط، ورقة ١٠٧.

(١٤٣) عقود الزبرجد ١٣٣/٢.

(١٤٤) سورة البقرة، الآية ٢.

كالجملة الاسمية المصدرة بضمير منفصل، كقوله تعالى: **(فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ)**[١٤٥].

ذكر جمهور النحويين أنّ الواو هنا ، حذفت كراهة اجتماع حرفي عطف، وممن صرح بهذه العلة الزمخشري[١٤٦] والرازي[١٤٧] (ت٦٠٦هـ) والنسفي[١٤٨] وأبو حيان الأندلسي[١٤٩] والسيوطي[١٥٠] والصبان[١٥١].

وقد اتفقوا على هذا التعليل ؛ لأنّهم ، كما يأتي قد اتفقوا على وجوب ربط هذه الصيغة من الجمل الاسمية بالواو عند كونها غير معطوفة على حال ، فلو عللوا حذف الواو في الآية المذكورة استغناء عنها بوجود الضمير لوجب عليهم أن يجيزوا هذا الحذف ، عند عدم عطفها ، نحو: أقبل زيد وهو ضاحك، بدون الواو، ولوجود العلة نفسها ، هنا ، وهناك.

لذلك نجد البيضاوي يؤكد أن العلّة التي ذهب إليها الجمهور هي اجتماع حرفي عطف صورة ، لا استغناء عنها بالضمير[١٥٢] وهذا يعني أن الجمهور أوجبوا إضمار واو الحال.

وقد أعمَّ أبو حيان هذه القضية ، فجعل الجمل المنفية الفعلية "كالجمل الاسمية في الربط ، وفي كونها إذا عطفت لا تدخل عليها واو الحال[١٥٣].

---

(١٤٥) سورة الأعراف، من الآية ٤.

(١٤٦) الكشاف ٨٧/٢.

(١٤٧) فخر الدين الرازي، التفسير الكبير ٢١/٤.

(١٤٨) تفسير النسفي ٤٤/٢.

(١٤٩) منهج السالك، ص٢١١.

(١٥٠) همع الهوامع، بتقديم النعساني ١٤٦/٢ والمطالع السعيدة ٢٠/٢.

(١٥١) حاشية الصبان ١٨٨/٢.

(١٥٢) تفسير البيضاوي ٢١٩/٢.

(١٥٣) منهج السالك، ص٢١٧.

هذا ما عليه جمهور النحويين ، أمّا الزجاج ، فكان قد تعرض، لإعراب الآية فقال: "وقال بعض النحويين المعنى : وهم قائلون، والواو فيما ذكر محذوفة ، وهذا "لا يحتاج إلى ضمير الواو، ولو قلت: جاءني زيدٌ راجلًا أو وهو فارس أو جاءني زيد هو فارس ، لم يحتج إلى الواو ، لأنّ الذكر قد عاد إلى الأول"[١٥٤].

وقصد بقوله "وبعض النحويين" الفراء، فقد ذكر رأى الزجاج هذا، المفسرون، كأبي جعفر النحاس[١٥٥] والطوسي[١٥٦] (ت٤٦٠هـ) والطبرسي[١٥٧] وابن الجوزي[١٥٨] (ت٥٩٧هـ) وغيرهم[١٥٩] وذكروا انه خطّأ الفراء فيما ذهب إليه.

فالزجاج أجاز إظهار الواو، وأجاز حذفها استغناء عنها بوجود الضمير العائد ، وقد تبعه في رأيه المهدوي[١٦٠]. (ت حوالي ٤٤٠هـ) وصرح بذكر العلة التي قال بها[١٦١].

---

(١٥٤) معاني القرآن وإعرابه ٣٤٩/٢-٣٥٠.

(١٥٥) إعراب القرآن للنحاس ٥٩٩/١-٦٠٠.

(١٥٦) أبو جعفر الطوسي، التبيان في تفسير القرآن ٣٤٦/٤.

(١٥٧) تفسير الطبرسي، المجلد الثاني، ص٣٩٦.

(١٥٨) أبو الفرج جمال الدين بن الجوزي، زاد السير في علم التفسير ١٦٨/٣.

(١٥٩) تفسير الرازي ٢١/٤ والفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني، مخطوط، الجزء الثاني، ورقة٢، وتفسير القرطبي ١٦٣/٧.

(١٦٠) المهدوي: هو أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي التميمي أصله بالمهدوية ، في القيروان، رحل إلى الأندلس من مصنفاته التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، وهو تفسير كبير ذكر فيه القراءات والإعراب، فهو نحوى ولغوي ومفسر ومقرئ، : معجم المؤلفين ٢٧/٢.

(١٦١) تفسير القرطبي ١٦٣/٧.

وذكر بهاء الدين السبكي أنّ الزمخشري مع أنّه قال بخبث ترك الواو[١٦٢] استحسن حذفها كراهة اجتماع حرفي عطف صورة، وذكر أنّ ما قاله ليس صحيحًا ، وأنّ العلة التي ساقها فيها نظر "لأنّه لا يقبح الجمع بين حرفي عطف مختلفي المعنى، ولا يقبح أن نقول: سبح الله وأنت راكع أو وأنت ساجد"[١٦٣].

وأجاز الآلوسي من المحدثين، ذكر الواو، وعدّ المثال الأخير "فصيحًا لا خبث فيه ولا كراهة"[١٦٤].

وقد تقدم أنّ ما ذهب إليه الزمخشري في الجملة المعطوفة على حال ، هو ما قال به الجمهور.

وثمة رأي ثالث نُسب إلى أبي علي النحوي، أنّه أجاز في الآية المذكورة، إضمار الواو ، أي: لم يوجب ، كما ذهب جمهور النحويين، ولم يمنع كما ذهب الزجاج[١٦٥].

مذهب الكوفيين في الجملة المعطوفة على حال : أجاز الفراء إظهار الواو، في الجملة المعطوفة على حال ، وعدّه فصيحًا كحذفها، إذ قال عن الواو المقدرة في قوله تعالى: **(أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ)** أنها لو ذكرت "لكان جائزا حسنا كما تقول في الكلام: أتيتني واليًا أو وأنا معزول، أو أنا معزول، فأنت مضمر للواو"[١٦٦] وذكر الطبري في تفسيره أنّ العرب تحذف الواو في مثل

---

(١٦٢) قد مرَّ رأى الزمخشري حيث أوجب ربط الجملة الاسمية الحالية بالواو وعدَّ حذفها شاذًّا.

(١٦٣) عروس الأفراح ضمن كتاب شروح التلخيص ١٤٨/٣.

(١٦٤) روح المعاني ٦/٣.

(١٦٥) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٨٠٤/٣-٨٠٥.

(١٦٦) معاني القرآن ٣٧٢/١.

هذا الأسلوب مع أنهم "مريدوها في الكلام"[١٦٧] ومجمل ما تقدم ذكره أنّ في الجملة الاسمية المصدرة بضمير منفصل المعطوفة على حال ، ثلاث قضايا:

الأولى : الربط بالواو، وفيه مذهبان الأول، منع إظهار الواو، وهو مذهب جمهور البصريين، والثاني جواز إظهارها، وهو مذهب الزجاج من البصريين والفراء من الكوفيين.

الثانية : إضمار الواو أو تقديرها، وفيه ثلاثة مذاهب : الأول وجوب الإضمار وهو مذهب جمهور البصريين والفراء، والثاني: عدم الحاجة إلى هذا الإضمار ، وهو مذهب الزجاج، والثالث: جواز إضمارها وهو المذهب المنسوب إلى أبي علي النحوي.

الثالثة: علة الحذف، وفيها مذهبان: الأول، حذف الواو كراهة اجتماع عاطفين، وهو مذهب جمهور البصريين والفراء، والثاني، حذف الواو إستغناءً عنها بوجود الضمير وهو مذهب الزجاج.

وجوب الربط بالواو: لوجوب الربط بالواو، حالتان :

ا-الربط بالواو دون الضمير: يجمع النحويون على ربط الجملة الحالية بالواو عند تجردها من الضمير العائد، نحو: مررت بزيد وعمرو في الدار[١٦٨].

ب-الربط بالواو والضمير معًا : مرّ أنّ الزمخشري ومن تبعه أوجبوا ربط كل جملة اسمية حالية بالواو، ارتبطت بصاحبها بالضمير أو لم ترتبط ،

---

(١٦٧) تفسير الطبري ١٢/ ٣٠٣.

(١٦٨) المقتضب ١٢٥/٤.

أمّا الذين أجازوا، وهو مذهب جمهور النحويين، فقد أوجبوا جمع الرابطين في الجملة المصدرة بضمير منفصل[١٦٩].

هذا عن الجملة الاسمية ، أمّا عن الفعلية ، فالصيغة التي اتفق النحويون على ربطها بالواو والضمير، هي المضارع المقترن بـ(قد).

الجملـة المصـدرة بضـمير منفصـل : يـذهب جمهـور النحـويين إلـى وجـوب ربـط الجملـة الاسـمية الحاليـة المصـدرة بضـمير منفصـل بـالوا، فالجرجاني يذكر "إن كان المبتدأ من الجملة ضمير ذي حال، لم يصلح بغير الواو البتة ، وذلك كقولك: جاء زيد وهو راكب"[١٧٠] حتى نفى صفة الكلام عـن هـذه الجملـة وأمثالهـا عنـد عـدم ربطهـا بـالواو ، ونسـب الرضـي إلـى الأندلسي، وكان معاصرًا له[١٧١] قوله "إن كان المبتدأ ضمير صاحب الحال، وجب الواو أيضًا"[١٧٢] مستشهدًا بالمثال المذكور نفسه.

وأكد النسفي (ت٧١٠هـ) أنّه لا يجوز أن تقول: جاء زيد هو فارس، بل جاء زيد وهو فارس[١٧٣].

وكان الزجاج قد أجاز أن يقال "جاءني زيد هو فارس ؛ لأنّ الذكر قد عـاد إلـى الأول"[١٧٤] أي: إنّ الجملـة الاسـمية الحاليـة فـي هـذا المثـال غيـر

---

(١٦٩) يستعمل النحويون مثل عبارة "إن كان المبتدأ ضمير صاحب الحال "أو عبارة" المصدرة بضمير صاحبها" مع أن هناك جملًا اسمية لم يكن الضمير الذي تصدرت به عائدًا إلى صاحب الحال، كقوله تعالى: **(لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ)** سورة يوسف، من الآية ١٤ لذا استُعملت صيغة، المصدّرة بضمير منفصل لتدخل تحت معناها ما كانت مصدرة بضمير يعود إلى صاحب الحال أو، لا يعود.

(١٧٠) دلائل الإعجاز، ص٢٠٢.

(١٧١) هو أبو محمد القاسم، علم الدين الاندلسي ت٦٦١هـ.

(١٧٢) شرح الرضي ٤١/٢.

(١٧٣) أبو البركات عبد الله بن محمد بن محمود النسفي، تفسير النسفي ٤٤/٢.

(١٧٤) معاني القرآن للزجاج ٣٤٩/٢-٣٥٠.

محتاجة إلى الواو، لوجود الضمير العائد. وتبعه في ذلك الهمداني[١٧٥] (ت٦٤٣هـ) والشلوبيني[١٧٦] (ت٦٤٥هـ) والبركوي[١٧٧] (ت٩٨١هـ).

وأرى أنّ هذا الجواز في الأمثلة التي استشهدوا بها، وهْمٌ قد حصل عند هؤلاء، استنادًا إلى ما اشتهر من أنّ الجملة الاسمية يجوز حذف الواو منها ، إذا استغنت عن ذلك بالضمير، فرأوا أنّ نحو: جاء زيد ويده على رأسه، كنحو: أقبل زيد وهو ضاحك ، فإذا جاز في الأول حذف الواو، استغناء بالضمير جاز في الثاني ذلك.

وقد عُدَّ هذا المذهب شاذًّا عند جمهور النحويين، وشاع عندهم وجوب الربط بالواو والضمير معا ، وصار الأخير هو المذهب السائد بين المتأخرين والدارسين المحدثين، حيث جعلوا الجملة المصدرة بضمير منفصل، إحدى الصيغ التي يجب ربطها بالواو دون الإشارة إلى مذهب الزجاج[١٧٨].

رأى الكوفيين في الجملة الحالية المصدرة بضمير منفصل : أوجب الفرّاء ربط الجملة الاسمية المصدّرة بضمير منفصل، مستشهدًا بالمثال "كان مرة وهو ينفع الناس أحسابُهُم"[١٧٩].

---

(١٧٥) المنتجب بن أبي العز الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، مخطوط ورقة ٢من الجزء الثاني.

(١٧٦) أبو علي الشلوبيني، التوطئة، ص٢٠١.

(١٧٧) محمد بن علي البركوي، شرح الإظهار لعبد الله الأيوبي ص١٤٧-١٤٨.

(١٧٨) جامع الدروس العربية للغلاييني ٣/٩٨-٩٩ والنحو الوافي للأستاذ عباس حسن ٣١٢/٢، والمحيط في أصوات العربية ونحوها لمحمد الأنطاكي ١٨١/٢، والحال في الجملة العربية، ص١٦١، ١٧١.

(١٧٩) معاني القرآن، للفراء ٥١/١.

وقد بيّن المزني رأْي الكوفيين في هذا الموضوع ، فقال: "إذا قلت: ضربك زيدًا وهو قائم ، أجاز الكسائي خروج هذه الواو وأباه الفراء إلّا بالواو"[(١٨٠)]، فالكسائي (ت١٨٩هـ) كان على المذهب الذي ذهب إليه الزجاج فيما بعد ، وعد شاذًّا عند جمهور البصريين، أمّا الفراء، فقد كان مذهبه موافقًا لما شاع عند هذا الجمهور.

علة وجوب ربط الجملة الاسمية بالواو والضمير معا : علَّلَ الرضي وجوب ربط الجملة الاسمية الحالية بالواو، نحو: جاءني زيد وهو راكب، لكونها " في معنى المفرد سواء ، إذ المعنى جاء زيد راكبًا ، فصدرت بالواو إيذانًا من أول الأمر بكون الحال جملة ، وإن أدت معنى المفرد"[(١٨١)].

يبدو أنّ الرضي لم يقصد أنَّ الجملة ارتبطت بالواو ، لأنّها كانت بمعنى المفرد ؛ لأنّ هذا التعليل يخالف ما اتفق عليه النحويون ، وهو أنّ الجملة إذا كانت بتقدير اسم الفاعل ، امتنع ربطها بالواو، لشبهها به قياسًا، والرضي نفسه يستعمل التفسير الأخير، ليعلِّل به امتناع ربط المضارع المثبت والمنفي بـ(لا) في نحو: جاءني زيد يركب ، وجاءني زيد لا يركب ، بتقدير : جاءني زيد راكبا[(١٨٢)] وجاءني زيد غير راكب[(١٨٣)].

وقد قصد فيما يبدو ، أنّ الجملة الحالية يمتنع ربطها بالواو إذا أشبهت المفرد ، أو كانت بمنزلته ، ولكي يدل على أنّها ليست كذلك ارتبطت بالواو.

(١٨٠) الحروف لأبي الحسين المزني، ص١٠٤، وشرح الرضي ٢٧٦/١، وعقود الزبرجد ٢٥٧/٢.

(١٨١) شرح الرضي ٤١/٢.

(١٨٢) شرح الرضي ٤٣/٢.

(١٨٣) شرح الرضي ٤٥/٢.

وأجد في هذا التعليل تعقيدًا وغموضًا ، فإذا كانت الجملة ترتبط بالواو لتدل على أنّها جملة ، فهل يعني هذا أنّها إذا لم ترتبط دلّ على أنّها ليست جملة؟

فهذا مقتضى قوله ، وإذا كان المقصود كذلك فإنّه من المعروف أنّ الجملة لم تحتج إلى الواو لإثبات أنّها جملة ، ومن المعروف أيضًا أنّ النحويين متفقون على أنّ الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب ارتبطت بالواو أو لم ترتبط ، كالوصفية والخبرية، هي جمل باتفاقهم جميعًا ، وان كانت بمعنى المفرد وحكمه وإعرابه.

كما يفهم من كلامه أيضًا أنّ الجملة بقيت بمعنى المفرد حتى بعد ارتباطها بالواو ، وهذا أمر لا بدّ منه ؛ لأنّ كل جملة لها محلٌّ من الإعراب وجب أن تكون بمعنى المفرد وحكمه ، فتكون الواو من هذا الوجه لا ذكرها ولا عدم ذكرها قد قدّم شيئًا أو أَخّر.

أمّا القزويني (ت٧٣٩هـ) فقد علل امتناع حذف الواو في الجملة المصدرة بضمير منفصل، لئلّا تكون مستأنفة منقطعة عما قبلها بدونها[١٨٤].

وأرى أن هذا التعليل واهٍ ؛ إذ كيف يمكن أن تصير الجملة مستأنفة منقطعة عما قبلها ، وهي تعود إلى صاحبها بضميرين منفصل ومستتر؟

وإذا صحّ أنّها تكون مستأنفة عند حذف الواو، فإنّ هذا لا يمنع من أن تبقى على حالة استئنافها مع ذكر الواو، فهذا الحرف، لم يُخصص لإزالة الاستئناف ، بل هناك ما خصص منه لجلب هذا المعنى ، وهو واو الاستئناف.

---

(١٨٤) الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص١٠٠.

المضـارع المقتـرن بــ(قـد) : يتفـق النحويـون علـى وجـوب ربـط المضارع المقترن بقد، بالواو والضمير معا، كقوله تعالى: **(لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ)**(١٨٥).

ينقل الصبان علّة ذلك ، فيذكر أنّه "قيل : لأنّ (قد) أضعفت شبهه باسم الفاعل، لعدم دخولها عليه ، وهذا التوجيه إنّما ينتج الجواز"(١٨٦).

أي: أن (قد) لا تدخل على الحال المفردة التي تكون اسم فاعل في الأصل، فدخولها على المضارع أبعده عن الشبه بالذي صار مقياسًا لامتناع ربطه بواو الحال.

لكن هذه العلة ، كما ذكر الصبان، ينتج عنها جواز الربط بالواو لا وجوبه.

وأرى أنّه لا علاقة لدخول، قد، على الفعل المضارع بوجوب الربط بالواو ؛ لأنّه لو كان لها صلة بذلك ، لوجب الربط بالواو أيضًا في الفعل الماضي المقترن بـ(قد) لا أن يجوز فيه الوجهان، كما هو مشهور عند النحويين، بل هو أولى بالوجوب ؛ لأنّ فيه أمرًا آخر ، جعله النحويون أحد حجج الربط بالواو، وهو عدم دلالته على الزمن الحاضر المقارن لزمن العامل.

فلو صحت العلّة السابقة لوجب ربط الفعل الماضي المقترن بـ(قد) بالواو، لدخول (قد) عليه ، ولدلالته على المضي، المخالفين لأصل الحال المفردة (اسم الفاعل) وجاز ذلك في الفعل المضارع المقترن بـ(قد) لأنه ، وان خالف الحال المفردة لدخول قد عليها ، وافقه في دلالته على الزمن الحالي.

جـواز الـوجهين : ما عدا حالات المنع والوجوب ، حالات جواز الوجهين ، إلّا أني سأعيد الكَرَّة إلى المضارع المنفي بـ(لا) والمنفي بـ(ما) ،

---

(١٨٥) سورة الصف، من الآية ٥.

(١٨٦) حاشية الصبان ١٨٩/٢.

للسبب الذي نوهت به في بدء هذا الموضوع ، وسأجعل حالات جواز الوجهين، وعلل النحويين فيه في المواضيع الآتية:

الجملة الاسمية : اتفق جمهور النحويين على جواز ربط الجملة الاسمية بالواو، وقد علَّل القزويني هذا الجواز، فذكر أنّ الجملة الاسمية ارتبطت بالواو، لدلالتها على الثبات، أي: لعدم إفادتها التجدد والحدوث ، ولم ترتبط بالواو لكونها دالة على مقارنة زمن عاملها(١٨٧) وأرى عدم صحة هذا التعليل لأمرين:

الأول: أوجب النحويون الربط بالواو في مثل: اقبل زيد وهو يضحك، وجلس زيد وعمرو يتكلم ، أو سافر والمطر يهطل، والقزويني أوضح علّة ربط الاسمية بالواو، لأنّها تفيد الثبات، أي: لأنّها ليست صفة منتقلة لكن النحويين أنفسهم مجمعون، كما هو معروف ، على أنّ الجملة الاسمية تفيد الثبات إذا كان خبرها مفردًا ، أما إذا كان فعلًا مضارعًا، فإنّها تفيد التجدد والحدوث كالجملة الفعلية المضارعية تمامًا ، وهذه القضية من بديهيات علم المعاني(١٨٨)، حتى إنّها تعدّ عند الكوفيين جملة فعلية وليست اسمية(١٨٩).

فالجمل الاسمية المذكورة آنفًا كان يجب منع ربطها وربط أمثالها بالواو، لإفادتها التجدد والحدوث، لكن المعلوم عنها أنّها عكس ذلك ، أي: أنّ هذه الجمل وما شابهها وجب فيها الربط حسب الواقع وتصريح القزويني والنحويين، ووجب فيها المنع حسب التعليل ، فهذا تناقض صريح ، وهو دليل على أنّ واو الحال، لا علاقة لها بالأصول التي ذكروها.

---

(١٨٧) الإيضاح، غير محقق، ص٩٩-١٠٠.

(١٨٨) جواهر البلاغة، ص٧٦.

(١٨٩) في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٨٦، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق، ص٤٢-٤٤.

الثاني: ذكر القزويني تعليله المذكور استنادًا إلى أنّ الحال يشترط فيها الانتقال، والجملة ليست كذلك لثباتها ، فخرجت عن هذا الشرط فارتبطت بالواو.

وصفة الانتقال، مع أن بعض النحويين كالجرجاني[(١٩٠)] وابن عصفور[(١٩١)] صرّح بجعلها من أصول الحال أو شروطه ، فقد وجدت كثيرين منهم لم يعبؤوا بهذا الأصل ، فالمبرد، مثلًا ذكر أن الحال يكون على ضربين ، منتقلة ولازمة (أي: ثابتة، غير منتقلة) وذكر أنّ من اللازم قوله تعالى: **(فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا)**[(١٩٢)] فالخلود معناه البقاء[(١٩٣)] وكذلك قسمها أبو علي النحوي[(١٩٤)].

فأكثر النحويين لم يشترطوا في الحال أن تكون منتقلة بل ذكروا أنّ صفة الانتقال فيها غالبة وليست لازمة[(١٩٥)] كما ذكروا أنّ الحال (غير المؤكدة) تكون ثابتة في بضع حالات: الأولى: الجامدة غير المؤولة بمشتق، نحو: هذا مالك ذهبًا ، والثانية: الدالة على تجدد صاحبها ، كقوله تعالى: (وخُلِقَ الإنسانُ ضَعيفًا)[(١٩٦)] ونحو: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، ونحو قول الشاعر:

فجاءتْ به سبطَ العظامِ   كأنّما عمامَتُهُ بين الرجال لواءُ

---

(١٩٠) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٨٢/١.

(١٩١) شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٨/١.

(١٩٢) سورة الحشر، من الآية ١٧.

(١٩٣) المقتضب ٢٦٠/٣.

(١٩٤) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٨٢/١، وشرح بغية الطالب في جليل المطالب، لعبد الحافظ عبد الحق الحجاجي، ص٥٧.

(١٩٥) أوضح المسالك ٧٧/٢، والمغني ٤٦٤/٢-٤٦٥ وشرح ابن عقيل ٦٢٦/١.

(١٩٦) سورة النساء ، من الآية ٢٨.

والثالثة: في مواضع لا ضابط لها، كقوله تعالى: (قائِمًا بالقِسْطِ)[١٩٧] وقوله تعالى: **(أَنَزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً)**[١٩٨] وقوله تعالى: **(وَقُلْنَا اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ)**[١٩٩].

فهذه بعض الأمثلة من الأحوال الثابتة التي استشهد بها النحويون[٢٠٠] وردت في القرآن الكريم والشعر الفصيح ، حتى صرح المخزومي بأنه "لا يشترط في الحال أن تكون مشتقة ولا منتقلة"[٢٠١] وذلك لكثرة ورودها جامدة ولازمة ، وهذا ما توصَّل إليه بعض الدارسين المحدثين حيث جعل عدم اشتراط الانتقال في الحال من نتائج بحثه[٢٠٢].

فإذا كان لا يشترط في الحال الانتقال، فانّه لا مجال بعد ذلك ، لاتخاذ الثبات في الجملة الاسمية علة لاقترانها بالواو ؛ إذ تكون حينئذ غير خارجة عن أصل الحال.

هذا عن الحال التي سموها المبيِّنة ، أمّا الجملة الحالية المؤكِّدة لمضمون الجملة، كقوله تعالى في أول سورة البقرة: **(ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ)** فيكاد يجمع النحويون على أنّها لا تأتي إلا ثابتة[٢٠٣] وصفة الثبات كما مر، قد اتُّخِذت في الجملة الاسمية علّة لربطها بالواو ، فأين تذهب هذه العلة ، لو تذكرتَ أن النحويين قد أجمعوا على أنّ الحال المؤكدة يمتنع ربطها بالواو؟

---

(١٩٧) سورة آل عمران، من الآية ١٨.

(١٩٨) سورة الأنعام، من الآية ١١٤.

(١٩٩) سورة البقرة، من الآية ٣٦.

(٢٠٠) البحر المحيط ١/١٦٤، وشرح الاشموني ٣/٩.

(٢٠١) في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص١١١.

(٢٠٢) الحال في الجملة العربية، ص٤٦٠.

(٢٠٣) الكتاب ١/٢٥٦-٢٥٨، والمقتضب ٤/٣١٠، والمصباح في علم المعاني، ص٣٤.

الجملة الفعلية : بعد أن أجاز ابن يعيش الربط بالواو في الجملة الفعلية المصدرة، بـ(لا) أو (ما) أو (قد) علّل ذلك بأنّه جاز دخول الواو عليها وتركها لأنّها تصدرت بما ليس فعلًا فأشبهت الجملة الاسمية الجائزة الاقتران بالواو(٢٠٤) ومثل هذا قال ركن الدين الأستراباذي(٢٠٥)، وهذا التعليل لا يُعوَّل عليه، لِما يأتي:

١-إذا فسّر جواز ربط الفعل بالواو لمشابهته الجملة الاسمية فبماذا تُشبَّه الجملة الاسمية لتفسير جواز ربطها بالواو؟ لأنّ الاسمية نفسها تحتاج إلى تعليل.

٢-يصحّ تعليل الربط بالواو في الأفعال التي ذكرها ، لو أنّ الاسمية جاز فيها الوجهان في كل حالاتها ، لكن من المعلوم أنّ منها ما يجب ربطها بالواو، ومنها ما يمتنع فيها ذلك، فليس الأمر موحدًا في الاسمية ليركن إليها في التعليل.

٣-شبَّه الفعل بالاسمية لكونه مُصدَّرًا بما هو ليس فعلًا، كالأدوات : (لا) و(ما) و(قد) ، إلّا أنّ هذه العلّة في المشابهة، كما أجدها ، في غاية الغموض، فالأداتان : (لا) و(ما) غير مختصتين بالدخول على الأسماء ، بل تدخلان على الفعل أيضًا ، كما أنّ الحرف (قد) مختص بالدخول على الجملة الفعلية دون الاسمية حتى اتخذ وسيلة لتمييز الفعل من الاسم فهو يزيد من فعلية الفعل أو يدل عليه ، ويبعده عن الشبه بالاسمية.

٤-اتخذ ابن يعيش من دخول (قد) على الفعل علة لجواز الوجهين، إلّا أنّ هذه العلة تنطبق على الفعل الماضي دون المضارع الذي إن اقترن بـ(قد) وجب ربطه بالواو باتفاق النحويين.

---

(٢٠٤) شرح المفصل ٦٧/٢-٦٨.

(٢٠٥) البسيط في شرح الكافية، ص٤٩٠.

المضارع المنفي بـ(لا) والمنفي بـ(ما) : كما كثر الذين منعوا ربط المضارع المنفي بـ(لا) و(ما) بالواو، فقد كثر كذلك الذين أجازوا ربطهما بها من النحويين.

أعرب الأخفش[٢٠٦] وأبو جعفر النحاس[٢٠٧] وأبو علي النحوي[٢٠٨] المضارع المنفي بـ(لا) في قوله تعالى: **(إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلاَ تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ)** حالًا، إلّا أنّهم صرّحوا بأنّهم أعربوه كذلك لعطفه على الحال المفرد قبله ، فهم بهذا عدّوا واو **(ولا تسأل)** واو عطف ، لا واو حال. وممن صرح بجواز دخول واو الحال على المضارع المنفي بـ(لا) صاحب كتاب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، إذ يقول: "هذا باب ما جاء في التنزيل من واو الحال ، تدخل على الجملة من الفعل والفاعل، في مواضع من ذلك، قوله **(تُثِيرُ الأَرْضَ وَلاَ تَسْقِي الْحَرْثَ)**[٢٠٩] وقوله .. **(وَلاَ تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ)**[٢١٠]... ومن ذلك قوله تعالى: **(فَاسْتَقِيمَا وَلاَ تَتَّبِعَآنِّ)**[٢١١] فيمن خفّف النون... ومن ذلك قوله: **(لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ وَلا يَسْتَثْنُونَ)**[٢١٢]"[٢١٣]. ومن النحويين الآخرين الذين أجازوا ربط المضارع المنفي بـ(لا)، وكذلك المنفي بـ(ما) ، بالواو دون الحكم بشذوذه ، ودون تأويل : الجرجاني[٢١٤] والزمخشري[٢١٥] والسكّاكي[٢١٦] وابن يعيش[٢١٧] وابن

---

(٢٠٦) معاني القرآن ١/١٤٦.

(٢٠٧) إعراب القرآن ١/٢٠٩.

(٢٠٨) الحجة ٢/١٦٨.

(٢٠٩) سورة البقرة، من الآية ٧١.

(٢١٠) سورة البقرة، الآية ١١٩، البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٢٠-١٢١.

(٢١١) سورة يونس، من الآية ٨٩.

(٢١٢) سورة القلم، من الآية ١٧، والآية ١٨.

(٢١٣) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٣/٨٢٢-٨٢٤.

(٢١٤) دلائل الإعجاز، ص٢٠٧-٢٠٩.

الحاجب[٢١٨] والفاضل الأسفراني[٢١٩] وابن الناظم[٢٢٠] وفلك العلا التبريزي[٢٢١] وركن الدين الأستراذي[٢٢٢] والقزويني[٢٢٣] والمرادي[٢٢٤] وابن كمال باشا[٢٢٥] وغيرهم[٢٢٦].

علة جواز الوجهين في المضارع المنفي بـ(لا) و(ما) :

١-ذكر السخاوى، أنّ المضارع المنفي بـ(لا) أو (ما) احتاج إلى الواو زيادة في توكيده(٢٢٧).

والمعروف أنّ الواو ليست من حروف التوكيد "فلا يصح أن يقال للعاطف أنّه مؤكِّد".(٢٢٨)

٢-بعد أن علّل الفاضل الأسفراييني حذف الواو، لكون المضارع المنفي بمنزلة اسم الفاعل المحفوض بـ(غير) ذكر أنّ إثباتها ، إنّما كان "لأنّ

---

(٢١٥) شرح المفصل، لابن يعيش ٦٥/٢، والمفضل في شرح المفصل ص٧٠٥.

(٢١٦) مفتاح العلوم، بتحقيق أكرم ٤٩٠.

(٢١٧) شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٢-٦٨.

(٢١٨) الأمالي النحوية لابن الحاجب ١١٣/٤ وشرح الوافية، ص٢٢١، وشرح الرضي على الكافية ٤٤/٢.

(٢١٩) فاتحة الإعراب، ص١٤٤ ولباب الإعراب، ص٣٥٨-٣٥٩.

(٢٢٠) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص١٣٤.

(٢٢١) شرح الكافية، ص١١٠.

(٢٢٢) البسيط في شرح الكافية، ص٤٨٩.

(٢٢٣) الإيضاح، ص٩٧.

(٢٢٤) الجنى الداني، ص١٩٢.

(٢٢٥) أسرار النحو، ص١٣٩.

(٢٢٦) الفوائد الضيائية، ص٧٣، وشرح الإظهار، ص١٤٧-١٤٨.

(٢٢٧) المفضل في شرح المفصل، ص٧٠٨.

(٢٢٨) شرح المغنى للشمنّي ١١١/٢.

، لا، لنفي الاستقبال، والاستقبال لا يفسد الحال ، فادخلوا الواو لربط الحال بذيها"(٢٢٩) يعني: أنّه لا مانع من دخول الواو على المضارع المنفي بـ(لا) لأنّ (لا) مع المضارع تفيد الزمن الحاضر وأنّ الواو واو الحال فلا تكون هذه الواو الحالية قد دخلت على مالا يلائم معناها .

فإذا كان الأمر كما زعم الأسفراييني ، فلِمَ لم تدخل الواو على المضارع المثبت ، فهو أيضًا دالٌّ على الزمن الحالي؟.

٣-العلّة التي شاعت ، هي أنّ المضارع المنفي، بـ(لا) والمنفي بـ(ما) جاز ارتباطهما بالواو ، استنادًا إلى أنّهما لم يردا على أصل الحال الذي هو الإثبات. وممن صرح بذكر هذه العلّة ابن الناظم(٢٣٠) وقد أوضح القزويني هذه المسالة، فذكر أنّ المضارع المنفي بـ(لا) أو(ما) امتنع ارتباطه بالواو، لدلالته على مقارنة زمن عامله ؛ إذ بهذا الوجه كان على أصل الحال ، واحتاج إلى الواو من جهة خروجه عن هذا الأصل لكونه منفيا(٢٣١). وهذا ما أكده ابن كمال باشا، فقد قال: "إن الجملة إن كانت على اصل الحال دون طريقها يجوز فيه الواو وعدمها"(٢٣٢) وهو كالمضارع المنفي بـ(لا)، و(ما) ، إذ ورد على اصل الحال، وهو دلالته على الزمن الحالي ولم يرد على طريقها ، وهو الإثبات.

أصحيح أن الإثبات دون النفي أصل في الحال؟ : يصرح النحويون بكثرة وقوع الحال المفردة التي هي أصل الحال، منفية بـ(غير) وأحيانًا بـ(لا) في القرآن الكريم ، كقوله تعالى: **(إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ**

(٢٢٩) فاتحة الإعراب، ص١٤٤.

(٢٣٠) المصباح في علم المعاني والبيان، ص٣٤.

(٢٣١) الإيضاح في علوم البلاغة، ص٩٧، والتلخيص ص٢٠١-٢٠٢.

(٢٣٢) أسرار النحو، ص٣٩.

مُسَافِحِينَ وَلاَ مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ)[٢٣٣] وقوله تعالى: **(فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ)**[٢٣٤] وقوله تعالى: **(فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ)**[٢٣٥]. وفي الحديث النبوي: "ثم صلى غير ساه"[٢٣٦].

وقد نشر الدكتور نهاد الموسى مقالًا بعنوان: (تحقيق في الحال هل تقع في العربية نفيا؟)[٢٣٧] ثم جعله كتابا بعنوان (حاشية على الاستشراق المعاصر) أكد فيه استنادا إلى أقوال النحاة ، وشواهد كثيرة جاء بها من فصيح الكلام، أنّ مجيء الحال منفية، مفردة كانت أم جملة ، لم تكن محل إنكار من النحويين[٢٣٨] وإنّها بالغة حدّ القياس، واستنتج من بحثه أنّ النفي في الجملة الحالية أصيل كأصالة الإثبات حتى ذكر أنّ الإثبات يبدو مستهجنا في حالات ، ولا يستساغ إلّا بالنفي، ويكون هو الوجه المأخوذ به[٢٣٩].

وقد كان هذا أيضًا احد النتائج التي توصل إليها أحد الباحثين المحدثين[٢٤٠].

فإذا ثبت جواز النفي وأصالته في الجملة الحالية ، فهل يصح بعد ذلك أن يتخذ عدم إثباتها علّة لربطها بالواو؟.

---

(٢٣٣) سورة المائدة، من الآية ٥.

(٢٣٤) سورة البقرة، من الآية ١٧٣.

(٢٣٥) سورة النمل، من الآية ٢٢.

(٢٣٦) إعراب الحديث النبوي، للعكبري، ص١٥٢.

(٢٣٧) مجلة اللسان العربي، المجلد السابع عشر، الجزء الأول ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ص٣٩-٧١.

(٢٣٨) حاشية على الاستشراق المعاصر، ص١٣.

(٢٣٩) المصدر نفسه، ص٤٣، ٧٥.

(٢٤٠) الحال في الجملة العربية، ص٤٦٠. لفاخر هاشم الياسري، رسالة جامعية.

الفعـل الــدال علـــى الــزمن الماضـــي : نُسـب إلـى ابـن خـروف (ت٦١٠هـ) وإلى علم الدين الأندلسي[٢٤١] أنّهما أوجبا ربط المضارع المنفي بـ(لم) ، أوجبا ربطه بالواو عند وقوعه حالا ، سواء كان فيه ضميرًا عائد أم لم يكن، ورُدّ عليهما قولهما ، بأنّه مخالف للسماع وكلام العرب[٢٤٢].

وقد نقل الرضي تعليل الأندلسي أنّ المضارع المنفي بـ(لم) ، وجب ربطه بالواو لدلالته على الزمن الماضي ، فكما دخلت (قد) على الماضي لتقريبه من الحال ، دخلت الواو على المنفي بـ(لم) ، للغرض نفسه ، فشأنهما واحد[٢٤٣].

إلّا أنّ المشهور عند النحويين أنّهم اتخذوا من هذه الدلالة علة لجواز الوجهين ، لا لوجوب الربط بالواو ، أمّا المضارع المنفي بـ(لمّا) ، فقد ذكر أبو حيان الأندلسي أنّه لم يسمع إلّا بالواو[٢٤٤].

والرأي السائد عند النحويين أنّ المضارع المنفي بـ(لم) أو (لمّا) يجوز فيه الوجهان ، لدلالة المضارع بهما على أمر قد حصل، فيكون بهما قد أشبه الفعل الماضي الجائز الاقتران بالواو عندهم بالإجماع.

علة جواز الوجهين في الفعل الدال على الزمن الماضي : ذكر القزويني أنّ الماضي ارتبط بالواو لعدم دلالته على الزمن الحاضر المقارن لزمن عامله ، ولم يرتبط لكونه دالا على التجدد والحدوث ، فهو بالأول لم يكن على أصل الحال وقد كان عليه في الثاني[٢٤٥].

---

(٢٤١) وهو غير أبي حيان الأندلسي، وقد مرت ترجمته.

(٢٤٢) شرح الرضي ٤٤/٢، ومنهج السالك، ص٢١٥، وهمع الهوامع بتقديم النعساني ٢٤٦/٢.

(٢٤٣) شرح الرضي ٤٤/٢.

(٢٤٤) منهج السالك، ص٢١٦.

(٢٤٥) الإيضاح، ص٩٩.

يفهم من هذا، أنّ الواو يُؤتى بها لتعوّض عن الأصل الذي افتقده الفعل الدال على الزمن الماضي ، وهو الدلالة على الزمن الحاضر. أي: يؤتى بها لتقريب الفعل الماضي من المضارع.

لو كان هذا الأمر صحيحًا ، لكان ينبغي أن لا تدخل الواو على الماضي المقترن بـ(قد) وذلك استنادًا إلى عدم جواز اجتماع أداتين لغرض واحد ؛ إذ النحويون متفقون على أنّه يؤتى بـ(قد) في الفعل الماضي لتقريبه من زمان التكلم(٢٤٦) وكان ينبغي أيضًا أن تدخل على الماضي المجرد من (قد) لتعوّض عنه دون المقترن به ؛ لأنّ الماضي في الحالة الأولى محتاج إلى الواو، في حين أنّه في الحالة الثانية غير محتاج إليها ، لوجود الحرف، (قد) المعوِّض عنها ، لكن نجد أنّه قد حصل العكس من ذلك ، فالنحويون يؤكدون أنّ ارتباط الماضي المقترن بـ(قد) بالواو أكثر من غير المقترن به(٢٤٧). هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فقد كثر وقوع الماضي حالًا بغير قد والواو في القرآن الكريم ، وفي كلام العرب، وهذا ما صرح به أبو حيان الأندلسي(٢٤٨) لذلك لم يشترط الأخفش والكوفيون باستثناء الفرّاء اقتران الماضي بـ(قد) عند وقوعه حالًا(٢٤٩).

---

(٢٤٦) شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٢، شرح الرضي ٤٤/٢، ومختصر التفتازاني على تلخيص المفتاح ١٤٢/٣ والبهجة المرضية شرح متن الألفية للسيوطي، ص٨٩.

(٢٤٧) شرح الرضي ٤٦/٢، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص١٣٥، ومنهج السالك، ص٢١٥-٢١٦.

(٢٤٨) منهج السالك، ص٢١٦.

(٢٤٩) شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٢، وشرح الرضي ٤٥/٢.

وقد مر أنّ التفتازاني أجاز وقوع الحال ماضيًا ومضارعًا ومستقبلًا مطلقًا ، وقد نسب السيوطي هذا الجواز أيضًا[٢٥٠] إلى شيخه الكافيجي[٢٥١] كما أنّه كان أحد النتائج التي توصّل إليها بعض الدارسين المحدثين[٢٥٢].

ففي هذه الحالة تبطل فكرة أنّ الواو دخلت على الماضي لتقريبه من الزمن الحالي ، لصحة وقوع الحال ماضيًا ومضارعًا على حدٍّ سواء.

لقد تبين في موضوع حالات الربط بواو الحال ، أنّه تكاد لا توجد صيغة واحدة اتفق النحويون على حكمها من حيث امتناع ربطها بالواو "أو وجوبه أو جوازه ، ولم يتفقوا أيضًا في تعليل هذه الحالات الثلاث ، وبلغ اختلافهم في المضارع المنفي بـ(لا) والمنفي بـ(ما) إلى درجة أنّهم انقسموا بشأنهما على قسمين متعادلين ، فمنهم من منع ربطهما بالواو، ومنهم من أجاز ، ولكلّ فريق علّة فيما ذهب إليه ، فلا اتفاق هناك ولا شبهه لا في الأحكام ولا في التعليلات

في ضوء هذه الحقيقة ظهر لي أنّ حالات الربط بالواو، تُعدُّ مشكلة رئيسة من مشاكل القول بواو الحال، تحتاج إلى حلّ.

واو الحال وصاحب الجملة الحالية : الحالة الثالثة التي واجهها النحويون في واو الحال ، هي وجود جمل حالية مرتبطة بالواو، لا صاحب لها.

عُرِّف الحال لغويًّا بأنّه الوقت الذي أنت فيه ، وأنّه يستعمل للصفة التي عليها الموصوف، فهي حالة لشيء سريع الزوال[٢٥٣] وهذا ما يتفق

---

(٢٥٠) البهجة المرضية شرح متن الألفية للسيوطي، ص٨٩.

(٢٥١) هو محمد محيي الدين أبو عبد الله الكافيجي (ت٨٧٩هـ) له مصنفات كثيرة في اللغة والنحو والتصريف. بغية الوعاة ١/١١٧-١١٨.

(٢٥٢) الحال في الجملة العربية، ص٤٦٠.

وتعريف الحال اصطلاحًا ، فقد عرّف ابن السراج الحال بأنها "هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه"[٢٥٤] ابن جني (ت٣٩٢هـ) وابن يعيش بأنّها "وصف هيئة الفاعل أو المفعول به"[٢٥٥] "وصفته وقت وقوع الفعل" وهذا ما يجمع عليه النحويون بأنّ الحال ما بينت هيئة ما قبلها.

والنحويون اتفقوا على هذا التعريف ، لاتّفاقهم على أنّ الحال صفة لصاحبها ، وأنّ صاحب الحال هو الموصوف بهذه الصفة[٢٥٦].

وممن نوّه بهذه الحقيقة المبرد[٢٥٧] والسخاوي[٢٥٨] والفاضل الأسفراييني[٢٥٩] وركن الدين الأستراباذي [٢٦٠]وشمس الدين البعلي [٢٦١]وابن

---

(٢٥٣) كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ١٩٩/٣ ولسان العرب لابن منظور ٢٠٢/١٣، وتاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزَّبيدي ٢٩٥/٧ والمقابسات لأبي حيان التوحيدي ص٣٦٥.

(٢٥٤) الأصول في النحو ٢٥٨/١.

(٢٥٥) أبو الفتح عثمان بن جني، اللمع في العربية، ص١٤٥، الخصائص ٦٠/٣.

(٢٥٦) المفصل في علم العربية، ص٦١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٥/٢، وشرح الوافية، ص٢١٨، والتسهيل، ص١٠٨، وأوضح المسالك ٧٧/٢.

(٢٥٧) المقتضب ٣٠٠/٤.

(٢٥٨) المفضل في شرح المفصل، ص٦٦٥.

(٢٥٩) فاتحة الإعراب، ص١٤٣.

(٢٦٠) البسيط في شرح الكافية، ص٤٦٥، ٤٧٣.

(٢٦١) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، مخطوط، ورقة ١٠٦.

قيّم الجوزية [٢٦٢] بل ذهب النحويون إلى أكثر من ذلك ، إذ جعلوا من شروط الحال أن تكون نفس صاحبها في المعنى[٢٦٣].

وبمقتضى هذا التعريف المجمع عليه ، فلا بدّ للجملة الحالية من اشتمالها على ضمير تعود به إلى صاحبها ، وقد واجه النحويون جملا حالية كثيرة مرتبطة بالواو، تجردت من هذا العائد ، نحو قوله تعالى: **(لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ)**[٢٦٤] وقول الشاعر:

وقد أغتدي والطيرُ في وُكُناتها   بمُنجَرد قيدِ الأوابدِ هيكلِ

ونحو: سافر زيد والشمسُ طالعةٌ.

تصريح النحويين بالمشكلة : صرّح النحويون بأنّ الجمل الاسمية الحالية المذكورة آنفًا وأمثالها لا صاحب لها، وأنّها تخرج عن حدِّ الحال الذي اتفق عليه ، وممن ذكر هذا صراحة ابن أياز النحوي[٢٦٥] والفاضل الأسفراييني[٢٦٦] ورضي الدين الأستراباذي[٢٦٧] وركن الدين الأستراباذي[٢٦٨] وابن هشام[٢٦٩] وجمال الدين النيسابوري[٢٧٠] (ت٧٧٦هـ) وتاج الدين الجندي

---

(٢٦٢) بدائع الفوائد ١١١/٢.

(٢٦٣) المرتجل لابن الخشاب، ص١٦٣، وشرح اللمع لابن برهان العكبري ١٣٣/١، وأوضح المسالك ٨١/٢، وبتحقيق عبد المتعال ص١٢٣.

(٢٦٤) سورة يوسف، من الآية ١٤.

(٢٦٥) قواعد المطارحة، ص١٤٣.

(٢٦٦) فاتحة الإعراب، ص١٤٤.

(٢٦٧) شرح الرضي ٧/٢-٨.

(٢٦٨) البسيط في شرح الكافية، ص٤٨٨.

(٢٦٩) مغني اللبيب ٤٦٥/٢، وشرح المغني للشمني ١٦٣/٢، وحاشية السجاعي على شرح قطر الندى، ص٩٥.

(٢٧٠) جمال الدين عبد الله بن محمد الحسيني النيسابوري، العباب في شرح اللباب، مخطوط، ورقة ١٤٠.

الأندلسي[٢٧١] (ت في القرن الثامن للهجرة) والفاكهي[٢٧٢] (ت٩٧٢هـ) ويس الحمصي[٢٧٣] (ت١٠٦١هـ) وصاحب عرائس المحصل[٢٧٤].

وقد تساءلوا: إن قيل : الحال ما بينت هيئة الفاعل أو المفعول فكيف ذلك في مثل قولنا : جاء زيد والشمس طالعة؟

جواب النحويين عن المشكلة : نسب الشمنّي (ت٨٧٢هـ) إلى ابن هشام أنّه أجاب في حواشي التسهيل عن مشكلة الجمل الحالية التي لا صاحب لها، بأنّها حسب التأويل لا تخرج عن تعريف الحال[٢٧٥].

في حين نسب السجاعي[٢٧٦] (ت١١٩٧هـ) ومحمد بن أحمد الأهدل[٢٧٧] وهو من أعيان القرن الثالث عشر للهجرة هذه الإجابة نفسها إلى الدماميني (ت٨٢٧هـ) حيث ذكر في المنهل الصافي أنّ بيان هيئة الصاحب ثابت بالتأويل ، وقد بسط الأهدل هذه المشكلة ، وذكر أنّه سئل عن قضية الجمل الحالية التي لا صاحب لها، فسأل هو أيضًا شيوخ عصره ، وأطال الحديث عنها حتى ذكر أنّ للشيخ إبراهيم بن محمد الزجاجي (ت٨٢٩هـ) أجوبة لحلّ إشكال هذه الجمل، جمعها في كراسة صغيرة ، سماها (رفع

---

(٢٧١) أحمد بن محمود بن قاسم الجندي الأندلسي، الإقليد في شرح المفصل، مخطوط، ورقة ٥٢.

(٢٧٢) الكواكب الدرية، ص٣١-٣٢.

(٢٧٣) حاشية يس بن زين الدين الحمصي على شرح التصريح ٣٩١/١.

(٢٧٤) عرائس المحصل من نفايس المفصل، لمجهول، مخطوط، ورقة ٧٨.

(٢٧٥) تقي الدين أحمد بن محمد الشمنّي، المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ١٦٣/٢.

(٢٧٦) أحمد شهاب الدين السجاعي، حاشية السجاعي على شرح قطر الندى، ص٩٥.

(٢٧٧) محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل، الكواكب الدرية على متممة الآجرومية، ص٣١-٣٢.

الإشكال عن مسألة الحال)[٢٧٨] وكانت تتضمن جميعها حل الإشكال عن طريق التأويل.

لقد أصاب النحويون حين أخرجوا الجمل التي لا صاحب لها عن تعريف الحال، إلّا أنّهم لم يستمروا في منهجهم الصحيح الذي ساروا عليه ، وينفوا معنى الحال عن مثل هذه الجمل ويغيروا إعرابها ، بل عادوا لإدخالها ضمن التعريف والمعنى عن طريق التوسل بتأويلين عامّين متناقضين: أحدهما كان مبنيًّا على جواز استغناء الجملة الحالية عن الضمير العائد إلى صاحبها فأُوِّلت بالمستغني عن الضمير، والآخر كان مبنيًّا على عدم جواز ذلك، فأُوِّلت بما يحمل هذا الضمير.

تأويلها بالمستغني عن الضمير العائد : وفي هذا ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: تأويلها بظرف الزمان:

أ–تقدير الواو بـ(إذ) : مرّ أنّ سيبويه قدّر واو الحال بـ(إذ) في قوله تعالى: **(وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ)**[٢٧٩] وقال: كأنّه قيل "إذ طائفة في هذه الحال"[٢٨٠].

إن كانت الجملة الحالية في هذه الآية ، لا تعود إلى صاحبها بالضمير، فإنّ سيبويه لم يقصد ، فيما يبدو، تقدير الواو بـ(إذ) لحلّ هذا الإشكال، بل جعله يشمل كل واو جعلت الجملة بعدها بمعنى الحال.

وكذلك قدرها المبرد في قول الشاعر:

أرى الشام تكرهُ ملكَ العراقِ ... وأهلُ العراقِ لهم كارهونا

---

(٢٧٨) الكواكب الدرية على متممة الآجرومية، ص٣١-٣٢.

(٢٧٩) سورة آل عمران، من الآية ١٥٤.

(٢٨٠) كتاب سيبويه ٩٠/١.

فهو حين أراد في هذا البيت ، جعل الواو وما بعدها حالًا، جعل الواو بتقدير، إذ، مع وجود الضمير العائد في (لهم)[٢٨١].

وقد صرح المبرد[٢٨٢] والزجاج[٢٨٣] وأبو جعفر النحاس[٢٨٤] والزجاجي[٢٨٥] (ت٣٤٠هـ) والهروي[٢٨٦] وغيرهم[٢٨٧] بأنّ واو الحال معناها (إذ) ، وهذا ما دل عليه كلام سيبويه. ، بعد هذا لا يكون لكلام بعض النحويين ، كابن هشام ، معنى حين ذهب إلى أنّ سيبويه والأولين قدّروا واو الحال بـ(إذ) "ولا يريدون أنها بمعناها ؛ إذ لا يرادف الحرف الاسم ، بل هي وما بعدها قيد للعامل السابق"[٢٨٨].

هذا ما ذكره بن هشام ، مع أنّ سيبويه ، كما تبيّن ، كان مراده من تقديره الواو بـ(إذ) جعلها بمعناها ، هذا من وجه ، ومن وجه آخر أنّه ليس صحيحًا أنّ النحويين منعوا أن يرادف الحرف الاسم ، فمن المتفق عليه أنّ واو المعية الحرف، هي بمعنى، مع، الاسمية وتقديرها.

والمعنى المقصود، هنا ، المعنى الظرفي، وقد أعرب عنه صاحب الكتاب حين قال: إن الواو قدرت بـ(إذ) لجعلها وقتًا[٢٨٩] فهو بهذا جعل

---

(٢٨١) الكامل ٣٢٦/١-٣٢٨.

(٢٨٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها والمقتضب ١٢٥/٤.

(٢٨٣) معاني القرآن وإعرابه للنحاس ٤٩٤/١.

(٢٨٤) إعراب القرآن للنحاس ٣٧٢/١.

(٢٨٥) أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، حروف المعاني ص٣٦-٣٧.

(٢٨٦) الأزهية، ص٢٤٢.

(٢٨٧) منتهى السول في علم الأصول للآمدي، ص١٤ والإحكام في أصول الأحكام للآمدي أيضًا، ص٥٩-٦٠ وتفسير القرطبي ٢٤٢/٤.

(٢٨٨) مغني اللبيب ٣٥٩/١-٣٦٠، شرح الأشموني ١٠٤/٣، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢٢٠/١.

(٢٨٩) كتاب سيبويه ٨٨/١-٩٠.

العلاقة الأساسية بين الجملة الحالية المرتبطة بالواو، وما قبلها علاقة ظرفية ، فقد ذكر ابن سيده[٢٩٠] وابن بابشاذ[٢٩١] وابن الشجري[٢٩٢] أنّ سيبويه قدّر الواو بـ(إذ) ليعلمنا أنّ الجملة بربطها بهذه الواو ، يصير تعلق ما بعدها بما قبلها كتعلق (إذ) مع ما اتصلت بما قبلها. ولشيوع معنى الزمان في واو الحال، فقد سماها بعض النحويين واو الظرف[٢٩٣].

واشتهر عند بعضهم تقديرها بوقت، فيكون مثل: جاء زيد والشمس طالعة، بتقدير: جاء زيد وقت طلوع الشمس[٢٩٤] حتى دعا بعض المتأخرين[٢٩٥] إلى إعراب الواو في المثال المذكور واو الظرف، وذكر أنّ إعرابها حالية سهو وقع فيه النحويون

جعل واو الحال بتقدير (إذ) لحلّ الإشكال : استغل نحويون تقدير الواو بـ(إذ) لحلّ مشكلة الجمل الحالية التي لا صاحب لها ، فقد ذكر أبو علي النحوي أنّ سيبويه قدّر الواو بـ(إذ) " حيث لم يعد في الجملة بعد الواو ذكر إلى من هذه الجملة حال لهم"[٢٩٦].

---

(٢٩٠) المخصص، السفر ١٤، ص٤٨.

(٢٩١) شرح المقدمة المحسبة ٢٥٦/١.

(٢٩٢) الأمالي الشجرية، لابن الشجرى ٢٧٧/٢.

(٢٩٣) البسيط في شرح الكافية، ص٤٨٨، وقد نسب ركن الدين الأستراباذى هذه التسمية إلى بعض النحويين دون أن يذكر اسمه.

(٢٩٤) حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب ١٤٩/٢، وحاشية الشيخ محمد الأمير على مغني اللبيب ٨٤/٢.

(٢٩٥) عرائس المحصل من نفايس المفصل، لمجهول، مخطوط، ورقة ٧٨، وقد نسب صاحب العرائس هذا المذهب المذكور إلى بعض المتأخرين دون أن يذكر اسمه.

(٢٩٦) الحجة في القراءات السبع ١١٥/١.

وتطرق الثعالبي (ت٤٣٠هـ) إلى معاني الواو، فذكر واو الحال واستشهد لها بقوله تعالى: (تولوا وأعينهم تفيض من الدمع)[٢٩٧] وبنحو: جاءني فلان وهو يبكي، وذكر واوًا أخرى ، بمعنى (إذ) واستشهد لها بقوله تعالى: (وطائفة قد أهمتهم أنفسهم)[٢٩٨] وبنحو: جئت وزيد راكب ، وجعلهما بتقدير: (إذ طائفة قد أهمتهم أنفسهم) وجئت إذ زيد راكب[٢٩٩].

فتجد الثعالبي قد استشهد لواو الحال بجملة لها صاحب ، وللواو التي بمعنى (إذ) بما لا صاحب لها ، فهذه إشارة منه إلى اتخاذ تقدير الواو بـ(إذ) طريقًا لحل مشكلة الجمل الحالية التي لا صاحب لها.

وقد أوضح ابن يعيش هذا بقوله: "كما أنّ الجملة بعد (إذ) لا تفتقر إلى ضمير يعود إلى ما قبلها فكذلك الواو"[٣٠٠].

وعلى هذا الأساس قسّم المالقي واو الحال نفسها على قسمين ، فذكر أنها تقدر بـ(في حال) إذا كان في الجملة بعدها ضمير عائد إلى صاحبها ، وإذا لم يكن ، قدرت بـ(إذ)[٣٠١]:

من حقنا الآن أن نلزم هذا الفريق من النحويين أن لا يعربوا الواو الداخلة على الجمل التي لا صاحب لها ، واو الحال، بعد أن نفوا عنها هذا المعنى، عندما جعلوها بتقدير (إذ) لا بتقدير : في حال ، وبعد أن نفوه أيضًا عما دخلت عليه من الجمل بتجريدها من صاحبها.

---

(٢٩٧) سورة التوبة، من الآية ٩٢.

(٢٩٨) سورة آل عمران، من الآية ١٥٤، وهذه الآية استشهد بها سيبويه، وقد كثر الاستشهاد بها عند النحويين من بعده.

(٢٩٩) أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، فقه اللغة وأسرار العربية، ص٢٣٣.

(٣٠٠) شرح المفصل ٦٨/٢.

(٣٠١) رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، ص٤١٨.

ولا أريد بتعقيبي الأخير، أن أنفي العلاقة بين الواو المذكورة و(إذ) ، وإنما أريد أن انفي أن تكون هذه الواو، قد جيء بها لغرض الحال ، وإنّما لغرض آخر، هو أولى بهذه العلاقة ، وبما لا يستوجب أن تكون الجملة به عائدة إلى ما قبلها بالضمير.

ب-جعل الحال بحكم الظروف : يذكر النحويون أن الحال تشبه الظرف من حيث كونها مقيدة بزمن عاملها، حتى أدخلوهما معا تحت مصطلح المفعول فيه(٣٠٢) وذكروا أنّ هذه المشابهة كانت استنادًا إلى أنّ كُلًّا منهما يُقدَّر بـ(في) فإذا قلت : جاء زيد راكبًا أو يوم الجمعة ، كان التقدير في كليهما : جاء زيد في حال الركوب ، أو في يوم الجمعة، وخص شبهها بظرف الزمان لأنّه مثلها ينتقل وينفصل(٣٠٣) حتى قال المرادي: "إنّ الحال في المعنى ظرف للعامل"(٣٠٤).

وبهذا تكون الجملة الحالية المرتبطة بالواو، قد شبهت بالظرف من جهتين، من جهة الواو ، حيث جعلت بمعنى (إذ) الظرفية ، ومن جهة الحال ذاتها ، حيث جعلت شبيهة بالظرف.

---

(٣٠٢) الجمل في النحو للزجاجي، بتحقيق توفيق الحمد، ص٣١٦، والواضح في علم العربية للزُّبيدي، ص٧٨ وشرح اللمع لابن برهان العكبري ١/١٣٣، والمقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، ص٦٧١-٦٧٢، واللباب للعكبري، القسم الثاني، ص٢٣١، وشرح الرضي ٢/٤٠، ولسان العرب ١٤/٤٤، وتاج العروس ٧/٢٩٥.

(٣٠٣) التفاحة في النحو، ص٢٣-٢٤، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٣١٣-٣١٤، وشرح عيون الإعراب لابن فضال المجاشعي ص١٥١-١٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٥٥، ٢/٦٨ والمفضل في شرح المفصل، ص٦٦٤، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص١٣٤، والبسيط في شرح الكافية، ص٤٦٩، وشرح الكافية، لتاج الدين الأردبيلي، مخطوط، ورقة ٦٣.

(٣٠٤) الجنى الداني، ص١٩٢.

وكما استُغل تقدير الواو بـ(إذ) لحل مشكلة الجمل الحالية التي لا تعود إلى صاحبها بالضمير، استغلت أيضًا مشابهة الحال الظرف لحلّ هذه القضية ذاتها ، فأبو علي النحوي، بعد أن ذكر شبه الحال بالظرف قال عنها: "إنها وقت ، ولما كان هذا معناها أجراها العرب مجرى الظرف... ويؤكد أنّها عندهم بمنزلة الظروف إخلاؤهم إيّاها من الذكر العائد إلى ذي الحال ، بإخلاء الظروف من ذلك ، وذلك نحو قولهم: أتيتك وزيد قائم ، ولقيتك والجيشُ مصطفٌ"[٣٠٥].

وذهب الزمخشري هذا المذهب، وذكر أنّه "يجوز إخلاء الجملة من الراجع إلى ذي الحال، إجراء لها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بين الحال وبينه"[٣٠٦] مستشهدًا بالمثالين السابقين ، وكذلك الفاضل الأسفراييني، إذ يقول: إنّ الجملة الحالية "إن كانت اسمية فلا يخلو إمّا أن يكون فيها ضمير عائد إلى ذيها... أو لم يكن ، حينئذ تجري مجري الظرف"[٣٠٧].

فعباراتهم واضحة في أنّهم جعلوا مشابهة الحال الظرف خاصّة لحلّ مشكلة الجمل التي لا تعود إلى صاحبها بالضمير[٣٠٨].

والجدير بالذكر أنّ الزمخشري والأسفراييني لم ينسبا ما قالا به إلى أحد ، وابن هشام بعد أن ذكر الإشكال في نحو: جاء زيد والشمس طالعة ،

---

(٣٠٥) الحجة في القراءات السبع ١/١١٥-١١٦.

(٣٠٦) المفصل في علم العربية، ص٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٢، والمفضل في شرح المفضل، ص٧١١، الكشاف ٥٠١/٣، والإقليد في شرح المفضل، مخطوط، ورقة ٥٢.

(٣٠٧) فاتحة الإعراب، ص١٤٤، لباب الإعراب، ص٣٥٧، وشرح اللباب لابن مسعود السيرافي، مخطوط، ورقة٣٤.

(٣٠٨) ممن اخذ بهذا المذهب من المفسرين النسفي، فبعد أن أعرب الجملة الاسمية في قوله تعالى: **(وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ)** حالا، سوغ خلوها من الراجع إلى صاحبها لإنزالها منزلة الظرف، تفسير النسفي ٢٨٤/٣.

عدّدَ الأقوال التي قُدِّمت لحلّها ، من بينها جعلها بحكم الظروف، ونسب هذا القول إلى الزمخشري(٣٠٩)، الذي يبدو أنّه اشتهر عند النحويين بتوليه ، مع أنّه قد صرح به قبله أبو علي النحوي الذي تقدم ذكره ، لهذا اتجه نقد النحويين إلى الزمخشري كلّما تعرضوا لنقد هذا المذهب أو تفسيره.

فقد فسّر السخاوي، ما ذهب إليه الزمخشري، فذكر أنّه "لا يلزم على قوله: إن الظرف إذا وقع حالًا أنّه لا يكون فيه ضمير، فيقول قائل: فإنّك لو قلت: أبصرت زيدا عندك أو في الدار ، فالتقدير: كائنًا عندك، أو مستقرًا، في الدار، ثم حذف اسم الفاعل ، وأقيم الظرف مقامه ، وانتقل الضمير الذي كان في اسم الفاعل إليه... فيقول القائل: هذا ضمير راجع إلى ذي الحال في الظرف ، فجميع هذا لا يلزم منه شيء، لأنّه لم يتكلم في شيء من ذا ، ولا أراده ، وإنما أراد أنَّ الجملة الواقعة حالًا ، لا يلزم أن تكون من الجمل التي فيها ذكر يرجع إلى ذي الحال.. بل يجوز أن تكون خالية من ذكره"(٣١٠).

وقد اتخذ أبو حيان الأندلسي من تضمن الحال الظرفية الضمير العائد، ردًّا على الزمخشري فيما ذهب إليه لذلك قال: "أمّا قوله : ما أشبه ذلك من الأحوال التي حكمها حكم الظروف ليس بجيد ؛ لأنّ الظرف إذا وقع حالًا ، ففي العامل فيه ضمير منتقل إلى الظرف ، والجملة الاسمية إذا كانت حالًا بالواو، فليس فيها ضمير منتقل"(٣١١).

---

(٣٠٩) مغاني اللبيب ٢/٤٦٥-٤٦٦.

(٣١٠) المفضل في شرح المفصل، ص٧١١-٧١٢.

(٣١١) البحر المحيط ٧/١٩١-١٩٢.

وقد سوّغ الدسوقي تأويل الزمخشري، بأنّه أجاز تعرّي الجملة "عن ضمير ذي الحال الموجود في الكلام ، اكتفاء بالضمير الموجود في متعلق الظرف المأخوذ من المعنى"[٣١٢].

ويظهر أنّ الزمخشري قصد ما ذكره السخاوي ، وأنّ أبا حيّان والدسوقي كانا مخطئين في تفسير مذهبه ، فهو ما أراد أن يشبه الحال بالظرف عند وقوعه حالا ؛ إذ كلاهما حال ، بل حين نذكر الحال فإنّا نقصدها بأنواعها جميعا ، المفردة ، والجملة الفعلية ، والجملة الاسمية، وشبه الجملة بضربيها: الظرف، والجار والمجرور.

وأرى أنّه لو أراد صاحب المفصل ما ذكراه لما كان هناك جدوى من المشابهة بين الحال والظرف ؛ لأنّه سيكون من باب تشبيه الشيء بنفسه ، فهو ما أراد تشبيه الحال بالظرف المتعلق بـ(كائنًا أو مستقرًّا) لأنّه سيكون متعلقًا بحال محذوفة ، وسيكون شان الظرف المتعلق بخبر محذوف ، أو صفة محذوفة المقدرين أيضًا بـ(استقر) أو (مستقر).

فلو جاز مجيء الحال بلا صاحب ، تشبيها لها بالظرف المتعلق بالمقدَّر المذكور، لجاز مجيء الخبر بلا مبتدأ ، والصفة بلا موصوف تشبيها لهما بالمقدر نفسه.

فالزمخشري لم يرد هذا ، وإنّما أراد تشبيه الحال التي لا صاحب لها بالظرف الحقيقي، أي: غير المتعلق بحال مقدرة ، فقد جُعل تأويل الزمخشري نفسه في نحو: جاء زيد والشمس طالعة ، بتقدير: جاء زيد وقت طلوع الشمس[٣١٣] فوقت هنا ظرف ليس عائدًا إلى زيد ، لأنه متعلق بالفعل، جاء ، الظاهر لا بـ(استقر) المقدّر، وهذا هو شان الظرف ، فإنّه ليس صفة لما

---

(٣١٢) حاشية الدسوقي على المغني ١٤٩/٢.

(٣١٣) المصدر نفسه، وحاشية محمد الأمير على المغني ٨٤/٢.

قبله ، لذلك لا يشترط أن يكون له صاحب ، وأن يعود إليه بضمير متعلقه ، فصح تشبيه الجملة التي لا صاحب لها به.

ج- جعل الحال لبيان هيئة الزمان : ذكر أصحاب التأويل بالظرف في صفحات مؤلفاتهم السابقة التي صرحوا فيها بخروج الجمل التي لا صاحب لها عن تعريف الحال ، ذكروا أنّه جاز خلوها من الضمير العائد إلى ما قبلها ؛ لأنّها ليست لبيان هيئة الفاعل أو المفعول ، بل لبيان حالة زمان صدور الفعل ، فتكون كأنّها بيّنت هيئة الفاعل أو المفعول، عندما بينت هيئة لازم من لوازمه ، وقد اشتهرت عندهم عبارة الملزوم باللازم.

وقد تعرض ركن الدين الأستراباذي لهذا التعليل الذي كان جوابًا لحلّ المشكلة، وقال: "وضعف هذا الجواب ظاهر، لا يخفى على من له أدنى بصيرة"(٣١٤).

وقد نسب الشمنّي(٣١٥) والسجاعي(٣١٦) التعليل المذكور إلى ركن الدين الأستراباذي، بأنّه قال به في شرحه الكبير، على أنّه من قوله ؛ إذ لم يشيرا إلى تضعيفه له.

تشبيه الحال بالظرف لا يحل الإشكال : إنّ حل مشكلة الجمل الحالية المرتبطة بالواو التي لا صاحب لها بتأويلها بالظرف ، لا يصح الأخذ به ؛ لما يأتي:

١-إنّ هذا التأويل كان حلا لمشكلة فلم يكن جاء بطريق عفوي ، ويتضح ذلك أنّ تقدير واو الحال بـ(إذ) ، أو إنزال ما بعدها بمنزلة الظروف ، قد كان عند أصحاب هذا المذهب خاصًّا بالجمل الحالية التي لا صاحب لها ، فقد شطروا واو الحال شطرين شطراً جعلوه بمعنى الحال، وآخر جعلوه

---

(٣١٤) البسيط في شرح الكافية، ص٤٨٨.

(٣١٥) شرح الشمنّي على المغني ٢/١٦٣.

(٣١٦) حاشية السجاعي على شرح قطر الندى، ص٩٥.

بمعنى (إذ) ، وكذلك فعلوا في الجملة الحالية ، حيث أنزلوا التي لا صاحب لها ، بمنزلة الظرف دون التي لها صاحب.

٢-إنّ المشابهة التي مرّ ذكرها لم تكن خاصّة ، فكما شبهت الحال بالظرف، فقد شبهت بالمفعول به والتمييز [٣١٧] فكما أنّنا لم نسمع أن رتّب النحويون مثلًا على المشابهة بين الحال وبين المفعول به والتمييز نتائج رئيسة ، فكان ينبغي أيضًا أن لا يرتّبوا أي نتيجة أساسية في المشابهة بين الحال والظرف ، وأبو علي النحوي الذي كان أول من صرح بهذا الرأي ، فإنّه وإن شبّه الحال بالظرف ، صرَّح بأنّ حكم الحال هو غير حكم الظرف[٣١٨].

٣-كما أنّ النحويين أنفسهم أقرّوا بأنّ المشابهة التي كانت بتقدير كل منهما بـ(في) لم تكن متطابقة ؛ إذ يصحّ أن نقول: جاء زيد في يوم الجمعة ، لكن لا يصح أن نقول: جاء زيد في راكب ، بدلًا من قولنا : جاء زيد راكبًا[٣١٩] بل أكد الجرجاني "أن مشابهة الحال للمفعول الصحيح أقوى من مشابهتها الظرف"[٣٢٠].

وقد درس بعض المحدثين قضية تشبيه النحويين الحال بالظرف[٣٢١] توصّل في دراسته إلى نفي هذه المشابهة والى أن ينتهي منها بقوله: "إنّ

---

(٣١٧) المقتصد في شرح الإيضاح، ص٦٧١، وشرح اللمع لابن برهان العكبري ١٣٣/١، والأشباه والنظائر ١٨١/٢، وتاج العروس ٢٩٥/٧.

(٣١٨) الحجة في القراءات السبع ١١٦,٠/١

(٣١٩) المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ٦٧٢/١ والأشباه والنظائر ١٨١/٢.

(٣٢٠)المقتصد في شرح الإيضاح ٦٧٢/١.

(٣٢١) الحال في الجملة العربية، لفاخر هاشم الياسري ص٤١٧-٤٢٠

الباحث يقرر على يقين عدم اعتقاده بأنّ الحال ترتبط بأيّ علاقة ، تتمثل بينهما ، أو على أدق العبارة في مشابهة الحال الظرف"[٣٢٢].

٤-إنّ المعنى الظرفي الذي تصوره النحويون في الحال قد جاء ، كما صرح بعضهم: "من قبل اشتمالها على ذي الحال كاشتمال الظرف على ما يقع فيهما من الحوادث"[٣٢٣] إلّا أنّ هذا ، إن صحّ عن الحال ، يُعدّ نتيجة غير مقصودة ، ولم تكن في الحسبان ، إذ المعنى الأساسي للحال ، هو المعنى الوصفي ، لا المعنى الظرفي، وقد نوه نحويون بذلك. فالمبرد، بعد أن ذكر أن الحال تشبه الظرف ، استدرك أنّ بينهما الفرق الذي ذكرته ، ثم قال: "فإذا قلت: يوم الجمعة زيد في الدار، فيوم الجمعة غير زيد... وإذا قلت: جاء زيد راكبًا ، فالراكب هو زيد"[٣٢٤].

ولهذا نجد نحويين عندما يتعرضون للشبه بينهما ، ينبهون على أنهما- يختلفان- وإنّ الفرق بينهما ، هو أنّ الحال لبيان هيئة ما قبلها، فهي صاحب الحال في المعنى، وهو إمّا الفاعل أو المفعول، وليس الظرف أحدهما[٣٢٥] إنّه يصحّ أن لا يكون للجملة الحالية صاحب ، تشبيها لها بالظرف ، إذا كان هذا الشبه يلغي المعنى الوصفي للحال ، أمّا وإنّ هذا المعنى باق فيها ، بل هو الأساس والمقصود، فإنّ هذه المشابهة لا تمنح أي

---

(٣٢٢) الحال في الجملة العربية، لفاخر هاشم الياسري، ص٤٢٠

(٣٢٣) شرح عيون الإعراب، لابن فضال المجاشعي، ص١٥٣، وينظر الفاخر، مخطوط، ورقة ١٠٦.

(٣٢٤) المقتضب ١٧١/٤.

(٣٢٥) المرتجل لابن الخشاب، ص١٦١، ١٦٣، والمفضل في شرح المفصل، ص٦٦٥، والأشباه والنظائر ١٨١/٢-١٨٢.

عذر كان لتجردها عن صاحبها، وقد نوّه السخاوي بهذه الحقيقة ، فذكر أنّ الحال "كانت ليوصف بها، لا لتكون مفعولا فيه"[٣٢٦].

د–وقوع الحال اسم ذات : ذكر أبو علي النحوي لتسويغ ما ذهب إليه أنّ مما يدلّ على "جواز خلو الحال من ذكر يعود منها إلى ذي الحال جواز وقوع الأسماء التي ليست بصفات أحوالًا، نحو: البسر ، والرطب ، والقفيز ، وما أشبه ذلك من الأسماء التي لا تناسب الفعل، وفي التنزيل: **(هَذِهِ نَاقَةُ اللّهِ لَكُمْ آيَةً)**[٣٢٧]"[٣٢٨].

ليجيز أبو علي النحوي خلو الجملة الحالية المرتبطة بالواو من ذكر يعود منها إلى صاحبها ، قاسها بالحال غير الصفة ، وهي الحال المفردة الجامدة الواقعة مصدرًا أو اسم ذات التي لا تتضمن الضمير العائد.

وهذا القياس لا يصح الأخذ به ؛ لأنّه ليس هو شأن الحال المفردة حسب، بل هو شأن الصفة المفردة ، وكذلك الخبر المفرد. تقول : هذا قاض عدل ، وتقول: زيد أسد ، والحال في قوله تعالى: **(هَذِهِ نَاقَةُ اللّهِ لَكُمْ آيَةً)** كالخبر في قوله، عليه الصلاة والسلام: "الدين النصيحة"[٣٢٩] وقوله "الحج عرفة"[٣٣٠].

وثمة أسماء منصوبة ليست بصفات ، ومن التي ذكرها أبو علي ذاتها ، اختلف في إعرابها ما بين الخبر والحال في أمثلة، نحو: "هذا بُسرًا أطيب منه رطبًا"[٣٣١] فإذا جاز خلو الجملة الحالية من الضمير العائد قياسًا

---

(٣٢٦) المفضل في شرح المفصل، ص٦٦٥.

(٣٢٧) سورة الأعراف، من الآية ٧٣، وسورة هود من الآية ٦٤.

(٣٢٨) الحجة في القراءات السبع ١١٧/١.

(٣٢٩) رواه البخاري ومسلم، الترغيب والترهيب ٣٩٥/٣.

(٣٣٠) رواه احمد وأصحاب السنن، المقاصد الحسنة للسخاوي ص١٨٦.

(٣٣١) بدائع الفوائد، ١٩٠/٢

علـى جـواز ذلـك فـي الحـال المفـردة الجامـدة ، جـاز خلـو الجملـة الخبريـة والوصـفية مـن الـذكر العائـد إلـى المبتـدأ والموصـوف قياسًـا علـى جـوازه فـي الخبر والصفة المفردين عند وقوعهما جامدين ، لكن المعروف أنّ النحويين يرفضون خلو الجملة الخبرية والوصفية من ضمير يعود منهما إلى متبوعهما ، فكما رفض هذا القياس في الخبر والصفة، فإنّه يجب رفضه في الحال.

إنّ هذه القضية في الحقيقة غير متعلقة بالذكر العائد ، فالمهم من ذلك هو أنّ يتوفّر قصد الوصف ، فإذا قصد أن تكون الجملة صفة لما قبلها زمن وقوع الفعل أعربت حالا، حتى لو خلت من الضمير العائد، وإلّا فلا، فالحال الجامدة التي استشهد بها أبو علي النحوي تختلف اختلافًا جوهريًّا عن الجملـة الحاليـة التـي أجـاز خلوهـا مـن ضـمير صـاحبها ، فالحـال (آيـة) أريـد منها أن تكون صفة للناقة ، بل أن تكون الناقة نفسها كما يحصل في الجملة الخبرية نحو، قولي لا اله إلّا الله، فالنحويون يذكرون أنّ الجملة الخبرية في هذا المثال لم تحتج إلى ضمير تعود به إلى المبتدأ ؛ لأنها صارت نفس المبتدأ في المعنى الذي هو أشدّ من المعنى الوصفي[٣٣٢] فهذه الجملة خبرية لا شك في ذلك، لأنّه لا شك في أنّه قصد جعلها خبرًا وصفة ونفس ما قبلها في المعنى على الرغم من خلوّها من الضمير العائد، في حين لم يرد البتة جعل الجملة الاسمية في نحو ما استُشهد به : أتيتك وزيد قائم ، صفة للفاعل أو المفعول أو جعلها نفس أحدهما في المعنى، بل لا يمكن صلاح مثل ذلك الوصف ولا يعقل مراده لا في الحقيقة ولا في المجاز، فلم يرد مثلًا قط جعل جملة (زيد قائم) صفة لعمرو أو نفس عمرو في المعنى في نحو: جاء زيد وعمرو قائم.

---

(٣٣٢) شرح ابن عقيل ٢٠٤/١ وهمع الهوامع بتحقيق هرون ومكرم ١٥/٢.

وهذه من القضايا البديهية التي يصرح بها النحويون فقد منع في أمثلة صلاح أن تكون الحال خبرًا لعدم صلاح جعلها وصفًا لما قبلها ففي شرح ابن عقيل ما لفظه ((بخلاف ضربي العبد مسيئًا ، فإنّ الحال فيه لا تصلح أن تكون خبرًا عن المبتدأ الذي قبلها فلا تقول: ضربي العبد مسيء ؛ لأنّ الضرب لا يوصف بأنّه مسيء))[٣٣٣].

فلما لم تصح وصفية الجملة المرتبطة بالواو الخالية من الذكر العائد إلى ما قبلها فإنّه يُعدُّ دليلًا لا شك فيه على أنّ مثل هذه الجمل لم يرد منها أن تكون بمعنى الحال.

المذهب الثاني: تغيير التعريف : أجاز أبو علي النحوي، والزمخشري ومن تبعهما أن تكون الجملة الحالية خالية من الذكر العائد ، أي: أجازوا أن تكون غير مبينة لهيئة ما قبلها ، تشبيها لها بالظرف ، وهذا المذهب وتعريف الحال الذي اتُّفِقَ عليه أمران متناقضان، وأنّه لا يمكن الجمع بينهما ، وكان ينبغي لهم أن يكونوا على أحد أمرين : إمّا أن يعدلوا عن مذهبهم وإمّا أن يغيِّروا تعريف الحال فيجعلوه مطابقًا لمذهبهم، والأمر الأخير هو ما قام به الرضي.

فحين عرّف ابن الحاجب الحال بأنّها ما بيّنت هيئة الفاعل أو المفعول تعرّض الرضي له، وقال "ويخرج عن هذا الحد التي هي جملة ، وليس معه ذو حال كقوله :

يقول وقد ترّ الوظيفُ وساقُها   ألستَ ترى أن قد أتيت بمؤيِّد[٣٣٤]

وقوله :   وقد أغتدي والطيرُ في وُكُناتها   بمنجردٍ قيدِ الأوابدِ هيكلِ[٣٣٥]

---

(٣٣٣) شرح ابن عقيل ٢٥٤/١.

(٣٣٤) ترّ الوظيف: انقطع، الوظيف: عظم الساق والذراع، والمؤيد: الداهية، شرح القصائد العشر للخطيب التبريزي، وهو من معلقة طرفة بن العبد البكري، ١٩٣/١.

(٣٣٥) شرح الرضي ٧/٢–٨.

وفسّر عبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) ما عناه الرضي في البيت الأول، فذكر أن مراده "إن الجملة : وقد ترّ الوظيف وساقها ، حال، عامله يقول، ولا صاحب لها ، وأمّا فاعل يقول ، وهو الضمير المستتر، فليس صاحب الحال، لأنّها لم تبين هيئته ؛ إذ ليست من صفاته ، وهذا إنّما يرد على تعريف المصنف الحال، فإنّه اعتبر فيه تبيين الهيئة ، ولا يرد على تعريف الشارح فإنّه لم يعتبر في الحد تبيين الهيئة"(٣٣٦).

فالرضي صرح بخروج الجملة الحالية المرتبطة بالواو في البيتين المذكورين عن تعريف الحال الذي ذكره ابن الحاجب واتَّفق عليه النحويون.

وحين أراد الرضي أن يعالج هذا الإشكال ، فإنّه لم يعالجه عن طريق تأويل الجملة، كما فعل مَن قبله ، وإنّما عن طريق تغيير التعريف بجعله شاملًا للجمل الحالية التي لا صاحب لها ، فذكر أنّ الأَولى أن تُعرّف الحال بأنّها "جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل أو المفعول ، أو ما يجري مجراها"(٣٣٧).

وأرى أن تعريف الرضي هذا، مبني على تكلف ؛ لأنّه جاء لحلّ مشكلة الحال التي لا تبين هيئة ما قبلها ؛ لذلك لم يجعل بيان الهيئة شرطًا من شروط حدّ الحال.

المذهب الثالث: جعل الحال لبيان هيئة نفسها : عالج بعض النحويين مشكلة الجمل التي لا صاحب لها بحجة أنّها "تدل على هيئتها وحدها. نحو : جاء زيد والشمس طالعة ، فان هيئة الحال فيه وحدها"(٣٣٨).

---

(٣٣٦) عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، على شواهد شرح الكافية ٥٠٥/١.

(٣٣٧) شرح الرضي ١٠/٢.

(٣٣٨) شرح الإظهار لعبد الله الأيوبي، ص١٤٥.

وهـذا التأويـل غيـر مقبـول لكونــه أمـرًا عامًّـا ، لا يخـصّ الحــال ، فالجملـة الخبريـة والوصـفية والاسـتئنافيه والاعتراضـية ، التـي لهـا محـلّ مـن الإعراب ، والتـي لا محـلّ لهـا ، تبـين هيئـة نفسـها فكـل جملـة بهـذا المعنـى ، هي حال. إلّا انه يُفرّق بين هذه الجملة المبينـة لهيئـة نفسها وتلك استنادًا إلـى مـا تعـود إليـه ، فـإن عـادت إلـى مبتدأ أُعربـت خبـرًا ، وإن جـاءت بعـد تمـام الكـلام وعـادت إلـى نكرة أُعربت صـفة ، وإن عـادت إلـى معرفـة أُعربـت حـالاً وإن لـم تعـد إلـى مـا قبلهـا ، أي: كانـت منقطعـة عنـه، أعربـت اسـتئنافية، أو ابتدائية.

الحـال لا بـدّ لهـا مـن صـاحب : إنّ معالجـة الجمـل الحاليـة المرتبطـة بـالواو التـي لا صـاحب لهـا بإنزالهـا منزلـة الظـرف ، أو بتغييـر التعريـف الـذي اتفـق عليـه النحويـون، أو بجعلهـا لبيـان هيئـة نفسـها، تعنـي أنّ أصـحاب هـذه المذاهب عالجوا هذه القضية بأنّهم لم يتخذوا عود الحال إلى صاحبها شرطًا في الحال أو تعريفها.

إنّ القـول بجـواز اسـتغناء الحـال عـن صـاحبها غيـر مقبـول البتـة إذ النحويـون أكـدوا ، علـى اخـتلاف مـذاهبهم بأسـاليب شـتى ، أنّ الحـال مفـردة كانـت أم جملـة ، لا بـدّ أن يكـون لهـا صـاحب، فقـد ميـزوا مـثلًا بـين الحـال والصـفة ، وعينـوا إحـداهما اسـتنادًا إلـى مـا ترجعـان إليـه ، فسيبويه يـذكر أنّـك تقـول: "مـررت برجـل معـه صـقر صـائد" بـه [بجـر صـائد] إن جعلتـه وصـفًا [لرجـل] وإن لـم تحملـه علـى الرجـل وحملتـه علـى الاسـم المضـمر المعـروف نصـبته ، فقلـت مـررتُ برجـل معـه صـقر صـائدًا بـه..... ومثلـه : نحـن قـوم ننطلق عامدون إلى بلد كذا ، إن جعلته وصفًا ، وإن لم تجعله وصفا [أي: لم

تجعله عائدا إلى قوم، وجعلته عائدا إلى فاعل ننطلق] نصبت. كأنّه قال: نحن ننطلق عامدين"[٣٣٩].

ومثل هذا مثّل المبّرد ، فذكر أنّك تقول : هذه دابّة تشتد مكسورًا سرجها ، إن حملت (مكسورًا) على الضمير المستتر في تشتد، وتقول هذه دابة تشتد مكسورٌ سرجها، إن حملته على دابّة[٣٤٠].

وأبو البركات بن الأنباري يذكر، أنّ جمع المذكر السالم في قوله تعالى: (**كُونُواْ قِرَدَةً خَاسِئِينَ**)[٣٤١] يجوز إعرابه صفة لقردة ، أو خبرًا أو حالًا من الضمير في كونوا[٣٤٢]، فكلمة (خاسئين) تتوع إعرابها استنادًا إلى ما عادت إليه: فحين جعلتها عائدة إلى قردة ، أعربت صفة ، وحين جعلتها عائدة إلى الضمير أعربت خبرًا أو حالًا .

فتحديد الإعراب مبني على تحديد الصاحب ، فلا يمكن أن تعرب جملة ما ، حالية أو صفة أو خبرًا إلّا إذا عرفنا صاحبها ، والرضي نفسه ، لم يعمل بما قام به من تغيير التعريف، فقد تكلم على صاحب الحال كباقي النحويين ذاكرًا أحكامه وكلَّ قواعده[٣٤٣] ومما ذكره مثلًا "اعلم أنّ الحال قد يكون من الفاعل وحده ، كجاء زيدًا راكبًا . ومن المفعول وحده ، نحو: ضربت زيدًا مجردًا عن ثيابه ، فإذا قلت : لقيت زيدًا راكبًا ، فإن كان هناك قرينة حالية أو مكانية تبيّن صاحب الحال ، جاز أن تجعلها لما كانت له من الفاعل أو المفعول، وان لم تكن ، وكان الحال عن الفاعل، وجب تقديمه إلى

---

(٣٣٩) كتاب سيبويه ٤٩/٢.

(٣٤٠) المقتضب ٢٦١/٣.

(٣٤١) سورة البقرة، من الآية ٦٥.

(٣٤٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٩٠/١.

(٣٤٣) ينظر: شرحه على الكافية ٢٢/٢، ٢٥/٢.

جنب صاحبه ، لإزالة اللبس، نحو: لقيت راكبًا زيدًا ، فإن لم تقدمه فهو من المفعول"[٣٤٤].

فكيف جاز للرضي أن يذهب إلى جواز استغناء الحال عن صاحبها ، وهو قد ربط بينهما ربطًا ، حتى أكد من خلال كلامه المذكور ، أنّ الحال لا تعرف إلّا بمعرفته ، ولا يكون لها وجود إلّا بوجوده؟.

واستنادًا إلى أنّ الحال لا بدّ أن تعود إلى صاحب ، أجاز جمهور النحويين صيغًا دون أخرى ، فذكروا مثلًا أنّه يجوز أن تقول : مر زيد قائمًا بعمرو ، ذلك لإمكان جعل (قائما) حالا من زيد ، لكن لا يجوز أن نقول: مر زيدٌ قائمةً بهند، لعدم إمكان جعل (قائمة) حالًا من زيد ، فيتعين حينئذ جعلها من هند ، وهذا لا يجوز ؛ لأنّه لا يجوز تقديم حال المجرور عليه[٣٤٥].

وقد جعل النحويون الأصل في الحال أن تكون اسمًا مشتقًّا ؛ ذلك لتحمل ضميرًا مستترًا تعود به إلى صاحبها ، وإذا كانت جامدة (مصدرًا أو اسم ذات) أوّلت بمشتق ، أو بما يحمل الضمير العائد ، فإذا قلنا مثلًا: اقبل زيد ركضًا ، كان التقدير: أقبل زيد راكضًا ،على مذهب البصريين ، أو أقبل زيد يركض ركضًا ، على مذهب الأخفش والمبرد ، أو أقبل زيد ذا ركض ،على مذهب الكوفيين[٣٤٦].

فتجد كلَّ تأويلات النحويين المذكورة للحال الجامدة ، كانت استنادًا إلى أنّ الحال لا بدّ أن يكون لها صاحب ، ويتحقق هذا بأن تعود عليه

---

(٣٤٤) شرح الرضي ١١/٢.

(٣٤٥) الأصول في النحو ٢٦٥/١-٢٦٦، وشرح الوافية، ص٢٢٠، وشرح ابن عقيل ٦٤١/١.

(٣٤٦) شرح المفصل لا بن يعيش ٥٩/٢، وشرح الرضي ٣٨/٢-٣٩ وحاشية الصبان ٦٤/٣.

بضمير مستتر أو ظاهر، فجعلوا كل تقديراتهم بصيغ حاملة لهذا الضمير العائد.

واستنادًا إلى أنّ الحال لا بدّ أن يكون لها صاحب، فإنّك لم تجد كتابًا قط تكلم على الحال ، ولم يتكلم على صاحبها ، فقد اقترن الحديث عن أحكامها وشروطها بأحكامه وشروطه في كل كتب النحو.

إنّ القول بجواز استغناء الحال عن صاحبها، يناقض ما اتفق عليه النحويون ، وهو أنّ الحال من شروطها أن تكون نفس صاحبها في المعنى، وأنّها صفة له، وأنّ صاحب الحال هو الموصوف بهذه الصفة.

وقد أجمع النحويون على أنّ الخبر والصفة والحال من نسب واحد، وأنّها جميعًا صفات لما قبلها ، فكما لا يمكن ولا يعقل أن يكون هناك خبر لا مبتدأ له، أو صفة لا موصوف لها ، فكذلك لا يمكن ولا يعقل أن تكون هناك حال لا صاحب لها. وهذا ما نوّه به بعض النحويين ، فأكد أنّ "الحال بمنزلة الصفة من حيث المعنى، ولا بدّ من موصوف لها معنى ، وذلك الموصوف يسمى ذا الحال ، أي: صاحب الحال"[٣٤٧].

ومن مآخذ جعل الجملة المرتبطة بالواو حالًا ، وهي لا صاحب لها ، أنّه عندما يتقدمها فاعل ومفعول ، يضيع صاحب الحال بينهما لتساويهما بعدم وجود ما يعود عليهما ، كما حصل هذا في قوله تعالى: **(لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ)**[٣٤٨] فقد أجاز النحويون جعل الحال من الذئب ، أو ضمير يوسف ، عليه السلام، أو من كليهما[٣٤٩].

---

(٣٤٧) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، لشمس الدين البعلي، مخطوط ورقة ١٠٨.

(٣٤٨) سورة يوسف، من الآية ١٤.

(٣٤٩) حاشية، يس على التصريح ٣٩١/١، وحاشية محمد الأمير على المغني ١٠٠/٢، وحاشية الصبان ١٩٠/٢.

كيف يجوز هذا ، والمعروف عند النحويين أنّ الكلام يختلُّ معناه إذا عادت الجملة الحالية فيه إلى صاحب لا يناسبها؟ فلو قلنا مثلًا: أجاب الطالبُ مدرِّسَه ضاحكًا فزجره ، فإنّه لا يصح أن يكون صاحب الحال هو المفعول ؛ لأنه خلاف المقصود والواقع، وهو أنّ الضاحك كان الطالب ؛ ولهذه زجرَه مدرِّسُه ، ولو جعلناه المفعول لفسد الكلام ، وكان مخالفًا للمراد والأمر الحاصل ، فبفقدان صاحب الحال يضيع المعنى.

ومجمل القول أنّ الخبر ما سمي خبرًا، ولا أُعرِب كذلك إلّا لأنّه عاد إلى مبتدأ ، كما أنّ الصفة كذلك ، ما سميت ولا أُعرِبت صفة إلّا لأنّها عادت إلى موصوف ، فكذلك الحال ، فإنّها ما سُمِّيت ولا أُعرِبت هذا الإعراب ، إلّا لأنها عادت إلى صاحب وبيّنت حاله ؛ فلأنّها بيّنت حال من عادت إليه أُعرِبت حالا، فمن يلغي صاحبها ألزمناه إلزامًا بان يلغي الحال برمتها ، بل هو ألغاها عندما ألغاه ، وهذه بديهية لا جدال فيها ، وقد أشار إليها بعض الدارسين المحدثين[٣٥٠] حيث جعل صاحب الحال ركنًا أساسيًّا في الجملة الحالية، وأنّه لا يكون لها وجود إذا افتُقِد.

فالقول بجواز استغناء الحال عن صاحبها ، هذا الرأي الذي عالجت به طائفة من النحويين المشكلة التي طال الحديث عنها ، لا يصحّ الأخذ به ، استنادًا إلى أنّ الحال لا بدّ أن يكون لها صاحب ، ولهذا نجد الطائفة الأخرى من النحويين، عالجت الجمل التي لا صاحب لها بتأويلها بما يحمل الضمير العائد، ليجعلوا لها صاحبًا بهذا التأويل.

تأويلها بما يحمل الضمير العائد:

وجوب تقدير الضمير : مرّ أنّ النحويين قالوا بوجوب ربط الجملة الحالية بصاحبها بالواو، عند تجردها من الضمير العائد، نحو: جاء زيد

---

(٣٥٠) الحال في الجملة العربية، ص٢٧٦.

والشمس طالعة، ونسب أبو حيان الأندلسي[٣٥١] وابن هشام[٣٥٢] والسيوطي[٣٥٣] والحمصي[٣٥٤] إلى ابن جنى أنّه خالف الجمهور، وذهب سر الصناعة إلى أنّه لا بدّ من تقدير الضمير مع الواو مطلقًا ، وإنّ المعنى جاء زيد والشمس طالعة وقت مجيئه ، ثم حذف الضمير، ودلت الواو عليه.

وقد أعمَّ بعض النحويين تأويل ابن جني هذا على باقي الشواهد، فجعل قوله تعالى: **(لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ)**[٣٥٥] بتقدير: لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ زمن أكله[٣٥٦].

واتباع هذا المذهب كان استنادًا إلى أنّ الواو لا يمكن أن تغني عن الضمير البتة، كما صرّح بهذا ابن جني[٣٥٧].

التأويل بالحال السببي : بعد أن ذكر ابن هشام الإشكال الذي وقع فيه النحويون، في مثل: جاء زيد والشمس طالعة ، لكون الجملة الحالية فيها لا تبين هيئة فاعل أو مفعول ، ذكر أنّ ابن جني أوّلها "بـ: جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه ، فهي كالحال والنعت السببيين كمررتُ بالدار قائما سكانها ، وبرجل قائم غلمانه"[٣٥٨].

---

(٣٥١) منهج السالك، ص٢١١.

(٣٥٢) مغني اللبيب ٢/٥٠٥.

(٣٥٣) همع الهوامع، بتقديم النعساني ٢/٢٤٦.

(٣٥٤) حاشية يس الحمصي على شرح التصريح ١/٣٩١.

(٣٥٥) سورة يوسف، من الآية ١٤.

(٣٥٦) حاشية الدسوقي على المغني ٢/١٩٢.

(٣٥٧) همع الهوامع، للسيوطي، بتقديم النعساني ٢/٢٤٥.

(٣٥٨) مغني اللبيب ٢/٤٦٦.

وثمة نحويون آخرون أوّلوا هذا التأويل لحلّ هذا الإشكال مستشهدين بالشاهد نفسه، دون أن ينسبوه إلى أحد[٣٥٩].

لقد ظن النحويون أنّ الإشكال حُلَّ بهذا التأويل ؛ لأنّ الجملة انحلّت إلى مفرد مع أنّ المشكلة في الحقيقة بقيت على حالها ؛ لأنّ الحال السببي بتصريح النحويين، لا تُعدُّ وصفًا لما قبلها ، بل لما بعدها ، فهي بهذا ظلّتْ لا تبين هيئة صاحبها ؛ ومن النحويين المحدثين مَن أخرج النعت السببي للسبب المذكور من معنى الوصف وإعرابه[٣٦٠] وهذا شان الحال السببي أيضًا.

وعلى الرغم من أنّ أيّ إشكال، مهما كبر، يمكن حلّه بوساطة التأويل، فإنّ الجمل التي أراد النحويون معالجتها ، لم تبلغ به درجة الحال الحقيقية يضاف إلى ذلك أنّ الصيغة التي استعملوها لم تكن مطابقة للحال السببي نفسه ، ويبدو أنّهم يضعون شروطًا لهذا النوع من الحال ، وهو أن يكون معمولها مضافًا إلى ضمير يعود إلى صاحبها ، كالمثال الذي استشهد به ابن هشام وبعض النحويين بعد أن استشهد بحال سببي، نحو: ركبتُ الفرس غائبًا صاحبه ، ذكر أنّه "يشترط في هذه الحال أن يكون المرفوع بها متصلا بضمير يعود إلى صاحبها ، وهو الهاء في مثالنا المتصل بكلمة (صاحبه) الذي يعود إلى الفرس"[٣٦١].

---

(٣٥٩) رصف المباني، ص٤١٨، همع الهوامع، بتحقيق مكرم ٢٤٠/٣، والمطالع السعيدة ٤٣٧/١، وحاشية محمد الأمير على شرح شذور الذهب، ص٦٠.

(٣٦٠) إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، ص١٢٥، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق، للمخزومي، ص١٨٨.

(٣٦١) التحف الطرفية في توضيح وتكميل شرح الاجرومية، للشيخ محمد الشيخ إبراهيم الطرفي، ص٣٣، النحو الوافي ٣١٥/٢.

وتأويل النحويين الذي كان بصيغة : جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه ، لم يكن مرفوع الحال السببي هنا ، متصلا بالضمير العائد، أي: لم يكن معمولها مضافًا إلى هذا الضمير.

فالجمل التي لا صاحب لها ما أصبحت حالًا سببيًّا حتى بعد التأويل وهذا يدل على شدة بعد هذه الجمل عن هذا المعنى، وعن صلاح عودها إلى صاحب وبيان هيئته.

تأويلها بمشتق مناسب لمعناها : حلّ السخاوي[٣٦٢] إشكال الجملة الحالية التي لا صاحب لها في قول الشاعر:

وقد أغتدي والطيرُ في وُكُناتها   بمنجرد قيدِ الأوابدِ هيكل

بتأويلها بـ(مبكرًا) وهذا هو أحد التأويلات التي ذكرها ابن هشام لحلّ المشكلة نفسها[٣٦٣]، إلّا أنّه نسب هذا التأويل إلى ابن عمرون[٣٦٤] مع أنّه قد قال به السخاوي قبله.

تصدير الجملة باسم مشتق : يبدو أنّ التأويل الذي اشتهر عند النحويين في هذا الباب، هو تصدير الجملة باسم يحمل الضمير العائد ، فمنهم من جعل قوله تعالى: **(لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ)**[٣٦٥] ونحو: جاء زيد والشمس طالعة ، أو والجيش مصطف، بتقدير: لئن أكله الذئب مصاحبًا

---

(٣٦٢) المفضل في شرح المفصل، ص٧١١-٧١٢.

(٣٦٣) مغني اللبيب ٢/٤٦٦.

(٣٦٤) هو محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعد بن عمرون الحلبي، جمال الدين أبو عبد الله، نحوي، ولد سنة ٥٩٦هـ، من آثاره شرح المفصل للزمخشري ت٦٩٤هـ، معجم المؤلفين ٦/٢٤٧.

(٣٦٥) سورة يوسف، من الآية ١٤.

لكوننا عصبة ، وجاء زيد مصاحبًا لطلوع الشمس، أو مصاحبًا لاصطفاف الجيش[٣٦٦].

ومنهم من جعل نحو: جاء زيد وعمرو جالس، بتقدير: جاء زيد مقارنًا لجلوس عمرو، كذلك قدر الأمثلة السابقة[٣٦٧].

ومنهم من جعل قول الشاعر:

وقد أغتدي والطيرُ في وُكُناتها   بمنجرد قيدِ الأوابدِ هيكل

بتقدير: وقد اغتدى ملابسًا هذه الحالة[٣٦٨] ومنهم من صدّر الجملة بلفظ (موافقًا) لحلّ إشكالها في هذا الباب[٣٦٩].

يذكر بعض المتأخرين[٣٧٠] وهو يعرض مشكلة الجمل التي لا صاحب لها ، بعد أن طال حديثه عنها ، أنّ الله (سبحانه) قد منَّ عليه بالعثور على خير التأويلات المناسبة ، ذلك بالاطّلاع على كلام الدماميني حيث قال في المنهل الصافي: أنّ تأويل قوله تعالى: **(لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ)** "لئن أكله الذئب غير متلفت إلى تعصبنا ، إنْ جعلت الحال من

---

(٣٦٦) حاشية الدسوقي على المغني ١٩٢/٢، وحاشية محمد الأمير على المغني ١٠٠/٢.

(٣٦٧) مفتاح العلوم، غير محقق ص٥٠، وشرح المغني للشمنّي ١٦٣/٢ وحاشية السجاعي على شرح قطر الندى ص٩٥ وعلى شرح ابن عقيل ص١٥٠، وشرح الكفراوي على متن الآجرومية ص٨٩ وحاشية الدسوقي على المغني ١٤٩/٢ وحاشية العطار على الأزهرية ص١٨٠ والكواكب الدرية ص٣٢، وشرح مختصر جدًّا على متن الآجرومية لأحمد بن دحلان، ص٣٢.

(٣٦٨) خزانة الأدب ٥٠٧/١ والمفضل في شرح أبيات المفصل، وهو بهامش كتاب المفصل، للسيد محمد بدر الدين أبي الفراس النعساني الحلبي، ص٦٥.

(٣٦٩) البسيط في شرح الكافية، ص٤٨٨، وعروس الأفراح ١٢٦/٣، ١٣١/٣ وحاشية يس الحمصي على شرح التصريح ٣٩١/١ وحاشية الصبان ١٩/٢.

(٣٧٠) هو محمد بن أحمد الأهدل، وقد مر ذكر اسمه، الكواكب الدرية، ص٣١-٣٢.

الفاعل "أو بتأويل" لئن أكله الذئب محفوظًا بنا، أو بتعصبنا إن جعلتَ الحال من المفعول".

يدل التعبير الذي استعمله هذا النحوي في بداية كلامه على عظم هذه المشكلة عنده، حتى جعل العثور على تأويل لها من النعم التي منَّ الله بها عليه .

إلّا أنّ هذا التأويل بادٍ عليه التكلف، كما أنّ صيغته خاصة بالآية المذكورة، فإذا أوّل الآية بما سبق ذكره ، فكيف سيؤول باقي الجمل من التي لا صاحب لها؟

التأويل بما يحمل الضمير العائد لا يحل الإشكال : كما أنّ التأويل بالمستغني عن الضمير لم يحلَّ الإشكال، كذلك التأويل بما يحمل الضمير العائد، أوضِّح ذلك فيما يأتي:

١-إنّ التأويل المقبول يجب أن تتوافر فيه أمور من أهمها أن تكون صيغته مستوحاة من معنى الجملة المؤولة ، ومطابقة لمقصود المتكلم.

٢-التأويل مسالة هيّنة ، وبمقدرة كلّ نحوي أن يوظّفه لحلّ أيّ إشكال كان، فلو وقع مثلًا لغوي في خطأ كبير، فنصب الفاعل، فقال: كتب زيدًا رسالة، فإن بوسع هذا النحوي أن يرى وجها بتأويل الغلط على الرغم من بعد التأويل، فيزعم أنّه نصبه على الاختصاص، إذ التقدير: كتب أخصّ زيدًا رسالة، فكل مسألة يمكن حلّ ما يعتريها من إشكال بالتقدير المتكلِّف ، لكن يجب أن يُفرّق بين التقدير الذي يفرضه تركيب الجملة ومعناها ، وبين الذي يفرضه النحوي على المسالة لحلّ مشكلة، فيتعسّف فيه.

يذكر نحوي من المتأخرين أنّه يشترط في الجملة الحالية أن تكون وصفاً "صريحًا أو تأويلًا، كـ : جاء صهيب من الروم روميًّا، أي: مشابها

للروم، ومنه الجملة: جاء زيد والشمس طالعة... هو في تأويل مصاحبًا لطلوع الشمس"[٣٧١].

مر الكلام على ما ذهب إليه أبو علي النحوي حين سوّغ خلو الجملة الحالية من الضمير العائد قياسًا على الحال التي ليست اسمًا مشتقًّا ، وسيعاد شيء من ذاك الكلام، لضرورة الحاجة إليه في هذا المقام.

لو قلنا: أقبل زيد أسدًا، لجاز أن نؤول الحال الجامدة التي لا تتضمن الضمير العائد، بما يتضمن هذا الضمير، فيجوز أن نقول: إنّها بتقدير: أقبل زيد شجاعًا ؛ لأنّ هذا هو قصد المتكلم ، كما أنّ السامع يفهم ذلك ، فحين نسمع مثل هذه الجملة ندرك بوضوح أنّ المراد وصف زيد بالشجاعة ، وهذا ما ينطبق على الحال الجامدة (روميًّا) فإنّه صح تأويلها بمشتق يحمل الضمير العائد ؛ لأنّ المتكلم قصد فيها بجلاء وصف صهيب بالرومية عند مجيئه من بلاده ، وكما هو عليه أمر الجملة.

بل هذه الحال والتي قبلها ، وكل حال جامدة ، يكون المعنى الوصفي لصاحبها ماثلًا فيها ، يمكن إدراكه بلا تأويل، فهي ليست محتاجة إليه لإشعار السامع به ، أمّا تأويل نحو: جاء زيد والشمس طالعة ، التي لا صاحب لها بما يحمل هذا الصاحب ، لا يجوز الأخذ به ؛ لأنّه لم يكن في قصد المتكلم ولا في إحساس السامع، وصف زيد بأنّه الشمس طالعة ، لا حقيقة ولا مجازًا ، فهذه الجملة ونحوها لا صاحب لها، وستبقى كذلك على الرغم من التأويل.

٣-حين أُوِّلت الجمل السابقة بما يحمل الضمير العائد، فقد اثبت بالتأويل شيء لم يكن له أي أساس، وأي ظل كان في الجملة قبل تأويلها بل قد اختلق هذا الشيء اختلاقًا ، وذلك بإضافة كلمات من إنشاء المؤوِّل ،

---

(٣٧١) حاشية محمد الأمير على شرح شذور الذهب، ص٦٠.

فحين جُعِلت جملة : جاء زيد والشمس طالعة ، بتقدير: جاء زيد مقارنًا لطلوع الشمس، فإنّ الذي صار له صاحب ، وعاد إلى زيد ، هو الاسم المشتق (مقارنًا) الذي جلب من خارج الجملة ، وأضيف إليها ، أمّا الجملة ذاتها التي صار مصدر خبرها مضافًا إلى مبتدئها ، فقد بقيت لا صاحب لها ، ولا تعود إلى زيد ، كأن هذا التأويل جيء به لإثبات أنّ الحال محذوفة ، وهذا هو تقديرها.

وكذلك الشأن عند تأويلها بالحال السببي ، فكلّ هذه الضمائر البارزة والمستترة التي عادت بها الجملة إلى صاحبها ، قد كانت من تأويل النحويين، وبإمكان أي نحوي كان أن يأتي بمثل هذا التأويل.

الفصل الثاني : واو الحال وواو المصاحبة في الميزان

بعد دراسة واو الحال عند النحويين في الفصل الأول تبين أنّ هناك قضيتين عامتين شغلت النحويين ، هما الربط بالواو ، وتجرّد الجملة المرتبطة بالواو من الضمير العائد إلى صاحبها .

وقد واجه النحويون هاتين القضيتين بالتعليلات والتأويلات ، وقد اتضح بعدها جميعا عن الصواب ، مع ظهور تناقضها وغموضها وتكلّفها ، والحقيقة أنّ الجملة لم يكن ارتباطها بالواو لهذه العلة وكان عدم ارتباطها لتلك من العلل التي ذكرها النحويون ، وإنّما ارتبطت بالواو لأنّه أُريد منها معنى المعية ، ولم ترتبط لأنّه أُريد منها معنى الحال ، وكذلك القضية الثانية فإنّ الجملة لم تتجرد من الضمير الراجع إلى صاحبها ؛ لأنها بحكم الظروف ، أو لأنّها كذا وكذا ، مما ذكره النحويون ، وإنّما كانت كذلك لأنّه ما أريد منها أن تكون حالية ، بل مفعولًا معه ، والمفعول معه ، لا يشترط فيه أن يعود إلى مصاحبه بالضمير ، إلّا أنّ النحويين لم يصرحوا بهذا التفسير في هاتين القضيتين لإجماعهم على أنّ هذه الواو هي واو الحال .

والذي أراه أنّ هذه الواو ليست واو حال ، وأنّ الجملة الحالية غير محتاجة إلى الربط بها ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فأنّ هذه الواو التي سماها النحويون واو الحال ، إنّما هي في الحقيقة واو معية ، أقول بهذا استنادًا إلى معايير يُقرُّ بحكمها النحويون ، وهذا ما سيُفصَّل الحديث عنه في هذا الفصل .

واو الحال وواو المصاحبة في ميزان التقدير: ذكر محقق الأزهية أنّ سيبويه قال: "إذا كانت الواو بمعنى (إذ) ، فهي واو حالية"[٣٧٢] وسيبويه لم يستعمل لفظ (واو الحال) فلم أجد هذا المصطلح عنده ولا عند الأخفش والمبرد من البصريين ، ولا عند الفراء وثعلب من الكوفيين، فمن أين جاء القول بهذه الواو؟

مرّ في الفصل الأول أنّ واو الحال نشأت من اتّباع النحويين رأي سيبويه في إعرابه الآية التي استشهد بها في موضوع واو الابتداء حيث جعل الآية بتقدير "وطائفة في هذه الحال" فمن هذه العبارة جعلوا الواو دالّة على الحال وأعربوها كذلك.

والتقدير المذكور لا يصح الاستناد إليه ، في تعيين هذا المعنى لإمكان استعماله في الجملة الحالية وغيرها ، فيمكن أن نزعم أنّ الجملة الخبرية في نحو، إن هذه الطائفة قد أهمتهم أنفسهم ، حالية ؛ لأنّها بتقدير، إنّ هذه الطائفة في هذه الحال، ويمكن أن نثبت مثل هذا الزعم في الجملة الوصفية، في نحو : هذه طائفة قد أهمتهم أنفسهم ؛ لأنّها بتقدير، هذه طائفة في هذه الحال، وفي الجملة الاعتراضية في قول الشاعر:

إنّ الثمانينَ وبُلِّغْتُها   قد أحوجتْ سمعي إلى ترجمانِ

لأنّها بتقدير: إنّ الثمانين في حال بلوغي إيّاها . وقول الشاعر :

---

(٣٧٢) كتاب الأزهية، تحقيق عبد المعين الملوحي، ص٢٤٢، هامش رقم٢.

يا ليت شعري والمُنى لا تنفع   هلأغدون يومًا وأمري مُجْمَعُ [٣٧٣]

لأنها بتقدير: يا ليت شعري والمنى في هذه الحال ، بل يمكن إثبات هذا الزعم في المفعول معه ، نحو : سافرت وهطول المطر ، بحجة إنّه بتقدير سافرت حال هطول المطر، وكذلك الجملة الاستئنافية كقوله تعالى: (وما يعلم تأويله إلّا الله، والراسخون في العلم، يقولون آمنّا به)[٣٧٤]، فيمكننا أن نجعلها بتقدير: ما يعلم تأويله إلّا الله، في حال كون الراسخين ، لا يعلمون ذلك، أو بتقدير: ما يعلم تأويله إلّا الله والراسخون في العلم هذه حالتهم ، بل الواو في قوله تعالى: **(ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسمًّى عِندَهُ)**"[٣٧٥] التي يعربها النحويون واوًا استئنافية[٣٧٦]، لا أجد فيها ما يختلف عن واو **(وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ)** التي أعربها النحويون واوًا حالية ، فالآيتان متشابهتان لفظًا ومعنى ، فالأسلوب واحد ، والمبتدأ نكرة ومكرر في الآيتين ، والجملة بعد الواو لا صاحب لها في الآيتين ، وكذلك يصح أن نجعل الآية الأولى بتقدير: ثم قضى أجلًا واجل في هذه الحال ، لكن ما الذي جعل النحويين يعربون واو (وطائفة) واو حال وواو (وأجل) واو الاستئناف؟.

ولما كانت الجملة الحالية في الآية التي استشهد بها سيبويه لا صاحب لها، فقد خرجت عن تعريف الحال الذي اتفق عليه النحويون ، لأنّها لم تكن لبيان هيئة ما قبلها ، والنحويون بعد سيبويه ، كما مرّ في الفصل الأول قد واجهوا مثل هذا الإشكال فعالجوه باستعمال لفظ الحال فجعلوا نحو، جئتك وزيد قائم، وقول الشاعر:

وقد أغتدي والطيرُ في وُكُناتها   بمنجرد قيدِ الأوابدِ هيكل

---

(٣٧٣) مغني اللبيب ٣٨٨/٢.

(٣٧٤) سورة آل عمران، من الآية ٧.

(٣٧٥) سورة الأنعام، من الآية ٢.

(٣٧٦) الأزهية، ص٢٤٠، والجنى الداني، ص١٩١.

بتقدير: جئتك في هذه الحال[٣٧٧] والطير في هذه الحال[٣٧٨] أو بجعل الآية التي استشهد بها سيبويه، وقوله تعالى: **(وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ)**[٣٧٩] ونحو : جاء زيد وعمرو يتكلم ، أو رأيته وعمرو يتكلم ، بتقدير: في حال ما أهمت طائفة منهم[٣٨٠] ولو أن الأشجار في حال كون البحر يمده[٣٨١] وجاء زيد حال كون عمرو يتكلم[٣٨٢] ورأيته في حال كون عمرو يتكلم[٣٨٣].

وهذه التقديرات لا يمكن أن تتخذ دليلًا على حاليّة الجملة ؛ لأنّ الذي يثبت لها ذلك عودها إلى صاحبها ، فإن لم تعد دلت على أنّها ليست حالية، والجملة بعد التقديرات المذكورة بقيت لا تعود إلى صاحبها ، فالمسألة ليست متعلقة بأن نستعمل لفظ الحال وهذا ما نبّه عليه بعض النحويين ، فحين جُعلت الجملة الاسمية ، نحو : جئتك والشمس طالعة ، لإثبات أنّها حال، بتقدير: جئتك حال طلوع الشمس، اعتُرض على ذلك ، بأنّ هذا التقدير ، ليس من الحال الذي هو بيان هيئة الفاعل أو المفعول ؛ لأنّ الجملة بقيت بعد التقدير خارجة عن تعريف الحال بإجماع النحويين[٣٨٤].

يضاف إلى كلّ ما سبق أنّ الجملة التي قدّرها سيبويه بمعنى الحال ، لم تكن بعد الواو ، بل كانت الجملة الخبرية التي وقعت طائفة مبتدأ لها ،

---

(٣٧٧) معاني الحروف للرماني، ص٦٠.

(٣٧٨) شرح القصائد للتبريزي، ص١٠٧.

(٣٧٩) سورة لقمان، من الآية ٢٧.

(٣٨٠) تفسير الطوسي ٢٣/٣، وتفسير الطبرسي، المجلد الأول، ص٥٢١-٥٢٢.

(٣٨١) تفسير النسفي ٢٨٣/٣.

(٣٨٢) حاشية الدسوقي على مختصر التفتازاني ١٢٦/٣.

(٣٨٣) مواهب الفتاح ١٢٧/٣.

(٣٨٤) عرائس المحصل، مخطوط، ورقة ٧٨.

أما الجملة التي دخلت عليها الواو، وهي **(وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ)** فإنّه لم يشملها التقدير الحالي ؛ لذا تكون هذه الواو غير داخلة على جملة حالية ، بل على جملة قُدِّر خبرها بمعنى الحال وكل جملة اسمية كان خبرها جملة صح في خبرها هذا التقدير، فلا عبرة به لكونه أمرًا عامًّا.

إذن الأصل الذي أدى إلى نشأة واو الحال ، وتسميتها هذا الاسم عند النحويين ، لا يصح الاستناد إليه في إثبات هذا المعنى للواو.

تقدير المعية بتقدير الحال : ربّ معترض يقول : إنّك قد تواجه عائقًا في التقدير، حين تجعل واو الحال واو المعية ، في نحو: اقبل زيد وهو يبتسم ؛ لأنّ تقدير هذه الجملة بـ : أقبل زيد مبتسمًا ، لا إشكال فيه ، فما تقديرها على معنى المعية؟

والجواب عن هذا السؤال يحتاج إلى إيضاح.

يعرب النحويون المضارع في قولنا : أقبل زيد يبتسم ، حالا ؛ لأنّ الجملة عندهم بتقدير: أقبل زيد مبتسمًا ، ويعربون الجملة الاسمية في قولنا : أقبل زيد وهو يبتسم ، حالا أيضًا ؛ لأنّها عندهم بتقدير : أقبل زيد مبتسمًا ، وأرى أنّه لا يصحّ أن نجعل تقدير الجملة الثانية بنفس تقدير الجملة الأولى، بيان ذلك فيما يأتي:

١-يزداد الالتباس بين الحال والمعية حين يعمد المتكلم إلى انتزاع صفة من صفات الفاعل أو المفعول ، ليجعلها له مفعولًا معه ، بصيغة جملة فعلية أو اسمية ، نحو المثال السابق : أقبل زيد وهو يبتسم ، فيصير المفعول معه صفة عائدة إلى ما قبلها ، فيصح حينئذ أن نجعل تقديره كتقدير الحال ، لأنّه سيمكن استلال الصفة وإرجاعها إلى الموصوف ، ففي هذه الحال يشتد التشابه والإشكال ، ويسهل الظن بأنّ واو (وهو يبتسم) واو الحال وهي في الحقيقة واو معية ؛ لأنّ هذا هو المقصود، فلو أردنا جعل ما بعدها حالا ،

لقلنا : اقبل زيد مبتسمًا أو يبتسم ، ولما كلفنا أنفسنا بجلب الواو وإعادة ذكر الفاعل بصيغة الضمير المنفصل.

٢-حين نقول: أقبل زيد وهو يبستم : أوَصف زيد أردنا أم وصف الضمير المنفصل بالابتسامة ؟ أي: أأردنا جعل الجملة الخبرية (يبتسم) وصفًا لفاعل أقبل، أم أردنا جعلها وصفًا لمبدئها ؟ مما لا شكَّ ولا جدال فيه أنّا أردنا الأمر الثاني ؛ لأن المعنى الأول لم يكن مقصودًا ، وإن لم يظهر، فساده في هذا المثال ، فانه سيظهر جليًّا في أمثلة أخرى.

فقد أكد الجرجاني أنّ إعادة الضمير في مثل الجملة التي نحن بصددها ، هو كإعادة الاسم الظاهر ، أو الاسم الأجنبي ، فقولنا : اقبل زيد وهو يبتسم ، هو كقولنا : اقبل زيد وزيد يبتسم ، وكقولنا: اقبل زيد وعمرو يبتسم(٣٨٥).

فلو جاز جعل (يبتسم) صفة لفاعل (أقبل) في قولنا : أقبل زيد وهو يبتسم، لجاز جعله صفة له أيضًا في قولنا: أقبل زيد وعمرو يبتسم ، فلمّا لم يصحّ هذا في المثال الثاني دلّ على انه لم يكن مقصودًا البتة في المثال الأول.

استنادًا إلى ذلك ، فإنّ الجملة : أقبل زيد وهو يبتسم ، لا يصحّ أن يكون تقديرها : اقبل زيد مبتسمًا ؛ لأنّنا لم نرد وصف فاعل (أقبل) الذي هو زيد بالابتسامة ، وإنّما أردنا أن نجعل جملة ، هو يبتسم ، مفعولًا معه ، لجملة : أقبل زيد، بوساطة الواو، ويكون المعنى أنّ حدوث إقباله وحدوث ابتسامته وقعا في زمن واحد.

٣-مما يجدر ذكره أنّ النحويين ، كما مرّ في الفصل السابق ذهبوا إلى أنّ الجملة الحالية لا ترتبط بالواو عند شبهها باسم الفاعل وترتبط عند

---

(٣٨٥) دلائل الإعجاز، ص٢١٥-٢١٦، وحاشية السيد الشريف الجرجاني على مطول التفتازاني، ص١٦٥.

ابتعادها عن هذا الشبه ، وقد عمل النحويون بهذه القاعدة النحوية في كلّ مسائل هذا الموضوع ، من ذلك مثلًا ما نُسب إلى أبي علي النحوي(٣٨٦)، أنّه أجاز عدم إضمار واو الحال ، في الجملة الاسمية الحالية المعطوفة على حال ، لأنّها بتقدير اسم الفاعل ، وذكر الجرجاني أنّ الجملة الاسمية الحالية ، إذا وردت غير مرتبطة بالواو، فقد خرجت عن الأصل والقياس ، ولا يمكن قبول هذا إلا" بضرب من التأويل، ونوع من التشبيه ، فقولهم: كلمته فوه إلى فيّ ، إنّما حسن بغير واو من أجل أنّ المعنى، كلمته مشافهة له"(٣٨٧).

وهذه إشارة واضحة من النحويين إلى أنّ الجملة الحالية غير المرتبطة بالواو، نحو أقبل زيد يبتسم ، يصح تقديرها باسم الفاعل ، بل هذا ما اتخذ حجة لعدم ربطها بالواو ، في حين لا يصح في المرتبطة بها ، نحو: اقبل زيد وهو يبتسم، تقديرها به بل هذا أيضًا ما اتُّخذ حجة لربطها بالواو.

والمعلوم أنّ النحويين جعلوا الحال المفردة (اسم الفاعل) أساس معنى الحال، فكلامهم المذكور يعني أيضًا ، أنّ الجملة لا ترتبط بالواو عندما يراد منها معنى الحال ، وترتبط عندما لا يراد منها هذا المعنى. هذا ما دلت عليه أقوالهم ، وإن لم يفصحوا عنه.

٤-مما يجدر ذكره أيضًا أنّ سيبويه ، كما مرّ، لم يجعل الجملة المرتبطة بالواو بتقدير اسم الفاعل على الرغم من أنّه جعل ما بعدها بمعنى الحال ، وعلى الرغم من إمكان انحلال بعضها إلى مفرد ، بل كان دائمًا يقدرها بإعادة ذكر الواو ، فقد جعل مثلًا ، الحال المفردة في نحو : كلمته فاه إلى في ، بتقدير: كلمته مشافهة ، وحين تكلم على قضية رفع الحال هنا ، وربطه بالواو، فإنّه منع جعل المثال : كلمته وفوه إلى فيّ، بتقدير: كلمته

---

(٣٨٦) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٣/٨٠٤-٨٠٥.

(٣٨٧) دلائل الإعجاز، ص٢١٨.

مشافهة ، بل عيّن جعله بتقدير: كلمته وهذه حاله ، في حين جعل تقدير: كلمته فوه إلى فيّ ، بدون واو، بنفس تقدير: كلمته فاه إلى فيّ(٣٨٨).

٥- هل يجوز أن يكون تقدير (يبتسم) و (وهو يبتسم) واحدًا ؟ إنّ جملة (وهو يبتسم) تزيد على جملة (يبتسم) بكلمتين: الواو ، و(هو) قد يُتصوَّر اختفاء الضمير المنفصل ، لأنه العائد إلى زيد ، فيتحد بالضمير المستتر في اسم الفاعل، لكن ما شان اختفاء الواو ؟ هذه الكلمة التي إن زيدت في جمل أو حذفت منها ، وهي تحتاج إليها أو وضعت في غير موضعها عدمت فائدتها أو ركّت أو انقلبت معانيها رأسًا على عقب ، ولأهمية معناها فقد جعلت مسؤولة عن أهم موضوع في علم المعاني وهو الفصل والوصل، فالواو، وهذا شانها ، لا يصحّ أن لا يكون لها أي ظل كان في التقدير ، ولا يصح أن يكون تقدير ، يبتسم ، هو نفس تقدير، وهو يبتسم ، وإذا علمنا أن الواو لا تفارق في كل موضع ، بإجماع النحويين، معنى العطف والاقتران ، بل قيل: الأصل فيها معنى المعية ، وباقي معانيها مجازية(٣٨٩) فإنّه لجعل التقدير معبِّرًا عن جملة (وهو يبتسم) وفيه زيادة على تقدير جملة (يبتسم) أضفنا إليه أصل معنى الواو بأقرب الألفاظ إليه. كلفظ : مقترنًا أو مصاحبًا أو (مع) أو إعادة ذكر الواو ، وحينئذ يكون التقدير المناسب لقولنا : أقبل زيد وهو يبتسم ، هو: أقبل زيد مقترنا بابتسامته أو مصاحبًا ابتسامته أو مع ابتسامته أو وابتسامته ، وبهذا يكون التقدير المذكور بضروبه الأربعة دالًّا على معية واو (وهو يبتسم) لا على حاليتها ، وإذا استُبعد هذا التقدير نجيب لتقريبه بما يأتي.

نسأل في البدء ما وجه استبعاده ، فإن كان من جعل المفعول معه مصدرًا، فإنّ النحويين قد أجمعوا على جوازه في نحو : جاء زيد وطلوع

---

(٣٨٨) كتاب سيبويه ٣٩١/١، والمقتضب ٢٣٦/٣.

(٣٨٩) حاشية البناني على جمع الجوامع لجلال المحلي ٢٨٣/١.

الشمس ، وسافر بكر وهطول المطر، وإذا كان من جعل المفعول معه مصدرا عائدًا إلى ما قبله ، فهذا أيضًا قد أجمعوا على جوازه ، فقد جعلوا نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، ولا تنه عن خلق وتأتي مثله ، و أيصافح زيد الزائر ويبتسم ، بتقدير: لا تأكل السمك مع شرب اللبن ، ولا تنه عن خلق مع إتيانك مثله ، و أيصافح زيد الزائر مع ابتسامته ، حتى إنّهم عيّنوا فيها هذا المعنى وهذا التقدير، فقد استشهد ابن هشام بالمثال : لا تنه عن القبيح وإتيانك مثله ، وأوجب نصب إتيانك على المعية لفساد معنى جره على العطف(٣٩٠).

ومع هذا كلّه ، فليس القصد من جعل الواو في المثال : أقبل زيد وهو يبتسم واو المعية ، أن يكون المعنى : أقبل زيد مع ابتسامته ؛ لأنّ هذا التقدير يجعل المفعول معه مفردًا ومصاحبه كذلك ، في حين أنّ المفعول معه في المثال هو جملة (هو يبتسم) ومصاحبه هو جملة (أقبل زيد) والمراد هو الاقتران بين إقبال زيد وابتسامته، وهذا المعنى لم تكن التقديرات المذكورة معبرة عنه بدقة.

وخلاصة القول في هذا الموضوع وفيما يخص المثال الذي بدأنا بذكره ، ليكون نموذجا لباقي الأمثلة ، أنّه ليس المراد جعل الابتسامة صفة لزيد ، كما أنّه ليس المراد أيضًا جعلها مصاحبة له ، وإنّما المراد أن تكون المعية بين صفتي الابتسامة والإقبال العائدتين إلى الموصوف نفسه أنّهما حصلتا في وقت واحد ؛ لأنّ المفعول معه إذا كان جملة كان مصاحبه الجملة التي قبله لا المفرد.

---

(٣٩٠) شرح قطر الندى، ص٢٣٢.

واو الحال وواو المصاحبة في ميزان التعريف :

تعريف الحال والمفعول معه : كما مرّ في الفصل السابق ، فإنّ النحويين متفقون على أنّ الحال ما بينت هيئة الفاعل أو المفعول وقت وقوع الفعل. وهذا التعريف لم يتضمن قضية الربط بالواو، فهي لا دخل لها بالحال حسب تعريف الحال.

أما المفعول معه، فقد اتفق النحويون على تعريفه بأنه التالي لواو بمعنى (مع) مقترنا بزمن عامله(٣٩١).

يتضح من تعريف الحال والمفعول معه أنّهما يتشابهان في أمر، ويختلفان في أمرين :

الأول : أنّه يشترط في الحال أن تكون صفة لصاحبها ، ولا يشترط ذلك في المفعول معه .

والثاني : أنّه يشترط في المفعول معه أن يأتي بعد الواو، ولا يشترط ذلك في الحال.

استنادًا إلى ذلك ، فإنّ الجمل بعد الواو في نحو : جاء زيد والشمس طالعة ، وسافر سعيد والمطر نازل ، وأقبل الناجح وهو مبتسم ، مفعولات معه، وليست أحوالًا ؛ لأنها أوّلًا لم يشترط فيها أن تكون صفات لما قبلها ، بدلالة المثال الأول والثاني ، فلو كانت أحوالًا، لوجب أن تكون جميعها صفات للفاعل ، ولأنها ثانيًا جاءت بعد واو ، والحال لم يشترط فيها أن تأتي بعد الواو في حين اشترط في المفعول معه ذلك.

---

(٣٩١) أسرار العربية، ص٧٥ وكشف المشكل ١/٤٤٧–٤٤٨، والفصول الخمسون لابن معط، ص١٩٣، والمفضل في شرح المفصل، ص٦٣٩، وشرح ألفية بن مالك لابن الناظم، ص١١٠، وهمع الهوامع بتحقيق مكرم ٣/٢٣٥، والمطالع السعيدة ١/٤٣٦ وحاشية الصبان ٢/١٣٤.

تعريف الرضي للحال ومعنى المعية : مرّ في الفصل السابق أيضًا أنّ الرضي حين أراد أن يحلّ مشكلة وجود جمل حالية مرتبطة بالواو ولا صاحب لها، غيّر تعريف الحال المتفق عليه من جعله ما كان لبيان هيئة فاعل أو مفعول إلى جعله "جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه ، تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل أو المفعول أو ما يجري مجراهما"[٣٩٢].

إلّا أنّ هذا التعريف في الحقيقة ، لم يخرج منه المفعول معه ، فهو أيضًا جزء من كلام ، وهو أيضًا متقيد حصول مضمونه بزمن عامله ، وقد جرّد الرضي التعريف من كونه بيانًا لهيئة فاعل أو مفعول ، والمعروف أنّ المفعول معه ، لا يبين هيئة ما قبله ، كما هو معروف عن الحال ، فهذا التعريف إذن يكون مطابقًا للمفعول معه وغير مطابق للحال.

واو الحال وواو المصاحبة في ميزان الربط بالواو والضمير

الواو والضمير في مجال الربط : يذكر النحويون أنّه لا بدّ للجملة الحالية من رابط يربطها بصاحبها، وقد جعلوا هذا أحد شروطها الأساسية[٣٩٣] وبعد أن أوجب النحويون ذلك ، واجهوا مشكلة الجمع بين الضمير والواو في هذا الحكم ؛ وذلك لكون الأول صالحا للعود إلى صاحب الحال دون الثاني ، وقد عالجوا هذه المشكلة بقولهم: "لا بد للجملة الحالية من ضمير يعود إلى صاحب الحال أو على واو تقوم مقامه[٣٩٤] لأنّه قد تستغني الجملة عن الضمير بوجود الواو لقيامها بوظيفته[٣٩٥] لأنّ كليهما

---

(٣٩٢) شرح الرضي ٢/٢١٠.

(٣٩٣) فاتحة الإعراب، ص١٤٤، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر مخطوط، ورقة ١٠٦، والفوائد الضيائية، ص٧٢، وشرح الاشموني ٣/٨٩.

(٣٩٤) شرح عمدة الحافظ بتحقيق هريدي، ص٣٣٢ وبتحقيق الدوري ص٤٤٧، شرح ألفية ابن مالك، ١٣٤.

(٣٩٥) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٦٥.

صالح للربط[٣٩٦] فقد شاع عندهم أنّ الجملة الحالية ترتبط بصاحبها بالواو والضمير على حد سواء[٣٩٧] حتى اختلفوا في "أيّهما أقوى في الربط ، فقيل الواو لأنّها موضوعة له ، وقيل الضمير لدلالته على المربوط[٣٩٨].

وظيفة كل من الواو والضمير : بعد أن رأى النحويون صلاح ربط الجملة الحالية بصاحبها بالواو، أخذوا يساوون بينها وبين الضمير في الربط.

إذا قلت : جاء زيد الشمسُ طالعةٌ ، كانت الجملة الحالية (الشمس طالعة) مجردة من الصاحب ، لكن إذا أتيت بالواو ، فهل يمكن أن تغني عن الضمير ، وتجعل للجملة الحالية صاحبًا ؟

فقولهم: إنّ الواو تغني عن الضمير يوهم أنّ وظيفتهما واحدة وهذا يدفع إلى الظن بأنّ الجملة الحالية التي لم ترتبط بضمير يعود إلى صاحب الحال، قد ارتبطت بواو يعود إليه ، فمن الخلط بين الواو والضمير، وخلق الإشكال بينهما أن نقول مثلًا : إن العرب "ادخلوا الواو لربط الحال بذيها"[٣٩٩]. لقد وضّح نحويون الفرق بينهما، فذكروا أنّ الضمير يُؤتى به للعود إلى صاحب الحال ، والواو تدلّ على ربط ما بعدها بما قبلها[٤٠٠] فالذي يعود إلى صاحب الحال هو الضمير، وليس الواو، والعود أوسع معنى من الربط ، لذلك استُغني الضمير عن أن يسمى رابطًا[٤٠١] لكن هذا لا يعني

---

(٣٩٦) التلخيص في علوم البلاغة، ص١٩٨ وعقود الجمان بشرح السيوطي ١١٩/١، وبشرح العمري ١١٨/١.

(٣٩٧) الفوائد الضيائية، ص٧٢.

(٣٩٨) حاشية الدسوقي على مختصر التفتازاني ومواهب الفتاح ضمن كتاب شروح التلخيص ١٢٤/٣.

(٣٩٩) فاتحة الإعراب، ص١٤٤.

(٤٠٠) عقود الجمان بشرح العمري ٢١٨/١، وحاشية الدسوقي على مختصر التفتازاني ١٢٤/٣.

(٤٠١) حاشية الدسوقي على مختصر التفتازاني ١٢٤/٣.

أنّه لا يقوم بوظيفة الربط ، بل يقوم بها بصفة أقوى وأعمّ ، والى هذا المعنى أشار الدسوقي بقوله: "ذلك لأنّ الواو موضوعة للربط ، وأمّا الضمير، فهو للعود على مرجعه، والربط حاصل لزومًا"[٤٠٢].

فالجملة الحالية لا يتحقق ربطها بصاحبها إلّا بعودها إليه ، وحقّ للضمير أن يقوم بهذه الوظيفة ، فالعرب قد استعملوه للدلالة على الاسم، نحو: أقبل زيد يده على رأسه ، فالهاء في يده ورأسه نابت عن ذكر كلمة زيد ، فلا يقال : أقبل زيد يد زيد فوق رأس زيد ، طلبا للخفة والاختصار ، بعيدًا عن التكرار ، لكن لم يرد قط أن استعمل العرب الواو كالضمير ؛ لأنّها حرف وما استُعمِلت للدلالة على الأسماء، فلكل منهما وظيفة خاصّة به.

فمن أمعن في النظر في هذه القضية ، تبيّن له أنّ وظيفة الواو تكاد تكون ضد وظيفة الضمير، فالواو وإن استُعملت لربط الجملة التي بعدها بالتي قبلها ، استُعملت في الوقت نفسه لفصل الجملة عن صاحبها، لجعلها تتهيّأ لغير معنى الحال.

ومجمل ما ذكرته أنّ الواو تكون للربط بين شيئين أمّا الضمير فلاتحاد شيئين.

فاستنادًا إلى تباين عمليهما الأساسي، فإنّه لا يمكن أن يغني بعضهما عن بعض، ولا مسوغ أن نفضل أحدهما على الآخر.

حاجة الحال إلى الضمير دون الواو : كان السخاوي من الذين أوجبوا ربط الجملة الاسمية الحالية بالواو، وقد أجاز حذفها في المثال: كلمته فوه إلى في " لأنّ ، فوه إلى في ، من جملة هيئة الكلام"[٤٠٣].

---

(٤٠٢) حاشية الدسوقي على مختصر التفتازاني ١٢٤/٣.

(٤٠٣) المفضل في شرح المفصل، ص٧٠٧.

وأجاز حدفها كذلك، في قوله تعالى: **(وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ)**[٤٠٤] "لدخول الوجوه في رؤية الذين كذبوا ؛ لأنّه إذا رآهم رأى وجوههم مسودة"[٤٠٥].

يعني أنّ علّة الحذف في المثالين المذكورين، كانت لاتصال الجملة بصاحبها بمعنى الوصف ، لكن هذا التعليل يناقضه ما أُجمِع عليه ، وهو وجوب ربط الجملة الحالية المصدرة بضمير منفصل عائد إلى صاحبها ، بالواو نحو: أقبل زيد وهو يضحك ، فلم يجز هنا حذف الواو، مع أن تقديرها عندهم: أقبل زيد ضاحكًا ، فمن رأى زيدًا رأى حالته هذه.

وذهب ابن يعيش إلى أنّ علة شذوذ الحذف عند الزمخشري هي "أنّ استعمال الواو في هذا الكلام أكثر، لأنّها أدلّ على الغرض، وأظهر في تعليق ما بعدها بما قبلها"[٤٠٦].

هذا الكلام صحيح في وظيفة الواو التي هي الربط بين الجملتين فهي من هذا الوجه "أدلّ على الغرض، وأظهر في تعليق ما بعدها بما قبلها ، كما يقول ابن يعيش ولكنّه ليس صحيحًا البتة في قضية ربط الجملة الحالية بصاحبها ، فهذا الربط يقوم به الضمير ، فهو الذي يعود على الصاحب دون الواو، وهذا هو المطلوب ؛ لأنّ علاقة الحال بصاحبها ، فماذا تستفيد من الواو ، ومن ألف رابط مثلها ، وهي لا تعود إلى صاحبها ؟

وعلّل نحويون آخرون شذوذ حذف الواو من الجملة الاسمية لكون "الضمير لا يجب أن يقع في الابتداء ، فلا يدل على الربط في أول الأمر"[٤٠٧].

---

(٤٠٤) سورة الزمر، من الآية ٦٠.

(٤٠٥) المفضل في شرح المفصل، ص٧٠٧.

(٤٠٦) شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٢.

هل وجود الواو في ابتداء الكلام دليل على قوة الربط؟ فمن المعروف أنّ الذين يجيزون ربط الاسمية بالواو، فضلًا عن الذين يوجبون ذلك ، يوجبونها في صيغة واحدة ، هي عندما تتصدر بضمير منفصل ، كالمثال: أقبل زيد وهو يضحك، ، فقد وجب الربط هنا ، مع وجود ضمير منفصل تصدرت به الجملة، وآخر مستتر، ألا يدلّ هذا كله على الربط لنأتي بالواو لتدل عليه؟

أصول الحال والربط بالواو : ذكرنا في الفصل الأول أنّ النحويين جعلوا للجملة الحالية ثلاثة أصول، لكي تستغني بها عن الربط بالواو، وهي:

١. التجدد والحدوث
٢. الدلالة على الزمن الحاضر
٣. عدم النفي

وقد قالوا : إنّ الجملة الاسمية ارتبطت بالواو لعدم إفادتها التجدد والحدوث ، والفعل الماضي ، لعدم دلالته على الزمن الحاضر ، والجملة المنفية لعدم دلالتها على الإثبات.

عنى النحويون من كلامهم هذا أنّ الجملة في الحالات الثلاث المذكورة، احتاجت إلى الواو لتقربها من الأصل الذي افتقدته ، فاحتيج إليها في الاسمية لتقريب ثباتها من التجدد والحدوث ، واحتيج إليها في الماضي لتقريبه من المضارع، واحتيج إليها في الجملة المنفية ، لتقريبها من المثبتة. ومعنى ذلك أنّ الجملة عندما فقدت أحد الأصول ضعف ارتباطها بصاحبها. فجيء بالواو لتقوية الربط به ، وهذا يعني أيضًا أنّ الواو، أفادت تقوية هذا الربط ، بالتعويض عن الأصل المفقود ، وهذا ما صرّح به بعض

---

(٤٠٧) شرح اللباب لابن مسعود السيرافي، مخطوط، ورقة ٣٤، وشرح الكافية للأردبيلي، مخطوط، ورقة ٦٦، والفوائد الضيائية ص٧٢، واللفظ لصاحب المصدر الأخير.

النحويين[٤٠٨] فذكر أنّ الواو في المضارع المنفي بـ(لم) شأن (قد) في الفعل الماضي جيء بها لتقريبه من الزمن الحاضر ، لجعله صالحًا لمعنى الحال ، لكن هذا لم يحصل بعد الارتباط بالواو ، فالجملة الاسمية بقيت على حالها تفيد الثبات ، وكذلك الماضي بقي ماضيًا ، والمنفي بقي منفيًّا ، أي: بقيت تعاني فقدان الأصول نفسها ، وهذا أمر بديهي، فلم يقل أحد من النحويين في غير باب ربط الجملة الحالية بالواو ، إنّ الواو قد تُستعمَل لتحوِّل الاسمية إلى فعلية ، والماضي إلى مضارع ، والمنفي إلى مثبت ، أو تقريبها من ذلك ، فقد ذُكرت الأدوات التي تقرِّب الماضي إلى الزمن الحاضر، مثلًا، إلّا أنّه لم تُذكر الواو من بينها[٤٠٩] إذ من المعروف أنّها لا علاقة لها بذلك.

وإذا قالوا: إنّ الواو جيء بها لغرض الربط ، لا علاقة لها بالأصول المفقودة، فهذا يعني أنّه جيء بها لغير غرض الحال ، وليس بعد هذا الغرض، إلّا المعية أو العطف ؛ لأنّ الواو عندما تُستعمل للربط ، فإنّها تعني أحد هذين المعنيين ، ولمّا كان الحديث هو عن قضية ربط الجملة بصاحبها ، أو بالجملة المتضمنة لهذا الصاحب ، مع حصول اقترانها بزمن عاملها ، دلّ على أنّ هذه الواو ، هي واو المعية ؛ لأنّها الواو التي تُستعمل للربط مع الاقتران بزمن العامل.

إنّ ارتباط الجملة بالواو كان ينبغي أن يتخذ دليلًا على إخراج الجملة من معنى الحال ؛ لأنّها ما ارتبطت بها ، إلّا لأنّها صارت غير صالحة لهذا المعنى، والنحويون يصرحون بذلك ضمنًا ، حين يقولون إنّ الجملة ترتبط بالواو عندما لا تكون على أصل الحال ، وهذا يعني: أنّ الجملة لم ترتبط

---

(٤٠٨) وهو علم الدين الأندلسي، مرت ترجمته، ذكره الرضي في شرحه على الكافية ٤٤/٢.

(٤٠٩) دراسات في الأدوات النحوية للدكتور مصطفى النحّاس ص٥٥.

بالواو، لتقربها من الأصل الحالي الذي افتقدته ، بل لتفيد معنى آخر ، كمعنى المعية ، بعد أن ابتعدت عن معنى الحال بابتعادها عن أصله.

الواو وتقوية الربط : ذكر النحويون أنّ الجملة الحالية العائدة إلى صاحبها بالضمير تضاف إليه الواو، تقويةً في الربط[٤١٠].

وهذا التعبير يدلّ بوضوح على أنّ الواو أضعف من الضمير في هذا الباب ؛ لأنها جعلت مساعدة ، لا معادلة له ، بل صرّحت طائفة منهم ، بأنّ الضمير أصل الروابط وأقواها ، فإذا وجد فهل تحتاج الجملة الحالية بعد ذلك إلى رابط ثان؟

ذكر الأستاذ عباس حسن أنّ "الأصل في الربط أن يكون مذكورًا، ليعقد الصلة المعنوية بين جملة الحال ، والجملة التي قبلها المشتملة على صاحب الحال، فيمنع التفكك ، لكن يجوز حذف الرابط إذا كان ضميرًا مفهومًا من السياق، نحو: ارتفع سعر القمح كيلة بخمسين قرشًا ، أي: كيلة منه"[٤١١].

أي: أنّ الضمير لقوته وأصالته ، لم تحتج الحال بوجوده إلى الواو وغيرها من الروابط ، حتى عند كونه مقدّرًا ، فعدم احتياجها إلى الواو والضمير ظاهر من باب أولى.

هَبْ أنّ الجملة الحالية لا يكفيها الضمير، فتحتاج إلى الواو زيادة في الربط، فكيف وجب في حالات تجردها من الضمير وارتباطها بالواو وحدها ، مع أنّ الضمير هو الأصل والأقوى، والحال أكثر احتياجا إليه ؛ لأنه هو الذي يعود إلى صاحب الحال دون الواو؟ كيف نترك الأقوى ونتمسك

---

(٤١٠) شرح الرضي ٤١/٢، ومطول التفتازاني، ص٢٧٣، وحاشية عبد الغفور على الجامي، ص١٧٢، وعقود الجمان بشرح العمري ٢١٨/١.

(٤١١) النحو الوافي ٣٢٣/٢.

بالضعيف في الجملة الحالية ، وهي التي قال عنها النحويون: إنها تحتاج إلى قوة في الربط؟

هل تحتاج الجملة الحالية إلى الواو : تقدم ذكر الصيغ التي يمتنع ربطها بالواو عند النحويين التي كان من بينها الجملة الحالية المؤكِّدة لمضمون الجملة نحو قوله تعالى: (ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ)[٤١٢].

وقد اتفق النحويون على أنّ علة ذلك ، هي أنّ الواو لا تكون بين المؤكِّد والمؤكَّد ، لشدة الاتصال بينهما ، إذ أحدهما نفس الآخر في المعنى، فكما لا تدخل الواو في التوكيد ، نحو: جاء زيد نفسه ، فكذلك لا تدخل هنا ، فلو دخلت لكان في صورة عطف الشيء على نفسه[٤١٣] وهذا ممتنع ، فالجملة الحالية المؤكِّدة "في معنى ما قبلها والواو تؤذن بالمغايرة"[٤١٤].

لقد أصاب النحويون بكلامهم السابق عين الحقيقة ، والتعليل الذي ذكروه يُعدّ بديهة ، كان عليهم أن يتخذوها دليلًا على عدم صحة ربط الجملة الحالية بالواو ، أليس الحال هي نفس صاحبها في المعنى ، حتى اشترطوا فيها ذلك، ألا يقضي هذا بمنع دخول الواو بين الحال وصاحبها لشدة الارتباط بينهما ، ولكي لا يكون في صورة عطف الشيء على نفسه ؟

وإذا قيس منع ربط الجملة الحالية المؤكِّدة بالمؤكِّد المفرد، فهنا أيضًا يصح أن تقاس الجملة الحالية غير المؤكِّدة بالحال المفردة.

---

(٤١٢) سورة البقرة، الآية ٢ .

(٤١٣) شرح التصريح١/٣٩٢ ومختصر التفتازاني على التلخيص ٣/١١٧-١١٨، والفوائد الضيائية، ص٧٢ وشرح عقود الجمان للعمرى ١/٢١٨، وحاشية الصبان ٢/١٨٨.

(٤١٤) عروس الأفراح ٣/١١٨.

كما أنني لا أجد ما يمنع من ربط مثل هذه الجمل بالواو، فلا مانع من أن نقول، مثلًا : ذلك الرجل ولا خير فيه ينبغي هجره ، وهذا يكون إذا تحولنا إلى معنى المعية الذي يستوجب ذكر الواو ، بعد أن كان معنى الحال قبل ذلك يستوجب حدفها .

فلكون الجملة الحالية متلبسة بصاحبها ، تلبس الجملة الوصفية بموصوفها فإنها لا تحتاج إلى الواو لربطها به ، وهذا ما نوه به بعض النحويين.

فأبو علي النحوي، مثلًا، أجاز دخول الواو على الجملة الحالية في قوله تعالى: (أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)[٤١٥] ثم قال: "إن التباس إحداهما بالأخرى وارتباطها به أغنى عن الواو"[٤١٦] وأجاز حذف الواو في جملة (سارعوا) في قراءة قوله تعالى: (وَأَطِيعُواْ اللّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ، سَارِعُواْ إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ)[٤١٧] بحجة كونها "ملتبسة بالأولى مستغنية بالتباسها عن عطفها بالواو"[٤١٨].

فصلة الجملة الحالية بما قبلها قوية ، حتى تعد هي وصاحبها جملة واحدة[٤١٩]، والجملة كلما قويت صلتها بما قبلها ازداد استغناؤها عن الرابط اللفظي، لاكتفائها بالرابط الذاتي[٤٢٠].

قد يقال : إننا نستطيع أن نعدِّل ما ذهب إليه النحويون، فلا ندعي أنّ الواو، يؤتى بها لربط الجملة الحالية بصاحبها ، فنعادلها بالضمير ، بل

---

(٤١٥) سورة البقرة، من الآية ٣٩.

(٤١٦) الحجة في القراءات السبع ٢/١٥٨-١٥٩.

(٤١٧) سورة آل عمران، الآية ١٣٢.

(٤١٨) الحجة ٢/٢٨٤.

(٤١٩) نظام الجملة العربية، لسناء البياتي، ص١١٦.

(٤٢٠) النحو المصفى، لمحمد عيد، ص٢١٣.

نقول: إنّنا نأتي بالضمير لربط الجملة الحالية بصاحبها ونأتي بالواو لربط هذه الجملة بالجملة التي فيها الصاحب ، لزيادة الربط أو تقويته ، ويبقى كل منهما على وظيفته.

يجاب عن هذا بأمرين :

الأول: هو أنّ الجملة الحالية لا تحتاج إلى الواو للربط بصاحبها ، فإذا وجدناها ونحن نظن أنّه جيء بها لهذا الغرض ، ضيّعنا على أنفسنا معرفة الغاية الحقيقية التي جُلبت من أجلها ؛ لأننا حينئذ لا نضطر إلى أن نبحث عن سبب وجودها ، لكن إذا أدركنا أنّه ما جيء بها لحاجة الحال إليها سعينا إلى البحث عن علة ذكرها ، مما سيوصلنا حتما إلى نتيجة تحمد عواقبها.

الثاني: هو أن ربط الجملة الحالية بصاحبها بالضمير، لا يزداد في الحقيقة قوة إذا أضفنا إليه الواو ، بل يزداد ضعفًا ، فالجملة بالضمير وحده تكون مرتبطة بصاحبها بطريق عودها إليه ، وحينئذ لا تحتاج الحال إلى الواو في مجال الربط ؛ ذلك لاتحادها بصاحبها ، فالجملة الحالية بالضمير وحده تكون مرتبطة بصاحبها هذا النوع من الارتباط ، أمّا إذا جيء بالواو، فسيتحقق الربط أيضًا ، لكن بعد أن يزيل الارتباط السابق ليحلَّ محلَّه ، فبعد أن كان الربط بطريق العود، يكون بطريق الربط بين شيئين ، الذي مهما زيد ، وكان قويًّا ، كما ذهب النحويون فإنّ الحال وصاحبها سيبقيان به كيانين مستقلّين وإذا سعينا إلى جعلهما كيانًا واحدًا، وجب أن نزيل الواو بينهما ؛ لأنها تُعدُّ عائقًا يحول دون تحقيق ذلك.

لقد ظهر أنّ علاقة الحال بصاحبها ، لا بالجملة التي قبلها ، وظهر أنّ الواو لا تربطها به ، نستنتج من هذا أنّ الجملة الحالية لا علاقة لها بالواو، فضلًا عن احتياجها إليها ، وإنّما ارتبطت بالواو ؛ لأنه أريد منها أن تكون مفعولًا معه، فاحتاجت إلى هذا الربط لغرض المعية.

الأصل في الربط هو الضمير : على الرغم من أنّ النحويين قالوا: إنّ الأصل في الجملة الحالية أن ترتبط بالواو، فانّ فريقًا منهم صرحوا بجعل الأصل في الربط في هذا الباب، هو الضمير، مسوغين ما ذهبوا إليه بالدليل الدامغ والتعليل الواضح، فذهبوا لتأكيد هذه الحقيقة، لكون الضمير "هو الموضوع لمثل هذا الغرض"[٤٢١] بدلالة الربط به وحده في الحال المفردة والخبر والنعت[٤٢٢] حتى ذهب بعضهم إلى أنّ هذا الأصل "لا يعدل عنه إلا إذا تعذر"[٤٢٣]، "فأصل الربط أن يكون بضمير صاحب الحال"[٤٢٤].

وهذا ما صرح به أيضًا من تناول دراسة هذه الواو في موضوع الفصل والوصل من علم المعاني، فقد ذكروا أنّ الأصل في الجملة الحالية ، فعلية كانت أم اسمية، فضلًا عن الحال المفردة عدم ربطها بالواو ، وعلّلوا ذلك بثلاث عِلَلٍ بديهية : الأولى : أنّ واو الحال واو عطف في الأصل والحال ليست في موضع عطف في الإعراب ، والثانية : أنّ الحال تكون أبدًا نظير الخبر مع المخبر عنه ، والخبر ليس موضعًا لدخول الواو عليه ، والثالثة : أنّ الحال لصاحب الحال كالنعت له[٤٢٥].

---

(٤٢١) شرح الرضي ٢٣٩/١.

(٤٢٢) التلخيص، ص١٩٨، وشرح الكافية للأردبيلي، مخطوط، ورقة ٦٦، وعقود الجمان بشرح السيوطي ٢١٩/١، وعقود الجمان بشرح العمري ٢١٨/١، وحاشية الصبان ١٨٧/٢.

(٤٢٣) عقود الجمان بشرح العمري ٢١٨/١.

(٤٢٤) جامع الدروس العربية ٩٨/٣.

(٤٢٥) مفتاح العلوم للسكاكي، المحقق، ص٤٨٨، وغير المحقق ص١٤٨- ١٤٩، والإيضاح للقزويني بتحقيق خفاجي، ص٢٦٦ ٢٦٧، والتلخيص، ص١٩٦-١٩٧، وعقود الجمان بشرح السيوطي ٢١٨/١، وعقود الجمان بشرح العمري ٢١٨/١.

فهذه العلل الموجبة لمنع ربط الحال بالواو قائمة في الجملة الحالية، كما هي في الحال المفردة ، فإذا كان وجودها في الحال المفردة قضى بمنع ربطها بالواو، فانّ وجودها في الجملة يقضي بمنع ربطها بالواو أيضًا.

ربط الحال بصاحبها يكون بالضمير لا بالواو : من الأدلة القوية على أنّ ربط الجملة الحالية بصاحبها يكون بالضمير لا بالواو ، هو أنّ النحويين أنفسهم صرحوا بهذا من حيث لم يشعروا ، فقد ذكروا، مثلًا، وكما مرّ مفصلًا أنّ الجملة الحالية ارتبطت بصاحبها بالواو في نحو: جاء زيد والشمس طالعة ، لكنّهم في الوقت نفسه عدّوا عدم وجود الضمير إشكالًا كبيرًا، فأوّلوا الجملة بما يحمل هذا الضمير، فجعلوها، مثلًا، بتقدير: جاء زيد والشمس طالعة وقت مجيئه ، أو بتقدير: جاء زيد مقارنًا لطلوع الشمس ، فالالتجاء إلى هذا التأويل يعد تصريحًا منهم بعدم صلاح الواو للربط بصاحب الحال ؛ لأنّها لو كانت حقًّا صالحة لذلك ، فإنّ هذا يوجب عدم الالتجاء إلى البحث عن الضمير للربط ، ويُعدُّ كذلك أنّهم نقضوا كلامهم بكلامهم ؛ إذ اجمعوا على صلاح شيء ، ثم تصرفوا بعد ذلك بمقتضى عدم صلاحه.

لا تعرب الجملة حالًا إلّا بشرط وجود الضمير العائد : تطرق مكّي بن أبي طالب القيسي إلى إعراب قوله تعالى: **(أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)**[٤٢٦] فذكر أنّ: " قوله **(هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)** ابتداء وخبر في موضع الحال من أصحاب أو من النار ، كما تقول: زيد ملَكَ الدارَ ، وهو جالس فيها ، فقولك : (وهو جالس فيها) حال من المضمر في (مَلَكَ) أي: ملكها في حال جلوسه فيها ، وإن شئت جعلته حالًا من الدار ؛ لأنّ في الجملة ضميرين، أحدهما يعود إلى زيد والآخر يعود على الدار ، فحسن الحال

---

(٤٢٦) سورة البقرة، من الآية ٣٩.

منهما جميعا لأجل الضمير، ولو قلت: زيد ملك الدار وهو جالس ، لم يكن إلا حالًا من المضمر في (مَلَكَ) لا غير، إذ لا ضمير في الجملة يعود إلى الدار ، ولو قلت: زيد ملك الدار وهي مبنية ، لم تكن الجملة إلّا في موضع الحال من الدار[٤٢٧] إذ لا ضمير يعود على المضمر في (مَلَكَ) ومثل هذا تمامًا ذكر أبو البركات بن الأنباري[٤٢٨].

وفي قوله تعالى: **(قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَـهَكَ وَإِلَـهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ إِلَـهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ)**[٤٢٩] أجاز ابن هشام إعراب **(وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ)** "حالًا من فاعل نعبد أو من مفعوله ، لاشتمالها على ضميريهما"[٤٣٠].

وهذا يعني أنّه لو قيل (ونحن مسلمون) لما جاز إعرابها حالًا إلّا من فاعل نعبد لعدم وجود ضمير فيها يعود إلى مفعول هذا الفعل.

في الأمثلة المتقدمة تثار قضية جديرة بالذكر ، وهي أنّ النحويين لم يجيزوا أن تكون الجملة حالًا من اسم قبلها ، لا تعود إليه بالضمير، ولم يلتفتوا في هذا المقام إلى الواو البتة ، فقد نفي مثلًا أن تكون جملة (وهو جالس) في قولهم: ملك الدار وهو جالس ، حالًا من الدار ، ونفى أن تكون جملة (وهي مبنية) في قولهم: مَلَكَ الدار وهي مبنية ، حالًا من الفاعل المستتر في (ملَكَ) لعدم جواز عود الضمير في الجملة الحالية إليهما ، على الرغم من ارتباط الجملة بالواو ، إذ لم يجعلوا الواو تقوم مقام الضمير ، فهم لم يجيزوا في المثالين الأخيرين أن تكون جملة (وهو جالس) حالًا من الدار

---

(٤٢٧) مشكل إعراب القرآن ١/٨٩.

(٤٢٨) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٧٦.

(٤٢٩) سورة البقرة، من الآية ١٣٣.

(٤٣٠) مغني اللبيب ١/٣٩٩.

مرتبطة بها بالواو، ولا جملة (وهي مبنية) حالًا من الفاعل المستتر في ملك مرتبطة به بالواو.

وهذا أوضح دليل يصدر من النحويين على نفي معنى الحال من أي جملة اتُخذت الواو رابطة بينها وبين صاحبها ، وأنّها لا تُعدُّ حالًا إلّا إذا ارتبطت به بالضمير.

استنادا إلى ذلك فإنّ الجملة المرتبطة بما قبلها بالواو حسب ، نحو، جاء زيد والشمس طالعة ، لا يصح أن تعرب حالًا باعتراف النحويين ، فهي إذن مفعول معه ؛ لأنه ليس بعد الحال غير المعية .

وإذا تبيّن أنّ كل جملة ارتبطت بالواو، وفيها ضمير عائد في الوقت نفسه لم تكن الغاية من وجوده لربط الجملة بصاحبها ، فإنَّها تُعدُّ مفعولا معه ، وإنّ الواو التي ارتبطت بها هي واو معية ، لا واو حال.

واو الحال وواو المصاحبة في ميزان التأويل :

التأويل بالظرف ومعنى المعية : تبين في الفصل الأول أنّ النحويين قدّروا واو الحال بـ(إذ) الظرفية الزمانية ، لتأكيد حالية هذه الواو وما بعدها من الجمل التي لا صاحب لها.

إنّ جعل واو الحال بمعنى من معاني الزمان، إنّما هو دليل على معيتها ، لا على حالتيها، فحين نقدر، مثلًا، جملة : سافر زيد والمطر نازل بـ(سافر زيد إذ المطر نازل) فقد جعلناها بمعنى سافر زيد في الوقت الذي كان فيه المطر نازلًا، وقد أردنا بهذا المعنى أنّ السفر والمطر حصلا في وقت واحد.

وسيبويه، قدّر الواو بـ(إذ) في الآية التي استشهد بها لإثبات هذه العلاقة الزمانية ، وهذا يكون في المفعول معه، دون الحال ، فالحال لا تحتاج إلى هذا التقدير، لتأكيد وحدة زمانها بزمان ما عادت إليه ؛ لأنّ ذلك حاصل بدونه ، فالحال صفة لصاحبها ، فهي وصاحبها متحدان في زمان عاملها الواحد، فالعلاقة بينهما وصفية.

أمّا العلاقة بين المفعول معه وما قبله ، فهي الاقتران بالزمان حسب ، وإذا طبقنا هذين المعنيين على ما استشهد به سيبويه ، نجد أنّ جملة ما بعد الواو ، ليست صفة لما قبلها ، بل هي لا صاحب لها ، فالطائفة الأولى قصد بها المؤمنون، والثانية قصد بها المنافقون[٤٣١]، فليس هناك بينهما إلّا علاقة الاقتران بالزمان، إذ المعنى: إنّ طائفة من المؤمنين يغشاها النعاس، في الوقت الذي وجدت فيه طائفة أخرى قد أهمتهم أنفسهم ؛ لذلك صلح تقدير الواو بـ(إذ) ، بعد أن اضطر إليه لتؤدي هذا المعنى ، وهو التعبير عن وجود طائفتين اختلفت صفاتهما إلّا أنّهما اقترنتا في الزمان ، وهذا من معنى المعية لا من معنى الحال بل المعنى الثاني، كما تبين افتقد أساسه ، إذ لا صاحب ولا وصف ، والحال لا يبني إلا عليهما .

ويظهر أنّ سيبويه لما رأى قوله تعالى: **(وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ)** بمعنى الحال، أراد أن يذكر ما يربط هذه الجملة بالتي قبلها ؛ لأنّ هذا المعنى يستلزم هذا الترابط ، فلم يجد أمامه غير تقدير الواو بمعنى الزمان.

فبين المعية ، ومعنى (إذ) ، نسب لا يُنكر ، فمن المتفق عليه عند جمهور النحويين أنّ واو المعية بمعنى (مع) وتقديرها. والمعروف أنّ (مع) ظرف ، ولهذا نجد من النحويين من قال بنصب المفعول معه على الظرفية ، فقد نسب الرماني[٤٣٢] وابن جني[٤٣٣] والسخاوي[٤٣٤] وابن يعيش[٤٣٥]

---

(٤٣١) تفسير الطبري ٣٢٠/٧، ومعاني القرآن للزجاج ٤٩٤/١، وتفسير ابن كثير ٤١٨/١.

(٤٣٢) معاني الحروف، ص٦٠.

(٤٣٣) سرّ الصناعة ١٤٤/١.

(٤٣٤) المفضل في شرح المفصل، ص٦٤١.

(٤٣٥) شرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٢.

والرضي[٤٣٦] وغيرهم[٤٣٧] إلى أبي الحسن الأخفش أنّه قال: إنّ المفعول معه منتصب انتصاب ظروف الزمان ؛ لأنّ واو المعية قائمة مقام (مع) الظرفية التي حلّت الواو محلها ، فانتقل النصب إلى ما بعدها ؛ لأنّ الحرف لا يحتمل النصب ، كما انتقل نصب (غير) الاسمية الاستثنائية، إلى ما بعد (إلّا) الحرفية بعد أن حلّت الثانية محل الأولى.

وإذا نُسب إلى الكوفيين[٤٣٨] أو إلى معظمهم[٤٣٩] نصبهم المفعول معه على الخلاف ، فقد ذكر ابن هشام في اللمحة[٤٤٠] وأبو حيان[٤٤١] والدماميني[٤٤٢] أنّ نصب المفعول معه على الظرفية هو مذهب جمهور الكوفيين ، حتى ذكر الكنغراوي "أنّ الواو في نحو: جئت وزيدًا... اسم بمعنى (مع) مفعول فيه ، انتقل إعرابه إلى ما بعده[٤٤٣].

نستنتج مما تقدم ذكره أنّ من الدلائل على معية ما سُمِّي واو الحال ، تقديرها بمعنى الظرف ، بعد أن تبين ثبوت العلاقة بينهما.

التأويل بما يحمل الضمير العائد ومعنى المعية : مرّ في الفصل الأول أيضًا أنّ النحويين أوّلوا الجملة الحالية المرتبطة بالواو التي لا صاحب لها بتصديرها بلفظ: (موافقًا) أو (ملابسًا) أو (مقارنًا) أو (مصاحبًا) لإثبات حالية الواو وما بعدها .

---

(٤٣٦) شرح الرضي ٥١٨/١.

(٤٣٧) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، مخطوط، ورقة ١٢٩، وشرح الكافية لتاج الدين الأردبيلي، مخطوط، ورقة ٦١-٦٢، وجواهر الأدب لعلاء الدين الأردبيلي، ص٩١.

(٤٣٨) التسهيل، ص٩٩، وشرح الرضي ٥١٨/١، وأوضح المسالك ص١١٣.

(٤٣٩) شرح التصريح ٣٤٤/١.

(٤٤٠) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ١٥٧/٢.

(٤٤١) منهج السالك، ص١٥٦.

(٤٤٢) حاشية الصبان ١٣٦/٢.

(٤٤٣) الموفي في النحو الكوفي، ص٣٦-٣٧.

وأرى أنّ هذا التأويل بصيغه الأربع يناسب معنى المعية دون أن يناسب معنى الحال، فالمقصود مثلًا من : جاء زيد موافقًا لطلوع الشمس ، هو أن نجعل زمان المجيء موافقًا لزمان طلوع الشمس ، وهذا من معنى المعية ؛ لأنّه يراد منه اجتماع حدوثين في وقت واحد ، وليس من معنى الحال ؛ لأنّه لا يراد منه ذلك ، فالحال صفة لصاحبها.

وكذلك الأمر في لفظ (ملابسًا) ومن الدلائل على أنّ هذا التأويل ، ملائم لمعنى المعية ، هو أن النحويين استعملوا هذا التأويل نفسه في المفعول معه، فالمفعول معه الذي لم يتقدمه فعل أو شبهه ، نحو: ما شانك وزيدًا، جعله سيبويه بتقدير: "ما شانك وملابسةٌ زيدًا ، أو ملابستك زيدًا"[٤٤٤].

وممن قال بإضمار الملابسة في مثل ما تقدم الزجاجي[٤٤٥] والسيرافي [٤٤٦] وابن الحيدرة اليمني[٤٤٧] والمطرزي[٤٤٨] وابن خروف [٤٤٩] وابن مالك[٤٥٠] والفاضل الأسفراييني[٤٥١] وذكر الرضي "أنّ الواو بمعنى (مع) تؤذن بمعنى الملابسة"[٤٥٢]. وقد نسب أبو البركات بن الأنباري[٤٥٣]

---

(٤٤٤) كتاب سيبويه ٣٠٩/١.

(٤٤٥) الجمل للزجاجي بتحقيق أبي شنب، ص٣٠٧، ٣١٨.

(٤٤٦) شرح الرضي ٥٢٣/٢.

(٤٤٧) كشف المشكل ٤٥٦/١.

(٤٤٨) المصباح في علم النحو، ص٨٥-٨٦.

(٤٤٩) شرح الرضي ٥٢٣/٢.

(٤٥٠) التسهيل، ص٩٩.

(٤٥١) فاتحة الإعراب، ص١٩.

(٤٥٢) شرح الرضي ٥٢٣/٢.

(٤٥٣) أسرار العربية، ص٧٥.

والعكبري[٤٥٤] وابن مالك[٤٥٥] والرضي[٤٥٦] وشمس الدين البعلي[٤٥٧] والأردبيلي[٤٥٨] إلى الزجاج أنّ المفعول معه تقدمه فعل، أو، لا ، منصوب عنده بإضمار لابس، فنحو : سرت والنيلَ، هو بتقدير: سرت ولابستُ النيلَ ، وقد ضعفوه بحجة أنّ المفعول معه يحال بهذا التقدير إلى باب المفعول به[٤٥٩]، وهذه الحجة واهية ؛ لأنّ التأويل لا يقصد بلفظه وحكمه وإنّما بمعناه، فإذا رُدّ على الزجاج تأويل الملابسة بما ذُكر لوجب أن يُردَّ على النحويين كثير من تأويلاتهم من بين ذلك تأويلهم الجملة الحالية ، جاء زيد والشمس طالعة بـ : جاء زيد ملابسًا طلوع الشمس ، فانه أيضًا سيحوِّل حدوث طلوع الشمس إلى باب المفعول به أو إلى باب المجرور، إذا كان التأويل بصيغة، ملابسًا لطلوع الشمس.

وقد نسب الرضي إلى السيرافي (ت٣٨٥هـ) أنّه قال: "إنّ سيبويه لا يريد بتقدير ملابستك ، أنّ الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر... وإنّما قدره سيبويه ليتبين المعنى فقط ، لا لأنّ اللفظ مقدر بما ذكر"[٤٦٠].

بل من المتفق عليه عند النحويين أنّ واو المعية بمعنى ،(مع) وتقديرها، فإذا قلنا : سافر زيد وخالدًا ، فإنّها تكون بتقدير: سافر زيد مع خالد ، ولم يقل أحد من النحويين أنّ هذا لا يجوز ؛ لأنه سيحوِّل المفعول معه إلى

---

(٤٥٤) اللباب في علل البناء والإعراب، ص٢٢٢-٢٢٣.

(٤٥٥) التسهيل، ص٩٩.

(٤٥٦) شرح الرضي ٥١٨/١.

(٤٥٧) شرح الكافية لشمس الدين البعلي، مخطوط، ورقة، ١٢٩.

(٤٥٨) شرح الكافية للاردبيلي، مخطوط، ورقة ٦١-٦٢.

(٤٥٩) أوضح المسالك ٥٤/٢، وبتحقيق عبد المتعال، ص١١٣ وشرح المغني للشمنّي ١٠٩/٢.

(٤٦٠) شرح الرضي ٥٢٢/١-٥٢٣.

باب المضاف إليه ، بل قالوا: إنّ المفعول معه "هو اسم يصل الفعل إليه بوساطة واو تنوب عن (مع) في المعنى لا في العمل"[(٤٦١)].

ومن المحدثين من انتصر لمذهب الزجاج وذكر أنّ حجته في أنّ الفعل لا يعمل في المفعول معه وبينهما الواو "يبدو أنّها حجة وجيهة على الرغم من أنّ البصريين لم يرتضوها"[(٤٦٢)].

ومرّ أنّ جمهور البصريين قالوا بهذا في المفعول معه الذي لم يتقدمه فعل أو شبهه ، بل مصطلح الملابسة استُعمل في تعريف واو المفعول معه، فذكر الأسفراييني مثلًا : أنّك إذا قلت : "اختصمت وزيدًا... معنى ذلك أنّ كل واحد منكما ملابس الآخر في فعله"[(٤٦٣)].

وعلى كل حال فانّ تقدير الجملة المرتبطة بالواو بتصديرها بصيغة (ملابسًا) يكون دالا على معيتها لا على حاليتها ؛ لانّ معنى الملابسة موافق للمعنى الأول ، حتى إنّ النحويين استعملوه لنصب المفعول معه المفرد وبتقديره بالتفصيل المذكور آنفًا.

أما التقديران الأخيران (مقارنًا) و (مصاحبًا) فإنّهما أوضح دلالة على ما ذهبنا إليه ؛ لأنّهما كانا المصطلحين اللذين استعملهما النحويون في تعريف المفعول معه[(٤٦٤)] وبخاصة التقدير الثاني ، فقد عرّف ابن السرّاج واو المفعول معه بأنّها بمعنى (مع) "ومعنى (مع) المصاحبة"[(٤٦٥)] وممن استعمل

---

(٤٦١) الفصول الخمسون لابن معط، ص١٩٣.

(٤٦٢) تاريخ النحو وأصوله، ص٣١١.

(٤٦٣) فاتحة الإعراب، ص١٩.

(٤٦٤) كشف المشكل ١/٤٤٧-٤٤٨، والمستوفي في النحو، ص٣٠٣ والمفضل في شرح المفصل، ص٦٣٩، وحاشية الصبان ٢/١٣٤.

(٤٦٥) الموجز في النحو، ص٣٧.

هـذا المصـطلح نفسـه الجـوهري[٤٦٦] والمجاشـعي (ت٤٧٩هـ)[٤٦٧] وابـن سـيده[٤٦٨] وعلـى بـن سـليمان اليمنـي[٤٦٩] والسـخاوي[٤٧٠] والفاضـل الأسفراييني[٤٧١] ومما ذكره الأخير مثلًا، أن نحو: استوى الماءُ والخشبة يعني: "أنّ كل واحد منهما صاحب الآخر".

وهذا ما يجمع عليه النحويون، فهذه الواو عندهم "دالة على المصاحبة"[٤٧٢] حتى إنّها تسمى "واو المصاحبة"[٤٧٣].

وقد دخل هذا المصطلح ضمن تعريف واو المعية والمفعول معه واستعمله الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) في كتابه التعريفات[٤٧٤].

فالنحويون حين سعوا إلى حلّ إشكال الجملة : جاء زيد والشمس طالعة، ونحوها ، بتأويلها ، بـ : جاء زيد مصاحبا طلوع الشمس ، أكان تأويلهم هذا دالًّا على إثبات معنى الحال في الجملة ، أم على إثبات معنى المصاحبة فيها ؟

واو الحال وواو المصاحبة في ميزان القياس على النظير : لم تكن الحال لا نظير لها ، لنضلّ في إدراك قواعدها، فإنّ لها نظيرات ، قد اتخذها النحويون أنفسهم معايير في إثبات هذا الحكم أو ذاك على الجملة الحالية.

---

(٤٦٦) تاج اللغة وصحاح العربية ٢٥٥٦/١.

(٤٦٧) ابن فضال المجاشعي، شرح عيون الأخبار، ص١٨٥.

(٤٦٨) المخصص، السفر ١٤، ص٤٨.

(٤٦٩) كشف المشكل ٤٤٧/١-٤٤٨.

(٤٧٠) المفضل في شرح المفصل، ص٦٣٩.

(٤٧١) فاتحة الإعراب، ص١٩-٢٠.

(٤٧٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص١١٠ وشرح ألفية ابن مالك للهواري، مخطوط، ورقة ٨٤، وشرح المكودي على ألفية ابن مالك، ص٧٩.

(٤٧٣) شرح شذور الذهب، ص٢٣٧، وهمع الهوامع بتحقيق مكرم ٢٣٥/٣.

(٤٧٤) السيد الشريف، أبو الحسن الجرجاني، التعريفات، ص١١٨.

فكما جعل النحويون لـ(كان) أخوات، ولـ(إنّ) أخوات ولـ(ظنّ) أخوات، وسلطوا على كل مجموعة من هذه المجموعات الأحكام العامة نفسها، فقد كان ينبغي أن نجعل من الحال المفردة نفسها ، والجملة الخبرية ، والجملة الوصفية، والجملة الواقعة مفعولًا ثانيا لـ(ظن) وأخواتها أخوات للجملة الحالية ، وان توضع عليها جميعا أحكام رئيسة ، فنأخذ بقواعد ونلغي أخرى استنادًا إلى أغلبيتها أو قلّتها ضمن هذه المجموعة من الجمل.

وفيما يأتي سنجعل من هذا النظير ميزانًا نزن به الأحكام لإدراك حقيقة ما سُمِّيَ (واو الحال).

الشروط : يتفق النحويون على عدم جواز تقديم المفعول معه على مصاحبه أو عامله ، وذكروا أنّ ابن جني أجاز تقديمه على مصاحبه ، فشذ بهذا الرأي عنهم جميعًا ، مستشهدًا بأمثلة رُدَّت عليه[٤٧٥].

وقد اتفقوا في الوقت نفسه على جواز تقديم الحال المفردة والجملة على عاملها وصاحبها ، حين يكون عاملها فعلًا متصرِّفًا[٤٧٦] وشذّ عن هذا الحكم الجملة الحالية المرتبطة بالواو ، إذ لم يجيزوا تقديمها على عاملها أو صاحبها[٤٧٧] فخالفت بذلك حكم المفردة ، والجملة الحالية غير المرتبطة بالواو ، وأخذت حكم المفعول معه.

---

(٤٧٥) الأصول في النحو ٢٥٦/١، وأسرار العربية، ص٧٥، واللباب للعكبري، ص٢٢٤، والمفضل في شرح المفصل، ص٦٣٩، وشرح الرضي ٢/ ٢٧، ٥١٧/٣، ومنهج السالك، ص١٥٥، والتدريب في تمثيل التقريب، ص١٩٩، وهمع الهوامع ٢٣٩/٣، وشرح الأشموني ٤٠٣/٢.

(٤٧٦) كتاب سيبويه ١٢٤/٢، والمقتضب ١٦٨/٤، ٣٠٠/٤، والأصول في النحو ٢٦٠/١، ٢٦٣/١ وشرح عمدة الحافظ بتحقيق الدوري، ص٤٢٤.

(٤٧٧) التوطئة للشلوبيني، ص٢٠١، وشرح الرضي ٢٧/٢ وأسرار النحوص ١٣٨، والكواكب الدرية ٢٩/٢ وبعض الدارسين المحدثين نقل هذا الحكم عن جامع

من هذا يمكن أن نستنتج أنّ الجملة الحالية المرتبطة بالواو تابعت حكم المفعول معه المفرد ؛ لأنّها مثله مفعول معه ، وخالفت الحال المفردة والجملة الحالية غير المرتبطة بالواو ؛ لأنّها ليست مثلهما حالا.

القياس على الحال المفردة : مرّ أنّ النحويين اتفقوا على عدم جواز ربط الفعل المضارع بواو الحال، استنادًا إلى عدم جواز ذلك في اسم الفاعل ، وقد اتخذ هذا القياس أيضاً لتفسير تجرد الجملة الاسمية في بعض الأمثلة من الواو.

وأبو نصر الواسطى (المتوفّى في القرن الخامس للهجرة) استدلّ على أنّ واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية ليست واو عاطفة ، بدلالة عدم جواز دخولها على المفرد بهذا المعنى، فذكر أنّ واو العطف "لما لم يجز دخولها على المفرد ، لم يجز دخولها على الجملة ، لأنها فرع عليه"[٤٧٨].

والمعروف عند الواسطي والنحويين جميعا أنّه لا يجوز ربط الحال المفردة بالواو، عاطفة كانت أم غير عاطفة ، فاستنادًا إلى القياس نفسه الذي استند إليه، يمكننا أن نستند إليه أيضًا ، لإثبات قولنا : إنّ الواو لمّا لم يجز دخولها على الحال المفردة ، لم يجز دخولها على الحال الجملة ، لأنّها فرع عليه.

والمعلوم أيضًا أنّ النحويين متفقون على أنّ كل جملة حالية لها محلٌّ من الإعراب ، تقع موقع المفرد وتأخذ حكمه وإعرابه ، وهذا يقضي بأن تأخذ الجملة الحالية حكم الحال المفردة ، وبما أنّ الحال المفردة لا يجوز ربطها بالواو بالاتفاق، كان ينبغي عدم جواز ذلك أيضًا في الجملة الحالية

الدروس العربية للغلابيني كأنّه صاحب الرأى ومبتدعه، إذ لم يشر إلى واحد من المصادر التي أشرنا إليها، ينظر: الحال في الجملة العربية ص٣٥٨.

(٤٧٨) أبو نصر الواسطي الضرير، شرح اللمع لابن جني، ص٨٦.

قياسًا ، والنحويون اتبعوا هذا القياس في الخبر والصفة ، فما بالهم تخلَّوا عنه في الحال؟

القياس على العلّة : أجمع النحويون على امتناع ربط الحال المفردة بالواو ، ولم يعلّلوا هذا المنع لكونه جاريًا على الأصل، إلّا أنّهم حين تطرقوا إلى قضية الجملة الحالية وأجازوا ربطها بالواو ساقهم هذا الأمر إلى أن يعللوا جواز ربط الحال بالواو هنا لكونه جملة ، وامتناع ربطها بها هناك لكونه مفردًا.

وهذا تعليل لا يُعَوَّلُ عليه لما يأتي:

١. أنّه تعليل لفظي محض في حين أنّ قضية الربط بالواو وعدمه متعلقة بالمعنى.
٢. أنّه تعليل جاء لحلّ مشكلة ، فهو لم يصدر بطريق عفوي.
٣. لو كانت العلة المانعة لربط الحال المفردة بالواو، هي علّة الإفراد ، لما وجب ربط المفعول معه بهذا الرابط وهو لا يكون بإجماع النحويين إلا مفردًا.
٤. إنّ نظرة سريعة، ودراسة يسيرة لهذه المسألة تُوصُلنا إلى خلاف ما ذهب إليه النحويون ، لو قلنا: أقبل الطالب ناجحًا، وتساءلنا لم امتنع ربط المنصوب (ناجحًا) في هذا المثال بالواو ، ألِأنه مفرد أم لأنّه أفاد معنى الحال ؟

لو كان فدائيون مرابطين على أحد ثغور الأرض المحتلّة ، ورأوا من بعيد أحد رفاقهم (محمود) مقبلًا إليهم ، وقد أسرَ جنديا إسرائيليًّا ، فإذا انبرى احدهم وأراد أن يعبّر عن هذا المعنى ، فماذا يجب أن يقول: اقبل محمود أسيرًا ، أم : اقبل محمود وأسيرًا ؟

مما لا شك فيه أن الصيغة التي يجب أن تقال في هذا المقام ، هي : اقبل محمود وأسيرًا ؛ لأنّ المراد أنّ محمودًا أقبل وبصحبته أسير صهيوني،

ولا يصح أبدًا أن يقال : أقبل محمود أسيرًا ؛ لان الأسير سيكون محمودًا نفسه وهذا خلاف الواقع والمعنى المقصود.

أي: وجب ربط المنصوب في المثال المذكور بالواو على الرغم من كونه مفرداً ومشتقًّا ؛ لأنّه ما أريد منه معنى الحال بل معنى المعية.

مما سبق يتضح أنّ العرب لم يمنعوا ربط الحال المفرد بالواو لكونه مفردًا، وإنّما لدلالته على معنى الحال .

إذن العلّة المانعة عندهم من الربط بالواو في المفرد هي علّة الحالية ، وهذا يقتضي أنّه لا بدّ أن يكونوا قد منعوا الربط بالواو في الجملة أيضًا ، ذلك لوجود العلة المانعة نفسها ، وإذا وجدناهم قد ربطوا جملًا في أمثلة بالواو، فإنّما فعلوا ذلك ؛ لأنهم أرادوا من هذه الجمل معنى المعية ، هذا المعنى الذي يستوجب هذا الربط ، ولم يكن البتة قد جوَّزوا ربط الجملة الحالية بالواو ، فهذا الجواز يقول به النحويون وليس العرب المستنبطة من كلامهم القواعد النحوية.

وإذا بقينا نظنّ أنّهم أجازوا ربط الجملة الحالية بالواو، مع أننا مجمعون على أنّهم منعوا ذلك في الحال المفردة لعلّة الحالية ، فإنّا نكون، من حيث لا نشعر، قد اتهمنا اللغة العربية بالاضطراب.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّه من المعروف أنّ معنى الحال يؤذن بالاتحاد، والواو تؤذن بالمغايرة وهذا يعني أنّه لا يجوز الجمع بينهما ؛ لأنّه سيكون جمعًا بين متناقضين ، والعرب لا يمكن أن يكونوا قد وقعوا في كلامهم في هذا التناقض، وهم أفصح الأمم في الأرض.

واستنادا إلى هذه الحقيقة، فإنّه لا يصحّ أن ندعي بأنّهم أجازوا ربط الجملة الحالية بالواو ؛ لأنه سيكون، ومن حيث لا نشعر أيضًا ، اتهامًا آخر لهذه اللغة بأنها تتسم بالتناقض في هذا الموضوع.

فالحال والواو لا يجتمعان، بل لا يمكن الإتيان بأحدهما إلّا بإذهاب الآخر، أي: أنّ وجود بعضهما يعني زوال الثاني .

ومن هنا أجد من الضروري إلغاء واو الحال بإعرابها واو المعية ، لنلغي بذلك وصم لسان العرب وكلام الله، بهذين العيبين ؛ لأنّهما يبرزان في ظل القول بواو الحال ويختفيان تمامًا في ظل القول بواو المعية.

وإذا قيل: لِمَ لا يجوز ربط الجملة بالواو مع إرادة معنى الحال فيها في الوقت نفسه ؟

نجيب بأنّ العرب لم يأتوا بالواو إلّا على نيّة جعل ما بعدها غير الذي قبلها ، والجدير بالذكر أنّ النحويين صرحوا بهذه الحقيقة وعدوها من البديهيات، وهذه الوظيفة لا تناسب العلاقة بين الحال وصاحبها ؛ لأنّهما شيء واحد.

وإذا قيل: لِمَ وجب أن يكون ما بعد واو المعية غير الذي قبلها ؟
نجيب بأن المعيّة لا يتحقق معناها إلا بوجود شيئين ليصاحب أحدهما الآخر.

ارتباط الجملة الحالية بالواو دون المفردة : يصرح النحويون بأنّه كان ينبغي أن لا ترتبط الجملة الحالية بالواو قياسا على الحال المفردة ، شأنها في ذلك شأن الجملة الخبرية التي امتنع ربطها بالواو قياسًا على الخبر المفرد، وشأن الجملة الوصفية التي امتنع فيها ذلك أيضًا قياسا على الصفة المفردة.

ولمّا كان ربط الجملة الحالية بالواو مخالفًا للقياس، فمن البديهي أن لا يتركوا هذه المسالة دون تعليل، ومن البديهي أيضًا أن لا يخلو هذا التعليل من التكلف .

يذكر السكّاكي أنّ الأصل في الجملة الحالية أن لا ترتبط بالواو "لكن النظر إليها من حيث كونها جملة..... مستقلة بفائدة..... يبسط العذر في

أن يدخلها واو للجمع بينها وبين الأولى"[٤٧٩] لقد استعمل لفظ "يبسط العذر" كأنّما يريد أن يلتمس عذرًا لهذا الأمر الذي لا يكون مقبولًا في الأصل.

وقد ذكر التفتازاني[٤٨٠] والجامي[٤٨١] والسيوطي[٤٨٢] والعمري[٤٨٣] أنّ الجملة الحالية جاز أو وجب ارتباطها بالواو لاستقلالها ؛ لأنّها جملة بخلاف الحال المفردة لعدم استقلالها ، وقد أكّد الدسوقي وابن يعقوب المغربي أنّ الجملة الحالية ارتبطت بالواو لكونها جملة لا لكونها حالًا[٤٨٤].

لو صحّ هذا لكان حكم الربط بالواو عامًّا لا خاصًّا ؛ لأنّ قضية استقلال الحال لكونها جملة ، التي علل بمقتضاها الربط بالواو هو شأن الجملة في كل موضع ، فلجاز مثلًا أو وجب ربط الجملة الخبرية والوصفية والواقعة مفعولًا ثانيا لـ(ظن) وأخواتها بالواو، لكن المعروف عما ذكرت عكس ذلك.

القياس على أصل الواو : قال النحويون: إنّ واو المعية أصلها واو العطف[٤٨٥] وكذا قالوا عن واو الحال، إنها واو عطف في الأصل[٤٨٦].

والمعروف أنّ المعطوف يجب أن يسبق بالواو، وهذا ما يوافق المفعول معه دون الحال ، كما أنّ المعطوف لا يُعدّ صفة للمعطوف عليه ،

---

(٤٧٩) مفتاح العلوم بتحقيق اكر م، ص٤٨٨–٤٨٩، وطبعة غير محققة ص١٤٩.

(٤٨٠) مطول التفتازاني، ص٢٧٣.

(٤٨١) الفوائد الضيائية، ص٧٣.

(٤٨٢) عقود الجمان بشرح السيوطي ٢١٨/١.

(٤٨٣) عقود الجمان، بشرح العمري ٢١٨/١.

(٤٨٤) حاشية الدسوقي ومواهب الفتاح ضمن كتاب شروح التلخيص، ١٢٣/٣.

(٤٨٥) كشف المشكل ٤٥٢/١، وشرح الرضي ٥١٧/٣ ومنهج السالك، ص١٥٥، وهمع الهوامع، بتحقيق هرون ومكرم ٢٣٦/٣، والفرائد الجديدة، ص٤١٣.

(٤٨٦) المقتضب ١٢٥/٤، والكشاف ٨٧/٢ وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص١١٠، وفواتح الرحموت، ص٢٣٣، والتطور النحوي، ص١٩٣.

لأنّهما شيئان، وهذا ما يوافق أيضًا المفعول معه ومصاحبه دون الحال وصاحبها. ، فلو كان صحيحًا أنّ هذه الواو التي أصلها واو عطف، هي واو حال، لوافقت أصلها فيما تقدم ذكره، ولَمَّا كان هذا الأصل موافقا لواو المعية دون واو الحال ، دل على أنّ ما سُمِّي واو الحال. هو واو المعية في حقيقة الأمر.

القياس على الجملة الخبرية : يتفق النحويون على عدم جواز ربط الجملة الخبرية بالواو، وقد نسب إلى الأخفش أنّه أجاز ذلك، إلّا أنّه حكم بزيادة الواو[٤٨٧].

وجمهور النحويين أنكروا دخول الواو على الجملة الواقعة خبر المبتدأ وخبر (كان) وأخواتها ، وخبر (ظنّ) وأخواتها ، وما ورد من ذلك أوّلوا الجملة على الحال والفعل على التمام أو على حذف الخبر ضرورة أو على زيادة الواو[٤٨٨].

والنحويون أوّلوا تلك الجمل الخبرية الشاذة التي ارتبطت بالواو ومنعوا القياس عليها ؛ لأنّهم قد اتفقوا على عدم جواز ربطها بالواو ، كما أنّهم اتفقوا أيضًا على أنّ الحال والخبر من نسب واحد ، حتى إنّ سيبويه ، كان يُسمّي الحال خبرًا[٤٨٩] "فالحال خبر في الحقيقة"[٤٩٠] وأنّها "خبر في المعنى"[٤٩١] حتى إنهم علّلوا اشتراط التعريف في صاحبها ؛ لأنّه كالمبتدأ في

---

(٤٨٧) لباب الإعراب للأسفراييني، ص٣٦٠ وعروس الأفراح ١١٩/٣.

(٤٨٨) المقاصد النحوية ١٩٣/٣، وشرح البردة البوصيرية لخالد الأزهري، ص٧٨، وهمع الهوامع بتحقيق مكرم ٨٦/٢.

(٤٨٩) كتاب سيبويه ٢/ ٤٩-٥٠.

(٤٩٠) دلائل الإعجاز ص٢١٢، نهاية الإيجاز للرازي، ص١٣٧، والتبيان في علم البيان لابن الزملكاني، ص٩٧.

(٤٩١) اللباب للعكبري، ص٢٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٢.

المعنى[٤٩٢] وأنّها "خبر في الأصل"[٤٩٣] فكما أنّ الخبر خبر عن المبتدأ فهي خبر عن ذي الحال[٤٩٤] فالنحويون مجمعون على أنّ الحال تشبه الخبر[٤٩٥] فإنّ الجمع بين هاتين الحقيقتين اللتين يتفق عليهما النحويون يقضي بأن يتفقوا على عدم جواز ربط الجملة الحالية بالواو، وتكون هذه النتيجة بديهة ، فبما أنّ الجملة الخبرية تساوي الجملة الحالية ، وتساوي عدم جواز ربطها بالواو، إذن الجملة الحالية تساوي عدم جواز ربطها بالواو أيضًا .

وقد فطن النحويون لهذه البديهة ، فذكروا مثلًا أنّ الجملة إذا وقعت خبرًا، وجب أن يكون فيها ضمير يعود إلى المخبر عنه ، ولما وجب هذا في الخبر، وجب في الحال، لأنّها شبيهة به[٤٩٦].

فكان ينبغي للنحويين أن لا يجيزوا ربط الجملة الحالية بالواو قياسًا على الجملة الخبرية ، وقد أشاروا إلى هذا القياس، إلّا أنهم تخلَّوا عنه ؛ لأنّ الأخذ به يستوجب إلغاء واو الحال التي أجمعوا على إثباتها ، لذلك راحوا يسوِّغون ربط الحال بالواو دون الخبر بتعليلات، لا تخلو من التكلف، والتكلف فيها ما منه بدّ، فعلل ابن أياز النحوي ذلك لدلالة الحالية على التوقيت[٤٩٧] وهذا التعليل لو صحّ ، لوجب ربط الحال المفردة أيضًا بالواو ، ولكان الظرف أولى منها بهذا الرابط ؛ لأنّه أوضح من الحال دلالة على

---

(٤٩٢) العباب في شرح اللباب للنيسابوري، مخطوط، ورقة، ١٤٢.

(٤٩٣) المقاصد النحوية ١٤٨/٣.

(٤٩٤) شرح المكودى على ألفية ابن مالك، ص٨٧، والفوائد الضيائية، ص٧٢، وشرح الإظهار، ص١٤٧.

(٤٩٥) شرح الأشموني ٧٤/٣.

(٤٩٦) الأمالي الشجرية ٢٧٣/٥.

(٤٩٧) قواعد المطارحة، ص١٤٢-١٤٣.

التوقيت، والمعروف أنّ الحال المفردة والظرف يمتنع ربطهما بالواو بإجماع النحويين.

وقد فطن الرضي أيضًا لهذا القياس ، إلّا أنّه سوَّغ عدم العمل به بحجة أنّ الجملة الحالية "تجيء فضلة بعد تمام الكلام ، فاحتيج في الأكثر إلى الواو... وأمّا خبر المبتدأ فإنّه لا يجيء بالواو ؛ لأنّه بالخبر يتم الكلام... بلى قد يُصدَّر الخبر بالواو، إذا حصل له أدنى انفصال ، وذلك [بوقوعه] بعد إلّا، نحو: ما حسبتك إلّا وأنت بخيل"(٤٩٨).

وممن قال بهذا التعليل التفتازاني(٤٩٩) والعمري(٥٠٠) والدسوقي(٥٠١) وغيرهم(٥٠٢) وقد عللوا أيضًا أنّ الجملة الخبرية لم تحتج إلى الواو لأنّها عمدة ، واحتاجت إليها الحال لأنها فضلة ، وأرى أنّ ما قال به الرضي ومن تبعه لا يصح الأخذ به ، بيان ذلك فيما يأتي:

الواو وفضلة الحال : لعل التقليل من شأن الحال ، وفكرة كونها فضلة ، يمكن الاستغناء عنها ، حصل استنادًا إلى ما أشاعه عنها نحويون مشهورون من تصريحات عامّة فقد قال الأخفش الأوسط مثلا: "الحال في القران الكريم كثير ، لا يكون إلّا في موضع استغناء"(٥٠٣) والمبرد بعد أن ذكر أن الحال فضلة ، عرّف الفضلة بأنّه ما إن ذكرته "زدت في الفائدة، وإذا

---

(٤٩٨) شرح الرضي ٤١/٢، العباب في شرح اللباب، مخطوط، ورقة ١٤٥، وحاشية عبد الغفور على شرح ملّا جامي، ص١٧٢ ناقلين كلام الرضي نفسه دون أن ينسباه إليه.

(٤٩٩) مطول التفتازاني، ص٢٧٣.

(٥٠٠) عقود الجمان بشرح العمري ٢١٨/١.

(٥٠١) حاشية الدسوقي على مختصر التفتازاني ١٢٥/٣.

(٥٠٢) مواهب الفتاح ١٢٥/٣.

(٥٠٣) معاني القرآن ٢١٠/١.

حذفته ، لم يخلل بالكلام، لأنّك بحذفه مستغن"[٥٠٤] ومثل هذا ذكر ابن جني[٥٠٥] فلأنّ الحال يمكن أن يستغنى عنها ، سُمِّيت فضلة، إذ "المراد بالفضلة ما يستغنى عنه"[٥٠٦] وهذا ما استقر في كتب النحويين المتأخرين، حتى أُثبت في المعجمات الحديثة أنّ "الحال فضلة... والفضلة في النحو العربي ما يمكن الاستغناء عنه، فإذا قلت مثلًا: قرأت القصيدة مشروحة ، يمكنك أن تستغني عن (مشروحة) وتكون الجملة بعد حذفها تامة"[٥٠٧].

وهذا الذي شاع عن الحال مردود ، فهي كثيرًا ما تأتي لحاجة التعبير إلى معناها ، بل هي في الأصل ، ما يؤتى بها ليستغنى عنها ، فإذا قلنا مثلًا: رجع الناجح فرحًا ، أكان يعنينا رجوع الناجح أم بيان حاله حين الرجوع؟ فلا يصحّ بعد هذا أن نقول: إن الفاعل (الناجح) هنا عمدة ، لا يمكن الاستغناء عنه ، والحال (فرحًا) فضلة يمكن الاستغناء عنها مع أنّ الفاعل ما ذكر إلّا من أجل ذكر الحال ، فلو أراد المتكلم الاقتصار على جملة: رجع الناجح ، لما تلفظ بها.

وقد أبطل الجرجاني جعل ما سُمِّيت فضلات زيادة في الفائدة ، وقال: "إنّ المفعول جزء متمم لمعنى الجملة وليس زائدًا"[٥٠٨].

فالحال لا تختلف من جهة الحاجة إلى إثباتها كأيّ عمدة في الكلام ، وما ذكرناه تؤيده الشواهد الكثيرة، كقوله تعالى: **(وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ)**[٥٠٩] فهذه الآية تثبت أنّ الله خلق السماوات

---

(٥٠٤) المقتضب ١١٦/٣.

(٥٠٥) الخصائص ٣٧٩/٢.

(٥٠٦) شرح الأشموني ٥/٣.

(٥٠٧) معجم المصطلحات العربية، ص١٤٤.

(٥٠٨) دلائل الإعجاز، ص٥٣٣-٥٣٦.

(٥٠٩) سورة الدخان، الآية ٣٨.

والأرض ، لكن لو استُغني عن الحال (**لاعِبِينَ**) وقيل : (**وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالأرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا**) لانقلب معنى الآية من الإثبات إلى النفي وكذلك لو استُغنيَ عن الحال (**مَرَحًا**) في قوله تعالى: (**وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا**)[٥١٠].

فلو استغنينا عن الحال في هاتين الآيتين ونحوهما ، لاختلفت أحكامهما وتغيرت كثيرًا معانيهما .

كما أنّه في حالات قياسية ، تأتي الحال سادّة مسدّ العمدة في الكلام "كضربي العبدَ مسيئًا ، أو متوقفًا المعنى عليه ، كقوله :

إنّما الميتُ من يعيش كئيبًا   كاسف بالُه قليلَ الرجاء[٥١١]

إنّ علة ارتباط الجملة الحالية بالواو لكونها فضلة ، تناقضها الحجة التي استند إليها ابن هشام ، وهي استشهاده بقول النبي ، صلى الله عليه وسلم : أقرب ما يكون العبد من ربه ، وهو ساجد ، وقوله عن هذا الشاهد إنّه "من أقوى الأدلة على أن انتصاب (قائمًا) في : ضربي زيدًا قائمًا ، على الحال ، لا على أنّه خبر لـ(كان) محذوف ؛ إذ لا يقترن الخبر بالواو"[٥١٢].

فقد أكّد ابن هشام أنّ جملة (وهو ساجد) وقعت في الحديث النبوي حالًا سدّت مسدّ الخبر ، فهذا الشاهد يُعدّ من أقوى الأدلّة على أنّ الجملة الحالية ، لم ترتبط بالواو لكونها فضلة ؛ إذ ارتبطت بها ، وهي عمدة، سادّة مسدّ الخبر.

ويجمع البصريون من خلال الشواهد التي مرّ ذكرها ، بورود الحال في حالات كثيرة ، لا يُستغنى عنها ، أمّا الكوفيون، فإنّهم يذهبون إلى أكثر من ذلك ، فهم حين يعدّون ، كما ينسب إليهم ، أخبار (كان) وأخواتها ،

---

(٥١٠) سورة الإسراء، من الآية ٣٧.

(٥١١) شرح الأشموني ٥/٣.

(٥١٢) المغني ٤١١/٢.

والمنصوب الثاني لـ(ظنّ) وأخواتها، أحوالًا، فهذا يعني أنّهم جعلوا الحال عمدة كالخبر.

وبعض الدارسين المحدثين تناول هذه المسالة مفصلة ، توصّل بعد الدراسة المستندة إلى الشواهد الفصيحة ، وإلى مجمل أقوال النحويين الأولين والمتأخرين ، إلى أن الحال ليست فضلة ، كما شيع عنها ، فقد درس شاكر الجودي هذه القضية عند النحويين[٥١٣] ومما قاله في هذا الموضوع: "يبدو جليًّا أنّ الحال ركن في الجملة يضرُّ على المعنى حذفه"[٥١٤] وقال بعد الإتيان بالأدلة : "من كل هذا يتبيّن أنّ وصف النحاة للحال بأنّه فضلة ، أمر لا يستند إلى معنى الجملة ، وإنّما يستند إلى لفظها ، ويتضح أيضًا أنّ الحال لا تختلف عن أحد ركني الجملة في إفادة المعنى المراد"[٥١٥].

وإلى مثل هذا ذهب باحث آخر ، فذكر بعد دراسة هذه المسألة[٥١٦] أنّ الحال ليست فضلة ، يمكن الاستغناء عنها ، كما ذهب النحويون ، وذكر أن عدم الاستغناء عنها ، لا يتناسب ومصطلح الفضلة الذي أُلصِق بها[٥١٧]، وتوصّل إلى أنّ الحال "تقع فضلة وتقع عمدة"[٥١٨] على حدٍّ سواء ، وكان من نتائج بحثه: أنّه لا يمكن جعل الفضلة قيدًا من قيود الحال أو تعريفها[٥١٩].

---

(٥١٣) تشذيب منهج النحو، ص٣٥-٥٢.

(٥١٤) المصدر نفسه، ص٣٩.

(٥١٥) المصدر نفسه، ص٤٠.

(٥١٦) الحال في الجملة العربية للياسري، ص٥٨-٦٨.

(٥١٧) المصدر نفسه، ٦٤.

(٥١٨) الحال في الجملة العربية ، الياسري، ص٦٥.

(٥١٩) المصدر نفسه، ص٤٥٩.

ومجمل الكلام في هذه القضية : أنّه لو كانت فضلة الحال سببًا للارتباط بالواو، لجاز ارتباط الحال المفردة ، والجملة الوصفية بالواو ؛ لأنّ كُلًّا منهما تعد فضلة عند النحويين.

أمّا فيما يتعلق بالشاهد الذي استشهد به الرضي، وقوله فيما تقدّم : بلى قد يُصدَّر الخبر بالواو، إذا حصل له أدنى انفصال ، وذلك بوقوعه بعد إلّا، نحو: ما حسبتك إلّا وأنت بخيل" فإنّه لا يصحّ الاستناد إليه ؛ لأنّ الجملة الاسمية فيه تُعَدُّ عند جمهور النحويين حالية لا خبرية ، فلا يكون هذا شاهدًا عندهم على جواز ارتباط الجملة الخبرية بالواو.

إن ما استشهد به الرضي من أنّ الجملة الخبرية قد ترتبط بالواو إذا حصل لها أدنى انفصال لوقوعها بعد (إلّا) نحو: ما حسبتك إلا وأنت بخيل، لا يصحّ الاستناد إليه أيضًا لإثبات تعليله ، بل قد يستند إليه لنقضه ؛ لأنّ هذا الشاهد يناقض ما اتفق عليه جمهور النحويين ، والرضي أحدهم ، فالمعروف أنّ الماضي يجوز ربطه بالواو ، إلّا أنّه يمتنع فيه ذلك عند الجمهور في صيغتين : إحداهما وقوعه بعد (إلّا) كما مر تفصيل هذا في الفصل الأول.

فلو كان ضعف الجملة بما قبلها ، التي جاء من كونها فضلة ، يمكن الاستغناء عنه ، لأنّها حال ، سببًا في الارتباط بالواو ، لزاد من حاجة الماضي إلى هذا الحرف ، بعد أن ضعفت صلته بصاحبة بانفصاله عنه بـ(إلّا) ولرفعه من درجة جواز ربطه بالواو إلى وجوب احتياجه إليها. لكن الذي حصل كان ضد ذلك.

والحقيقة أنّ الجملة ارتبطت بالواو ، لا لما ذكره الرضي وغيره، بل لأنّه أريد منها معنى المعية ؛ لذلك احتاجت إلى الواو، لتصير مفعولًا معه.

القياس على الجملة الوصفية :

الواو الداخلة على الجملة الوصفية: لما رأى النحويون صلاح فصل الحال عن صاحبها بالواو ، جرّ هذا نحويين إلى أن يروا صلاح فصل الصفة عن موصوفها بالواو أيضًا ، فقد نسب ابن السمين النحوي (ت٧٥٦هـ) إلى ابن جنّي أنّه ذهب في بعض تصانيفه إلى جواز دخول الواو على الجملة الوصفية ، وأنّه بهذا المذهب سبق الزمخشري(٥٢٠).

وقد تطرق إليها الثعالبي، فسماها واو الصلة ، مستشهدًا بقوله تعالى: **(وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ)**(٥٢١) وميّزها من واو الحال وأمثلتها(٥٢٢).

وذكر سليمان الجمل من المتأخرين (ت١٢٠٤هـ)(٥٢٣) أنّ القول بجواز دخول الواو على الجملة الوصفية هو رأي ابن خيران (ت٤٣١هـ)(٥٢٤).

وأجاز مكي بن أبي طالب القيسي إعراب (وهم معرضون) صفة لفريق في قوله تعالى: **(ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ)**(٥٢٥) وكذلك أجاز إعراب (وهم يسجدون) صفة لـ(أُمّة) في قوله تعالى: **(لَيْسُواْ سَوَاء مِّنْ**

---

(٥٢٠) شهاب الدين بن السمين النحوي، الدر المضون في علوم الكتاب المكنون، مخطوط، الجزء الثاني، ورقة ٦، التأويل النحوي ٩٩٩/٢.

(٥٢١) سورة الحجر، الآية ٤.

(٥٢٢) فقه اللغة وأسرار العربية، ص٢٣٣.

(٥٢٣) سليمان الجمل، حاشية الجمل على الجلالين ١٧١/١-١٧٢.

(٥٢٤) ابن خيران: هو أحمد بن علي الملقب بولي الدولة، صاحب ديوان الإنشاء للظاهر ثم للمستنصر، له ديوان شعر ومجموعة رسائل. معجم الأدباء للحموي ٥/٤-١٣ والأعلام ٤٦٥/١-١٦٦، ومعجم المؤلفين ٧/٢.

(٥٢٥) سورة آل عمران من الآية ٢٣، مشكل إعراب القرآن، بتحقيق الضامن ١٣٥/١، وبتحقيق السواس ١٣٢/١.

أَهْلِ الْكِتَـابِ أُمَّـةٌ قَآئِمَـةٌ يَتْلُونَ آيَـاتِ اللّـهِ آنَـاء اللَّيْـلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ)[٥٢٦] وأوجب إعراب (ولها كتاب معلوم) صفة لقرية في قوله تعالى: **(وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ)**[٥٢٧].

ثم جاء بعد ذلك كلّه الزمخشري، ليرسخ ويفصّل ما تقدم ذكره فأوجب إعراب الجملة المرتبطة بالواو صفةعند عودها على نكرة محضة ، لكنّه على الرغم من ذلك، أكّد أنّ القياس عدم ذكر الواو، حتى عدّها زائدة ، يجاء بها لغرض إلصاق الصفة بالموصوف، فسمّاها واو اللصوق[٥٢٨]. وممن ذهب هذا المذهب من بعده أبو البركات بن الأنباري[٥٢٩] والعكبري[٥٣٠] والمنتجب الهمداني[٥٣١] والرضي[٥٣٢]والنسفي[٥٣٣]والبيضاوي[٥٣٤] وأبو السعود[٥٣٥]والخطيب الشربيني (ت٩٧٧هـ)[٥٣٦]

(٥٢٦) سورة آل عمران، الآية ١١٣، المصدر نفسه، بتحقيق السواس ١٥٣/١.

(٥٢٧) المصدر نفسه، بتحقيق الضامن ٤١٠/١، وبتحقيق السواس ٤/٢.

(٥٢٨) الكشاف ٥٧٠/٢، ٧١٣/٢-٧١٤، ٣٣٨/٣-٣٣٩.

(٥٢٩) البيان في غريب إعراب القرآن ٦٥/٢.

(٥٣٠) التبيان في إعراب القرآن ١٧٤/١، ٢٠٨/١، ٢٤٩/١، ٥٧٧/٢، وتحت اسم إملاء ما من به الرحمن ٥٤/١-٥٥، ٦٤/١، ٤٠/٢، وإعراب الحديث النبوي، ص١٠٨، رقم ٢٠٢.

(٥٣١) الفريد في إعراب القرآن المجيد، مخطوط، الجزء الثاني، ورقة ١٥٠.

(٥٣٢) شرح الرضي ٤١/٢، أجاز الرضي دخول الواو على الجملة الوصفية، لكن بشرط فصلها عن موضوفها بـ(إلّا).

(٥٣٣) تفسير النسفي ٢٦٨/٢-٢٦٩.

(٥٣٤) تفسير البيضاوي ٨٣/٣.

(٥٣٥) تفسير أبي السعود ١٤١/٣.

(٥٣٦) الخطيب الشربيني، السراج المنير ١٩٣/٢.

واو الخروج والدخول عند الكوفيين : تطرق الفرّاء إلى إعراب قوله تعالى: **(وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ)** وذكر أنّه بجوز حذف الواو وذكرها في هذه الآية ونحوها[٥٣٧]. لذلك سماها أحد أتباعه واو الخروج والدخول مستشهدًا بالآية نفسها ، مفرقًا إياها عن واو الحال[٥٣٨].

الواو الداخلة على الجملة الوصفية عند جمهور النحويين: استهجن جمهور النحويين القول بجواز فصل الجملة الوصفية عن موصوفها بالواو، وعدوه رأيًا شاذًّا ، وألقى أكثرهم تبعة الأخذ بهذا المذهب على الزمخشري.

فقد نسب أبو حيان الأندلسي[٥٣٩] والزركشي[٥٤٠] والشمني[٥٤١] والسيوطي[٥٤٢] إلى ابن مالك أنّه قال في حواشي التسهيل أنّ ما ذهب إليه الزمخشري من توسط الواو بين الجملة الوصفية وموصوفها فاسد ، لم يقل به أحد من البصريين والكوفيين ، فهو رأى شاذ يجب أن لا يُلتفت إليه.

وذكر ابن أياز النحوي "أنّ الزمخشري أجاز في كتابه الموسوم بالفائق دخول الواو على الجملة الوصفية، وكذا حكى في إعرابه وفيه نظر"[٥٤٣].

وذكر المرادي أنّ هذا المذهب "معترَض من جهة أنّه لم يقل به أحد من النحويين"[٥٤٤] سوى الزمخشري فهو مخالف للجمهور.

---

(٥٣٧) معاني القرآن ٢/٨٣.

(٥٣٨) الحروف، لأبي الحسين المزني، ص١٠٣.

(٥٣٩) البحر المحيط ٦/١١٤-١١٥.

(٥٤٠) البرهان ٤/٤٤٠.

(٥٤١) شرح المغني للشمنّي ٢/١١١.

(٥٤٢) عقود الزبرجد ٢/٢٣٠-٢٣١.

(٥٤٣) قواعد المطارحة/ ص١٩٤.

(٥٤٤) الجنى الداني، ص١٩٦.

ومثل هذا ذكر ابن هشام[٥٤٥] وابن عقيل[٥٤٦] والدماميني[٥٤٧] وذكر بعض الدارسين المحدثين أنّ الزمخشري هو أول من أجاز دخول الواو على الجملة الوصفية[٥٤٨].

يتضح مما سبق ذكره أنّ جمهور النحويين رفضوا القول بالواو المذكورة ، حتى إنّ القائلين بها أنفسهم ، لم يقرّوا بها على أنّها كـ(واو) الحال أو نظيرة لها ، فهم مع أنّهم أجازوا دخولها على الجملة الوصفية ، حكموا بزيادتها ، وبشذوذ ذكرها ، وعدّوا حذفها هو القياس مستشهدين بالآية: **(وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلّا لَهَا مُنذِرُونَ)**[٥٤٩]، وهذا ما أفصح عنه الزمخشري الذي جُعِل مسؤولًا عنها[٥٥٠]، ولهذا نجده يفرّ من إعراب ما بعدها من الجمل صفات ، إلى إعرابها حالية كلّما وجد لذلك سبيلًا ، فقد أعرب مثلًا، الجملة بعد الواو في قوله تعالى: **(فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ)**[٥٥١] حالًا من (قرية) وجاز ذلك لتخصيصها بجملة الصفة (أهلكناها)[٥٥٢] فيظهر أنّه قد اضطر إلى إعراب الجملة بعد الواو صفة ، ذلك عند رجوعها إلى نكرة محضة.

وما كان ينبغي للنحويين أن يرفضوا الواو الداخلة على الجملة الوصفية، وهم قد قبلوا بأختها ، واو الحال ، فإذا كانوا قد استنكروا بشدة

---

(٥٤٥) المغني ٣٦٤/٢-٣٦٥.

(٥٤٦) شرح ابن عقيل ٦٣٨/١.

(٥٤٧) حاشية الصبان ٦٤/٣.

(٥٤٨) الجملة الوصفية في النحو العربي، ليث سعد حميد، ص٣٣.

(٥٤٩) سورة الشعراء، الآية ٢٠٨.

(٥٥٠) الكشاف ٥٧٠/٢، ٣٣٨/٣-٣٣٩، الفريد في إعراب القرآن، مخطوط، ورقة ١٥٠.

(٥٥١) سورة الحج، من الآية ٤٥.

(٥٥٢) الكشاف ١٦٢/٣.

القول بجواز فصل الجملة الوصفية عن موصوفها بـ(الواو) كان عليهم أيضًا أن يستنكروا بشدة القول بجواز فصل الجملة الحالية عن صاحبها بالواو.

الحال والصفة من نسب واحد : كما ذكر النحويون أنّ الحال والخبر من نسب واحد، فقد ذكروا الكلام نفسه في الحل والصفة ، حتى إنّ سيبويه كان أيضًا يسمي الحال صفة(٥٥٣) كما كان يسميها خبرًا، فليس بينهما فرق كما يقول المبرد، سوى أنّ الحال "صفة مؤقتة ، أما الصفة فثابتة ، تقول: اقبل زيد ماشيًا ، أي: وصف زيد بالمشي في أثناء الإقبال ، أمّا إذا قلنا : أقبل زيد الماشي ، فيكون المعروف بالمشي"(٥٥٤) وقد بلغت درجة الوحدة بينهما إلى أن يصرّح سيبويه بان "ما كان صفة للنكرة جاز أن يكون حالًا للمعرفة"(٥٥٥).

ومن القواعد النحوية التي ذكرها النحويون أنّ "كل ما يجوز أن يكون حالاً، يجوز أن يكون صفة"(٥٥٦) وقد اتبعوا هذه القاعدة، فأجازوا مثلًا إعراب الجملة صفة أو حالًا بعد النكرة المختصة (٥٥٧) نحو، مررت برجل صالح يصلي، وكذلك بعد المعرف بـ(ال) الجنسية ، نحو قوله تعالى: **(كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا)**(٥٥٨).

فهما متداخلان معنًى، فهل تحسّ بأيّ فرق في المعنى بين الحال في قولنا: اقبل زيد يضحك، والصفة في قولنا: اقبل رجل يضحك؟.

---

(٥٥٣) كتاب سيبويه ١٢١/٢.

(٥٥٤) المقتضب ٣٠٠/٤، المقدمة المحسبة ٣١١/٢.

(٥٥٥) كتاب سيبويه ١١٣/٢-١١٤.

(٥٥٦) شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٢.

(٥٥٧) قواعد الإعراب لابن هشام، ص٥١، ومع كتاب نزهة الطرف، س١١٢-١١٣.

(٥٥٨) سورة الجمعة، من الآية ٥.

إنّ قياس الحال على الصفة ، أثبتها الدارسون في مسائل كثيرة متعلقة بهما ، فقد ذكر ابن الشجري أنّ الجملة إذا وقعت صفة وجب أن يكون فيها ضمير يعود إلى الموصوف "ولمّا وجب هذا في الصفة ، وجب في الحال ؛ لأنّها صفة ذي الحال"[٥٥٩].

والذين درسوا الواو في علم المعاني، مثلًا، توصلوا إلى أنّ الأصل في الحال أن لا ترتبط بالواو قياسًا على الخبر والنعت[٥٦٠] وبعض المحدثين استنادًا إلى هذه الحقيقة التي استقرت عليها كتب النحو، ذُكر أنّه "إذا وقعت الحال جملة اشترط فيها ما يشترط في النعت الجملة مما يربطها أيضًا بصاحبها"[٥٦١].

ولما كان الذي يشترط في الجملة الوصفية أن ترتبط بمتبوعها بالضمير، أو ما يقوم مقامه ، باستثناء، الواو ، كان يجب أن يوضع هذا الحكم نفسه في الجملة الحالية حتى الطائفة التي أجازت ربط الجملة الوصفية بالواو، قد نفوا جعل هذه الواو، تقوم مقام الضمير، فهي واو زائدة عندهم[٥٦٢].

فلما لم يجز النحويون ربط الجملة الوصفية بالواو كان يجب عدم جواز ذلك في الجملة الحالية قياسًا وهذه القضية كالتي مرت بديهة ومن الممكن إعادة المعادلة التي ذكرت في القياس على الجملة الخبرية ، فنقول هنا ما قلناه هناك ، بما أنّ الجملة الحالية تساوي الجملة الوصفية وبما أنّ الجملة الوصفية تساوي عدم جواز ربطها بالواو، إذن الجملة الحالية تساوي عدم جواز ربطها بالواو، وتكون القضية الأخيرة نتيجة محتومة

---

(٥٥٩) الامالي الشجرية ٢/٢٧٧.

(٥٦٠) حاشية الدسوقي على مختصر التفتازاني ٣/١٢٢.

(٥٦١) في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص١١١.

(٥٦٢) النحو الوافي ٣/٣٨٦.

علة جواز ربط الجملة الحالية بالواو دون الوصفية : كان ينبغي للنحويين أن يمنعوا ربط الجملة الحالية بالواو قياسًا على الجملة الوصفية ، إلّا أنّهم تخلَّوا عن هذا القياس ؛ لأنّ الأخذ به يستوجب أيضًا إلغاء ما سمّوه (واو الحال)، لذلك راحوا يعالجون ربط الجملة الحالية بالواو دون الوصفية بعلل متكلفة ، فقد علل الرضي عدم ربط الجملة الوصفية بالواو لتبعيتها الموصوف، بخلاف الجملة الحالية ، وقال أيضًا ما قاله في الخبر بل "قد تُصدَّر الصفة بالواو ، إذا حصل [لها] أدنى انفصال ، وذلك [بوقوعها] بعد إلا، نحو : ما جاءني رجل إلّا وهو فقير"[٥٦٣] وقد أشار أيضاً التفتازاني[٥٦٤] والسيوطي[٥٦٥] والعمري[٥٦٦] والدسوقي[٥٦٧] إلى وجوب الأخذ بقياس الحال على الصفة في عدم الربط بالواو ، إلّا أنّهم دفعوه بمثل ما قال الرضي، وذكروا أنّ ثمة فرقًا بين الحال والصفة، من جهة تقديمها على صاحبها وعدم مطابقتها له في الإعراب والتنكير.

لم يستطع النحويون أن يعللوا هنا ، عدم ربط الجملة الوصفية بالواو دون الحال بحجة أن الحال فضلة يمكن الاستغناء عنها ؛ لأنّ الصفة أيضًا تُعدُّ عندهم فضلة ، فتكلفوا في استنباط علة أخرى ، هي هذه المرّة كون الصفة تتبع الموصوف في التعريف والتنكير والإعراب ، والحال ليست كذلك ، وقد ذكروا هذا استنادًا إلى أنّ هذه التبعية تقوي صلة الصفة بموصوفها ،

---

(٥٦٣) شرح الرضي ٤١/٢، العباب في شرح اللباب، مخطوط، ورقة ١٤٥، وحاشية عبد الغفور على شرح ملّا جامي للكافية، ص١٧٢ ناقلين أيضًا كلام الرضي نفسه، تعليله واستشهاده دون أن ينسباه إليه.

(٥٦٤) مطول التفتازاني، ص٢٧٣.

(٥٦٥) همع الهوامع ٢٧٥/٣ وبتقديم النعساني ٢٣٠/٢.

(٥٦٦) عقود الجمان بشرح العمري ٢١٨/١.

(٥٦٧) حاشية الدسوقي على مختصر التفتازاني ١٢٥/٣.

أما الحال ، فلأنّها لا تتبع صاحبها ، ضعفت صلتها به ، فاحتاجت إلى الواو لتقويتها إلّا أنّ المثال الذي جاء به الرضي من أنّ الصفة عندما تضعف صلتها بموصوفها، لوقوعها بعد إلّا، ترتبط بالواو، لا يُحتجّ به عند جمهور النحويين ؛ لان الواو فيه عندهم واو الحال، والجملة بعدها حالية وليست وصفية ، فما ذكره الرضي عدّه الجمهور مذهبًا شاذًّا، وإذا أخذنا ما استشهد به حسب المذهب الشاذ، فإنّه أيضًا لا يُعدّ شاهدًا على ما ذهب إليه ، لأنّ الذين قالوا بجواز دخول الواو على الجملة الوصفية لم يشترطوا وقوع هذه الجملة بعد (إلّا) كما توهَّم الرضي[٥٦٨] بل قالوا بجواز ذلك مطلقًا ، إنهم أوجبوا ربط الجملة الوصفية بالواو، مع أنّها لم تضعف صلتها بموصوفها بوقوعها بعد (إلّا) نحو قوله تعالى: **(وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّواْ شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ)**[٥٦٩] وقوله تعالى: **(أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا)**[٥٧٠].

وحين جعل الرضي وجود (إلّا) بين الصفة والموصوف سببًا من أسباب ضعف الصلة بينهما ، فإنّ وجود الواو يعد أيضًا سببًا آخر في ضعف هذه الصلة ، وهذا ما ذهب إليه جمهور النحويين ، فقد رفضوا إعراب ما استشهد به الرضي صفة لانفصالها عن موصوفها بـ(إلّا) والواو[٥٧١] كما أنّهم جعلوا هذين الفاصلين مسوغين لمجيء الحال من النكرة المحضة.

وأضيف هنا ما ذكرته في موضوع القياس على الجملة الخبرية أنّ الشاهد الذي أورده الرضي يناقض قضية الفعل الماضي الذي على الرغم من إضعاف صلته بصاحبه ، بوقوعه بعد (إلّا) امتنع ربطه بالواو بعد أن كان

---

(٥٦٨) شرح الرضي ١٠٢/٢.

(٥٦٩) سورة البقرة، من الآية ٢١٦.

(٥٧٠) سورة البقرة، من الآية ٢٥٩.

(٥٧١) شرح ابن عقيل ٦٣٨/١.

جائزًا، فأقول أيضًا: لو كان ضعف صلة الحال بما قبلها آتية من عدم تبعيتها لصاحبها سببًا للارتباط بالواو، لزاد من حاجة الماضي إلى هذا الربط ، بعد أن ضعفت صلته بما قبله بانفصاله عنه بـ(إلّا) لا أن يحصل العكس من ذلك، فيستغني عن الواو بعد أن كان محتاجًا إليها.

كما أنّ اختلاف التبعية لو صح أنّه يضعف الصلة ، فيزيد من الحاجة إلى الربط بالواو، لكان له نصيب في الحال المفردة دون الجملة ، لأنّه في الإفراد تظهر آثاره ، فتظهر فتحة الحال المفردة، وتظهر صيغة تنكيرها في حين تختفي هاتان الظاهرتان في الجملة ، والمعروف أنّ الحال المفردة يمتنع ربطها بالواو، فكيف يصح أن يمتنع ربط الذي يظهر فيه اختلاف التبعية ويجوز ربط الذي لا يظهر فيه ذلك؟

كما أنّ اختلاف التبعية المذكورة، لو كان لها أيضًا دخل في زيادة حاجة الحال إلى الربط بالواو ، لارتبطت بها الجملة الواقعة خبراً لـ(كان) و(إنَّ) واخواتهما ؛ لأنّ هذه الأخبار أيضًا لا تتبع متبوعاتها في التعريف والتنكير والإعراب، كذلك يجوز تقديمها شان الحال.

وهناك قضية حاسمة في هذا الباب ، هي: أنّ النحويين اعتذروا لربط الحال بالواو دون الصفة ، استنادا إلى أنّ الحال تفترق عنها من جهة تقديمها على صاحبها وعدم مطابقتها له في التعريف والتنكير والإعراب ، لكن مهما قيل عن هذه الفروق ، فإنّها فروق لفظية لا علاقة لها بالموضوع الذي نحن بصدده ؛ لأنّ العلة التي اعتمد عليها النحويون في منع ربط الجملة الوصفية بالواو، واعتمدوا عليها في رفض المذهب القائل بجواز ربطها بها ، هي "أن الصفة بمنزلة الجزء من الموصوف"[(٥٧٢)].

---

(٥٧٢) الحجة في القراءات السبع لأبي على النحوي ١/١٠٩.

فالجملــة الوصــفية ، كمــا قــال الجرجــاني، اســتغنت عــن ربطهــا بموصوفها بالواو ؛ لأنّها بمعنى الوصف قد اتصلت به من ذات نفسها ، فلم تحتج إلى شيء يصلها به ، فاستغنت بهذا الربط الذاتي والمعنوي عن الواو لربطها بمتبوعها[٥٧٣].

فلأنّهما كالشيء الواحد، واستنادًا إلى أنّ الواو، كما قالوا، لا تفارق أصلها الذي هو العطف ، فقد ذكروا أنّه امتنع عطف الجملة الوصفية على موصوفها البتة لاستحالة عطف الشيء على نفسه[٥٧٤]، وقد عبّروا عن مبالغتهم في منع ذلك باستعمال لفظ (البتة) و (الاستحالة). أليس ما قاله النحويون هنا ، عن شان الصفة والموصوف ، هو شان الحال وصاحبها أيضاً؟ فالحال كذلك مستغنية عن الواو بربطها بصاحبها، إذ هي متصلة به بذاتها ؛ لأنّها باتفاق النحويين صفة له ، أَوَلَمْ يتفق النحويون أيضًا على أنّ الحال هي نفس صاحبها في المعنى وأنّهما كشيء واحد ؟ وهذا ما مرّ تفصيله في الفصل الأول، وأشرنا إليه في عدة مواضع. فالعلّة التي منعت ربط الجملة الوصفية بالواو، موجودة ذاتها في الجملة الحالية وصاحبها ، فوجه العلة واحد هنا وهناك، فالصفة والحال مهما قيل إنّهما يختلفان بكذا وكذا، يكفي أنّهما متشابهان في الوجه المانع، وهو الوصف. واستنادًا إلى ذلك، فإنّ رفض النحويين لواو الصفة ، يقضي برفضهم واو الحال ، وهذه قضية عمل بها النحويون، فأصحاب المذهب الشاذ قد ذكروا صراحة أنّهم أجازوا توسط الواو بين الجملة الوصفية وموصوفها استنادًا إلى جواز توسطها

---

(٥٧٣) دلائل الإعجاز، ص٢٢٧.

(٥٧٤) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ١١٤/٦–١١٥ والإقليد شرح المفصل، مخطوط، ورقة٥١، والأشباه والنظائر للسيوطي ٢٣١/٢ وحاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام ١٢١/١ وروح المعاني ٤٧٥/١.

بين الجملة الحالية وصاحبها[٥٧٥]، فإذا لم يجز جمهور النحويين فصل الجملة الوصفية عن موصوفها بالواو[٥٧٦] وجب عليهم أن لا يجيزوا هذا بين الجملة الحالية وصاحبها ، وإلّا فإنّ القول بواو الحال يلزم القول بواو الصفة قياسًا .

فهذا القياس يقضي إمّا أن يقرَّ بربط كل من الجملة الحالية والجملة الوصفية بالواو، أو، لا، وقد تبين أنّ العمل بالأخير أولى لوضوح الحجة فيه وبديهيتها.

الموازنــة : يصرّح النحويون، كما هو واضح، وكما مرّ في عدة مواضع، بأنّ الجملة الحالية، والوصفية، والخبرية ، والواقعة خبرًا لـ(كان) و(إنَّ) وأخواتهما ، والواقعة مفعولًا ثانيًا لـ(ظن) وأخواتها ، من نسب واحد ، فهي جميعًا صفات لمتبوعاتها ، فإذا نظرتَ إليها مجتمعة تجد أنّ الجمل التي جاز ربطها بالواو في هذه المجموعة المتحدة في المعنى الوصفي، كان فقط في شطر من الجملة الحالية وهذا مما يجعلك تشعر بشذوذ الحالة الأخيرة ، وبضرورة إخراجها من الحال وضمها إلى المفعول معه. لتكون هذه المجموعة ذات النسب الواحد، يحكمها قانون عام واحد ، هو عدم الربط بالواو.

ومن المعروف أنّ واو المعية عند النحاة تدخل على الاسم المفرد ولا تدخل على الجملة ، وأنّ واو الحال تدخل على الجملة ولا تدخل على المفرد ، وهذا التناقض ، أو التناظر في الحكم بينهما، لم يجيء مصادفة ، وإنّما جاء هذا في الحقيقة لكون هاتين الواوين واوًا واحدة ، وبمعنى واحد ، هو

---

(٥٧٥) الفريد في إعراب القرآن المجيد، مخطوط، ورقة ١٥٠ من الجزء الثاني، وقواعد المطارحة، ص١٩٤، والدر المصون، مخطوط، ورقة ٦ من الجزء الثاني، وروح المعاني ٢٧٣/٤.

(٥٧٦) الدر المصون، ورقة ٦ من الجزء الثاني.

معنى المعية إلّا أنّ النحويين فرّقوا بين التي تدخل على الجملة والتي تدخل على المفرد ، وفصلوا بينهما في المعنى، فسموا الأولى واو الحال ، والثانية واو المعية.

واو الحال وواو المصاحبة في ميزان المعنى :

واو الحال ومعنى الحال : ذكر أبو علي النحوي أن الواو في قوله تعالى: **(وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ)**[٥٧٧] "دالة على الحال"[٥٧٨] وذكر ابن بابشاذ ان "واو الحال معناها الحال"[٥٧٩] ومثل هذا قال السخاوي ، وذهب إلى أنّ الجملة إذا كانت تفيد معنى الحال بذاتها ، فإنها لا تحتاج إلى واو الحال ، فإذ لم تفد ذلك ، فإنها تستعين بهذه الواو لتزودها بمعنى الحال[٥٨٠].

وضعف بعض النحاة انفراد الجملة بالضمير، لكون الواو تشعر بالحالية بخلافه[٥٨١] وذكر المالقي أن واو الحال هي "أن تكون للحال ومعنى ذلك أن تجيء بعدها جملة في موضع الحال من ذي الحال"[٥٨٢].

يتضح مما ذكره النحويون، أنّ ثمة أمرين دفعهما إلى تسمية الواو واو الحال: الأول، دخولها على جملة حالية ، والثاني، دلالتها على معنى الحال الذي هو بمعنى الوصف ، أما فيما يتعلق بالأمر الأول، فان الواجب أن يعرب الحرف حسب معناه ، لا حسب ما تعنيه الجملة التي دخل عليها ،

---

(٥٧٧) سورة البقرة، من الآية ١٥٤، وهي التي استشهد بها سيبويه.

(٥٧٨) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، ص٥٩٣، وممن استخدم عبارة "الدالة على الحال" الاربلي، جواهر الأدب، ص٩٢.

(٥٧٩) شرح المقدمة المحسبة ٢٥٦/١.

(٥٨٠) المفصل في شرح المفصل، ص٧٠٦-٧٠٨..

(٥٨١) شرح الكافية لفلك العلا التبريزي، ص١١٠، وشرح اللباب لابن مسعود السيرافي، مخطوط، ورقة ٣٤، وشرح الكافية للاردبيلي، مخطوط، ورقة ٦٦، والفوائد الضيائية، ص٧٢.

(٥٨٢) رصف المباني، ص٤١٧-٤١٨.

فإذا أعربنا الواو استنادًا إلى دلالة ما بعدها ، ارتكبنا خطأين في آن واحد ، الأول: أننا سنلغى معنى الواو، ولا نأخذ به في الإعراب ، والثاني: أنّه سيضيع معناها وتتشعب مصطلحاتها ، إلى درجة أنّه لا يمكن حصرها، كما فعل بعض أتباع الكوفيين، حين تطرق إلى معاني الواو ، وأكثر من تسمياتها ، حتى ذكر أنّ منها" واو المدح ، نحو، جاءني صاحبك وأيّ رجل"[(٥٨٣)].

فلا يصح أن تعرب الواو واو المدح ، لان الجملة بعدها دلت على ذلك ، لان هذه الجملة ذاتها قد يقصد بها الذم أو الاستهزاء أو التعجب، وثمة جمل أخرى تأتي بعد الواو، لمعان أخرى، كالتعظيم، نحو:

أضاعوني وأيّ فتى أضاعوا   ليوم كريهةٍ وسِدادِ ثَغْرِ[(٥٨٤)]

فهذا يعنى أن تقسم الواو إلى واو مدح، وواو ذم، وواو استهزاء، وواو تعجب، وواو تعظيم ، وواو كذا وكذا .... مع أن معناها واحد ، فيجب أن تعرب إعرابًا واحدًا ؛ لأنّ اختلاف المعاني وتعددها ، لم يأت منها وإنّما من اختلاف معاني الجمل بعدها وتعددها.

وأما فيما يتعلق بالأمر الثاني فإن واو الحال لا علاقة لها بمعنى الحال ، وإن قيل، إنّها تفيد هذا المعنى أو تدل عليه ، فإنّها في الحقيقة لا تملك منه غير الاسم الذي أُلصق بها ، فالمعروف عند النحويين أنّ الجملة تعرب حالًا لدلالتها على هيئة فاعل أو مفعول ، أو لبيان حال صاحبها ، فما علاقة الواو بمعنى هذا التعريف؟.

ودخول هذه الواو على الجمل التي تدل على الحال لا يعني أن الواو، تفيد معنى الحال ؛ لأنّ هذه الجمل ما اكتسبت هذا المعنى بوساطتها ، فمن المعلوم أنّ هناك جملًا ، لا شك في أنّها حالية ، وقد امتنع ربطها بالواو، نحو، أقبل زيد يضحك، فلو كانت الجملة تكتسب معنى الحال من

---

(٥٨٣) الحروف لأبي الحسين المزني، ص١١٢.

(٥٨٤) جواهر البلاغة، ص١٠٠.

الواو ، لما وجب استغناؤها عنها ، كما أنّ الجمل الأخرى التي جاز ربطها بها ، فإنّها جمل أفادت معنى الحال قبل دخول الواو عليها، فهذا الحرف من هذا الوجه لم يقدم ولم يؤخر شيئًا ، وإذا كانت هناك جمل، وجب ربطها بالواو، نحو، جاء زيد والشمس طالعة ، فليس سبب ذلك احتياجها لمعنى الحال في الواو ، كما ذهب السخاوي، بل وجب احتياجها إليها ، لتتزود بها بمعنى المعية ، لعدم صلاحها لمعنى الحال لتجردها من صاحبها ، والمعروف أنّ المفعول معه ، لا يفيد معنى المعية بذاته ، كالحال بل يكتسبه من الواو، فهي "التي دلت على معنى مع"[٥٨٥] لا ما بعدها" فان المصاحبة فيه... لا تفهم إلّا من الواو"[٥٨٦] ، ولهذا لا يجوز حذفها والاستغناء عنها[٥٨٧] كما يجوز ذلك في واو الحال.

ومما يدل على أن واو الحال لا تعني معنى الحال ، ولا يجوز تسميتها كذلك ، وإن أعرب ما بعدها حالًا ، هو أنّ النحويين الأولين لم يسموها واو الحال، فسيبويه، كما مر ، تطرق إلى هذه الواو ، وهي بعد النكرة في قوله تعالى: **(وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ)**[٥٨٨] وبعد المعرفة، نحو "لو ضربت عبد الله وزيد قائم ما ضرك، أي: لو ضربت عبد الله وزيد في هذه الحال"[٥٨٩] إلّا انه لم يسمِّ الواو في الموضعين واو صفة أو واو الحال.

وكذلك المبرد فقد أشار إليها في هذين الموضعين بقوله: "ومثل هذا من الجمل قولك : مررت برجل أبوه منطلق ، ولو وضعت موضع (رجل) معرفة ، لكانت الجملة في موضع الحال" أي: أن جملة: أبوه منطلق، صفة

---

(٥٨٥) الأصول في النحو ٢٥٣/١.

(٥٨٦) همع الهوامع ٢٣٥/٣.

(٥٨٧) الأصول في النحو ٢٥٧/١.

(٥٨٨) سورة آل عمران، من الآية ١٥٤، كتاب سيبويه ٨٨/١-٩٩.

(٥٨٩) كتاب سيبويه ١٤٤/٢.

لوقوعها بعد نكرة، ثم أضاف يقول: "وذلك قولك: مررت برجل خير منه ، وجاءني عبد الله أبوه يكلمه ، وان شئت قلت: وزيد خير منه وأبوه يكلمه ، وهي حرف عطف"(٥٩٠).

فتكون الواو (وزيد خير منه) واقعة بعد نكرة، أي: بين الصفة والموصوف وفي (وأبوه يكلمه) واقعة بعد معرفة ، أي : بين الحال وصاحبها، وقد سمي الواو في الموضعين ، الوصفي والحالي واو عطف وهي واو الابتداء ، كما سماها في الموضع نفسه.

والفراء من الكوفيين تطرق أيضًا ، كما مرّ ، إلى هذه الواو وهي بعد النكرة المحضة والمعرفة ، ولم يسمِّها واو الحال أو واو الصفة.

ويبدو أنّ النحويين الأولين حين لم يسموا الواو الداخلة على الجملة الحالية واو الحال ، لم يكن ذلك سهوا منهم ، بل لاقتناعهم بعدم صلاح هذه الواو لمعنى الحال أو الوصف ، فلشدة بعدها عن مثل هذا المعنى عمدوا إلى تسميتها واو الابتداء أو واو العطف دون واو الحال على الرغم من أنّهم قدروا ما بعدها بمعنى الحال ، فقد كانوا يرونها ، كما رآها من بعدهم الذين قالوا بجواز وقوعها بين الصفة والموصف، فهم وإن ذهبوا إلى صحة دخولها على الجملة الوصفية ، لم يجيزوا البتة جعل هذه الواو دالة على معنى الوصف ، أو جيء بها لهذا الغرض ، لبعد علاقتها بهذا المعنى ، حتى إنّهم لم يقروا واو الصفة مجازا بل سموها واو اللصوق ، أو الواو الزائدة وسماها الجمهور واو الحال.

فإذا انتفى بالدليل البديهي، وبإجماع النحويين دلالة الواو على معنى الوصف ، وان أعربت الجملة بعدها صفة ، فانه ينتفي بهذا الدليل نفسه

---

(٥٩٠) المقتضب ١٢٥/٤.

دلالـة الـواو علـى الحـال ، أو الإتيـان بهـا لهـذا الغـرض ، وان أعربـت الجملـة بعدها حالية ؛ لأنّ الحال والصفة بمعنى واحد.

وإذا قيل أنّ الواو لم تُسمَّ واو الحال لإفادتها معنى الحال أو لدخولها على جملة حالية ، وإنّما سميت كذلك لدلالتها على الزمن الحالي فاحتاجت إليها الجملة الحالية لتقترن بوساطتها بزمان صاحبها.

فالجواب عن هذا أن النحويين لم يشيروا إلى ذلك ، ولو صح هذا الادعاء، فهذا يعني أن الجملة الحالية يجب استغناؤها عن الواو لعدم حاجتها إليها ، لكونها مقترنة بزمان صاحبها من ذاتها ، إذ هي صفة له ، أمّا المفعول معه ، فلأنه ليس صفة لما قبله ، فهو محتاج إلى الواو هذه ليقترن بها بمصاحبه ، أي: أن دخولها على الجملة بهذا المعنى، سيكون دليلًا على أنّه جيء بها لغرض المعية لا لغرض الحال.

واو الحـال وتعريـف الحـرف : عـرف سـيبويه[٥٩١] والمبـرد[٥٩٢] والزجاجي[٥٩٣] وأبو علي النحوي[٥٩٤] وغيرهم[٥٩٥] الحرف بأنّه دلّ على في غيره.

وهذا ما توصلت إليه الدراسات الحديثة ، فقد ثبت عندهم أنّ الحرف كلمة لها معنى يحتاج إليه ، ويختل الكلام بدونه ، فإذا قيل: ذهب الطالب إلى الكلية ، فانه لا يمكن الاستغناء عن الحرف (إلى) فلو لم يكن له معنى

---

(٥٩١) كتاب سيبويه ٢/١.

(٥٩٢) المقتضب ٣/١.

(٥٩٣) الإيضاح في علل النحو، ص٥٤.

(٥٩٤) المسائل المشكلة، ص٢١٠.

(٥٩٥) الأنموذج في النحو للزمشري، ص١٠٠، وشرح المقدمة المحسبة ٢١٥/١، وكشف المشكل ٢٠٩/١، ومنتهى السول في علم الأصول للأمدي، ص١٣، والأحكام في أصول الأحكام للامدى أيضاً، ص٥٧.

لجاز أن تقول: ذهب الطالب الكلية ، مع إفادة المعنى نفسه الذي أردناه بوجوده[٥٩٦].

إذا كانت الخلاصة التي انتُهي إليها من أقوال النحويين وغيرهم بأنّ الحرف هو "ما أوجد معنى في غيره"[٥٩٧] وإذا ثبت أنّ الجملة ليست محتاجة إلى حرف الواو لإفادتها معنى الحال ، فلنسأل النحويين بعد ذلك، ما المعنى الذي أوجده هذا الحرف في الجملة التي دخل عليها ؟

يجيب النحويون عن هذا السؤال بما ستذكر تفاصيله في الموضوع الأتي:

واو الحال ومعنى المعية : يجمع النحويون بأنّ واو الحال تدل على الاجتماع والاقتران[٥٩٨] والسخاوى الذي قال : إن واو الحال تفيد معنى الحال ، حتى ذهب إلى أنّها ، هي التي تزود ما بعدها بهذا المعنى ، ذكر أنّها في الحقيقة تستخدم للجمع بين حكمي جملتين "فإذا اتصلت بالجملة ، في نحو : جاء زيد وعمرو منطلق ، أذنت بأنّ مجيء زيد، جاء مع انطلاق عمرو"[٥٩٩] وهذا ما تفيده واو المعية التي تعني اجتماع شيئين في وقت واحد.

وابن الناظم يقول عن المرتبطة بالواو في : جاء زيد والشمس طالعة: إنها ليست مفعولًا معه ؛ لأنّ الواو المرتبطة بها هي "واو الحال، وهي في

(٥٩٦) دراسات نقدية لعبد الرحمن أيوب، ص٩.

(٥٩٧) البحث النحوي عند الأصوليين، الدكتور مصطفى جمال الدين ٦٥-٦٦.

(٥٩٨) الحجة لأبي علي النحوي، ١١٦/١، والمخصص السفر ٤٨/١٤. ورصف المباني، ص٤١٨-٤١٩، وشرح عقود الجمان للعمري ٢١٨/١، وحاشية الدسوقي على مختصر التفتازاني ١٢٤/٣.

(٥٩٩) المفضل في شرح المفصل، ص٧٠٦-٧٠٧.

الأصل التي يعطف بها جملة على جملة ، لجهة جامعة بينهما ، لا الواو التي بمعنى مع"[٦٠٠].

فابن الناظم حين أراد أن ينفي معنى المعية عن الواو، مؤكدًا فيها معنى الحال، علل ذلك بأن عرفها بما يناسب معنى المعية ، لا معنى الحال، فالحال وصاحبها لا يناسبهما معنى العطف والجمع ، لأنّهما شيء واحد ، وإنّما هذا يناسب المفعول معه ومصاحبه ، لأنّهما شيئان وبينهما جهة جامعة هي جهة المعية.

وقد أوضح نحويون آخرون أنّ واو الحال تستخدم "لغرض اجتماع الحال مع عامل صاحبها"[٦٠١] وهذا هو عين الغرض الذي تؤديه واو المعية وهو بعيد عن غرض الحال التي علاقتها بصاحبها لا بعامله .

ولكون الحال المفردة نفس صاحبها في المعنى ، فحين تكون جملة تبقى تؤلف مع عاملها جملة واحدة ، وهذا ما أكده النحويون، أمّا المفعول معه ، فلأنّه غير مصاحبه في المعنى ، فعند جعله جملة ، تصير مغايرة للتي قبلها ، فتكون جملة ثانية مستقلة ، وواو الحال كما استقرت وظيفتها عند المتأخرين والمحدثين ، هي الربط بين الجملتين[٦٠٢] فاستنادًا إلى ذلك، فان ما سمي (واو الحال)) لا يناسب العلاقة بين الحال وصاحبها وإنّما يناسب العلاقة بين المفعول معه ومصاحبه.

وأرى أنّ من الأساليب التي اتبعها النحويون في معالجة هذه القضية ، هو اتباع أسلوب التناقض الذي وقعوا فيه بين طرفي المسألة اللذين تضادا بين واقع اللغة ومذهب النحويين. فالجملة الحالية حسب مذهبهم ترتبط

---

(٦٠٠) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص١١٠.

(٦٠١) شح التصريح ٣٩١/١، وحاشية الصبان ١٨٩/٢ ، والكواكب الدرية ٣١/٢.

(٦٠٢) مجلة الضاد، الجمهورية العراقية، الجزء الأول، جمادى الآخرة ١٤٠٨هـ- شباط ١٩٨٨، ص١٤٠.

بالواو، لكنّها خلاف ذلك ، حسب الواقع والمعنى ، لعدم حاجتها إلى هذا الربط ، كالحاجة التي نجدها بينه وبين المفعول معه، فالمعية معناها المصاحبة أو الارتباط بالمصاحب، والواو كذلك ، بل المفعول معه يكتسب المعيه من الواو نفسها ، فلولاها لما كان هناك مفعول معه.

فالعلاقة إذن قائمة بينهما على هذا الأساس ، أنّهما معنى واحد ، أما الحال، فهي غير الواو في المعنى فعند ربط الجملة الحالية بالواو يعني أننا أضفنا معنى هذا الحرف الذي هو الاقتران أو المعية إلى الحال ، فأصبحت في ظل هذا المعنى وخضعت لحكمه ، فصارت مفعولًا معه حقيقة ، وهذا ما يصرح به النحويون في المواضيع الآتية ، مع تفاوت درجات تصريحاتهم بهذه الحقيقة.

معنى الحال ونصب المضارع بعد واو المعية : في إعراب قوله تعالى: **(وَلاَ تَلْبِسُواْ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُواْ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ)**[٦٠٣] ذكر الطبري أنّ المضارع (وتكتموا) يجوز أن يكون مجزومًا عطفًا على (تلبسوا) ويجوز أن يكون منصوبًا على معنى الصرف "ونظير ذلك في المعنى والإعراب ، لا تنه عن خلق وتأتي مثله [بنصب تأتي] الذي معناه : لا تنه عن خلق وأنت تأتي مثله"[٦٠٤].

وكرر هذا في إعراب قوله تعالى: **(وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ)**[٦٠٥] فذكر أن المضارع (وتدلوا) يجوز أن يكون منصوبًا على معنى " الصرف، فيكون معناه حينئذ لا تأكلوا أموالكم بينكم

---

(٦٠٣) سورة البقرة، الآية ٤٢.

(٦٠٤) تفسير الطبري ٥٧٠/١.

(٦٠٥) سورة البقرة، من الآية ١٨٨.

بالباطل وأنتم تدلون بها إلى الحكام ، كما قال الشاعر: لا تنه عن خلق وتأتي مثله، يعني : لا تنه عن خلق وأنت تأتي مثله"(٦٠٦).

فكلام الطبري قد تضمن أن الواو في : ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وأنتم تدلون بها ، وفي : لا تنه عن خلق وأنت تأتي مثله ، التي تعرب عند النحويين واو الحال لدخولها على جملة اسمية ، هي واو المعية نفسها ، وأنّ الجملة بعدها هي مفعول معه في الحقيقة ؛ لأنّه جعلها بمعنى المضارع المنصوب بعد واو المعية.

ومثل هذا أثبت الرضي، إذ قال : "وكذا نقول في الفعل المنصوب بعد واو الصرف ، أنّهم لمّا قصدوا فيه معنى الجمعية [يعني معنى المعية] نصبوا المضارع بعده ، ليكون الصرف عن سنن الكلام مرشدًا من أول الأمر إلى أنّها ليست للعطف ، فهي إذن إمّا واو الحال وأكثر دخولها على الجملة الاسمية ، فالمضارع بعدها بتقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا ، فمعنى قم وأقوم [بنصب المضارع] أي: قم وقيامي ثابت ، أي: في حال ثبوت قيامي ، وإمّا بمعنى مع"(٦٠٧).

فالرضي وحّد بين الواو التي بمعنى مع ، وواو الحال ، وجعل أصل معنيهما وتقديره ، هو ما دلت عليه الواو في صيغة قم وأقوم المفيدة لمعنى المعية ، كأنّه يريد أن يثبت أن الواو في (قم وقيامي ثابت) هي واو معية وإن أعربت واو الحال.

معنى الحال ورفع المضارع بعد الواو : الأمثلة التي ورد فيها المضارع منصوبًا بعد واو المعية، ورد مرفوعًا أيضًا ، فقد قرئ (ويعلم)(٦٠٨) بالرفع في قوله تعالى: **(وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ**

---

(٦٠٦) تفسير الطبري ٥٥٢/٣.

(٦٠٧) شرح الرضي ٦٧/٤-٦٨.

(٦٠٨) الكشاف ٤٢١/١، وتفسير الرازي ١٩/٩.

الصَّابِرِينَ)[٦٠٩] وورد رفع (وتشرب) في قول العرب: لا تأكل السمك وتشرب اللبن[٦١٠] ورفع (وتأتي) في البيت المشهور:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله .... [٦١١]

ورفع (وتقرُّ) في البيت الشعري:

ولَبسُ عباءةٍ وتقرُّ عيني .... [٦١٢]

وإن تغيرت حركة الأفعال المذكورة بعد الواو من النصب إلى الرفع ، فان معناها في الحقيقة لم يتغير البتة ، فهي واقعة أيضًا بعد واو المعية ، إلّا أن النحويين أعربوها مع ذلك واو الحال. وجعلوا نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن، برفع تشرب، بتقدير: لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن ، مع العلم أنّ معنى الجملة في الحالتين واحد ومن النحويين من نوّه بهذه الحقيقة ، فقد ذكر الأشموني في المثال المذكور أنّ نصب المضارع يكون "على معنى النهي عن الجمع، والرفع على ذلك المعنى ، ولكن على تقدير: وأنت تشرب اللبن"[٦١٣].

وتحدث الخضري أيضًا عن قضية رفع المضارع نفسه، وقال: "ويحتمل النهي عن المصاحبة على أنّ الواو للحال"[٦١٤].

فهذا كلام واضح بأنّ الواو ، بقيت تفيد معنى المصاحبة حتى بعد إعرابها واو الحال عند رفع المضارع.

---

(٦٠٩) سورة آل عمران، من الآية ١٤٢.

(٦١٠) كشف المشكل ٥٤٤/١.

(٦١١) المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٧٦/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٨/١.

(٦١٢) شرح شواهد المغني للسيوطي ٦٥٤/٢.

(٦١٣) حاشية الصبان على شرح الاشموني ٣٠٨/٣.

(٦١٤) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١١٧/٢.

واو الحال بين إعرابها وتفسيرها : قبل أن ادخل في البحث عن هذا الموضع هناك حقيقة من الضروري التنبيه عليها ، هي: أنّه لا يصحّ الاستدلال على أنّ الواو الداخلة على الجملة ، هي واو حال، لا واو معية ؛ لأنّ المفسرين فسروا الآيات المرتبطة بها على معنى الحال، لا على معنى المعية ، فمن المعروف أنّهم كانوا يعمدون إلى أن يشرحوا الآية في ضوء ما ذهب إليه النحاة، فلو أن أغلبهم ذكر أن قوله تعالى: **(أَأَلِدُ وَأَنَاْ عَجُوزٌ)**(٦١٥) على أنها بمعنى: أألد في حال كبر سني ، فإن هذا لا يعد دليلًا على أن الواو، هنا ، واو حال ؛ لأنّ الجملة المرتبطة بها فسرت على هذا المعنى، لتكلف هذا التفسير واعتماده على إعراب النحويين ، ومع أنّ المفسرين كانوا حريصين على عدم مخالفة الإعراب ، فقد وجدتهم سلكوا ثلاثة طرائق لتفسير الآيات المرتبطة بالواو : طريقة عامة ، كثيرًا ما اتجه إليه المفسرون، وهو أنّهم لا يجعلون الآية بتقدير الحال أو بتقدير المعية بل بإعادة ذكر الواو ، فقد فسروا مثلًا قوله تعالى: **(وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ)**(٦١٦) بقولهم: "وتحسبهم أيقاظًا وهم نيام"(٦١٧) وقوله تعالى: **(تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى)**(٦١٨) بقولهم: "تظنهم مؤتلفين وقلوبهم مختلفة"(٦١٩) وقوله تعالى: **(وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ)**(٦٢٠) بقولهم: "تحسبها قائمة، وهي تسير سيرًا حثيثًا"(٦٢١) أو بقولهم: أي: تسير سير السحاب ، وكذلك كلّ

---

(٦١٥) سورة هود، من الآية ٧٢.

(٦١٦) سورة الكهف، من الآية ١٨.

(٦١٧) تفسير الطبري ١٢٣/١٥.

(٦١٨) سورة الحشر، من الآية ١.

(٦١٩) تفسير الطبري ٤٧/٢٨.

(٦٢٠) سورة النمل، من الآية ٨٨.

(٦٢١) تفسير الطوسي، المجلد الثامن، ص١٢٤.

جيش عظيم تحسبه واقفًا ، وهو يسير"[٦٢٢] هذا هو الاتجاه الغالب في تفسير الآيات المرتبطة بالواو ، وأمّا تفسيرها بتأويلها إلى حال مفردة (اسم الفاعل) أو جعلها بعبارة ، تفيد معنى الحال ، فانّه قلّما اتجه إليه المفسرون، حسب ما اطلعت عليه ، بل وجدتهم يتجهون إلى جعلها بتقدير المعية ، أكثر مما يتجهون إلى جعلها بمعنى الحال. وفيما يأتي نماذج من ذلك:

١- قال تعالى: **(كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً)**[٦٢٣] جعل الطبري الواو هنا للحال ، لكن مع ذلك فسرها بقوله: "كيف تكفرون فتجحدون قدرته على إحيائكم بعد إماتتكم وإعادتكم بعد إفنائكم وحشركم اليه[٦٢٤]، فقد جعل الواو بمعنى على وهي بمعنى مع ، أي: مع إحيائكم وبمثل هذا فسرها الزمخشري ، مع إعرابها أيضًا واو الحال، فقال في تفسيرها "أتكفرون بالله ومعكم ما يصرف عن الكفر، ويدعو إلى الإيمان[٦٢٥]" وكذلك فسرها الطبرسي، فقال ذاكرًا معناها: "عجبًا منكم على أيّ حال يقع منكم الكفر مع الدلائل الظاهرة على وحدانيته"[٦٢٦].

٢- قال تعالى : **(وَلاَ تَلْبِسُواْ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُواْ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ)**[٦٢٧] فسر الزجاج هذه الآية بقوله: ... (وانتم تعلمون) أي: تأتون لبسكم الحق،

---

(٦٢٢) زاد المسير، تفسير ابن الجوزي ١٩٦/٦، وانظر: تفسير الطبرسي ٢٣٦/٧.

(٦٢٣) سورة البقرة، من الآية ٢٨.

(٦٢٤) تفسير الطبري ، ٢٢٤/١-٢٢٥.

(٦٢٥) الكشاف ، ١٢١/١.

(٦٢٦) تفسير الطبرسي ٧٠/١.

(٦٢٧) سورة البقرة، الآية ٤٢.

وكتمانه على علم منكم وبصيرة"[٦٢٨] و(على) هنا بمعنى، مع ، إذ قال في تفسير الآية نفسها: أنها بمعنى "لا يجتمع منكم لبس ولا كتمان مع علم"[٦٢٩].

فالآية هي بمعنى: كيف يتسنى لكم يا أهل الكتاب أن تلبسوا الحق بالباطل، وتخفوا الحق مع علمكم واعترافكم ببطلان ما تفعلون وإثمه ، أي: كيف تفعلون الباطل على الرغم من علمكم بأنه باطل.

٣- قال تعالى: **(يَا بَنِيَّ إِنَّ اللّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلاَ تَمُوتُنَّ إَلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ)**[٦٣٠] وقال تعالى: **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ)**[٦٣١] قال الزجاج في تفسير قوله تعالى: **(إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ)** "معنى كونوا على الإسلام ، فإذا ورد عليكم صادفكم على ذلك"[٦٣٢] و(على) كما مرّ، تأتي بمعنى (مع).

٤-قال تعالى: **(قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا)**[٦٣٣] قال المرتضي (ت٤٣٦هـ) في تفسير هذه الآية: "فلمّا رزقه الله تعالى، ولدا على الكبر، ومع كون امرأته عاقرًا ، قال أنّى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر"[٦٣٤] فقد جعل واو الحال في (وقد بلغني) بتقدير "مع كون".

٥-قال تعالى: **(وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ)**[٦٣٥] قال الطبرسي في تفسير هذه الآية: "وهذا استبعاد أن يقع منهم

---

(٦٢٨) معاني القرآن وإعرابه ٩٤/١.

(٦٢٩) فاتحة الإعراب، ص٢٠.

(٦٣٠) سورة البقرة، من الآية ١٣٢.

(٦٣١) سورة آل عمران، الآية ١٠٢.

(٦٣٢) معاني القرآن ٤٥٩/١.

(٦٣٣) سورة آل عمران، من الآية ٤٠.

(٦٣٤) علي بن الحسين المرتضي، أمالي المرتضي ٣٧٩/٢.

(٦٣٥) سورة آل عمران، من الآية ١٠١.

الكفر مع معرفتهم بآيات الله ، وفيهم داع يدعوهم إلى الإيمان، وقيل هو التعجب ، أي: لا ينبغي لكم أن تكفروا مع ما يقرأ في القرآن المجيد... وفيكم رسوله"[٦٣٦].

فالواو في قوله تعالى: **(وَأَنتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللّهِ)** التي تعرب عند الطبرسي والنحويين واو الحال ، كرر تفسيرها بمعنى المعية ، وبتقدير **(مع)** مرتين في مقام واحد.

٦-قال تعالى: **(وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ)**[٦٣٧] قال الطبري في تفسير هذه الآية: "أذلة ، يعني: قليلون في غير منعة من الناس ، حتى أظهركم الله على عدوكم مع كثرة عددهم وقلة عددكم"[٦٣٨]، فقد جعل الطبري الواو في (وانتم أذلة) بمعنى ، مع ، وتقديرها ، وكذلك جعلها الطوسي على الرغم من أنّه أعرب هذه الواو، واو الحال ، فإنّه في الموضع نفسه قال في تفسيرها: "نزلت في وصف ما منّ الله ، تعالى، من النصر والإمداد بالملائكة ، وظفر المؤمنين بالمشركين مع قلة المؤمنين، وقوة المشركين"[٦٣٩].

٧-قال تعالى: **(وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ)**[٦٤٠] قال الطوسي في تفسير هذه الآية "وإنّما لم يعاقب الله، تعالى الخلق ، مع كون النبي ، صلى الله عليه وسلم، فيهم"[٦٤١].

فقد جعلت واو الحال في (وأنت فيهم) بمعنى ، مع ، وفسرت على معنى المعية.

---

(٦٣٦) تفسير الطبرسي ٤٨٠/١-٤٨٢.

(٦٣٧) سورة آل عمران، من الآية ١٢٣.

(٦٣٨) تفسير الطبري ١٦٩/٧.

(٦٣٩) تفسير الطوسي، المجلد الثاني، ص٥٧٨.

(٦٤٠) سورة الأنفال، من الآية ٣٢.

(٦٤١) تفسير الطوسي، المجلد الخامس، ص١١٣.

٨-قال تعالى: (**إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاء**)[٦٤٢] قال الطوسي في تفسيره "بيَّن الله ، تعالى، في هذه الآية أن السبيل بالعقاب ، والحرج، إنّما هو للذين يطلبون الإذن من رسول الله في الإعفاء ، وهم مع ذلك أغنياء ، يتمكنون من الجهاد"[٦٤٣].

وبهذا المعنى فسرها الطبرسي[٦٤٤]، فقد جعلت الآية في التفسير بمعنى: إن السبيل بالعقاب والحرج ، هو للذين يطلبون الإعفاء عن الجهاد على الرغم من تمكنهم منه، أي: مع تمكنهم منه.

٩-قال تعالى: (**وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ**)[٦٤٥] قال الطبري في تفسيره هذه الآية : "يقول، تعالى ذكره ، وما كان ربك، يا محمد، ليهلك القرى التي أهلكها، ظلمًا، وأهلها مصطلحون، في أعمالهم غير سيئين، فيكون إهلاكه إياهم مع إصلاحهم في أعمالهم وطاعتهم ربهم ظلمًا"[٦٤٦].

فقد جعل الطبري قوله تعالى: (**وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ**) بتقدير ، مع إصلاحهم.

وفسرها الطوسي بقوله: "أخبر الله، تعالى، أنّه لم يهلك أهل قرية ، فيما مضى ، مما ذكر هلاكهم مع أنّ أهلها ، أو أكثرهم يفعلون الصلاح"[٦٤٧].

---

(٦٤٢) سورة التوبة، من الآية ٩٣.

(٦٤٣) تفسير الطوسي، المجلد الخامس، ٢٨٠.

(٦٤٤) تفسير الطبرسي ٦٠/٥.

(٦٤٥) سورة هود، الآية ١١٧.

(٦٤٦) تفسير الطبري، غير المحقق ٥٣٠/١٥.

(٦٤٧) تفسير الطوسي، المجلد السادس، ص٨٢.

وفسرها الطبرسي بقوله: "معناه : لا يؤاخذ [الله] بظلم واحدهم، مع أنّ أكثرهم مصلحون... والواو في قوله: أهلها مصلحون واو الحال"[٦٤٨].

وهذا دليل يتكرر، على أن الواو ، وإن تعرب واو الحال ، لا تعني معنى الحال ، بل معنى المعية ، وعلى أنّ المعنى الأخير لا يمكن التخلي عنه في التفسير.

١٠–قال تعالى: **(قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا)**[٦٤٩] قال الطبري في تفسير هذه الآية: "يقول، تعالى ذكره ، وليس خلق ما وعدتك أن أهبه لك من الغلام الذي ذكرت لك أمره منك ، مع كبر سنك ، وعقم زوجتك ، فكذلك أخلق لك الولد الذي بشرتك به من زوجتك العاقر مع عتيّك ووهن عظامك واشتعال الشيب في رأسك"[٦٥٠].

فقد كرر الطبري، تفسير واو الحال ، في الآية ، بجعلها بتقدير ، مع ، ومعناها.

ومثل هذا حصل في الشعر، فقد شرح ثعلب ، مثلًا قول زهير بن أبي سلمى:

لا شيء أجود منها، وهي طيبة نفسًا   بما سوف ينجيها وتتَّرك

بقوله: (يريد أنها واثقة بطيرانها ، وهي مع ذلك ، تترك، أي: تدع بعض طيرانها ، لا تخرج أقصى ما عندها"[٦٥١].

وقال الزوزني في شرح بيت لعنترة :

علقتها عرضًا وأقتل قومها   ....

---

(٦٤٨) تفسير الطبرسي ٢٠٢/٥.

(٦٤٩) سورة مريم، الآية ٨.

(٦٥٠) تفسير الطبري ٥١/١٦–٥٢.

(٦٥١) شرح ديوان زهير، ص١٧٣.

"يقول: عشقتها ، وشغفت بها مفاجأة... مع قتلي قومها ، أي: مع ما بيننا من القتال"[٦٥٢]. وقال في شرح بيت لليشكري :

. . . .   فأبكي اليوم دلهًا وما يحيرُ البكاء

"تحرير المعنى : لما خلتْ هذه المواضع منها ، بكيت جزعا لفراقها ، مع علمي بأنّه لا طائل في البكاء"[٦٥٣]. فالواو في (وأقتُلُ) و (وما يحيرُ البكاءُ) تعرب واو حال عند النحويين[٦٥٤]، إلّا أن الزوزني جعلها بمعنى مع ، وتقديرها في أثناء الشرح، فنقض الإعراب بالمعنى والتفسير.

ومثل هذا تجد عند شراح الشعر المحدثين ، فقد شرح اليازجي مثلًا قول المتنبي :

أحيا وأيسرُ ما قاسيتُ ما قتلا   والبينُ جارَ عليَّ على ضعفي وما عدلا

بقوله : "يخبر عن نفسه بأنه باق في الحياة مع أن أقلّ ما يقاسيه من شدائد الهوى قاتل"[٦٥٥]. فقد جعل واو الحال في (وأيسر ما قاسيتُ) بمعنى (مع) وتقديرها.

واو الحال وواو المصاحبة في ميزان الفصل والوصل : الوصل، هو عطف بعض الجمل على بعض، والفصل تركه"[٦٥٦]. وقد أدخل أهل المعاني واو الحال في هذا الباب ، استنادًا إلى أنّها واو عطف في

---

(٦٥٢) الزوزني، شرح المعلقات السبع، ص٨٥.

(٦٥٣) الزوزني، شرح المعلقات السبع، ص٢٠٩.

(٦٥٤) تسهيل الفوائد، ص١١٣ وأوضح المسالك، ص١٢٩ وشرح الرضي ٤٣/٢، وشرح ابن عقيل ٦٥٦/١.

(٦٥٥) العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب لناصيف اليازجي ١٢/١.

(٦٥٦) الإيضاح، بتحقيق الخفاجي ٢٤٦/١

الأصل[٦٥٧] وقد اجمعوا على أنّ الفصل الذي يعني امتناع الربط بالواو، يكون في مواضع ، من أهمها ما يسمونه (كمال الاتصال) وهو أن تكون الجملتان غير محتاجتين إلى أن تربطا بالواو لشدة الاتصال بينهما كأن تكون الثانية بمنزلة التأكيد من الأولى أو بدلًا أو بيانًا منها[٦٥٨].

والحال، كما هو معروف، صفة لصاحبها ، فهي واقعة تماما ضمن كمال الاتصال ، فالبيان كالصفة[٦٥٩] بل قد أدخل الجرجاني مؤسس علم المعاني وأشهر البلاغيين العلاقة بين الصفة والموصوف في طليعة أمثلة كمال الاتصال الموجبة للفصل (ترك الواو) بل جعلت عنوانًا أو مثالًا في هذا الباب.

فقد أجمل الجرجاني[٦٦٠] والعلوي[٦٦١] والزركشي[٦٦٢] حالات الربط بالواو، وقد تماثلت تعابيرهم ، وإن اختلفت بعض الشيء في الأسلوب.

فقال الجرجاني: "اعلم أنّ الجمل على ثلاثة أضرب ، جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكَّد، فلا يكون العطف بينهما البتة ، لشبه العطف فيها لو عطفت بعطف الشيء على نفسه "ومثل هذا تماما ذكر السكاكي[٦٦٣] والعلوي والزركشي.

---

(٦٥٧) حاشية السيد الشريف الجرجاني على المطول للتفتازاني ص١٦٢، وحاشية الدسوقي على مختصر التفتازاني ومواهب الفتاح ضمن كتاب شروح التلخيص ١١٧/١.

(٦٥٨) الإيضاح، بتحقيق خفاجي ٢٥٣/١، وشرح عقود الجمان للعمري ٢٠١/١.

(٦٥٩) الإعراب عن قواعد الإعراب، ص٨٠.

(٦٦٠) دلائل الإعجاز، ص٢٤٣ والتبيان للزملكاني، ص١٤٥.

(٦٦١) الطراز ٥٢/٢.

(٦٦٢) البرهان ١٠٥/٤-١٠٦.

(٦٦٣) مفتاح العلوم، غير محقق، ص١٥٠ وتحقيق أكرم، ص٤٩٢.

وهذا هو شأن الحال مع صاحبها ، فهما صفة وموصوف ، فلا يجوز أن نجعل الواو بينهما ، لعدم جواز عطف الشيء على نفسه ، وقد مرّ أن النحويين توصلوا إلى هذه النتيجة في كتبهم النحوية.

وتكلم الجرجاني على الحالة الثانية، فقال: "وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله ، إلّا أنّه يشاركه في الحكم ، ويدخل معه في معنى، فيكون معها العطف" وهذا هو شأن المفعول معه الجملة ، فإنّها غير مصاحبها ، فهي بخلاف الجملة الحالية وصاحبها اللذين هما شيء واحد، كما أنّ المفعول معه الجملة ، وإن كانت غير الذي قبلها ، ليست منقطعة عنه البتة ، بل تشاركه بمعنى المعية ، لذا كان حقها الربط بالواو، فهي كما أوضح الزركشي "أن يغاير ما قبلها لكن بينهما نوع ارتباط [كعطف أو معية] وهذه هي التي يتوسطها العاطف".

وتكلم الجرجاني على الحالة الثالثة، فقال: "وجملة ليس في شيء من الحالين فلا عطف".

فالحالة الثالثة ، هي ،كما ذكر العلوي، أن تكون جملة "حالها مع ما قبلها على الانقطاع" وكما بين ذلك الزركشي: "أن يغاير ما قبلها ، وليس بينهما نوع من ارتباط بوجه "كعطف أو معية، فلا تكون حينئذ معطوفة أو مفعولًا معه، فلا ترتبط بالواو.

واو الحال عند الجرجاني : كل تفسيرات النحويين لحالات ربط الجملة بواو الحال ، كانت لفظية محضة، كما تبين هذا في الفصل الأول ، وقد حاول الجرجاني أن يدخل المعنى في تفسيرها ، إلّا انه ظلّ فيما يبدو واقعًا في أسر ما ذهب إليه النحويون، وسأنقل لفظ ما ذكره في هذا الفصل ؛ لأنّه جدير بالذكر والتعقيب عليه، إذ يقول: "اعلم أن كلّ جملة وقعت حالًا ، ثم امتنعت الواو فذاك لأجل أنّك عمدت إلى الفعل الواقع في صدره فضممته إلى الفعل الأول في إثبات واحد ، وكل جملة جاءت حالًا ثم اقتضت الواو

ذاك لأنك مستأنف بها خبرًا ، وغير قاصد إلى أن تضمها إلى الفعل الأول في الإثبات ، تفسير هذا ، إذا قلت : جاءني زيد يسرع ، كان بمنزلة قولك: جاءني زيد مسرعًا ، في أنّك تثبت مجيئًا ، وتصل أحد المعنيين بالآخر، ونجعل الكلام خبرًا واحدًا ، وتريد أن تقول: جاءني كذلك ، وجاءني بهذه الهيئة....

وكذلك قوله : متى أرى الصبح قد لاحت مخايله ، لأنه في معنى متى أرى الصبح باديًا لائحًا ، وعلى هذا القياس أبدًا ، وإذا قلت جاءني وغلامه يسعى بين يديه ، ورأيت زيدًا وسيفه على كتفه ، كان المعنى ، أنّك بدأت فاثبت المجيء، والرؤية ، ثم استأنفت خبرًا ، وابتدأت إثباتًا ثانيًا لسعي الغلام بين يديه ، ولكون السيف على كتفه ، ولمّا كان المعنى على استئناف الإثبات احتيج إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى ، فجيء بالواو كما جيء بها في قولك ... العلم حسن، والجهل قبيح ، وتسميتها لها واو الحال ، لا يخرجها عن أن تكون مجتلبة لضم جملة إلى جملة ، ونظيرها في هذا، الفاء في جواب الشرط ، نحو: إن تأتني فأنت مكرم ، فإنّها وان لم تكن عاطفة ، فإنّ ذلك لا يخرجها ، من أن تكون بمنزلة العاطفة ؛ لأنّها جاءت لتربط جملة ليس من شأنها أن تربط بنفسها ، ونزِّل الجملة في نحو: جاءني زيد يسرع ، بمنزلة الجزاء الذي استغنى عن الفاء ، لان من شأنه أن يرتبط بالشرط من غير رابط ، وهو قولك: إن تعطني أشكرك، ، ونزل الجملة في جاءني زيد وهو راكب ، بمنزلة الجزاء الذي ليس من شأنه أن يرتبط بنفسه ، ويحتاج إلى الفاء، كالجملة في نحو: إن تأتني فأنت مكرم، قياسًا سويًّا وموازنة صحيحة"(٦٦٤).

---

(٦٦٤) دلائل الإعجاز، ص٢١٣- ٢١٥، التبيان في علم البيان ص١٢٣-١٢٤، ونهاية الإيجاز، ص١٣٧-١٣٨.

ومن الدارسين المحدثين من أخذ بهذا المذهب ، واعتمد عليه في تفسير حالات الربط بواو الحال[٦٦٥] وارى عدم صحة ما ذهب إليه الجرجاني بيان ذلك فيما يأتي:

١-فسر الجرجاني عدم الربط بالواو في الجملة الحالية، بعلة استئنافها، وقد رُدّ عليه هذا التعليل بحق، لكون الاستئناف، يعني الاستقلال عما قبله في المعنى والإعراب، فهو مناقض لموقع الجملة الحالية المرتبطة بما قبلها في المعنى والإعراب، لذلك تؤول بمفرد منصوب بعامل صاحبها ولم تخرج عن هذا حتى التي في تأويلها تمحل، نحو: جاء زيد والشمس طالعة، فهي بتقدير: جاء زيد مصاحبا لطلوع الشمس(٦٦٦).

٢-إذا فسّر الجرجاني ارتباط الجملة بالواو، نحو: جاءني وغلامه يسعى بين يديه، ورأيت زيدًا وسيفه على كتفه ؛ لأنّ الجملة أفادت استئناف خبر ثان ، فبِمَ يفسر عين هاتين الجملتين عند عدم ربطهما بالواو ؟ لأنّهما من الصيغ التي يجوز فيها الوجهان ، فمقتضى تعليله أن تفيد هاتان الجملتان في الحالة الثانية عكس ما أفادتاه في الحالة الأولى ، وكذلك يقال الكلام نفسه ، عندما فسر عدم ربط الجملة بالواو، نحو: متى أرى الصبح قد لاحت مخايله ، بأنّه كان لضمها مع عاملها في إثبات واحد، فأقول: فبم يُفسِّر الجملة نفسها عند ربطها بالواو، لأنها أيضًا من الصيغ التي يجوز فيها الوجهان ، فمقتضى تعليله أيضًا ، أنها ستفيد في هذه الحالة عكس ما أفادته في الحالة الأولى.

إنّ أخذ تفسير الجرجاني هذا ، على علاّته ، لا يمكن قبوله ؛ لأنّ طرفيه متناقضان ، وكان الأَولى به أن يسلك في التمثيل والتعبير مسلكًا أدق

---

(٦٦٥) نظام الجملة العربية لسناء البياتي، ص١١٧، والحال في الجملة العربية، ص١٩٩-٢٠٤.

(٦٦٦) مواهب الفتاح، ضمن كتاب شروح التلخيص ٣/١٥٢-١٥٣.

وأوضح، فكان عليه مثلًا ، أن يأتي بجملة مما يمتنع فيها الربط بالواو ، كالمضارع المثبت ، ويقابلها بالتي وجب فيها الربط كالمصدرة بضمير منفصل ، ثم يذكر تفسيره المذكور ، أو أن يأتي بإحدى الصيغ نفسها التي أوردها ، نحو: رأيت زيدًا وسيفه على كتفه ، ويذكر أنّه إذا أردنا من جملة (وسيفه على كتفه) ضمها إلى عاملها ، كأنّهما خبر واحد ، لم نأت بالواو، وإذا أردنا منها أن تكون إثباتًا جديدًا ، واستئناف خبر ثان ، جئنا بالواو.

هكذا ينبغي أن يكون التمثيل في هذا الباب ، وإلّا، فإنّه إن أراد غير ذلك ، وقصد ما أوحى به تعبيره ، فقد أشرت إلى أنّه بين الفساد لتناقضه.

٣-استعان الجرجاني لتفسير الربط بالواو بمعاني المصاحبة دون معاني الحال ، فقد شبه المرتبطة بالواو بجملة الشرط ، وذكر أنّه جيء بالواو هنا "لأنها جاءت لتربط جملة ليس من شأنها أن ترتبط بنفسها" والمعروف أن المفعول معه ، لا يرتبط بما قبله بنفسه ، بل لا بدّ من الواو ، ولا يؤتى بها عندما تكون الجملة حالية ، لان الحال ترتبط بصاحبها بذاتها.

وهو عندما يقول: إن الربط كان ؛ لأنّ الجملة أفادت معنى الاستئناف وأفادت عدم ضمها إلى ما قبلها ، فهذا أيضًا هو شأن المفعول معه الجملة ، التي تكون غير مصاحبها ، فهي بهذه الحالة ، استقلت عن الجملة التي قبلها ، وصح أن يقال عنها أنّها أفادت استئناف خبر ثان ، ثم تهيأت لأن ترتبط بما قبلها ارتباط المعية ، وليس هذا شأن الحال، الجملة ، التي تعد صفة لصاحبها ، فهي بهذه الحالة صارت ضمن الجملة الأولى ، أو جزءًا منها ، بل صارت معها جملة واحدة ، فلا يصح ، وهذا شأنها ، أن توصف بأنّها أفادت استئناف خبر ثان.

ويبدو أنّ الجرجاني أراد أن يقول: إنّ الجملة ارتبطت بالواو ؛ لأنّها أفادت معنى المعية ، أو لأنّها أريد منها أن تكون مفعولًا معه ، وإنّ الجملة لم ترتبط بالواو ؛ لأنّه أريد منها أن تكون حالًا ، إلّا أنّه لم يستطع أن يصرح

باسم المفعول معه الجملة، لأنّه استبعده ابتداء من تفسيره، بيد أنه لم يستطع أن يتخلى عنه ، فأشار إلى معانيه دون أن يشير إلى اسمه فكان من جراء ذلك أن يغمض كلامه ويضطرب.

٤–لِمَ ربط الجرجاني بين الجملة الحالية والجملة الشرطية في الحكم ، لإثبات وصل الأولى ، وليس بينهما مناسبة ، ولم يربط بينها وبين الجملة الخبرية والوصفية لإثبات فصلها ؟ ألم يتفق النحويون على أنّ الحال والخبر والصفة من نسب واحد ؟ فلِمَ نأخذ بموازنة لم يقل بها النحويون لنثبت من خلالها واو الحال ، ولا نأخذ بالموازنة التي أجمع عليها النحويون لنصل من خلالها إلى بطلان هذه الواو؟.

٥–أمّا تشبيهه الربط بالواو وعدمه بالفاء في جملة الشرط ، فإنّه لا يصحّ لما يأتي:

ا–إنّ الفاء غير الواو ، فمعنى الفاء وأحكامها واستعمالاتها غير معنى الواو وأحكامها واستعمالاتها.

ب–إنّ الربط بالفاء صحّ في جملة الشرط ؛ لأنّ جواب الشرط هو غير فعل الشرط ، فهما يؤلفان جملتين ، فصحّ أن تجمع بينهما الفاء، ويلحظ معناها الأصلي ، الذي هو العطف ، فجاز أن نعطف جواب الشرط على فعل الشرط ، لأنّهما شيئان ، والأمر مختلف في الجملة الحالية ، فإنّها وصاحبها شيء واحد. أو جملة واحدة ، إذ هي صفة له فلا يناسبها الواو البتة ، ومعناها الأصلي (العطف) لأنّه سيكون من باب عطف الشيء على نفسه ، وهو ممتنع باعتراف الجرجاني.

ت–إنّ ربط جواب الشرط بالفاء ، قد ناسب مقام الجملة الشرطية ، فالفاء ، وان أفادت الربط ، لا يمكن أن تتجرد من معنى العطف الذي هو معناها الأصلي ، والمعروف أنّها تفيد العطف مع الترتيب ، وهذا ما لاءم معنى الشرط، فقد أريد أن يكون الجواب نتيجة ، تأتي بعد إتيان الشرط،

فجيء بالفاء، لإفادة هذا المعنى ، كما أنّ الشرط يعني أنّ هناك ملازمة أو تعاقبًا وتلاصقًا ، فمتى ما يحصل الفعل ، يحصل بعده مباشرة الجواب ، فناسب أن ترتبط بالفاء ؛ لأنّها لا تفيد العطف حسب كالواو بل تفيد كذلك الترتيب مع عدم التراخي ، وهذا هو نفس تفسير فاء السببية ، فإنّ المعلول يكون بعد العلة ، وإثباته متوقف على إثباتها ، فكانت هذه العلاقة بمثابة التعاقب المباشر ، فناسب الفاء أن تؤدي هذا الغرض أيضًا ، فهي لمعانيها هذه صلحت أن تكون رابطة لجواب الشرط.

أمّا الواو ، فلأنّها لا تفيد الترتيب ، ولا المباشرة فيه ، بل تفيد العطف المجرد من دونهما لم تصلح أن تكون في المقام الذي صلحت فيه الفاء.

فلقد ربطت جملة الشرط بالفاء ؛ لأنّ هذا الحرف أفاد ما ذكرناه ، فكانت هناك علاقة معنوية ، وعلة حكيمة في مجيئه بين الشرط وجوابه ، لكن ليس ثمة شيء من مثل هذه العلاقة بين الواو وقضية مجيئها بين الحال وصاحبها ، بل ليس هناك إلّا التنافر.

وحين أعدت كتابة هذه الرسالة ، وجدت أساطين النحو المحدثين ، يقعون في المأخذ الكبير نفسه الذي وقع فيه أساطين النحو القدامى ، فالمحدثون يصرون أيضًا على القول بواو الحال ، مع أنَّهم حين يفسرون علة ربط الجملة الحالية بالواو ، يستعينون بإدخال معنى المعية في هذا التفسير ، فالدكتور فاضل السامرائي مثلًا ، مع أنَّه يقول بواو الحال ، يقول في التفريق بين المرتبطة بالواو ، وغير المرتبطة ، ما نصه : ((وتقول : لماذا جئتَنا هاربًا ؟ ولماذا جئتنا وأنت هارب ؟ فالأولى سؤال عن سبب مجيئه هاربًا ، أي : سؤال عن سبب الهرب ، والثانية سؤال عن سبب المجيء مع أنَّه هارب ، أي : لماذا جئتَ وهذه حالك ؟ وتقول : كيف وصلتَ ليس لك مال ؟ ، وكيف وصلتَ وليس لك مال ؟ فالأولى سؤال عن فقدان المال ، والثانية

سؤال لـه ، أنَّـه كيف وصل وهذه حالـه ؟ أي : كيف وصـل مـع أنَّـه لـيس لـه مال ؟))[٦٦٧].

فتأمل كيف فسر الواو بمعنى المعية ، وجعلها بتقدير (مع)

إن أيّ تفسير كان ، يصدر من أيّ نحوي كبير كان ، لا يمكن أن يحلّ مشكلة الربط بالواو وعدمه ، في الجملة الحالية ، كما أنّه لا يخرج من دائرة التفسير الشكلي ، إذا كان مستندًا إلى أنّ واو الحال هي واو الحال حقًّا وإن حلّ هذه القضية ، لا يكون إلّا بإعراب واو الحال واو المعية.

والنحويون ومن تعرض لتفسير حالات الربط بواو الحال ، صرَّحوا جميعا بانّ هذه القضية بقيت مشكلة بدون حل مقنع أو متفق عليه ، فها هو ذا الجرجاني ، على وسع علمه الذي أعجب الدارسون به وبكتابه دلائل الإعجاز ، وعدّ ما قاله عن حالات ربط الجملة الحالية بالواو أنّه أدق دراسة قدمت في هذا الباب، واعتمدت على المعنى[٦٦٨] فإنّه قبل أن يقدِّم هذه الدراسة التي فصلنا ذكرها يقرّ بأنّ "في تمييز ما يقتضي الواو مما لا يقتضيه صعوبة"[٦٦٩]، وأضاف قائلًا: إن الربط بالواو وعدمه ، لا بدّ أن يكون لعلة ، إلّا أنّه ذكر أنّ "في الوقوف على العلة في ذلك إشكال وغموض ؛ ذلك لأنّ الطريق إليه غير مسلوك، والجهة التي فيها تعرف غير معروفة"[٦٧٠].

لكن لو ذهب الجرجاني، ومن سبقه ، ولحقه ، إلى أنّ الواو يجب ذكرها في الجملة عندما يتعين فيها معنى المعية ، ويجب حذفها عندما يتعين فيها معنى الحال. ويجوز الأمران عند جواز المعنيين ، لوصلوا إلى إدراك العلة بكل يسر، ولما صعب عليهم تفسيرها ، ولما كان هناك في هذه القضية

---

(٦٦٧) معاني النحو ٢٦١/٢ .

(٦٦٨) مجلة الضاد، ص١٣٥–١٥٨، والجزء الأول، جمادى الآخرة: ١٤٠٨هـ.

(٦٦٩) دلائل الإعجاز، ص٢٠٢.

(٦٧٠) المصدر نفسه، ص٢١٢.

أي إشكال، أو غموض كان، ولصار حينئذ الطريق إليها معبدًا مسلوكًا ، وليس وعرًا غير مسلوك.

الواو هي الميزان الفصل بين الحال والمعية : الحال والمعية متقاربان في المعنى، وقد تأكد تشابه هذين المعنيين والتباسهما عند النحويين ، لكون كل منهما مقترنًا بزمن عامله ، وقد أوضحت أنّ هذا الالتباس يشتد حين يكون المفعول معه جملة عائدة إلى مصاحبها. نحو: أقبل زيد وهو يبتسم ، وقد كان هذا في الحقيقة أحد الأسباب التي أوهمت النحويين في إعراب الجملة حالية وهي مفعول معه.

لكن هناك علامة كان على النحويين أن يتخذوها وسيلة للتفريق بين الحال، والمعية ، وهي الواو ، وكان ينبغي لهم أن لا يلتفتوا من دونها إلى أية مشابهات بينهما ، وان يعتمدوا على الواو حسب علامة واضحة، تميز دائما المفعول معه من الحال ، فكل ما اقترن في هذا الباب ، بالواو مفردًا كان أم جملة ، فهو مفعول معه لا شك في ذلك ، وما لم يقترن بالواو، مفردًا كان أم جملة ، فهو حال لا شك في ذلك.

تصريح النحويين : مرّ بنا في الفصل الأول أنّ النحويين صرحوا بأنّ الجملة الاسمية نحو: لقيتك والجيش مصطف ، التي لا تعود إلى صاحبها بالضمير، وما أكثر أمثالها في فصيح الكلام ، لا تبين هيئة فاعل ولا مفعول ، وبأنّها تخرج عن تعريف الحال.

والنحويون لم يكتفوا بهذا الحد من التصريح ، فبعد أن نفوا هناك عن الجملة المذكورة ونحوها دخولها ضمن الحال ، فقد صرحوا هنا بدخولها ضمن المعية، فقد ذكروا أن الواو في نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، وقول الشاعر: لا تنه عن خلق وتأتي مثله ٠٠٠ ونحو: جاء زيد والشمس طالعة ، قد أفادت معنى المعية ، وأفاد ما بعدها هذا المعنى ، إلّا أنّه لا

يُعرَب عندهم مفعولًا معه بل حالًا لا لشيء إلّا لأنّه اسمًا مفردًا وهذا ما يقولونه صراحة [(٦٧١)].

فهم يؤكدون هذا المعنى ، وقد وجدت ابن هشام أصرحهم عبارة في هذا الباب، فاسمع لفظ ما يقوله عن الأمثلة المذكورة: "أنّه ليس مفعولًا معه ، وإن كان بعد واو بمعنى ، مع ، أي: لا تنه عن خلق مع إتيانك مثله ، لأنّه ليس باسم"[(٦٧٢)] وقوله: "خرج بذكر الاسم الفعل (وتشرب اللبن) المنصوب بعد الواو في قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فإنّه على معنى الجمع ، أي: لا تفعل هذا مع فعلك هذا، ولا يسمى مفعولًا معه ، لكونه ليس اسمًا ، والجملة الحالية ، نحو: جاء زيد والشمس طالعة ، فإنّه ، وإن كان المعنى على قولك: جاء زيد مع طلوع الشمس ، إلّا أنّ ذلك ليس باسم ، ولكنه جملة"[(٦٧٣)].

ونحويون آخرون عبّروا عن تأكيد هذا المعنى في المثال الأخير وما قبله ، بمثل قولهم: "... فلا يسميان مفعولًا معه ، وإن كانت الواو للمعية"[(٦٧٤)] وقولهم: "وان كانت الواو للمعية ، لكنه ليس باسم"[(٦٧٥)].

فالنحويون صرحوا بمعية الواو على الرغم من إعرابها واو الحال ، حتى إنّ من المحدثين من أقرّ بهذه المسالة ، كأنّها من المسائل المعروفة

---

(٦٧١) شرح شذور الذهب، ص٢٣٧، وأوضح المسالك ٥٣/٢، وبتحقيق عبد المتعال، ص١١٣، وشرح التصريح ٣٤٣/١، وشرح الاشموني ٣٩٥/٢، وحاشية يس الحمصي على شرح التصريح ٣٤٣/١ وعلى شرح الفاكهي على قطر الندى ٨٨/٢، وحاشية الصبان ١٣٥/٢ وحاشية الخضري ٢٠٠/١، والكواكب الدرية ٢٤/٢.

(٦٧٢) شرح شذور الذهب، ص٢٣٩-٢٤٠.

(٦٧٣) شرح قطر الندى، ص٢٣١.

(٦٧٤) حاشية الخضري ٢٠٠/١.

(٦٧٥) الكواكب الدرية ٢٤/٢.

والمتفق عليها ، فذكر أنّ الواو في مثل ما تقدم من الجمل ، ونحو: أقبل القطار والناس ينتظرون "تسمى واو الحال ، وهي من جهة المعنى تفيد المعية ، لأنّها تفيد المقارنة في الغالب ، والمقارنة نوع من المعية ، لكنّها لا تسمى اصطلاحا واو المعية"(٦٧٦).

إنّ إعراب مثل هذه الجمل السابقة حالًا من جهة ، والاعتراف بأنّها تفيد المعية من جهة أخرى قضيتان متناقضتان ، ما كان ينبغي التسليم لهما ، إلّا أنّ النحويين ، كما يبدو، لم يتمكنوا من التغلب عليهما ومعالجتهما بإلغاء إحداهما ، فهم لم يقدروا على إعراب الجمل المرتبطة بالواو مفعولًا معه ؛ لأنّ هذا يؤدي إلى إلغاء واو الحال التي أجمعوا على إثباتها ، ولم يقدروا على عدم الاعتراف بإفادتها معنى المعية ؛ لأنّ ما يفرضه الواقع واللغة والمعنى ، لا يمكن تجاهل سلطانه لبروزه أمام كل إحساس ، فاختاروا أن يعالجوهما بالتناقض نفسه ، فتجد النحوي يذكر المذهب المتفق عليه ، ويذكر الحقيقة القائمة ضدها في الموضع نفسه دون أن يشير إلى هذا التناقض.

والحجة التي ذكرها النحويون في منع إعراب ما بعد الواو مفعولًا معه ، في نحو: جاء زيد والشمس طالعة ، حجة لفظية محضة، وهي: أنّه ليس اسمًا ، ولم يذكروا غير ذلك ، فهم لا يملكون أيّ دليل معنوي على هذا المنع سوى هذا الدليل الشكلي المختلق.

المعنى والإعراب : من المعروف عند النحويين أنّ الغاية الأساسية من الإعراب، هو التفسير الدقيق والأمين للجملة ، فلا يمكن أن نفهم معناها وشرحها إلّا بعد أن نعرف إعرابها ، فقد اختلف المعربون مثلًا، في إعراب قوله تعالى: **(قَالُواْ مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ)**(٦٧٧) بين الرفع والنصب ، "فمن نصبه

---

(٦٧٦) النحو الوافي ٢٤٢/٢، والهامش رقم (١).

(٦٧٧) سورة الأعراف، من الآية ١٦٤.

فعلى المصدر ، ومن رفعه فعلى خبر الابتداء ، واختار سيبويه الرفع ، لأنّهم لم يريدوا أن يعتذروا من أمر لزمهم اللوم عليه ، ولكن قيل لهم: لم تعظون؟ قالوا: أمر عظتنا معذرة"[٦٧٨].

فالإعراب يُعيَّن استنادًا إلى المعنى ، حتى إنّه إذا بقي المعنى مع تغيير الحركة ، فإنّ النحويين راعوا الأمر الأول ، ولم يلتفتوا البتة إلى الأمر الثاني ، فهم لم يعربوا مثلًا المنصوب مفعولًا، والمرفوع فاعلًا في قول العرب: خرق الثوبُ المسمارَ ؛ لأنّ الثوب ، وإن رفع وتقدم ، ولبس قميص الفاعل ، لا يعرب فاعلًا، لأنه لا يعني معنى الفاعلية ، والمسمار، وإن نصب وتأخّر، وارتدى رداء المفعولية ، لا يعرب مفعولًا به ؛ لأنّه لا يعني هذا المعنى[٦٧٩].

فحين نعرب واو المعية واو الحال ، والجملة بعدها حالية ، وهي في الحقيقة مفعول معه ، فقد جعلنا الإعراب في واد والمعنى في واد ، ومن ثَمَّ سنخطئ حتمًا في تفسير الجملة وفي إدراك فحواها ؛ لأنّه بني على أساس خاطئ.

فالإعراب يجب أن يكون مستنبطًا من المعنى ومطابقًا له ، اللهم إلّا في حالات خاصة، نحو: كل رجل وضيعته ، فابن جني يذكر أنّ الواو في هذا المثال واو المعية ، إلّا أن تقدير الإعراب : كل رجل وضيعته مقترنان لم يكن موافقًا لهذا المعنى[٦٨٠].

فهذه الحالات شاذة ، وهي في الوقت نفسه تعدّ من المآخذ التي وقع فيها النحويون ؛ لأنّهم لم يجدوا طريقا يؤولون به مثل هذه الأمثلة ، غير أن يجعلوا تقدير الإعراب مخالفًا للمعنى ، بل حتى في هذه الحالة كان ينبغي أن تعرب الواو واو معية ، وإن رفع الاسم بعدها ، إلّا أنّ النحاة أعربوا (ضيعته)

---

(٦٧٨) مشكل إعراب القرآن ٣٠٤/١.

(٦٧٩) شرح ابن عقيل ٥٣٥/١.

(٦٨٠) الخصائص ٢٨٣/١.

معطوفًا ولم يعربوه مفعولًا معه ؛ لأنّ المفعول معه عندهم لا يكون إلّا منصوبًا ، وكان ينبغي إعراب (ضيعته) مفعولًا معه ثم يتخذوا من هذه الجملة ونحوها أدلّة على جواز مجيء المفعول معه مرفوعًا ، والمعروف أن النحويين يسعون دائمًا إلى أن يجعلوا إعرابهم موافقًا للمعنى، مستندًا إليه ، بل هذا ما يجب أن يكون ؛ فإعراب واو الحال واو المعية ، مع أنّه سيحلّ لنا الإشكالات كلّها ، سيكون في الوقت نفسه مطابقًا لمعنى الجملة والمراد، إذ لا يصح قطع الصلة بين المعنى والإعراب ، وقد قال ابن جنى: "فإن أمكنك تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى ، فهو مالا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى ، تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق تقدير الإعراب"[(٦٨١)].

إذا كانت واو الحال، هي بمعنى، مع ، وتقديرها. ، فهذا يعنى أنّ الذي منعهم من إعرابها واو المعية ، لم يكن المعنى وإنّما أمر آخر صرحوا به ، هو منعهم وقوع المفعول معه جملة.

الفصل الثالث : المفعول معه بين المفرد والجملة

صدر الأفاضل والمفعول معه الجملة : من المفيد أن نعلم من هو صدر الأفاضل ، لسببين: الأول ، أنّه صاحب رأى تفرد به من بين النحويين جميعًا ، وهو رأئ يمسّ جوهر الموضوع في هذا الكتاب. والثاني ، أنّه حصل التباس بين اسمه ولقبه، وشاع هذا الالتباس دون أن ينتبه عليه أحد في أغلب الظن.

---

(٦٨١) الخصائص ٢٨٤/١.

حين عرض ابن هشام الإشكال في نحو: جاء زيد والشمس طالعة ، لكونها لا تبين هيئة فاعل ولا مفعول قال: "وقال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري: إنما الجملة مفعول معه ، واثبت مجيء المفعول معه جملة"[٦٨٢].

وقد تطرق نحويون من بعده إلى صدر الأفاضل ، ونسبوا إليه رأيه المذكور، معتمدين في ذلك على ابن هشام فيما يبدو ، من هؤلاء، خالد الزهري[٦٨٣] والسيوطي[٦٨٤] ومحمد الأمير[٦٨٥]، وقد اكتفوا جميعًا بذكر اللقب ، إلّا أن خالد الأزهري ذكره في مسألة أخرى مقترنًا باسم "ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي الخوارزمي"[٦٨٦].

ولكنني حين رجعت إلى كتب التراجم القديمة والحديثة، التي ترجمت للمطرزي، كمعجم الأدباء لياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ)[٦٨٧] وإنباه الرواة للقفطي (ت٦٤٦هـ)[٦٨٨] ووفيات الأعيان لابن خلكان (ت٦٨١هـ)[٦٨٩] وفوات الوفيات للكتبي (ت ٧٦٤هـ)[٦٩٠] وكشف الظنون[٦٩١] والأعلام[٦٩٢]،

(٦٨٢) المغني ٤٦٦/٢.

(٦٨٣) شرح التصريح ٣٤٣/١.

(٦٨٤) همع الهوامع ٢٤٠/٣.

(٦٨٥) حاشية محمد الأمير على شرح شذور الذهب، ص٦٠.

(٦٨٦) شرح التصريح ٢٢٣/٢.

(٦٨٧) ياقوت الحموي، معجم الأدباء ٢١٢/١٩.

(٦٨٨) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة ٣٣٩/٣-٣٤٠.

(٦٨٩) ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان بتحقيق إحسان ٣٦٩/٥-٣٧١ وبتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ٦/٥-٧.

(٦٩٠) محمد بن شاكر الكتبي، فوات الوفيات ١٨٢/٤-١٨٣.

(٦٩١) كشف الظنون، للحاج خليفة ١٧٠٨/٢.

(٦٩٢) الأعلام للزركلي (طبعة ثالثة) ٣١١/٨.

ومعجم الكنى والألقاب[٦٩٣] وكذلك بعض مصنفاته ، كالمصباح في علم النحو تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد طلب ، والمغرب في ترتيب المعرب، والإيضاح في شرح المقامات[٦٩٤] لم أجد في هذه المراجع كلّها من ذكره بصدر الأفاضل ، إلّا أن الدكتور فاضل السامرائي ذكره بهذا اللقب[٦٩٥] وحين نسب السيوطي في المطالع السعيدة[٦٩٦] إلى صدر الأفاضل رأيه في إثباته مجيء المفعول معه جملة ، عرفه الدكتور نبهان يس في الحاشية، بأنه: "أبو الفتح ناصر صدر الأفاضل بن أبي المكارم عبد السيد المطرزي الخوارزمي ت ٦١٠هـ".

ولم ادر من أين جاء محقق المطالع ، بلقب صدر الأفاضل، والصقه بهذا الرجل ؛ لأنّ المصدر الذي أشار إليه ، وهو وفيات الأعيان لم يذكره باللقب المذكور فشانه في ذلك شان كتب التراجم التي أشرنا إليها.

والجدير بالذكر أنّ السيوطي نفسه الذي ذكر هذا اللقب في المطالع عرفه في البغية باسم القاسم بن الحسين بن محمد أبو محمد الخوارزمي المقتول سنة ٦١٧هـ، ومعتمدًا في ذلك على ياقوت الحموي[٦٩٧] وفي الوقت نفسه ذكر في كتابه ، عقود الزبرجد ، لقب المطرزي مقترنًا بمصنفه المغرب ناسبًا إليه بعض آرائه[٦٩٨]، وعرفه أيضًا في البغية[٦٩٩] باسم ناصر ين عبد

([٦٩٣]) معجم الكنى والألقاب لعباس القمي ١١٨/٣.

([٦٩٤]) مخطوط، المكتبة المركزية، جامعة الموصل، رقم ٤٢٥٢.

([٦٩٥]) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، ص٢١، ٣٧٣.

([٦٩٦]) المطالع السعيدة ٤٣٧/١.

([٦٩٧]) معجم الأدباء ٢٣٨/١٦-٢٥٣، وبغية الوعاة للسيوطي ٢٥٣/٢-٢٥٤.

([٦٩٨]) عقود الزبرجد ، للسيوطي ٥٧/١.

([٦٩٩]) البغية ٣١١/٢.

السيد المطرزي دون أن يشير إلى أنّه كان ملقبًا بصدر الأفاضل كباقي كتب التراجم ، وكان الأَولى بمحقق المطالع أن يقتدي بصاحب المطالع.

ويبدو أن القاسم بن الحسين كان مشهورًا بصدر الأفاضل، إذ لم ينسب هذا اللقب إلى غيره[٧٠٠]، وكان الحموي أول من ترجم له ، فقد التقى به في خوارزم[٧٠١] وأثنى عليه كثيرًا ، وكرر ذكر لقبه ، فقال: "صدر الأفاضل حقا" و "حدثني الإمام صدر الأفاضل " و "وأنشدني صدر الأفاضل" "وكتب الإمام صدر الأفاضل"[٧٠٢].

وقد ذكر له تصانيف في النحو منها : كتاب عجائب النحو ، وكتاب السر في الإعراب ، وكتاب الزوايا والخبايا في النحو ، وذكر أنّه شرح المفصل للزمخشري ثلاثة شروح : صغير ، سماه المجمرة ، ومتوسط ، سماه السبيكة ، وكبير سماه التجمير.

وأرى أنّ الحموي قد أجلّ علم القاسم بن الحسين في النحو الذي ترجم له بست عشرة صفحة أكثر مما أجلّ علم ناصر بن عبد السيد المطرزي الذي ترجم له بصفحة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإنّ القاسم بن الحسين كان معنيًّا بمؤلفات الزمخشري كشروحه للمفصل ، وربّما كان نعت ابن هشام له بأنه تلميذ الزمخشري من قبيل تصدره في النحو بعده، أما ناصر بن عبد السيد المطرزي ، فقد ذكرت المعجمات أنّه كان خليفة الزمخشري في العقيدة ، إذ كان معتزليًّا مثله.

---

(٧٠٠) الأعلام (ط٣) ٨/٦، ومعجم المؤلفين لخالد كحالة ٩٨/٨، ومعجم الكنى والألقاب ٤١٠/٢. وكشف الظنون ٩٥٦/٢.

(٧٠١) ذكر الحموي انه زار خوارزم، المدينة التي عاش فيها المطرزي وصدر الأفاضل، ينظر: معجم البلدان ٣٩٦/٢.

(٧٠٢) معجم الأدباء ٢٣٨/١٦، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧.

ويبدو أنّ نسبة لقب صدر الأفاضل إلى ناصر عبد السيد ونسبة الرأي الشاذ إليه ، وهم وقع فيه الأزهري، وأوقع فيه من بعده ، وثبت لي حسب ما اطلعت عليه أن صدر الأفاضل ، كما ذكره ابن هشام في المغني، ونسب إليه أنّه أثبت مجيء المفعول معه جملة ، هو في الحقيقة القاسم بن الحسين الخوارزمي المقتول سنة ٦١٧هـ ، وليس ناصر بن عبد السيد المطرزي الخوارزمي المتوفى سنة ٦١٠هـ.

وهذا الرأي المنسوب إلى صدر الأفاضل ، والمرفوض من لدن النحويين [٧٠٣] هو خلاف ما قاله في أحد مصنفاته ؛ فقد اطلعتُ فيما بعد على كتاب شرح المفصّل في صنعة الإعراب ، لصدر الأفاضل نفسه ؛ فلم أجده يذكر في باب الحال ما نسبه إليه ابن هشام ، بل قال عن واو الحال ، والجملة الحالية المرتبطة بالواو نفس ما قاله النحاة ، إلّا أنَّه تبنى كغيره مذهب الزمخشري ، في حلِّ مشكلة مجيء الجملة الحالية المرتبطة بالواو ، ولا صاحب لها ، بتأويلها بالظرف ، فقال : ((وعندي أنَّه يجوز أن تكون هذه الواو واو الظرف ، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ : جئتُ والشمس طالعة ، فمعناه : جئتُ وقت طلوع الشمس)) [٧٠٤] وقد عقَّبتُ على هذا التأويل في موضعه .

اشتراط الإفراد في المفعول معه : لم يوضح النحويون سبب اشتراط الإفراد في المفعول معه ، وكذلك لم يتطرق المحدثون إلى هذه القضية سوى أنّهم عرفوا المفعول معه بأنّه "اسم منصوب لا يكون جملة ولا شبه جملة"[٧٠٥] ويبدو أنّهم اشترطوا فيه ذلك استنادًا إلى تخيل إفراده في قضيتين :

---

(٧٠٣) همع الهوامع ٢٤٠/٣، والمطالع السعيدة ٤٣٧/١، وحاشية محمد الأمير على المغني ٣١/٢.

(٧٠٤) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتجمير لصدر الأفاضل ٤٤٢/١ .

(٧٠٥) التطبيق النحوي، الدكتور عبده الراجحي، ص٢٥٦.

الأولى ، استحضارهم لكلمة (مع) الظرفية وحكم ما بعدها، كلما تطرقوا إلى إعراب المفعول معه ، فكما لحظوا أنّ ما بعد ، مع ، لا يأتي إلّا مفرد ، لحظوا ذلك بعد واو المعية التي جعلت بتقديرها، وهذا ما أشار إليه نحويون إذ صرحوا بعدم جواز دخولها على الجملة لأنّها بمعنى مع التي لا يجوز دخولها إلّا على الأسماء(٧٠٦).

الثانية : أعبر عنها بما يأتي : حين يمثل النحويون للمفعول معه المفرد بنحو: اقبل القائد والجيشَ، يكون التقدير: أقبل القائد مع الجيش، ويكون المعنى: أنّ الجيش صار مصاحبًا للقائد في أثناء إقباله ، فهم حين يتصورون المصاحب (القائد) يتصورون في الوقت نفسه أنّه ليس من المعقول أن يكون ما يصاحبه جملة ، فلا يعقل مثلًا أن تكون جملة (الجيش يتدرب) مصاحبة للقائد في أثناء إقباله، لهذا لا يقولون على معنى المعية ، أقبل القائد والجيش يتدرب، بل على معنى الحال ، لندرس هاتين القضيتين :

إنّ جعل حكم ما بعد الواو كحكم ما بعد ، مع ، لا يصحّ ؛ لأنّ الواو حرف ، و(مع) اسم ، كما أنّ ما بعد ، مع ، يقع مضافًا إليه ، وليس كذلك ما بعد الواو ، هذا من جهة ومن جهة أخرى ، أنّه ليس صحيحا أن ، مع ، لا تضاف إلى الجملة ، بل تضاف إليها ، إلّا أنّها تستعين للوصول إلى هذه الإضافة ، بأداة من الأدوات التي سميت عند البصريين، الحروف المصدرية ، وعند الكوفيين، أدوات الوصل، نحو: لم يستفد المهمل من نصيحة والده مع أنّه حثه على اتباعها ، ونحو: سافر زيد مع أنّ المطر نازل ، وأرى أنّه لا فرق بينهما من جهة صحة دخولهما على الجملة الاسمية ، سوى أن ، مع ، تحتاج إلى الحرف للوصول إليها في حين لا تحتاج الواو

(٧٠٦) اللباب للعكبري، ص٤٦٢-٤٦٣، وفاتحة الإعراب، ص١٩. وشرح الرضي ٤/٤٣، ٤/٦٨.

إلى ذلك ، لكونها حرفًا ، والحرف لا يستعين بغيره ، بل هو الذي يستعان به في هذا المجال وأمثاله.

فإذا ثبت صحة دخول ، مع ، على الجملة ، يثبت صحة دخول واو المعية عليها ؛ لأنّ معنى المعية أشد وضوحًا في ، مع ، من الواو.

أما فيما يتعلق بالقضية الثانية ، فإنّه حين نقول : أقبل القائدُ والجيشَ (بنصب الجيش) يقال: إنَّ المعنى: أقبل القائد مع الجيش ، فالعلاقة هنا تكون بين المفعول معه والمصاحب أنّهما أقبلا معًا ، إلّا أن المصاحب هذا يختفي عند جعل المفعول معه جملة ؛ لأنّ علاقة المعية تتحول حينئذ من كونها بين المفعول معه المفرد ، والمصاحب الذي هو الفاعل ، إلى كونها بين المفعول معه الجملة ، والجملة التي فيها المصاحب، وهذه مسالة تستحق الانتباه ، إذ يبدو لي ، كما أنّ التوافق يتمّ عند عطف اسم على اسم ، أو جملة على جملة ، ولا يتمّ عند عطف اسم على جملة ، أو جملة على اسم ، فكذلك شان المفعول معه فهو عندما يكون مفردًا سيكون مصاحبه المفرد، الفاعل أو المفعول ، لتكون المعية بين مفرد ومفرد، أمّا عندما يكون جملة ، فإن مصاحبها سيكون الجملة التي قبلها.

ومما يجدر ذكره ، أن تعريف النحويين للمفعول معه ، وإن قصد به المفرد، لم تكن عباراته موجهة إلى الحالة الأولى حسب ، فقد عُرِّف المفعول معه ، بأنّه الواقع بعد "واو المعية المفيدة مصاحبة ما قبلها لما بعدها"[٧٠٧] فقد أشير إلى المفعول معه ومصاحبه بلفظ ، ما ، وهي عامة تشمل المفرد والجملة.

وعُرّف أيضًا بأنّه "هو الذي صحبه فعل الفاعل أو قارنه"[٧٠٨] وهنا ينبغي أن نمعن في النظر في عبارة (صحبةُ فعل الفاعل) فإنّه فيها لم يجعل

([٧٠٧]) المشكاة الفتحية، ص١٩٥، الكلام للسيوطي.

([٧٠٨]) المفضل في شرح المفصل، ص٦٣٩.

المصاحب ، القائد ، المفرد ، في نحو: اقبل القائد والجيشَ ، بل جعل فعله ، اقبل، أي: أنّ المصاحب صار حسب هذا التعريف حدوث الإقبال آو جملة : أقبل القائد ، لا القائد. وهذا التعريف يناسب المفعول معه عند وقوعه جملة ، نحو ما مثلنا : أقبل القائد والجيش يتدرب ، فليس المعنى في هذه الجملة وأمثالها ، أن نجعل جملة: الجيش يتدرب مصاحبا للقائد ، ومن هنا جاء عدم صلاح جعلها حالًا ؛ لأنّ الحال يستوجب حسب معناها أن تكون صفة للفاعل أو المفعول ، في حين صح جعلها مفعولًا معه ؛ لأنّه أريد اقتران جملة : أقبل القائد ، بجملة : الجيش يتدرب ، أي: اقتران حدوث الإقبال بحدوث التدريب.

وهنا تبرز حقيقة ، وهي أنّه إذا صح وقوع الحدوث مفعولًا معه فإنّه يصح وقوع الجملة مفعولًا معه ؛ ذلك أنّ الجملة تعد حدوثًا ، فكما جاز مثلًا وقوع حدوث طلوع الشمس مفعولًا معه ، وهو مفرد ، نحو: مات زيد وطلوع الشمس، فإنّه جاز وقوعه ، وهو جملة في نحو: مات زيد والشمس تطلع ، ومثل هذا قولنا: سافر سعيد والمطر ينزل ، وسافر سعيد ونزول المطر.

وهنا تبرز أيضًا حقيقة أخرى ، وهي أنّ المفعول معه إذا كان مصدرًا جاز أن يكون مصاحبه الجملة التي قبلها أو المفرد، فالمثال المذكور : سافر سعيد وهطول المطر، فإنّ المصدر (هطول) يحمل صفتين، صفة الإفراد وصفة الحدوث ، شأن الجملة الفعلية ، فإذا راعينا إفراده، جعلنا مصاحبه الفاعل المفرد وإذا راعينا حدوثه ، جاز أن نجعل مصاحبه جملة (سافر سعيد)، ويكون معنى المثال على الأول: إن زيدًا سافر بصحبة المطر، ويكون معناه على الثاني : أن حدوث سفره وهطول المطر حصلا في وقت واحد.

إنّ المعية التي يراد منها اجتماع شيئين ، سواء كانا اسمين أم جملتين قد شملهما التعريف ومجمل أقوال النحويين وتقديراتهم في هذا الباب

، فالنحويون مجمعون على أنّ الواو الداخلة على المضارع المنصوب تفيد معنى المعية ، ومجمعون على أنّه يؤتى بها لغرض الجمع بين حدوث ما بعدها وحدوث ما قبلها، فمعنى: لا تنه عن خلق وتأتي مثله ، هو النهي عن الجمع بين القبيح وإتيانه[٧٠٩] ومعنى: لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، هو النهي عن الجمع ، بين أكل السمك وشرب اللبن[٧١٠] ومعنى قول الشاعر :

ألَـمْ أكُ جـارَكُم ويكـونَ بينـي وبيـنكم المـودةُ والإخـاءُ

هو "الم يجتمع هذا منكم وكون هذا مني"[٧١١] ومعنى قوله تعالى: **(وَلاَ تَلْبِسُواْ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُواْ الْحَقَّ)**[٧١٢]. هو النهي عن الجمع بين اللبس والكتمان[٧١٣] عند جعل المضارع منصوبا على المعية ، ومعنى قول ابن مالك : فلا تكُنْ جَلدًا وتُظهِرَ الجَزَعْ ، هو النهي عن الجمع بين الجلد وإظهار الجزع[٧١٤].

أي: أنّ النحويين قد عرّفوا واو المعية في نحو الأمثلة المذكورة بأنّها التي يراد منها "الجمع بين فعلين"[٧١٥] أي الجمع بين جملتين.

إذن المعية أو المصاحبة لا يشترط أن تكون بين مفرد ومفرد أو بين اسم واسم ، بل يجوز كما قال الرضي أن يؤتى بواو المعية لغرض "مصاحبة الفعل للفعل"[٧١٦] كما يؤتى بها لغرض "مصاحبة الاسم للاسم"[٧١٧].

---

(٧٠٩) كتاب سيبويه ٤٢/٣، والمقتضب ٢٦/٢.

(٧١٠) كتاب سيبويه ٤٢/٣، والمقتضب ٢٥/٢.

(٧١١) المقتضب ٢٧/٢.

(٧١٢) سورة البقرة، من الآية ٤٢.

(٧١٣) فاتحة الإعراب، ص٢٠.

(٧١٤) شرح الاشموني ضمن كتاب حاشية الصبان ٣٠٦/٣.

(٧١٥) الامالي النحوية لابن الحاجب ١٣٦/٤ والمشكاة الفتحية، ص١٣٩.

(٧١٦) شرح الرضي ٦٨/٤.

(٧١٧) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

والمحدثون وضّحوا هذه الحقيقة ، فقد ذكر الأستاذ عباس حسن أن "واو المعية فائدتها الدلالة على أن المعنى الذي قبلها والذي بعدها مصطحبان معًا عند حصول مدلولهما ، ففي مثل: أتبتسمُ وتصافح الزائر ، بنصب الفعل المضارع (تصافح)، يكون الاستفهام منصبًّا على تحقق الابتسام والمصافحة في وقت واحد للزائر... ولما كانت هذه الواو دالة على اجتماع المعنيين واصطحابهما سميت لذلك واو المعية"(٧١٨).

نخلص مما فصلنا ذكره أنّ المفعول معه، حسب تعريف النحويين له ، وما مثلوا وقدروا ، هو شيء، يراد اقترانه بما قبله في زمن واحد ، ولا يشترط في هذا الشيء ، أن يكون مفردًا، بل يكون جملة أيضًا.

المفعول معه بصيغة المضارع المنصوب :

اجتماع العطف والمعية في الواو الداخلة على المضارع المنصوب:

يتحدث بعض النحويين عن الواو الداخلة على الفعل المضارع المنصوب ، فيذكر مثل عبارة: "والصحيح أنّ الواو في ذلك عاطفة ، والفعل منصوب بـ(أن) مضمرة بعد الواو"(٧١٩) أو مثل عبارة: "أنّ الفعل ينصب بعدها بإضمار (أن) جوازًا بشرط أن تكون الواو عاطفة للفعل الذي دخلت عليه"(٧٢٠).

ومثل هذا التعبير قد يوهم أنّ جمهور النحويين عيّنوا جعل الواو المذكورة عاطفة ، في حين اتفقوا على معيتها أيضًا ، فالجرجاني مثلًا، يقول عن هذه الواو أنّها "ليست للعطف فقط ، وإنّما... تتضمن لمعنى، مع"(٧٢١).

فقد شاع عند النحويين الخلط بين هذين المعنيين في الواو المتقدم ذكرها ، فكثيرًا ما تقرا مثل قولهم: "بعد واو المعية، أي: الواو العاطفة المفيدة

---

(٧١٨) النحو الوافي ٢٨٥/٤.

(٧١٩) الجنى الداني، ص١٨٧، البرهان ٤٣٥/٤، وصرف العناية ١٤٨.

(٧٢٠) الكواكب الدرية ٧٣/٢.

(٧٢١) المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٥٩/٢-١٠٦٠.

لمعية"[722] وقولهم: "وتقرَّ، الواو: عاطفة ، تقر: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة بعد واو المعية"[723] أو قولهم: "الواو واو معية... وهي حرف عطف"[724].

لقد جعل النحويون هذه الواو تفيد معنى العطف من جهة ، وأضمروا (أن) بعدها من جهة أخرى ؛ ذلك أنهم لا يريدون أن يعدوها للمعية حسب ، ولا يريدون أن يعدوا المضارع جملة فعلية ، ليتفق هذا وما قالوه : إن المفعول معه لا يكون إلّا مفردًا.

والنحويون حين يذكرون أنّ هذه الواو التي تفيد معنى المعية ، هي عطف أيضًا ، لا يعنون أنّ أصلها العطف ، فالقول الأخير قالوا به كذلك ، وفي غير هذا الباب ، حيث جعلوا واو المفعول معه ، وواو الحال أصلهما العطف لكنّهم ، في الواو التي انتصب بعدها الفعل المضارع ، ذكروا أنّها واو عطف حقيقة ، وليس في الأصل فقط.

فصار عند النحويين ثلاثة أنواع من الواو في هذا الميدان:

الأولى: واو العطف ، وهي المعروفة عند النحويين قواعدها ، نحو: نجح زيد وبكر .

والثانية : واو المعية ، وهي المعروفة أيضًا أحكامها ، وهي الداخلة على المفعول معه المفرد، نحو: سافرت وزيدًا .

وواو ثالثة : تجمع بين الواوين السابقتين ، وهي الداخلة على الفعل المضارع المنصوب ، نحو: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن.

إنّ جعل هذه الواو، واو معية وعطف في آن واحد ، تناقض ما كان ينبغي أن يقول به النحويون ، بل القائلون بذلك ، ينقضونه بأنفسهم في باب

---

(722) المشكاة الفتحية، ص٨٠.

(723) شواهد القطر للشربيني، ص٦.

(724) شرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل، ص٢٣١.

واو العطف وواو المفعول معه المفرد ، قبل أن ينقضوه في باب الواو الداخلة على الفعل المضارع المنصوب. وفيما يأتي تفصيل ذلك:

المعية والعطف معنيان مختلفان ولا يجتمعان : نسب إلى الأخفش انه لم يجز استعمال الواو بمعنى ، مع ، إلا عند جواز استعمالها عاطفة ،[٧٢٥].

وقد صرح بهذا ابن جني ، فذهب إلى أن العرب، لم تستعمل الواو قط، "بمعنى ، مع ، إلّا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لصلحت ، ألا ترى انك إذا قلت: قمت وزيدًا ، أي : مع زيد ، قد كان يجوز لك فيه أن تقول : قمت وزيد"[٧٢٦] ولهذا كما يقول ابن جني : لم يجز العرب والنحويون مثل قولك: انتظرتك وطلوع الشمس ، لأنه ، وان جاز هذا على معنى المعية ، وعلى تقدير: انتظرتك مع طلوع الشمس ، يمتنع لعدم جوازه لمعنى العطف، لأنه لا يجوز هنا عطف طلوع "على التاء... لان طلوع الشمس لا يجوز منه انتظار ، كما يجوز أن تقول: قمت وزيدًا ، فتعطف (زيدا) على التاء ، لأنه يجوز من زيد القيام ، فهذا مذهب من الوضوح مالا يخفى"[٧٢٧].

وقد قال بهذا الجرجاني[٧٢٨] وأبو منصور الجواليقي[٧٢٩] وذكر أبو حيان الاندلسي أن هذا هو مذهب أكثر النحويين[٧٣٠]. ولست هنا بصدد مناقشة هذا الفريق من النحويين في هذه القضية ولا يعنيني صحتها أو عدم

([٧٢٥]) منهج السالك، ص١٥٧، وحاشية عبد الغفور على شرح الجامي، ص١٦٣.

([٧٢٦]) سر الصناعة ١/١٤٣.

([٧٢٧]) سر الصناعة ١/١٤٤.

([٧٢٨]) المقتصد في شرح الإيضاح ١/٦٦١.

([٧٢٩]) المختصر في النحو، ص١٥٠-١٥١.

([٧٣٠]) منهج السالك، ص١٥٧ والمطالع السعيدة ١/٤٣٦.

صحتها ، لكن أريد أن اذكر من هذا المنطلق أن ثمة فرقاً واضحاً بين المعية والعطف ، يصل أحياناً إلى درجة، انه لا يصلح اجتماعهما ، حتى إنَّ هذه الطائفة من النحويين اتخذوا من هذا الفرق عدم تجويز ما مثلوا من المفعولات معه، مع صلاحها لمعنى المعية ، ذلك لعدم جواز العطف فيها ، لو أريد منها هذا المعنى.

أما الفريق الآخر الذي أجاز استعمال المفعول معه في المواضع التي يصح فيها العطف أو لا يصح ، فإنهم ، وإن لم يمنعوا الأمثلة السابقة التي منعها الفريق الأول ، قد أوجبوا استعمالها على المعية حسب، مؤكدين أيضاً أن المعية والعطف معنيان مختلفان ، وانهما لا يجتمعان.

فالتوحيدي (ت٤٠٠هـ) يذكر انك "تقول لا تأكل الخبز والسمك فان أكل احدهما لم يعصك ، وإذا قلت لا تأكل الخبز أو السمك ، لم يكن له أن يأكل احدهما"[٧٣١].

جاء التوحيدي في المثال الأول بالواو ، ليصح بها معنى المعية ، ويكون المراد نهي المخاطب من أن يجمع بين أكل الخبز والسمك ، فإذا أكل كلا منهما على حدة لم يكن عاصيا للناهي ، وفي المثال الثاني ، جاء بحرف عطف ، لا يصح فيه معنى المعية ، وهو (أو) العاطف ، فبه تَعَيَّنَ العطف ، فصار مخالفا لمعنى الأول ، فحرم عليه أكل كل من الخبز والسمك على كل حال ، بعد أن كان مباحاً له، ذلك في المثال الأول، باستثناء الجمع بينهما .

فكلام النحويين يتضمن في هذا الباب ، انه يتعين نصب الاسم بعد الواو على المعية عند إرادة هذا المعنى ، أو عند عدم صلاحه لمعنى العطف، فالعكبري يقول عن الاسم بعد الواو في الحديث النبوي: "بعثتُ أنا

([٧٣١]) أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة ٣/٧١-٧٢.

والساعةَ "انه" لا يجوز فيه إلّا النصب ، والواو فيه بمعنى ، مع ، والمراد به المقارنة ، ولو رفع لفسد المعنى ، لان تقديره يكون: بعثت أنا وبعثت الساعة ، وهذا فاسد في المعنى ، إذ لا يقال بعثت الساعة ، ولا في الوقوع"[٧٣٢].

والجدير بالذكر أن العطف هنا لم يجز مع جوازه من جهة اللفظ ، ذلك لأن المعطوف ، قد أكد بالضمير المنفصل.

ومن أمثلة هذا الموضوع : مات زيد وطلوع الشمس[٧٣٣] وقوله تعالى: **(وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ)**[٧٣٤] وقوله تعالى: **(ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا)**[٧٣٥] وقول الشاعر:

فكونوا أنتم وأبيكم مكان الكُليتين من الطِحال [٧٣٦]

ما ذكرناه من الأمثلة دلت دلالة واضحة على أن الواو لا يصح أن يجتمع فيها العطف والمعية في آن واحد ، وان يقصدا معا في جملة واحدة ، حتى عند جواز المعنيين، فهما يجوزان لكن إذا اختلف القصد فيهما وفي مقامين وحركتين مختلفتين[٧٣٧] ولم يشر احد من النحويين إلى صلاح إرادة المعنيين مع بقاء القصد واحدا ، بل إما المعية وإما العطف ، أي: انهما وان جازا ، يجب إلغاء أحدهما عند إرادة الآخر.

([٧٣٢]) إعراب الحديث، ص٣٠، رقم الحديث ٤٤.

([٧٣٣]) منهج السالك، ص١٥٧، وأوضح المسالك ٢/٥٤.

([٧٣٤]) سورة المزمل، من الآية ١١، البرهان ٤/٤٣٦.

([٧٣٥]) سورة المدثر، الآية ١١، المصدر نفسه ٤/٤٣٦.

([٧٣٦]) شرح الاشموني مع كلام المحقق في الحاشية ٢/٤٢٢-٤٢٤.

([٧٣٧]) باستثناء حالة النصب، فيتحدان في الحركة، لكن يختلفان في المعنى والقصد.

تجرد العطف من المعية : يذكر النحويون أنّه إذا قلنا : جاء زيد وعمرو ، يحتمل أن يكون الذي جاء أولًا ، زيد ، ويحتمل أن يكون الذي جاء أولًا ، عمرو ، ويحتمل أن يكون مجيئهما معًا[٧٣٨].

فواو العطف بالاحتمال الأخير تضمنت معنى المعية ، إلّا أنّها لا تسمى واو المعية لعدم اقتصارها عليه ، وقد أكد النحويون هذه الحقيقة فالمجاشعي عرّف واو المعية بأنّها "جامعة غير عاطفة" وعرّف واو العطف بأنها "جامعة عاطفة"[٧٣٩].

فقد صرح المجاشعي بأنّ واو المعية يجب تجردها من معنى العطف حين عرّفها بقوله: جامعة غير عاطفة ، وصرح بأنّ التي يجتمع فيها العطف والمعية ، هي الواو المعروفة عند النحويين بواو العطف حين عرّفها بأنّها جامعة عاطفة ، وإلى مثل هذا أشار أبو البركات بن الأنباري ، فذكر أنّ واو العطف فيها معنيان "العطف ومعنى الجمع ، فلمّا وضعت موضع (مع) خلعت عنها دلالة العطف"[٧٤٠].

فالواو كما قال بعض النحويين: "لا يتصور انفكاكها في العطف عن الجمعية".[٧٤١].

وهنا تتضح مسألة مهمة ، وهي : أنّه إذا صح أنّ الواو الداخلة على الفعل المضارع ، هي معية وعطف ، كما ذهب النحويون، فإنها ستكون عين

---

(٧٣٨) مجالس ثعلب ٤٥٤/٢ وشرح اللمع لابن برهان العكبري، ١٣٠/١-١٣١، والمقتصد في شرح الإيضاح ٦٦١/١.

(٧٣٩) شرح عيون الإعراب. ص١٨٥.

(٧٤٠) الإنصاف ١٥٦/١، مسألة ٣٠.

(٧٤١) التحفة الشافية في شرح الكافية، مخطوط، ورقة ١٧١، وهذا المخطوط لتقي الدين النيلي، وهو إبراهيم بن عبد الله بن ثابت الطائي، ينظر: مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ١٨٦/١.

الواو المعروفة عندهم بواو العطف ، وأنّه لا يجوز تسميتها واو المعية ، وبما أنّهم مجمعون على أنّها بمعنى (مع) ، فإنّ هذا المعنى يوجب تجريدها من معنى العطف.

نقض النحويين لمعنى العطف : النحويون، وان قالوا: إنّ الواو الداخلة على المضارع المنصوب تفيد العطف، نقضوا هذا المعنى بأنفسهم من وجوه عدة وتوضيح ذلك فيما يأتي:

١-يذكر النحويون أنّ نحو قول العرب : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، معناه : لا تجمع بينهما ، لذا وجب نصب (تشربَ) على معنى المعية ، ولو جزم لكان المعنى فاسدًا ؛ لأنّه سيعنى النهي المطلق ، وهو على فساده غير مراد[٧٤٢].

والمعروف أنّ العرب ذكرت المثال هذا ، لاعتقادها أنّ الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن ، يولد أمراضًا خبيثة ومزمنة[٧٤٣] وهذا المقصود لا يحصل إلّا بتعيين معنى المعية

٢-بعد أنْ أكد الجرجاني صحة اجتماع معنيي العطف والمعية في الواو الداخلة على الفعل المضارع ، قال لإثبات ذلك : إنَّ هذه الواو هي "كما تقول: الشرح والمشروح خير من المشروح ، تريد أنّهما جميعا خير من هذا الواحد ، ولا تريد أنّ كلّ واحد من الشرح والمشروح خير من المشروح.٠٠٠كيف وفي ذلك استحالة ؛ لأنه بمنزلة أن تقول : كلّ واحد من زيد وعمرو خير من زيد ، وهذا كقولك : زيد خير من زيد ، وذا محال"[٧٤٤].

---

(٧٤٢) كتاب سيبويه ٣/٤٢-٤٣ ، والمقتضب ٢/٢٦، والموجز في النحو لابن السراج، ص٧٩-٨٠.

(٧٤٣) حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل ص٢٦٤.

(٧٤٤) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/١٠٥٩-١٠٦٠.

وهنا لا بد أن نسأل ما الدليل الذي استند إليه الجرجاني في أن الواو في قول القائل : الشرح والمشروح خير من المشروح ، هي واو جمعت بين العطف والمعية ؟ فحين ذكر أنّ المراد من المثال "أنّهما جميعًا خير من هذا الواحد"، ألم يكن بهذا قد أثبت أن الواو في هذا المثال قد أفادت المعية دون العطف ؟ أوَ لم يكن قد نفى إرادة المعنى الثاني حين نفى أن يكون المراد "أن كل واحد من الشرح والمشروح خير من المشروح" ؟

أوَ لم يكن قد جعل العطف مستحيلًا وقوعه وقصده حين ذكر أن "في ذلك استحالة ؛ لأنّه بمنزلة أن تقول كلّ واحد من زيد وعمرو خير من زيد ، وهذا كقولك: زيد خير من زيد".

فالذي قاله الجرجاني في المثال الذي ساقه ، لم يؤيد ما ذهب إليه ، فقد أكد استحالة العطف في هذه الواو ، واستحالة أن يكون المتكلم قد أراده ، لأنه مخالف للعقل والواقع والحساب.

والجرجاني وباقي النحويين لا يملكون في هذا الباب أيّ دليل كان على أنّ واو المعية تفيد العطف أيضًا ، سوى دليل شكلي يجب أن لا يلتفت إليه بجنب المعنى، وهو كون الاسم وقع مرفوعًا وما قبله مرفوع وعندهم المفعول معه المفرد لا يكون إلّا منصوبًا ، فهذا ما ساعدهم على الظنّ بأنّ واو المعية هنا أفادت معنى العطف ، والحقيقة أنّها لم تفده ، وأنّ المثال الذي استشهد به والأمثلة المشابهة التي ذكرها النحويون ، لا يكون دليلًا على أنّ هذه الواو أفادت العطف والمعية في آن واحد بل يكون دليلًا على جواز مجيء المفعول معه مرفوعًا ، لان الذي يعول عليه في الإعراب هو المعنى لا اللفظ ، فلو سئلت مثلًا : ما دليلك على أنّ المفعول معه قد يأتي مرفوعًا؟ لكان دليلي المثال الذي استشهد به الجرجاني : الشرح والمشروح خير من المشروح ؛ ذلك أنّ الاسم المرفوع بعد الواو في هذا المثال لا يصحّ أن يكون

إلا مفعولًا معه ، لوقوعه بعد واو دلت على المعية حسب ، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على الرغم من رفعه ، لاستحالة معنى العطف وفساده .

والجرجاني نفسه قد أثبت غير مرة وجوب تعيين المعية دون العطف عند إرادة الأول، إذ يقول عن البيت المشهور :

ولُبسُ عباءَةٍ وتقرَّ عيني   أحبّ إليَّ من لُبْسِ الشُفوفِ

إن معناه هو: أن تجمع بين لبس العباءة وقرة العين ، فيقال أنّهما جميعًا أحبّ من لبس الشفوف ، وليس المقصود أن لبس العباءة [وحدها] أحب من لبس الشفوف"[٧٤٥] ، فمثل هذا المعنى الأخير يجب أن لا يكون محتملًا ، وأنّه سيكون محتملًا حصوله ، بل يتعين مراده ، لو جعلنا الواو في (وتقر) واو عطف أيضًا ، فيجب لمنع هذا الاحتمال جعل هذه الواو خالصة لمعنى المعية .

وذكر ابن يعيش مثل هذا عن البيت المذكور، أنّ المقصود هو اجتماع لبس العباءة وقرّة العين على لبس الشفوف "ولو انفرد أحدهما بطل المعنى"(٧٤٦).

٣-كيف يجوز الجمع بين العطف والمعية ، وهما معنيان متناقضان فابن هشام يذكر أنّه يمتنع العطف إذا كان المانع معنويًّا "كقولك: لا تنه عن القبيح وإتيانه ؛ ذلك أنّ المعنى على العطف : لا تنه عن القبيح وعنه إتيانه وهذا تناقض"(٧٤٧). وهذا المثال كالبيت المشهور : لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله

٤-من الأمور الجديرة بالذكر في هذا الصدد أنّ جمهور النحويين حين يذكرون أنّ الواو الداخلة على المضارع المنصوب عاطفة ، وحين

---

(٧٤٥) المقتصد ١٠٥٨/٢-١٠٥٩.

(٧٤٦) شرح المفصل ٢٥/٧.

(٧٤٧) شرح قطر الندى، ص٢٣٢.

يذكرون في الوقت نفسه أنّ هذا المضارع منصوب بـ(أن) مضمرة ، يقولون هنا ، بما لم يقولوا به ؛ لأنّ واو العطف ، كما هو معروف ، لا تنصب الفعل بعدها ، لا بـ(أن) مضمرة ولا بغيرها ، كما صرح بذلك ابن مالك حين قال: إن النصب يكون "بالواو المصاحبة على أنّهما [يعني الواو والفاء] إذا قصد بهما العطف لا ينصب الفعل بعدهما إلّا بمقتضى العطف على منصوب"(٧٤٨).

وإذا قالوا إنّ الواو هي واو المعية ، نقول: لِمَ إذن تسمونها واو عطف؟ ولِمَ إذن تضمرون أن من أجل جعل المضارع صالحًا للعطف على ما قبله؟

يظهر أنّ في كلام النحويين تناقضًا ، وأرى أنّ الذي أوقعهم فيه قولهم : إنّ الواو أفادت المعية والعطف في آن واحد ، مع أنّها للمعية حسب.

٥-ينقض النحويون معنى العطف في الواو الداخلة على الفعل المضارع المنصوب حين يسمّونها واو الجمع[٧٤٩] وينقضونه عندما يجعلونها بمعنى ، مع ، وحين يذكرون أنّ نحو : ولبس عباءة وتقرّ عيني ، ونحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، هو بتقدير: ولبس عباءة مع قرة عيني ، ولا تأكل السمك مع شرب اللبن[٧٥٠] بل صرح ابن السراج[٧٥١] والأشموني[٧٥٢]

---

(٧٤٨) شرح عمدة الحافظ بتحقيق الدوري، ص٣٤٢.

(٧٤٩) الجمل للجرجاني، ص٢٣، والانموذج في النحو للزمخشري مع كتاب نزهة الطرف، ص٩٧، والامالي النحوية لابن الحاجب ١٣٦/٤، وفاتحة الإعراب، ص١٧، ١٩ والإعراب عن قواعد الإعراب ص٩٣، والمغنى في علم النحو للجار بردي، ص٢٣.

(٧٥٠) شرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٧، وشرح شذور الذهب، ص٢٣٩-٢٤٠، وشرح المغني في علم النحو للميلاني، ص٧٥، والشواهد على شرح ألفية ابن مالك، ص٣٨٩، ومغني اللبيب ٤٨٢/٢.

"بأنّ الواو في هذا بمعنى ، مع ، فقط". وإنّهم ينقضونه عندما يسمونها واو ، مع[٧٥٣].

وينقضونه عندما يسمونها صراحة ، واو المعية[٧٥٤] وهذا يقضي تعيين معنى المعية فيها دون العطف ؛ لأنّه المصطلح نفسه الذي وضع على واو المفعول معه المفرد ، في نحو: انتظرتك وطلوع الشمس ، فهذه الواو جعلت كتلك تمامًا، فقد ذكر الغزالي (ت٥٠٥هـ) أنّ الواو: "تكون للجمع ، كقولهم: جاء البرد والطيالسةَ وكقولهم : لا تأكل السمك وتشربَ اللبن"[٧٥٥] وممن قصد إدخالهما في مصطلح واحد من النحويين ، السيوطي، فذكر أنّ من النواصب "واو ، مع ، فتنصب المفعول معه... والمضارع"[٧٥٦] ثم عرفها بأنّ معناها ، مصاحبة ما قبلها لما بعدها في زمان واحد ، فقد شملهما التعريف ، وهو نفسه الذي جعله أيضًا لتعريف المفعول معه المفرد[٧٥٧] وقد جعل صاحب المشكاة هذا التعريف أيضًا للواو الداخلة على المضارع المنصوب[٧٥٨] وكذلك المحدثون وحدوا بينهما في التعريف[٧٥٩].

---

(٧٥١) الأصول في النحو ١٥٩/٢.

(٧٥٢) حاشية الصبان ٣٠٨/٣.

(٧٥٣) الإتقان للسيوطي ١٧٨/١.

(٧٥٤) أوضح المسالك ١٧٥/٣، وشرح شذور الذهب، ص٣١٠-٣١٢، والجامع الصغير لابن هشام، ص١٧٢-١٧٣، والمشكاة الفتحية، ص٨٠، وشواهد القطر للشربيني، ص٦، ٨.

(٧٥٥) أبو حامد الغزالي، المنخول من تعليقات الأصول، ص٨٥-٨٦.

(٧٥٦) الإتقان ١٧٨/١.

(٧٥٧) المشكاة الفتحية، الكلام للسيوطي، ص١٩٥.

(٧٥٨) المصدر نفسه، ص٨٠.

(٧٥٩) أقسام الكلام العربي، ص٣٥٤ ومعجم الأدوات النحوية، ص١٦٣.

فواو المضارع المنصوب وواو المفعول معه المفرد مصطلحهما واحد، وتعريفهما واحد ، والمعروف عند النحويين أنّ واو المفعول معه المفرد لا يجوز أن تشاب بالعطف البتة ؛ لأنّه مناقض لمعناها ، ووجوده يستلزم إلغاءها أو إفسادها.

٦-ينقض النحويون معنى العطف في الواو الداخلة على المضارع المنصوب حين يذكرون "أنها تنصب الفعل المستقبل إذا أردت بها غير معنى العطف"[٧٦٠].

وعلى الرغم من أنّ ابن جني لم يجز المفعول معه المفرد، إلّا عند صحة عطفه ، فإنّه هنا في المضارع المنصوب أكد أن الفعل ينصب إذا كانت الواو "بمعنى الجمع... مجردة من العطف"[٧٦١].

وهذا ما اشترطه النحويون في الواو لنصب المضارع بعدها ، ولهذا صرح الواسطي بأنّ "هذه الواو ليست العاطفة ؛ لأنّها لو كانت هي ، لجعلت إعراب الثاني كإعراب الأول"[٧٦٢] وصرح بعضهم بأنّ العطف في مثل هذه الحالة ، متعذر من هذه الجهة ، ومن جهة أنّ الفعل الذي بعدها مخالف لما قبلها في المعنى أيضًا[٧٦٣].

فحين يذكر النحويون أنّ الواو الداخلة على المضارع المنصوب واو عطف ، فإنّ هذا يلزمهم أن يلغوا فيها معنى المعية ، فمن التناقض أن يقال بهذا وهذا في وقت واحد ، وهذا ما توصل إليه الرضي ، فقال : "كذا نقول في الفعل المنصوب بعد واو الصرف... ليكون الصرف مرشدًا من أول

---

(٧٦٠) الجمل، للزجاجي بحقيق الحمد، ص١٨٧-١٨٨، وبتحقيق أبي شنب، ص١٩٨، الحلل، ص٢٥٤-٢٥٥.

(٧٦١) اللمع، بتحقيق شرف، ص٢١٠.

(٧٦٢) شرح اللمع لأبي الواسطي، ص٨١.

(٧٦٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٥٧.

الأمر أنّها ليست للعطف ، ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله، كما قال النحاة ، لم تكن فيه نصوصية على معنى الجمع"[٧٦٤].

من المعروف أنّ النحويين متفقون على معية الواو الداخلة على المضارع المنصوب، والحديث السابق لم يكن لإثبات هذا ، وإنّما لإثبات تجريدها من معنى العطف ، فهي واو معية خالصة لهذا المعنى.

إضمار (أن) ومعنى العطف : يظهر من كلام سيبويه أنّ سبب إضمار (أن) كان على نية تحويل الفعل إلى مصدر مؤول بغية صلاح عطفه على مصدر مثله ، فهو يذكر أنّ الشاعر في قوله : لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله "أراد لا يجتمعنّ النهي والإتيان، فصار (تأتي) على إضمار أن"[٧٦٥].

وأوضح الأخفش هذه القضية ، فذكر أنّ المتكلم في نحو المثال المذكور" أضمر مع الفعل ، أن ؛ لأن ، أن ، مع الفعل تكون اسما فتعطف اسما على اسم ، وهذا تفسير جميع ما انتصب من الواو والفاء"[٧٦٦].

وأوضح ابن السراج هذه القضية أكثر ، فذكر أنّ المضارع المنصوب بعد الواو على ضربين "أحدهما أن يعطف الفعل على المصدر ، نحو قولك: يعجبني ضرب زيد وتغضب ، تريد، وأن تغضب ... فإذا نصبت فقد عطفت اسمًا على اسم ، ولولا أنّك أضمرت ، أن ، ما جاز أن تعطف الفعل على الاسم ؛ لان الأسماء لا تعطف على الأفعال ، ولا تعطف الأفعال على

([٧٦٤]) شرح الرضي ٤/٦٧-٦٨، شرح المغني للشمني ٢/١٠٩ وحاشية الصبان ٣/٣٠٦ وحاشية الخضري ٢/١١٦.

([٧٦٥]) كتاب سيبويه ٣/٤٢- ٤٣.

([٧٦٦]) معاني القرآن ١/٦٥، ١/٥٨-٥٩، ١/٦٣.

الأسماء لأن العطف نظير التثنية ، فكما لا يجتمع الفعل والاسم في التثنية ، كذلك لا يجتمعان في العطف[٧٦٧].

ويذكر أبو علي النحوي أنّ "أن ، لا تكاد تعمل حتى تثبت منها عوضًا أو يعطف على اسم"[٧٦٨]. وممن صرّح بهذا ، الجرجاني[٧٦٩] وابن معط[٧٧٠] وابن الحاجب[٧٧١]، والعكبري[٧٧٢] وركن الدين الاستراباذى[٧٧٣]، وابن هشام[٧٧٤]، والزركشي[٧٧٥].

وهذا هو المذهب السائد[٧٧٦]، وكلامهم عامة كان صريحا بأنّ (أن) تضمر قبل المضارع عندما يراد عطفه على ما قبله ، فإضمار ، أن ، إذن كان لهذا السبب ، ليكون المضارع به مصدرًا مؤولًا بمنزلة الاسم ، ليصح عطفه على اسم مثله ، لامتناع عطف الفعل على اسم ، نحو : ولبس عباءة وتقر عيني ، أو ليصح عطفه (على مصدر مُتَوَهَّم للفعل المتقدم)[٧٧٧] نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن.

---

(٧٦٧) الأصول في النحو ١٥٩/٢، ١٥٥/٢.

(٧٦٨) المسائل العسكريات، ص١٠٩ وبتحقيق عمايرة، وص١٣١ بتحقيق منصور.

(٧٦٩) المقتصد ١٠٧٠/٢-١٠٧١.

(٧٧٠) الفصول الخمسون، ص٢٠٣.

(٧٧١) الإيضاح في شرح المفصل ١٥/٢.

(٧٧٢) اللباب، ص٤٦٤.

(٧٧٣) البسيط في شرح الكافية، ص٩٩٥.

(٧٧٤) أوضح المسالك ١٨١/٣.

(٧٧٥) البرهان ٤٣٥/٤.

(٧٧٦) من كتب المحدثين في هذا الباب دروس في اللغة العربية للانطاكي وفاخوري ٤٨/١-٤٩ وفي الدراسات النحوية واللغوية، للدكتور احمد علم الدين الجندي ٤٢٩/١.

(٧٧٧) شرح الجمل لابن عصفور ١٥٧/٢.

وممن استخدم عبارة (مصدر متوهم) المرادي[٧٧٨]، وابن هشام[٧٧٩] والشمني[٧٨٠] والبيتوشي[٧٨١] والدسوقي[٧٨٢] ومحمد الأمير[٧٨٣] وممن استخدم عبارة (مصدر مُتَصَيَّد) يس الحمصي[٧٨٤] والجرجاني[٧٨٥] وذكروا أن التقدير: لا يمكن منك أن تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن.

والنحويون في المثال الأخير ونحوه اضطروا إلى سلوك عدة طرق وعرة من أجل أن يصلوا إلى معنى العطف الذي وضعوه على الواو :

الطريق الأول : جعل المضارع المنصوب منصوبًا بإضمار ، أن ، ليكون الفعل به مصدرًا مؤولًا بمنزلة المفرد ، وهذه الخطوة بقيت تعاني الإشكال نفسه ، مع زيادة جعلها مصدرًا معطوفًا على فعل، وهذا لا يجوز.

الطريق الثاني : لحلّ قضية الإشكال الإضافي الجديد ، جعلوا الفعل الأول (المعطوف عليه) بمنزلة المصدر المؤول أيضًا .

إن صياغة المصدر من الفعل المتأخر (وتشرب) له ما يسوغه ، فهو مثبت ، كما أنّه منصوب ، ويصح تقدير المصدرية فيه ، وأن تقول: لا تأكل السمك وأن تشرب اللبن ، أمّا الفعل المتقدم (لا تأكل) ، فإنّ النحويين يصرحون بأنّ صياغة المصدر منه ، ليس لها ما يستند إليه البتة ، بيد أنّهم تخيلوا فيه المصدرية ، لذلك سموه مصدرًا متوهما أو متصيدًا ، فاستطاع

---

(٧٧٨) الجنى الداني، ص١٨٧.

(٧٧٩) مغني اللبيب ٣٩٧/٢.

(٧٨٠) شرح المغني للشمني ١٠٩/٢.

(٧٨١) صرف العناية، ص١٤٩.

(٧٨٢) حاشية الدسوقي على المغني ٣٠/٢.

(٧٨٣) حاشية محمد الأمير على شرح شذور الذهب، ص٥٩.

(٧٨٤) حاشية يس الحمصي على شرح التصريح ٣٤٣/١.

(٧٨٥) شرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل، ص٢٣١.

النحويون الآن أن يصلوا عن طريق هذه التأويلات إلى عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم . لكن بقيت الجملة تعاني الإشكال ؛ لأنّ الواو بقيت بعد هذين التقديرين تفيد العطف لفظًا ومعنى، لذلك وجدوا أنفسهم انتهوا إلى ما بدؤوا به ، وتحاشوا الوقوع فيه .

ولكي يجعلوها تفيد المعية لجؤوا إلى الطريق الثالث : وهو أنهم أضافوا من إنشائهم عبارة، لا يكن منك أن تجمع بين كذا وكذا.

هل يمكن قبول مثل هذه التأويلات من أجل تسويغ جعل الواو عاطفة وإضمار ،أن ، بعدها ؟ أكان العرب يتصورون كلّ هذه التقديرات المتكلفة حين قالوا: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن؟

يبدو أنّ النحويين اضطروا إلى أن يجعلوا المضارع منصوبا بـ(أن) مضمرة دون باقي النواصب لحلّ الإشكال الذي وقعوا فيه ، عندما جعلوا الواو واو عطف.

فإذا كان إضمار ، أن ، جاء من عد الواو عاطفة ، وإذا ثبت فيما تقدم تفصيله عدم صلاح هذا الجانب العطفي فيها ، يثبت تلقائيا عدم صلاح هذا الإضمار ، أو في الأقل عدم الحاجة إليه ، وحينئذ لا يكون ما يلزمنا أن نجعل الناصب هو أن المصدرية ليس غير.

والمعروف أنّ جمهور البصريين قالوا بهذا الناصب ؛ لأنّهم اشترطوا في العامل أن يكون في الأغلب عاملًا لفظيًا ، بيد أنّهم في الوقت نفسه اشترطوا في المضارع أنّه لا ينصب بعد الواو ، إلّا إذا كانت "تفيد المعية أبداً"[٧٨٦] "فلولا المعية التي يدل عليها فحوى الكلام، لم تجعله مصروفًا"[٧٨٧] فنصب المضارع يكون عند دلالة الواو على المصاحبة وإلّا، فلا[٧٨٨] وقد

([٧٨٦]) المستوفي في النحو، ص٤٣٧-٤٣٨.

([٧٨٧]) المصدر نفسه، ص٤٣٩.

([٧٨٨]) شرح ابن عقيل ٣٥٢/٢-٣٥٥، وشرح الاشموني (حاشية الصبان) ٣٠٦/٣.

أكد الرضي هذه القضية وأوضحها فذكر "أنّ الفعل المنصوب بعد واو الصرف... لما قصدوا فيه معنى الجمعية [أي: معنى المعية] نصبوا المضارع بعدها"[٧٨٩] وذكر أيضًا أنّه "لمّا قصدوا مصاحبة الفعل للفعل نصبوا ما بعدها"[٧٩٠].

فكلام النحويين هذا يعد اعترافًا من حيث لم يشعروا بأنّ المضارع نصب لدلالته على المعية ، وليس لإضمار ،أن ، قبله ، فهو إذن فعل صريح في فعليته، وليس مصدرًا مؤولًا بمنزلة المفرد، فتكون الواو التي يعترف النحويون بأنّها واو المعية لفظًا ومعنى ، قد دخلت على جملة فعلية حقيقة ، وبهذا يثبت صحة وقوع المفعول معه جملة فعلية عند النحويين.

إنّ جعل النصب في المضارع بعد الواو بإضمار ، أن ، كان لعلاج مشكلة، لذا نجد من النحويين من مال عنه.

النصب على الصرف مذهب الكوفيين : يقول الفراء عن النصب على الصرف[٧٩١] "أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة ، ولا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها ، فإذا كان كذلك فهو الصرف كقوله :

لا تنه عن خلق وتأتيَ مثلَه ....

ألا ترى أنّه لا يجوز إعادة ، لا، في تأتي مثله ، فلذلك سمي صرفا"[٧٩٢] وبهذا قال أتباع الكوفيين[٧٩٣].

---

(٧٨٩) شرح الرضي ٦٧/٤.

(٧٩٠) المصدر نفسه ٦٨/٤.

(٧٩١) "الصرف هو رأي الفراء وتبعه الكوفيون قاله في الظروف التي تقع أخباراً وفي نصب المفعول معه ونصب المضارع بعد واو المعية وفاء السببية" ابو عباس ثعلب، أمام النحويين الكوفيين، عبد الجبار علوان النايلة، تحت الطبع، ص٥٢، هامش٣.

(٧٩٢) معاني القرآن ٣٤/١، وينظر ٣٩١/١.

(٧٩٣) تفسير الطبري ٢٥٢/٣، ٣٦/١٣ والحروف للمزني، ص١٠٩-١١٠.

وقد أشار الزجاج إلى هذا المذهب وقال: "هو الذي يسميه بعض النحويين الصرف"[٧٩٤] وذكر البطليوسي أنّ المضارع منصوب عند الكوفيين بواو المعية نفسها[٧٩٥] وذكر أبو البركات بن الأنباري أنّ المضارع في نحو: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن ، منصوب عند الكوفيين "على الصرف"[٧٩٦].

وذكر المرادي أنّه قد "ذهب بعض الكوفيين إلى أنّ الواو في ذلك هي ناصبة بنفسها ، وذهب بعضهم إلى أنّ الفعل منصوب بالمخالفة"[٧٩٧] وذكر ابن هشام أنّ الكوفيين سموا هذه الواو ، واو الصرف ، والمضارع منصوب عندهم بهذه الواو[٧٩٨]، وذكر العكبري أنّ المضارع المنصوب بعد واو المعية جعل " نصبه عند الكوفيين على الصرف وهو معنى الخلاف"[٧٩٩]. أي: أنّ مصطلح النصب على الصرف ومصطلح النصب على الخلاف ، معناهما واحد ، ومثل هذا ذكر الرضي[٨٠٠] ونسب البيتوشي إلى الكوفيين نصب المضارع عندهم بالمخالفة[٨٠١] وذكر الكنغراوي في كتابه ، الموفي في النحو الكوفي أنّ "المضارع ينصب بمعنى واو الجمع"[٨٠٢] ثم نسب إلى الفراء أنّه قال: أنّ الفعل "بعد الواو منصوب على الخلاف"[٨٠٣].

---

(٧٩٤) معاني القرآن ٢٤٦/١.

(٧٩٥) الحلل، ص٢٥٤-٢٥٥.

(٧٩٦) الانصاف ٥٥٥/٢.

(٧٩٧) الجنى الداني، ص١٨٧.

(٧٩٨) المغني ٣٦١/٢.

(٧٩٩) اللباب، ص٤٦٢.

(٨٠٠) شرح الرضي ٥٤/٤.

(٨٠١) صرف العناية، ص١٤٨.

(٨٠٢) الموفي في النحو الكوفي، ص١١٦.

(٨٠٣) المصدر نفسه، ص١١٧.

وذكر الدكتور المخزومي أنّ جميع الأدوات التي تنصب الفعل بعدها بإضمار ، أن ، عند البصريين، هي نفسها أدوات نصب للمضارع عند الكوفيين[٨٠٤] وذكر أن الخلاف مصطلح كوفي، لم يقل به بصري[٨٠٥]، وأضاف أنّ الظروف عند الفراء منصوبة بالخلاف ، والمضارع بعد واو المصاحبة منصوب عنده بالصرف[٨٠٦].

وذكر في موضع آخر أنّ المضارع بعد واو المعية منصوب بالواو نفسها عند جمهور الكوفيين ، أمّا عند الفراء فالناصب لهذا الفعل هو الصرف أو الخلاف[٨٠٧].

وعلى كل حال سواء أكان المضارع بعد واو المعية منصوبًا عند الكوفيين بمعنى الصرف أم المخالفة أم بالواو نفسها ، فالمتفق عليه أنّ المضارع منصوب عندهم بعد هذه الواو بغير إضمار ، أن ، أي: أنّ الفعل هنا عندهم ليس مصدرًا مؤولًا، بمنزلة المفرد ، وهذا يعني أنّهم بهذا المذهب أيدوا صحة وقوع المفعول معه جملة فعلية.

النصب بغير إضمار أن عند جماعة من البصريين : نسب البطليوسي[٨٠٨] وأبو البركات بن الأنباري[٨٠٩] والرضي[٨١٠] إلى أبي عمر الجرمي (ت٢٢٥هـ) أنّه ذهب إلى أنّ المضارع المنصوب بعد واو المعية منصوب بالواو نفسها ، وذكروا أنّه لم يقل بهذا غيره من البصريين. لكن

([٨٠٤]) مدرسة الكوفة، ص٢٨٥.

([٨٠٥]) مدرسة الكوفة، ص٢٩٣.

([٨٠٦]) المصدر نفسه، ص٢٩٥.

([٨٠٧]) المصدر نفسه، ص ٣٠٦.

([٨٠٨]) الحلل، ص٢٥٤-٢٥٥.

([٨٠٩]) الانصاف ٢/٥٥٥.

([٨١٠]) شرح الرضي ٤/٥٤.

الذي يظهر أنّ القول بنصب المضارع بغير إضمار ، أن ، لم يكن غريبًا عند البصريين أنفسهم ، فضلًا عن الكوفيين ، فالطبري يقول في إعراب قوله تعالى: **(وَلاَ تَلْبِسُواْ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُواْ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ)**[٨١١] أنّ المضارع (وتكتموا) إمّا أن يكون "مجزومًا على العطف أو منصوبًا على المعنى الذي يسميه النحويون صرفًا"[٨١٢].

فالطبري، وإن يُعدّ من أتباع الكوفيين ، أوحى بعبارته المذكورة العامة إلى أنّ نصب المضارع (تكتموا) في هذه الآية لم يكن محصورًا عند الكوفيين.

وقد وجدت الزجاج تطرق إلى إعراب هذه الآية ، وذكر عن المضارع نفسه أنّه "يصلح أن يكون نصبًا ... ومذهب الخليل وسيبويه والأخفش وجماعة من البصريين أنّ جميع ما انتصب في هذا الباب فبإضمار ، أن"[٨١٣].

فلفظه "وجماعة من البصريين" إشارة واضحة منه إلى أنّ هناك من غير هذه الجماعة ، من قال بالنصب بغير إضمار ، أن.

كما أنّ الزجاج ، مع أنّه ينقل مذهب البصريين الشائع[٨١٤]، أجاز نصب المضارع في قوله تعالى: **(وَتُدْلُواْ بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ)**[٨١٥] بالواو، أو

([٨١١]) سورة البقرة، الآية ٤٢.

([٨١٢]) تفسير الطبري ٥٦٩/١.

([٨١٣]) معاني القرآن وإعرابه ٩٤/١.

([٨١٤]) معاني القرآن ٤٠٦/١.

([٨١٥]) سورة البقرة، من الآية ١٨٨.

بمعنى الصرف[816] وذكر أنّ فتح المضارع في قوله تعالى: **(وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ)**[817] كان "على النصب بالواو"[818].

وذكر أبو جعفر النحاس أنّك إذا قلت : لا تضرب زيدًا وتأخذَ ماله نصبت (تأخذ) بواو الصرف[819] وذكر الزجاجي ، وهو بصدد إعراب المضارع المنصوب بعد الواو "أنّ جميع ما انتصب من الجوابات بالفاء والواو ، فإنّما تنصب ، لمخالفته الثاني الأول ، وأنّه لا يمكن عطفه عليه"[820].

بل قد صرح بوجوب نصب المضارع بالواو نفسها ، في نحو: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن ، فقد جعل الواو والفاء ناصبتين للفعل في جواب الأمر، والنهي ، والتمني والعرض ، والنفي والاستفهام والدعاء[821].

وذكر البطليوسي: "أنّ ظاهر كلام أبي القاسم هذا ، يوهم أنّ الواو تنصب الفعل المستقبل بنفسها دون إضمار ، أن، وكذلك قال في كتابه الموضوع في معاني الحروف ... وهذا صريح مذهب الكوفيين"[822].

وكذلك نفى الحيدرة اليمني أن يكون المضارع منصوبا بـ(أن) مضمرة وأكد أنّه منصوب بالواو نفسها[823] كما أنّه نفى أن تكون هذه الواو واو

---

(816) معاني القرآن ١/٢٤٦.

(817) سورة آل عمران، من الآية ١٤٢.

(818) معاني القرآن ١/٤٨٦.

(819) التفاحة في النحو، ص١٩.

(820) الجمل للزجاجي، بتحقيق أبي شنب، ص٢٠٣.

(821) حروف المعاني، ص٣٨-٣٩، والجمل بتحقيق أبي شنب ص١٩٨، وبتحقيق الحمد، ص١٨٧. والزجاجي في الجمل صرّح بنصب المضارع بالواو ونفسها في نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، إلا أنه أجاز نصبه بإضمار أن في نحو: ولبس عباءة وتقرَّ عيني.

(822) الحلل، ص٢٥٤-٢٥٥.

عطف. بل قال عن واو (وتأتي مثله) و (وتشرب اللبن) أنّ "أصل هذه الواو على تقدير: وأن افعل ، فحذفت ، أن ، وأقمت الواو مقامها فدلت عليها وأصرفت العمل إلى نفسها فصارت العاملة دون ، أن ؛ لأنّه لا يجوز أعمال الحروف محذوفة"[٨٢٤].

مما سبق ذكره يتضح أنّ نصب المضارع بواو المعية ذاتها ، أو بمعنى الصرف أو الخلاف ، أي: نصبه بغير إضمار ، أن ، لم يقل به الجرمي وحده ، كما نسب إليه. ، وبهذا المذهب تكون هذه الطائفة من النحويين البصريين أيدوا صراحة أنّ واو المعية هنا ، قد دخلت على جملة فعلية حقيقية ، ليست مصدرًا مؤولًا بمنزلة المفرد لتجريدها من إضمار ، أن ، المصدرية.

وهكذا نرى أنّ فكرة مجيء المفعول معه جملة ، باتت ليست أمرًا غريبًا أو شاذًّا ، أو لم يقل به إلّا صدر الأفاضل ، بل هذا ما استنبط من أقوال جمهور النحاة وما دلّ عليه وتضمنه مذهب الكوفيين، وجماعة من البصريين.

المفعول معه بصيغة المضارع المرفوع والجملة الاسمية : اتضح من المواضيع السابقة أنّ النحويين حاولوا إبعاد المفعول معه من أن يكون جملة ، على الرغم من وروده في اللغة بصيغة المضارع المنصوب ، ذلك بجعله مصدرًا بمنزلة المفرد ، والذي ساعدهم على ذلك نصب الفعل ، إذ فسح لهم المجال بتقدير ، أن ، المصدرية الناصبة قبله ، وقد ذكرنا من قبل أنّ المضارع ورد أيضًا مرفوعًا في الأمثلة نفسها التي ورد فيها منصوبًا مع الاحتفاظ بمعناه الذي كان عليه في حالة النصب باعتراف النحويين ، أي: بقي مفعولًا معه ، إلّا أنّ النحويين لم يعربوه هذا الإعراب ، لعدم تمكنهم من

---

(٨٢٣) كشف المشكل، ص٥٤٤.

(٨٢٤) المصدر نفسه، ص٥٤٧.

تحويلـه إلـى مصـدر مـؤول ، بمنزلـة المفـرد، لكونـه مرفوعًـا ، وحينئـذ سـيبقى جملـة حقيقـة ، وعنـدهم المفعول معـه لا يكـون جملـة ، فاضـطروا إلـى إعراب الواو حالية أو استئنافية مع أنّها واو معية في حقيقة الأمر.

تبين فيما سبق ، صحة دخول واو المعية على الجملة الفعلية ، أمّا صحة دخولها على الجملة الاسمية ، فهذا ما صرّح به النحويون ، كما مرّ تفصيل ذلك.

فوقوع المفعول معه جملة فعلية ، أو اسمية، قد ورد في اللغة ، فليس بعد هذا، مسوغ لمنعه ، بل هناك ما يدعو إلى جوازه.

وربّ سائل يسال فيقول: لقد علمنا مما اتفق عليه الجمهور ، كيف يعرب المضارع المنصوب بعد واو المعية ، لكن كيف يعرب المضارع المرفوع والجملة الاسمية بعد هذه الواو ؟ فنجيب ، بأنّه ليس في إعرابهما بعد واو المعية أي إشكال كان، إذ نتبع الطريقة نفسها التي اتبعها النحويون عند إعرابهما حالًا، فبدلًا من أن يعرب كلٌّ منهما ، في محل نصب حالًا، يعرب في محل نصب مفعولًا معه ، والحال والمفعول معه كلاهما من المنصوبات.

إلغاء المفعول معه الجملة وظهور واو الحال الداخلة على الجملة

: حين منع النحويون وقوع المفعول معه جملة في نحو : جاء زيد والشمس طالعة، عرجوا على أقرب إعراب لها عندهم ، وهو الحال فلو أنَّ النحويين أجازوا إعراب هذه الجملة ونحوها ، مفعولًا معه كما هو معناها باعترافهم، لما اضطروا إلى إعراب الواو حالية ، فإلغاء المفعول معه الجملة أدى إلى ظهور واو الحال ، أي: إثبات الأخير قائم على أساس إلغاء الأول ، والعكس صحيح كذلك. فقد تبين لي أنّ الذي منعهم من إعراب الجملة مفعولًا معه ، هو ظنهم بوجود واو تسمى واو الحال تدخل على الجملة الاسمية ، فكل جملة وقعت بعد الواو التي أفادت معنى المعية أعربوها حالية ، فلما فعلوا ذلك جردوا كل جملة في اللغة من معنى المعية الذي أفادته ، فمن

البديهي أن لا يبقى عندهم غير المفعول معه المفرد ، ومن هنا قالوا : إنَّ المفعول معه لم يرد في اللغة جملة ، بل قد ورد إلّا أنّهم لم يعترفوا به ، أو أنهم حجبوه بمعنى الحال.

فالقول بواو الحال جاء من القول بمنع وقوع المفعول معه جملة ، وقد تبين في الفصل الأول أنّه قد نشأ من هذين القولين مشكلتان عانى منهما النحو العربي أشد العناء ، بل صارتا معضلتين تفرعت منهما مشكلات جمة ، أقول وأنا واثق مما أقول : إنّها لم تحلّ على الرغم من كل التأويلات التي وُظِّفت لحلِّها ، بل التأويلات نفسها صارت مشكلات تحتاج إلى حل.

وحل المعضلتين المذكورتين اللتين نتجت منهما المآخذ على الرغم من استحكام عقدتيهما جدّ يسير ؛ ذلك أنّهما نشأتا من جراء إحلال إحداهما محل الأخرى ، فكل منهما قد وضعت من لدن النحويين موضع الثانية في الحكم فصارتا شبيهتين تمامًا بعقدتي مفتاحين لبابين ، جعل أحدهما في باب الآخر، وأُدخل في قفله ، فمن الطبيعي أن يستحيل فتح كلٌّ منهما ، فإمّا أن يتركا مغلقين أو يفتحا بكسرهما ، وفي كليهما مشكلة ، مع أنّ القضية لا تحتاج إلى هذا أو ذاك، والحلّ الوحيد الذي يجمع بين اليسر والسلامة ، وأصبح معروفًا الآن ، هو أن نجعل كل مفتاح في قفل الآخر ، فيعود كل منهما إلى موضعه الأصلي ، وكذلك ما نحن بصدده ، فالمعضلتان النحويتان ، تحلّان بأن تأخذ إحداهما حكم الأخرى، لتحلّ إحداهما مشكلة الأخرى ، فلو قلبنا حكم إحدى القضيتين انحلت عقدتها ، ثم أفضى هذا إلى أن تنقلب القضية المقابلة من تلقاء نفسها ، وتنحل عقدتها أيضًا ، دون أن نكلف أنفسنا في حلّها ، فلو قلنا بجواز مجيء المفعول معه جملة بدلًا من منعه ، لجاز لنا بعد ذلك إعراب كل جملة بعد الواو في مثل : جاء زيد والشمس طالعة ، مفعولًا معه ، فلا نضطر حينئذ إلى إعراب الواو حالية ،

على الرغم من إفادتها معنى المعية ، وعلى الرغم من عدم احتياج الحال إليها، فتلغى واو الحال دون أن نتدخل في إلغائها.

ونصل إلى النتيجة نفسها ، إذا قلبنا الحكم من الجهة الثانية ، فلو أعربنا الواو واو المعية ، بدلًا من إعرابها واوًا حالية ، لتمكنا من إعراب الجملة بعدها مفعولًا معه ، فيجوز حينئذ وقوع المفعول معه جملة دون أن نتدخل في إجازته.

فواو الحال نشأت من إلغاء المفعول معه الجملة ، وأيّ نحوي كان يريد إثبات الثاني ، وجب عليه إلغاء الأول ، لاستحالة إثباتهما معا ، كيف ووجود أحدهما منوط بإلغاء الآخر ؟ وعلى هذا الأساس أرى أن صدر الأفاضل لا بدّ أن يكون قد تعرض لإلغاء واو الحال ، في الجمل التي لا تعود إلى صاحبها بالضمير ، حين تعرض ، كما نسب إليه ، لإثبات مجيء المفعول معه الجملة ، في هذا النوع من الجمل لحلّ إشكالها.

إلغاء المفعول معه المفرد وظهور واو الحال الداخلة على المفرد :

إن كان هذا البحث، يرمي إلى إلغاء واو الحال ، فانه لا يرمي إلى إلغاء الحال ، بل إلى تخليصها من غريب أقحم فيها ، ومن إلغاء هذا الغريب الدعي يسعى إلى إثبات القريب الأصيل ، ذلكم هو المفعول معه الجملة ، وكذلك المفرد إذ أصبح الأخير نفسه معرضا للإلغاء.

فقد وجدت صاحب كتاب عرائس المحصل ينسب إلى بعض المتأخرين أنّه ذهب إلى أنّ المنصوب في نحو : جاء البرد والطيالسةَ ، منصوب على الحال لا على المعية ، وأنّ الواو قبله ، واو حال ، لا واو معية ؛ لأنّ الجملة بتقدير : جاء البرد مقترنا بالطيالسة[٨٢٥].

---

(٨٢٥) عرائس المحصل، مخطوط، ورقة ٧٨.

وقد وجدت أيضًا من النحويين المحدثين من ذهب هذا المذهب فقد ألغى محمد الأنطاكي المفعول معه بإعرابه حالًا[٨٢٦] وقال عن المنصوب في نحو: "جاء زيد والشمسَ ، فالشمس حال ما في ذلك شك ، وليسمها النحاة بعد ذلك ما يشاؤون"[٨٢٧]. فالأنطاكي ألغى المفعول معه وألغى واو المعية بإعرابها واو الحال ، إذ يقول "إنّ واو المعية ليست في حقيقتها إلّا واو الحال"[٨٢٨] ويقول : "هذا هو رأي النحاة ، وقد علمت أنّ لنا فيه رأيًا مخالفًا ، وهو أنّ واو المفعول معه ، هي واو الحال" [٨٢٩].إنّ ما قاله النحويون حقيقة ، فمعية واو المفعول معه المفرد بديهة لا شك فيها.

من المعروف أنّه يميز بين المصطلحات النحوية بدراسة القواعد التي تعد مقياسًا يستعين به النحويون ، لكن ثمة مقياس آخر هو المعوّل عليه ولا يمكن الاستغناء عنه في إدراك حدود النحو ، وتمييز بعضها من بعض هو الإحساس اللغوي ، فالعرب كانوا عن طريق الفطرة يفرقون بين الفاعل والمفعول ، فيرفعون الأول في الكلام وينصبون الثاني ، ويفرقون بين المفعول معه والحال فيربطون الأول بالواو دون الثاني ، فقد كانوا يرفعون وينصبون ويجرون ، ويفصلون ويوصلون سليقة دون أن يخطئوا ، ولم يكونوا على علم بقواعد اللغة إذ لم تكن قد وضعت ، وكان معلمهم ومعيارهم في ذلك إحساسهم بمعاني الألفاظ والأساليب وما تقصده الألسن ، فأقول بعد ذلك عن الذي ذهب إلى أن (الشمس) في مثاله : جاء زيد والشمسَ ، حال ، هل استخدم هذا الإحساس فضلًا عن القواعد ؟ فمن المتفق عليه في أصول القواعد والإحساس أن الحال صفة لصاحبها ، ولاعلاقة لها بالواو، ولا سيما

---

(٨٢٦) المحيط في أصوات العربية ونحوها ١١٩/٢-١٢٠.

(٨٢٧) المصدر نفسه ١٢٠/٢، هامش رقم (١).

(٨٢٨) المصدر نفسه ١١٩/٢.

(٨٢٩) المصدر نفسه ١٨٠/٢، هامش رقم (١).

المفردة ، فبأيّ وجه من وجوه هذين المعيارين يعرب المفعول معه ، حالًا ، في مثل: سافر زيد وعمرًا، وجلست والساريةَ وسافر زيد وطلوع الشمس ، ولعب الأطفال وضفة النهر؟

إنّ ما ذهب إليه الأنطاكي ومن قبله مستنبط تماما مما ذهب إليه النحويون ، فقد دخلا لإلغاء المفعول معه المفرد من الباب الذي دخلوا منه في إلغاء المفعول معه الجملة ، فهم حين قالوا : إن الواو في نحو : جاء زيد والشمس طالعة واو حال ؛ لأنّ الجملة بتقدير : جاء زيد مقترنا بطلوع الشمس ، سهل على بعض المتأخرين والمحدثين قياسًا على ما ذهب إليه النحويون ، أن يذهبا إلى أنّ الواو في نحو: جاء البرد والطيالسةَ ، واو حال أيضًا ، سهل عليه ذلك القياس ؛ لأنّ المعنى واحد هنا وهناك، إذ كلاهما مفعول معه ، فالطيالسة : مفعول معه مفرد ، والشمس طالعة ، مفعول معه جملة.

فالنحويون أعربوا المفعول معه الجملة حالًا ، وهذا أعرب المفعول معه المفرد حالًا ، لذا تماثل تقديرهما ، ولا يملك المتأخرون والمحدثون أن يردوا على من ذكره صاحب العرائس، والأنطاكي ما ذهبا إليه ، بأنّ المنصوب في : جاء البرد والطيالسةَ ، وجاء زيد والشمسَ ، لا يمكن عده حالا ؛ لأنه مصدر بالواو من جهة ، وليس لبيان هيئة ما قبله من جهة أخرى ؛ لأن جملة (الشمس طالعة) هي أيضًا مصدرة بالواو وليست لبيان هيئة ما قبلها ، وقد صلح في كليهما التقدير نفسه فهذا كذاك ومن قال بأحدهما وجب عليه قبول القول بالثاني.

فالقول بحالية الواو الداخلة على الجملة ، يلزم منه القول بحالية الواو الداخلة على المفرد قياسًا ، فمذهب النحويين عن واو الحال كان ناقصًا وقد بلغ حد الجملة ، ووقف عندها ، فالأنطاكي لم يفعل أكثر من أنّه أكمل هذا النقص وجره على المفرد، فمذهبه في الحقيقة يعد امتدادًا طبيعيًّا لمذهب

النحويين ، فقد اتبع نتائج هذا الامتداد ، ووظفها لصحة ما ذهب إليه ، فمن الدلائل التي ساقها لإثبات حالية المفعول معه المفرد هي : "

١-إن كل مفعول معه يمكن جعله مبتدأ ونكمله بخبر ، ثم تكون الجملة منه ومن خبره ، جملة حالية ، دون أن يتغير المعنى :

جئتُ والشمسَ	جئتُ والشمسُ طالعةٌ
سرتُ والجبلَ	سرتُ والجبلُ بحذائي
أكل زيدٌ وخالدًا	أكل زيدٌ وخالد حاضر معه
انطلقتُ وسعيدًا	انطلقتُ وسعيدٌ معي

٢-لقد أوجبوا على المفعول معه أن يتأخر عن عامله ، ولا يأتي إلّا بعد تمام الجملة ، فلا يقال: والشمسَ جاء زيد ، ولا : جاء والشمسَ زيد ، وهذا نفس ما أوجبوه على جملة الحال المقترنة بالواو ، إذ لا يصح أن يقال: والشمس طالعة جاء زيد ، فإذا كان المفعول معه مع واوه على مثل هذا التشابه العجيب مع جملة الحال وواوها في المعنى والأحكام ، فما الذي يمنع من اعتبار المفعول معه بقية من جملة اسمية واعتبار واوه واوًا للحال ، على أنّه سد مسد جملة الحال فانتصب لذلك"(٨٣٠).

٣-واستدل أيضًا على أنّ واو المعية ، هي واو الحال ، للتطابق الحاصل في المعنى بين المضارع المنصوب بعد واو المعية والجملة الحالية المرتبطة بالواو ، فقد ذكر أنّ الواو في نحو : لا تأكل السمك وتشربَ اللبن ، هي واو حال بدلالة أنّه يصح أن يقع موقع هذه الواو وما بعدها الجملة الحالية المصدرة بالواو دون أن يتبدل المعنى، إذ هي بنفس معنى قولنا : لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن(٨٣١).

---

(٨٣٠) المحيط في أصوات العربية ونحوها ٢/١٢٠-١٢١.

(٨٣١) المحيط في أصوات العربية ونحوها ٢/١١٩-١٢٠.

فالنحويون حين ذهبوا إلى أنّ الجملة المرتبطة بالواو حال ، وهي في الحقيقة مفعول معه ، فسحوا المجال لغيرهم أن يعقد موازنة صحيحة بينها وبين المفعول معه المفرد، فيذهب إلى إلغاء واو المعية بإعرابها واو الحال ، مع أنّ العكس هو الصحيح تمامًا ، فالجملة غير المرتبطة بالواو لا يشك أحد في حاليتها إلّا أنّ الشك قديمًا وحديثًا حام حول المرتبطة بالواو ، فإخراج غير المرتبطة من هذه المشابهة في المعنى وفي الحكم من جهة جواز تقديمها وتأخيرها على عاملها دليل على أنّ المرتبطة بالواو والمفعول معه كليهما خارجان عن دائرة الحال ، فإذا تمكن بعض المحدثين من إثبات وحدة معنييهما وحكميهما ، فهو لأنهما مفعول معه ، لا لأنهما حال ، فكان ينبغي أن يُتَّخَذَ من هذا التشابه العجيب بينهما ، كما عبر الأنطاكي ، دليل على معية الجملة المرتبطة بالواو ، لا دليل على حالية المفرد المرتبط بالواو ، فما ذهب إليه من اتحادهما في المعنى والحكم مذهب صحيح ، لكنه غير صحيح البتة أنهما متحدان في معنى الحال وحكمها ، بل هما متحدان في معنى المعية وحكمها ، والعجيب منه أنّه أقر بهذه الحقيقة مع أنّه لم يأخذ بها ، إذ يقول ما لفظه: "ونحن نرى أنّ هذه الواو [يعني واو (وتقر)] وواو المفعول معه وواو المعية قبل المضارع المنصوب وواو الحال كلها من طبيعة واحدة هي مصاحبة ما بعدها لما قبلها"(٨٣٢).

إذن هي جميعا متحدة بمعنى المصاحبة ، أي: المعية لا بمعني الحال.

وخلاصة هذه القضية ، هي: أنّ النحويين حين أعربوا الواو الداخلة على الجملة ، واو الحال ، وهي في الحقيقة واو المعية ، يعني أنّهم الغوا شطرا من معنى المعية ، وهو المفعول معه الجملة .، وأثبتوا مقابل ذلك

---

(٨٣٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

شطراً من واو الحال وهي الداخلة على الجملة ، فجاء الأنطاكي، فأكمل هذا العمل، ذلك بإلغاء الشطر الثاني من معنى المعية ، وهو المفعول معه المفرد ، وإثبات الشطر الثاني من واو الحال ، وهي الداخلة على المفرد.

الفصل الرابع : المفعول معه الجملة ومآخذ القول بواو الحال

ألغى النحويون المفعول معه الجملة ، من أجل إثبات واو الحال ولو أنّهم فعلوا العكس ، فألغوا واو الحال من أجل إثبات المفعول معه الجملة ، لما واجهوا الإشكالات ، ووقعوا في المآخذ التي فصلنا ذكرها في الفصول السابقة ، ولكان الأخذ بهذا المذهب لمصلحة النحو والنحويين ، والتفسير والمفسرين ، ولتأكيد هذه الحقيقة وتوضيحها نعود إلى مواضيع الفصل الأول الذي درست فيه واو الحال في ضوء معنى الحال ، لتدرس من جديد في ضوء معنى المعية.

القول بواو الحال ألغى معنى الحال : اتضح في الفصول السابقة أنّ الجملة الاسمية إذا أردنا منها أن تكون حالًا جئنا بها غير مرتبطة بالواو ، وإذا أردنا منها أن تكون مفعولًا معه ربطناها بواو المعية ، عند إدراك هذه الحقيقة ، يتبين لنا خطر ما ذهب إليه النحويون حين قالوا: إنّ الأصل في الجملة الاسمية أن ترتبط بالواو ، لأنّنا في هذا المذهب، سنعمد إلى إلغاء معنى الحال من الجملة الاسمية.

والنحويون لم يشعروا بخطر ما ذهبوا إليه لأنّهم ظنوا أنّ الجملة المرتبطة بالواو وغير المرتبطة ، تعنيان معنى الحال ، مع أنّ هاتين الصيغتين تؤلفان معنيين مختلفين أساسيين ، فعند إلغاء أحدهما ، لا تلغى حالة وتبقى أخرى ، بل يلغى معنى، لا يعوّض عنه بالحالة الباقية ، هذا من وجه ، ومن وجه آخر ، أنّه حين جعل النحويون الأصل في الجملة الاسمية أن ترتبط بالواو ، حتى إنّهم أوجبوا تقديرها عند عدم وجودها ، يعني هذا أنّهم فرضوا معنى المعية على كل جملة اسمية أريد منها معنى الحال.

إذن القول بواو الحال ، كان في الحقيقة هدما لمعنى الحال ، فالسعي إلى إلغائها سعي إلى إثبات هذا المعنى.

حالات الربط بالواو في ضوء معنى المعية والحال : يتفق النحويون على منع ربط الحال المفردة بالواو ، فلا يصح ، مثلًا أن تقول : اقبل زيد ومبتسمًا ، وهم مجمعون على منع ذلك ، لأنّهم مجمعون على أنّ المعنى في حالة الإفراد ، هو وصف زيد بالابتسامة في أثناء إقباله ، أي: هم مجمعون على عدم ربطه بالواو لإجماعهم على تعيين معنى الحال ، لكن لا مانع البتة من ربط الاسم المشتق في هذا المثال ونحوه بالواو ، بل هذا ما يجب إذا عيّنّا فيه معنى المعية ، وقصدنا أن زيدًا أقبل مع رجل آخر، كان مبتسما في أثناء إقباله معه . فحينئذ يجب الربط ، وأن تقول: اقبل زيد ومبتسمًا ، لأننا نريد : أقبل زيد ورجلًا مبتسمًا ، كما تقول : أقبل زيد وخالدًا ، وهذا هو تفسير الربط بالواو وعدمه في الجملة.

فالنحويين قد فرقوا بين صيغة الربط بالواو ، وصيغة عدم الربط في المعنى ، في حالة الإفراد، وكان ينبغي لهم أن يفعلوا هذا أيضًا في حالة الجملة ، لا أن يجعلوا مثلًا جملة (وعندهُمُ التوراة) وجملة (فيها حكم الله) كلتيهما حالية في قوله تعالى: **(وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ التَّوْرَاةُ فِيهَا حُكْمُ اللّهِ)**[833] ولم يفرقوا بينهما ، إلّا أنّ الأولى كانت مرتبطة بالواو، والثانية ليس كذلك[834].

وفي هذا الخلط إفساد للمعنى والتفسير ، والحقيقة أنّ الجملة الأولى أريد منها أن تكون مفعولًا معه ، لذلك ارتبطت بالواو والمعنى : أنّهم كيف يحكمونك مع أن التوراة التي فيها حكم الله بين أيديهم ؟ أمّا الجملة الثانية ، فلم ترتبط بالواو ؛ لأنّه أريد منها معنى الحال ، ولم تجعل كالأولى مفعولًا

---

(٨٣٣) سورة المائدة، من الآية ٤٣.

(٨٣٤) التأويل النحوي، ص٧٧٩-٧٨٠.

معه ؛ لأنّه قصد أن تكون المعية بين أمرين ، لا بين ثلاثة أمور ، وقد جعلت الثانية بمعنى الحال ، لوصف التوراة بها ، بأنّ فيها حكم الله ، لكي تتأهل بهذا الوصف ، أن يكون وجودها عندهم مانعًا من اجتماع تحكيمها بتحكيم رسوله ؛ لأنّ الذي عنده كتاب متصف بذلك ، فليحتكم إليه ؛ لأنّه سيكون احتكاما لله.

فالجملة من جهة الربط بالواو أو عدمه ، تكون على ثلاث صيغ صيغة تصلح فيها إرادة معنى الحال والمعية ففي هذه الحالة يجوز فيها الربط وعدمه ، إلّا أنّه يتعين حسب المعنى المراد ، وصيغة يمتنع صلاحها لمعنى الحال ، فحينئذ يجب ربطها بالواو ، وصيغة تصلح لمعنى الحال أكثر من صلاحها لمعنى المعية فعندئذ يكثر عدم ربطها بالواو، وفيما يأتي نماذج من ذلك :

١-**الفعل المضارع** : مرّ أنّه يجب ربط الجملة الحالية بالواو عند النحويين إذا كانت بصيغة المضارع المقترن بقد، كقوله تعالى: (لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ)[٨٣٥].

لو نظرت إلى هذه الآية نظرة عامة ، لأدركت أنّ مثل هذا الأسلوب مُعدٌّ لمعنى المعية بلا شك فالواو بين جملتين مضارعتين ، وقد أريد من اقترانهما اقتران حكميهما في زمن واحد ، وهذا من معنى المعية لا من معنى الحال ، لذلك تعين الربط بالواو.

فلو جعلت الجملة الأولى فعلًا ماضيا والثانية بقيت مضارعًا ، وقلت مثلًا: أقبل زيد يضحك ، لعمدت إلى إبعاد هذا الأسلوب من صلاحه لمعنى المعية ، وصار مُهيَّأً أكثر لمعنى الحال ، فالفعلان اختلف زمانهما ، فصعب إرادة اقترانهما في زمن واحد ، وجلب الواو لهذا الغرض إذ صار

([٨٣٥]) سورة الصف، من الآية ٥.

المعنى ، وصف زيد بالضحك في أثناء إقباله ، وهو من معنى الحال ؛ لذلك ندر أو قلَّ ربط المضارع المثبت بالواو أو أمتنع إلّا بتأويل ، فإذا جزمته بـ(لم) جاز بالاتفاق ربطه بالواو ؛ لأنّه بهذا الجازم انقلب المضارع إلى معنى الماضي فابتعد عما يلائم الحال ، وهو الدلالة على الزمن الحاضر ، واقترب من المعية لاتحاد زمنه بزمن ما قبله ، فسهل قصد اقترانهما في وقت واحد ، وإرادة معنى المعية.

٢-خلو الجملة من الضمير العائد: مرّ أنّ النحويين مجمعون على وجوب ربط الجملة الحالية بالواو عند خلوها من الضمير العائد إلى صاحبها ، فهم بذلك قد أكدوا أنّ الجملة ، تعين عدم كونها حالية ؛ لأنّ الحال يجب أن يكون لها صاحب ، لذا وجب أن تكون مفعولًا معه ، وأن تربط بالواو.

والنحويون هنا قد عبّروا عن المفعول معه بذكر معناه ، دون التصريح بلفظه ، فحين قال بعضهم عن إعراب الجملة الاسمية المرتبطة بالواو حالا، في مثل قول الشاعر:

وقد أغتدي والطيرُ في وُكناتِها ....

"إنّه جعل الجملة حالًا مع خلوها من عائد إلى صاحب الحال"[٨٣٦]: إنّه جعل الجملة حالًا مع عدم صلاحها لهذا المعنى.

وحين ذكر النحويون أنّ الجملة الحالية في نحو : جاء زيد والشمس طالعة ، يجب ربطها بالواو دون الضمير، فقد عنوا ، من حيث لم يشعروا ، أنه وجب جعلها مفعولًا معه ، لعدم صلاح جعلها حالًا ؛ لأنّ رابط المفعول معه ، هو الواو، ورابط الحال ، هو الضمير.

([٨٣٦]) شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٢.

وحين قال بعضهم عن الجملة المذكورة، ونحوها: "فإن عريت عن ضمير ذي الحال لزمت الواو[٨٣٧] فكأنه قال : فإن عريت عن معنى الحال ، لزم جعلها مفعولًا معه ، ولزم ربطها بالواو.

٣-**الجملة المصدرة بضمير منفصل** : مرّ أيضا أنّ جمهور النحويين ذهبوا إلى وجوب ربط الجملة الاسمية المصدرة بضمير منفصل بالواو ، نحو: جاءني زيد وهو يسرع.

ومثل هذه الجملة في الحقيقة وجب ربطها بالواو ؛ لأنّه أريد منها بهذه الصيغة أن تكون مفعولًا معه ، لا حالًا، فالضمير المنفصل، لم يؤت به هنا ، لغرض ربط الحال بصاحبها إذ هذا حاصل بالضمير المستتر في، يسرع ، وإنّما جيء به ، لإعادة ذكر الفاعل ، الذي احتاجت إليه المعية ، لتؤلف منه وجها آخر ، ليكون لزيد وجهان ، اتصافه بالمجيء ، واتصافه بالسرعة ، تمهيدًا لفسح المجال، لمجيء الواو وتأدية وظيفتها ، لربط هذين الوجهين على معنى المصاحبة ؛ لأن هذا لا يتحقق إلّا بوجود شيئين ، ليصاحب أحدهما الآخر ، أي: أن الضمير هذا ، جاءت به الواو لحاجتها إليه ، لأنه أريد منها أن تدخل على جملة اسمية ، فجلبته معها ، ليكون مبتدأ في هذه الجملة ، لذلك ، حذف أحدهما يقضي بحذف الآخر ، واثبات أحدهما يقضي بإثبات الآخر ، فأصبح مصيرهما واحدًا ، يذكران معًا ، أو يحذفان معًا ، حتى لتشعر بلغو ذكر أحدهما ، أو بعدم حصول الفائدة ، إذا أثبت دون الثاني ، وقلنا ، مثلًا: جاءني زيد هو يسرع ، أو جاءني زيد ويسرع.

وقد أوضح الجرجاني هذه الحقيقة ، فعلل ربط المثال المذكور بالواو بقوله: "إنّ السبب في ذلك أنّ المعنى في قولك: جاءني زيد وهو يسرع ،

---

(٨٣٧) تقريب المقرب لأبي حيان الاندلسي، ص٦٤.

على معنى استئناف إثبات ، ولم يكن ذلك في جاءني زيد يسرع ؛ وذلك أنّك إذا أعدت ذكر زيد ، فجئت بضميره المنفصل ، كان بمنزلة أن تعيد اسمه صريحًا ، فتقول: جاءني زيد وزيد يسرع .... لأنّك إن لم تفعل ذلك ، تركت المبتدأ الذي هو ضمير زيد ، أو اسمه الظاهر بمضيعة ، وجعلته لغوا في البين"[٨٣٨] أي: بينهما.

فالمفعول معه عند وقوعه جملة اسمية ، يحتاج إلى إعادة ذكر الفاعل ؛ لأنّه شيء آخر ، غير مصاحبه ، في الأصل ، فبهذا يتأكد إرادة معنى المعية ، أمّا الحال فإنّها لا تحتاج إلى إعادة ذكره ؛ لأنّها صفة له ، فهما كيان واحد ، فمن العبث ، تكرار الصاحب ، كما صرّح بذلك الجرجاني ، وبهذا يتأكد عدم إرادة معنى الحال، فلما تعيّن معنى المعية دون الحال، تعيّن الربط بالواو.

فمثل هذه الجملة ، لا يجوز فيها حذف الواو البتة ، كما قال الجرجاني، وهو محقٌّ في ذلك لكن ليس محقًّا في العلّة التي ذكرها ، إنّ هذا الوجوب جاء لغرض الاستئناف ، مع بقاء إفادتها لمعنى الحال ، وهذا الحذف الذي لا يجوز في نحو المثال الذي استشهد به يجوز في أمثلة أخرى ، كقوله تعالى: **(أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)**[٨٣٩] فقد تعرّض أبو علي النحوي لإعراب الحال هنا ، وأصاب حين أجاز فيها الوجهين[٨٤٠] فالجملة الحالية في هذا الشاهد القرآني قد أريد منها أن تكون حالًا ، وإنّ الضمير المنفصل فيها ، لم يؤت به لغرض المعية ، وإنما لغرض آخر، غير أساسي شأنه في ذلك شأن المبتدأ الذي يذكر مع جواز حذفه زيادة في التقرير ، والإيضاح ، أو لأغراض أخرى ، كالإهانة ، حيث يدخل البلاغيون

---

(٨٣٨) دلائل الإعجاز، ص٢١٥-٢١٦.

(٨٣٩) سورة البقرة، من الآية ٣٩.

(٨٤٠) الحجة ٢/١٥٨-١٥٩.

هذا ، ضمن مبحث ذكر المسند إليه ، كقوله تعالى: **(والَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ * أُوْلَـئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)**[٨٤١] وقوله تعالى: **(وَهُم بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ)**[٨٤٢] وقوله تعالى: **(وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ)**[٨٤٣] وقوله تعالى: **(قَالَ هِيَ عَصَايَ)**[٨٤٤].

فالضمير المنفصل في قوله تعالى: **(أُولَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)** لم يربط بالواو ؛ لأنّه جاء لغرض التقرير أو الإيضاح ، لا لغرض المعية. والمعنى أنّ الله ، سبحانه ، لم يقل : أولئك أصحاب النار خالدين فيها ، بل قال ، جل شأنه : (هم فيها خالدون) فأعاد ذكر أصحاب النار ، بصيغة الضمير المنفصل ، تحقيرًا لهم ، أو ليؤكد نسبة هذه الحالة إليهم ، وهذا عين ما حصل في قوله تعالى: **(فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ)**[٨٤٥] فالجملة الحالية ، في هذه الآية ، لم يمتنع ربطها بالواو كراهة اجتماع حرفي عطف صورة ، كما ذهب جمهور النحويين ، أو استغناء عنها بوجود الضمير العائد، كما ذهب الفريق الآخر منهم ، بل امتنع ربطها بالواو ؛ لأنّه لم يرد منها معنى المعية ، بل معنى الحال ، ويعدّ هذا هو الأصل في مثل هذه الجمل ، فالجملة معطوفة على مفرد ، لا يشك في أنّه حال ، فأريد عطف حال على حال ، فهو أكثر مناسبة من عطف مفعول معه على حال ، لذا وجب أو كثر فيها حذف الواو.

---

(٨٤١) سورة البقرة، من الآية ٤–٥.

(٨٤٢) سورة هود، من الآية ١٩، وسورة يوسف من الآية ٣٧.

(٨٤٣) سورة النحل، من الآية ١٦.

(٨٤٤) سورة طه، من الآية ١٨، في هذا الباب من كتب البلاغة: الإيضاح، غير المحقق، ص٢٣، وجواهر البلاغة، ص١٢٣.

(٨٤٥) سورة الأعراف، من الآية ٤.

فالضمير المنفصل في هذا الباب، يؤتى به لغرضين: الأول ، للمعية والثاني، للتوكيد ، ولكون الأول معنى أساسيًّا دون الثاني ، كثرت من دونه شواهده في القرآن الكريم ، من ذلك قوله تعالى: **(فَلاَ تَجْعَلُواْ لِلّهِ أَندَاداً وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ)**[٨٤٦] وقوله تعالى: **(قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَاْ عَجُوزٌ)**[٨٤٧].

فقد وجب ربط الضمير المنفصل ، هنا ، بالواو ؛ لأنّه ما جيء به في هذا المقام، إلّا لغرض المعية ، فزوجة إبراهيم ، عليه السلام ، حين بشرتها الملائكة بأنّ الله، سبحانه ، سيهب لها ولدًا، وقالت: (أألد وأنا عجوز) لم ترد في كلامها أن تتعجب من كونها امرأة عجوزًا، أو من إنجابها ، فحصول كلٌّ من هذين الأمرين وحده ليس غريبًا ، وإنّما أرادت أن تتعجب من نتيجة الجمع بينهما ، أي: كيف تلد مع أنّها عجوز ، وكذلك لم يرد الله ، سبحانه ، أن يقول : (فلا تجعلوا لله أندادًا) وحدها ، ولا (وأنتم تعلمون) وحدها ، وإنّما أراد، جل شأنه ، المعنى الحاصل من اجتماعهما ، فشدد نهيه لمن يشرك بالله مع علمه بهذا الإشراك وبطلانه وإثمه.

فالجملة بعد الواو في هاتين الآيتين صارت متممة لمعنى ما قبلها فلا مجال للضمير المنفصل هنا أن يكون للتوكيد أو الإيضاح أو التقرير ؛ لأنّه مشتغل بما هو أهم

وقد بيّنّا في الفصل الأول أنّ الزجاج ومن تبعه أجازوا الوجهين عندما تعرضوا لإعراب قوله تعالى: **(فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ)** حيث منعوا إضمار واو الحال في هذه الآية ، لعدم الحاجة إليها لوجود الضمير العائد ، ثم قرنوها بغيرها من الأمثلة ، من غير المعطوفة على حال ، فقالوا: كما جاز أن نقول : جاءني زيد راجلًا أو هو فارس ، جاز أن نقول: جاءني زيد هو فارس . وقد صرح بعض الدارسين المحدثين بجواز الوجهين

([٨٤٦]) سورة البقرة، من الآية ٢٢.

([٨٤٧]) سورة هود، من الآية ٧٢.

مستشهدًا بالآيات السابقة المرتبطة بالواو وغير المرتبطة موحدًا بينهما في الحكم(٨٤٨).

وأستطيع هنا أن أضيف إلى السبب اللفظي الذي ذكرته في موضعه في الفصل الأول السبب المعنوي الذي دفع هذا الفريق من النحويين إلى جواز الوجهين في الجملة المصدرة بضمير منفصل ، هو أنّهم خلطوا بين غرض المعية الذي يوجب ربط الضمير بالواو ، وبين غرض التوكيد الذي لا يوجب ذلك.

نستنتج من هذا أنّه لا يصح إعمام حكم الجواز ، ولا حكم الوجوب وأنّ كُلًّا من الفريقين وقع في مأخذ مناظر لمأخذ الفريق الثاني.

فقد مرّ أنّ الجرجاني حكم بشذوذ حذف الواو في: نحو: جاءني زيد هو يسرع ، وفساد هذا الأسلوب ، حتى جعل ذكر الضمير المنفصل منفردًا بدون الواو لغوًا.

وهذا هو حكم مذهب جمهور النحويين إذ لم يجيزوا حذف الواو البتة ، وهو حكم صحيح في الأمثلة التي استشهدوا بها ، إلّا أنّه لاستناده إلى أنّ الجملة المرتبطة بالواو وغير المرتبطة يعنيان كلاهما معنى الحال ، فقد شمل أيضًا الآيات التي وردت فيها الجمل الاسمية الحالية المصدرة بضمير منفصل وهي غير مرتبطة بالواو.

فقد وردت غير مرتبطة بالواو بصيغة (**أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**) في عشرة مواضع من القران الكريم(٨٤٩) وبصيغة (**أُولَـئِكَ أَصْحَابُ الجنَّة هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**) في أربعة مواضع(٨٥٠).

---

(٨٤٨) التأويل النحوي ٧٧٩/١.

(٨٤٩) في سورة البقرة، من الآية ٣٩، ومن الآية ٨١، ومن الآية ٢١٧، ومن الآية ٢٥٧، ومن الآية ٢٧٥، وفي سورة آل عمران من الآية ١١٦، وفي سورة الأعراف من الآية

وكـذلك وردت غيـر مرتبطـة بـالواو فـي قولـه تعـالى: **(وَأَمَّـا الَّـذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)**[٨٥١] وفي قولـه تعـالى: **(إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ)**[٨٥٢] وفـي قوله تعالى: **(الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)**[٨٥٣] وفي قوله تعـالى: **(وَمَا نُرِيهِم مِّنْ آيَةٍ إِلا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا)**[٨٥٤].

فلو أنّ الجرجاني ، وجمهور النحويين قالوا بأنّ المرتبطة بالواو ، هي مفعول معـه ، وغيـر المرتبطـة هـي حـال ، لمـا وقعـوا فـي مثـل هـذا المأخذ الكبير من حيث لم يشعروا ، إذ كيف تسنّى للنحويين والجرجاني (رحمه الله) أن يحكموا بشذوذ حذف الواو في الجمل الحالية المصدرة بضمير منفصل وكيف تسنّى لهم أن يحكموا بفساد مثل هذا الأسلوب مع ورود هذا الأسلوب في القرآن الكريم؟ وكيف يصدر من الجرجاني وفي كتابه دلائل الإعجاز مثل هذا الحكم؟

وكذلك ، لما وقع الفريق الثاني الذين أجازوا عدم الربط بالواو مطلقًا في المأخذ الذي وقع فيه جمهور النحويين ؛ ذلك أنّ الجملة المصدرة بضمير منفصل في نحو قوله تعالى: **(فَلاَ تَجْعَلُواْ لِلّهِ أَندَاداً وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ)** وقوله تعالى : **(أَأَلِدُ وَأَنَاْ عَجُوزٌ)** يجوز حسب مذهبهم حذف الواو منها ، وأن تتلى

٣٦، وفي سورة يونس، من الآية ٢٧، وفي سورة الرعد من الآية ٥، وفي سورة المجادلة من الآية ١٧.

(٨٥٠) في سورة البقرة من الآية ٨٢، وفي سورة الأعراف من الآية ٤٢، وفي سورة يونس من الآية ٢٦، وفي سورة هود من الآية ٢٣.

(٨٥١) سورة آل عمران، الآية ١٠٧.

(٨٥٢) سورة الأنبياء، الآية ٩٨.

(٨٥٣) سورة المؤمنون، من الآية ١١.

(٨٥٤) سورة الزخرف، من الآية ٤٨.

: فلا تجعلوا لله أندادًا انتم تعلمون ، وأن تتلى : أألد أنا عجوز ، وهو حذف غير مستساغ ، بل هو فاسد، كما قال الجرجاني بحق ، ويتضح فساد هذا الحذف في نحو قوله تعالى:

(لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ)[٨٥٥] وفي قوله تعالى: **(فَبَصُرَتْ بِهِ عَن جُنُبٍ وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ)**[٨٥٦] وفي قوله تعالى: **(فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ)**[٨٥٧].

فحذف الواو في هذه الشواهد القرآنية ، يجعل الكلام فيها مفكَّكًا ، لا معنى له ؛ لأنّه يجرد الجملة الاسمية من أيّ رابط يربطها بما قبلها ، لعدم صلاح الضمير المنفصل فيها للعود إليه ، وهذا ممتنع بالإجماع.

وهذا أيضًا أوضح دليل على أنّ الضمير المنفصل هنا، جيء به لغرض المعية، لا لغرض التوكيد أو لغرض ربطه بصاحب الحال ، ولهذا وجب ربطه بالواو ؛ لأنّه أصبح شأن الاسم الظاهر الأجنبي، نحو : أقبل زيد وعمرو يتكلم.

لا شك أنّ الذي استدرج الفريقين للوقوع في هذا المأخذ وذاك، قولهم بواو الحال ، الذي قادهم إلى عدم التفريق بين الجملة التي جاز فيها حذف الواو لعدم وجوب إرادة معنى المعية فيها ، وبين التي وجب فيها الربط بالواو، لوجوب إرادة هذا المعنى.

والحقيقة أن قضية الربط بالواو من حيث الجواز والوجوب والمنع غير متعلقة بالقواعد اللفظية التي حددها النحويون ، فقد بيَّنَّا في الفصل الأول أنّ النحويين منعوا ربط الجملة الحالية بالواو عند وقوعها بعد (إلّا)

---

(٨٥٥) سورة يوسف، من الآية ١٤.

(٨٥٦) سورة القصص، من الآية ١١.

(٨٥٧) سورة القلم، الآية ١٩.

حتى حكموا بشذوذ ذكرها في هذا الموضع إلّا أنهم مع ذلك أوجبوا ربطها في نحو: ما كلمت أحدًا إلا وزيد حاضر معه[٨٥٨].

فحالات الربط بواو الحال إذن يتحكم فيها المعنى ، فإذا تعينت المعية في جمل وامتنعت فيها الحالية وجب ربطها بالواو في أي موضع وقعت ، وفي أيّ صيغة كانت والعكس صحيح.

من العبث الربط برابطين : تبين في موضع حالات الربط بواو الحال ، أنّ النحويين ، لم يكتفوا بربط الجملة الاسمية الحالية بالضمير حسب ، بل أجازوا إضافة الواو إليها ، واشتهرت عندهم عبارة الربط بالواو والضمير معا[٨٥٩] وذكروا أن اجتماعهما في الجملة الحالية أكثر من انفراد أحدهما[٨٦٠].

وتبين أيضًا أنّهم لم يقولوا بجواز اجتماعهما ، بل بوجوبه أيضًا ، وقد كان هذا مذهب الذين أجازوا ربط الاسمية بالواو ، أما الذين أوجبوا وعدوا حذف الواو شاذا ، فإنه بمقتضى ذلك صارت كل جملة اسمية مرتبطة بما قبلها بالضمير، واجباً ربطها بالواو أيضًا.

لقد وجد النحويون استنادًا إلى استقرائهم اللغة أنّ من العبث الذي تنزهت عنه اللغة العربية استخدام أداتين للغرض نفسه ، في وقت واحد إلّا في التوكيد.

---

(٨٥٨) شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٢.

(٨٥٩) التدريب في تمثيل التقريب، ص١٣٩، وشرح ابن عقيل ٦٥٧/١ وشرح الكافية للاردبيلي، مخطوط، ورقة ٦٦ والفوائد الضيائية، ص٧٢-٧٣.

(٨٦٠) شرح ألفية بن مالك لأنس الناظم، ص١٣٥، وشرح الرضي ٤١/١-٤٢، والبحر المحيط ١٦٣/١، وشرح الاشموني ١٣٨/٣

فلم يجز مثلا، المبرد أن "تدخل الواو على أم ، ولا أم عليها ؛ لأن أم للعطف ، والواو للعطف"[٨٦١] حتى قد أنكر الجمع بين العوض والمعوض في النظم ، فضلًا عن النثر ، ولم يجعل من الضرورات الشعرية[٨٦٢].

وقد اتخذت قضية عدم جواز اجتماع أداتين لغرض واحد أساسًا ، لتعليل كثير من ظواهر اللغة ، فعند البصريين مثلًا ، لا يجوز أن يقال : يا اللهم ، كما يجوز ذلك عند الكوفيين "ذلك أن الميم عند البصريين بدل من يا ، فلا يجوز عندهم أن تجتمع مع يا"[٨٦٣] مع أن الميم عند الكوفيين ليست بدلا منها ، لذلك جاز عندهم: يا اللهم.

واستنادًا إلى ذلك قيل بكراهة إضمار كي بعد اللام "لئلّا يؤدي إلى اجتماع حرفين لمعنى واحد"[٨٦٤].

وقد خصص السيوطي في الأشباه كلاما على هذه المسألة ، جعله تحت عنوان "لا تجتمع أداتان في معنى واحد" ومما قاله في هذا الموضوع "لا يجمع بين أل والإضافة ، لأنّهما أداتا تعريف ... وفي بعض حواشي الكشاف لا يجمع بين أداتي تعدية ، فلا يقال أذهبت بزيد ، بل إمّا الهمزة ، وإما الباء .. وقال ابن يعيش الدليل على أنّ ألف أرطى للإلحاق ، لا للتأنيث أنّه سمع عنهم أرطاة ، بإلحاق تاء التأنيث، ولو كانت للتأنيث ، لم يدخلها ، تأنيث آخر ؛ لأنّه لا يجمع بين علامتي تأنيث"[٨٦٥].

---

(٨٦١) المقتضب ٣٠٧/٣.

(٨٦٢) القيرواني، ضرائر الشعر، ص١٤٩.

(٨٦٣) المصدر نفسه ص١٤٩، شرح مغني الجاربردي للميلاني ص٢٢.

(٨٦٤) الإيضاح في شرح المفصل لابن حاجب ١٥/٢.

(٨٦٥) الأشباه والنظائر ٣١٣/١.

وقد نَسَبَ إلى ابن جني أنّه قال: "ليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد ؛ لأنّ في ذلك نقضًا لما اعتزم عليه ، من الاختصار في استعمال الحروف إلّا في التأكيد"[٨٦٦].

والنحويون كثيرًا ما سخروا هذه القضية عندهم للنقد والتعليل وجعلوها أساسًا بنوا عليه نتائج وقواعد، من ذلك مثلًا ، ما مر تفصيله، أنّهم منعوا ربط الجملة الحالية المعطوفة على حال بالواو ، كراهة اجتماع حرفي عطف صورة على الرغم من اختلافهما في المعنى ، إذ إحداهما للعطف ، والثانية للحال. ومن ذلك أيضًا ، إنّهم لم يجيزوا ، إلّا لمعانٍ بلاغية ، إضافة المعرفة إلى المعرفة ، وتعريف العلم بأل ، لعدم جواز اجتماع معرفين.

وقد اتخذت من هذه الحقيقة وسيلة لتخطئة الكتاب ، فقالوا مثلًا، لا يجوز الجمع بي (لن) و (سوف) لأنّ كليهما أداتا استقبال[٨٦٧] وكذلك لا يجوز الجمع بين (لذا) و (فإن) أو (لذا) و (فقد) وذكروا أنّ هذا غلط بين ؛ لأنه "جمع بين فاء التعليل ولام التعليل ، وهما بمعنى واحد، فلا يجتمعان في كلام صحيح"[٨٦٨].

والنحويون حين لم يجيزوا اجتماع أداتين لمعنى واحد ، لم يلتمسوا للجواز عذرا، فلم يقولوا بجواز اجتماع الهمزة والباء ، نحو: أذهبت بزيد ، زيادة في التعدية أو تحلية العلم بآل ، تقوية في تعريفه ، بل منعوا هذا ، وعللوا المنع ، بأنّ في جواز ذلك لغوًا فارغًا

فكان على النحويين أن يتخذوا من هذه القضية دليلًا على عدم الظنّ بأنّ الجملة قد ارتبطت بصاحبها بالواو والضمير، لعدم جواز اجتماع

---

(٨٦٦) الأشباه والنظائر ٣١٤/١.

(٨٦٧) قل ولا تقل لمصطفى جواد، ص١٢٦.

(٨٦٨) دراسات في فلسفة النحو لمصطفى جواد، ص٩٥-٩٦.

رابطين، إذ في ذلك عبث ، لا يصح حصوله في اللغة وإذا وجدنا جملة فيها واو وضمير وجب أن نرى الرابط واحدًا منهما لا هما معًا .

ولكن لكون النحويين قد رأوا أنّ الجملة الاسمية ، مثلًا، في نحو : أقبل زيد وهو يضحك حال ، دفعهم هذا إلى إن يروا أنّها مرتبطة بصاحبها بالواو والضمير ، مع أنّه قد ثبت باعترافهم أنّ الضمير المنفصل فيها، ما جيء به لغرض الربط ، بدلالة عدم صلاحه للعود في أمثلة أخرى(٨٦٩)،

فيكون الرابط فيها هو الواو حسب ؛ لأنّ الجملة ، مفعول معه ، في الحقيقة لا حال.

فلو عدّ النحويون واو الحال واو معية ، لما اضطروا إلى عدّ الضمير رابطًا ثانيًا ؛ لأنّ المفعول معه ليس صفة لمصاحبه ، ليجب عوده إليه بالضمير ولأصابوا بدلًا من ذلك الحقيقة من جهة ، وأنقذوا النحو العربي من مشكلة الرابطين من جهة ثانية ، وأبعدوا اللغة من تهمة العبث في التعبير من جهة ثالثة.

مجيء الحال من النكرة : مرّ أنّ طائفة من النحويين أعربوا الجملة المرتبطة بالواو ، نحو: أقبل رجل وهو يضحك صفة ، أمّا جمهور النحويين فمنعوا ذلك ، وعدوا الواو حالية ، إلّا أنّهم واجهوا مشكلة مجيء الحال من النكرة المحضة ؛ لأنّ الأصل عندهم أنّ صاحب الحال لا يكون نكرة إلّا بمسوغ ، ولا مسوّغ هنا.

وقد عالج النحويون هذه المشكلة بالبحث عن مسوغ، لمجيء، الحال من النكرة، فمنهم من جعله كون "صاحب الحال عامًّا"(٨٧٠) ومنهم من جعله النفي(٨٧١) ومنهم من جعله الواو(٨٧٢) ومنهم من جعله الواو والنفي(٨٧٣).

---

(٨٦٩) شرح التصريح ٣٩١/١، وحاشية الصبان ١٩٠/٢، وحاشية الدسوقي على المغني ١٩٢/٢، والكواكب الدرية ٣١/٢.

(٨٧٠) شرح الرضي ١٠٢/٢.

إلّا أنّ النحويين بصفة عامّة ، لم يقتنعوا بهذه المسوغات، ويبدو أنّهم وجدوا أنفسهم بين مشكلتين فهم إن أعربوا مثلًا ، الجملة الاسمية المرتبطة بالواو في قوله تعالى: **(أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا)**(٨٧٤) وفي قوله تعالى: **(وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ)**(٨٧٥) صفة من قرية ، واجهوا مشكلة فصلها عن موصوفها بالواو ، وإن أعربوها حالًا منها واجهوا مشكلة مجيئها من النكرة المحضة .

وبعض المعربين ليحلّ المشكلة الثانية ، ويفرّ من الأولى تكلّف في تسويغ إعراب (ولها كتاب معلوم) حالًا من قرية فذكر أنّها في حكم الموصوفة ، والتقدير عنده "وما أهلكنا قرية من القرى"(٨٧٦). وينقل هذا أبو السعود في تفسيره، ويضيف قائلًا : إنّه يجوز أن نعربها صفة لكن "لا للقرية المذكورة ، بل المقدرة التي هي بدل منها"(٨٧٧) فيكون بمنزلة صفة لها ، إذ التقدير عنده : "وما أهلكنا قرية من القرى إلا قرية لها كتاب معلوم".

ومنهم لكي يخرجوا من المشكلتين المذكورتين لا يعربون (وهي خاوية) صفة لقرية ، ولا حالًا منها ، بل يعربها حالًا من الفعل المستتر في

---

(٨٧١) شرح ابن عقيل ٦٣٨/١، والمقاصد النحوية ٢٢٥/٣، وروح المعاني ٢٧٣/٤-٢٧٤.

(٨٧٢) الاقليد في شرح المفصل، مخطوط، ورقة ٥١، وشرح عقود الجمان للسيوطي ٢٢٦/١، وشرح الاشموني، ٣٨/٣، وألفية ابن بونة، ص١٥٥.

(٨٧٣) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢١٥/١.

(٨٧٤) سورة البقرة، من الآية ٢٥٩.

(٨٧٥) سورة الحجر، الآية ٤.

(٨٧٦) تفسير النسفي، ٢٦٨/٢-٢٦٩.

(٨٧٧) تفسير أبي السعود ١٤١/٣.

(مرّ) بعد أن رجحوا هذا الإعراب وضعفوا اعرابها حالًا من قرية[٨٧٨] حتى رتب بعضهم حكما عليه، فأوجب ربطها بصاحبها بالواو ، بعلّة خلوها من ضمير يعود إليه.

أين جملة (وهي خاوية) من فاعل (مرّ)؟ فالجملة تعود إلى القرية ، وهي القدس ، والفاعل المستتر في (مر) يعود إلى المارّ بها ، وهو (عزير) ، نبي من بني إسرائيل[٨٧٩] فبأيّ قانون وإحساس يصحّ جعل (وهي خاوية) صفة لعزير أو حالًا منه ، وجعلها بمعنى: مر عزير في حالة كونه قرية؟.

ومثل هذا فعل العكبري في قوله تعالى: **(ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ)** حيث أجاز إعراب (وهم معرضون)[٨٨٠] حالًا من الضمير (هم) في (منهم)[٨٨١] فرارًا من إعرابها حالًا من فريق لكونه نكرة ، ومن إعرابها صفة له ، لئلّا تكون هناك واو فاصلة بين الصفة والموصوف ، مع أنّ هذا الإعراب ، لا يوافق المعنى ، والمقصود البتة ؛ لأنّ المراد وصف (فريق) بالإعراض، وليس وصف المشركين عامّة بذلك.

إذا قلت : امتحن طلابي ثم يخيب فريق منهم ، وهم يبكون ، فماذا تكون جملة (وهم يبكون) حالًا من الطلاب جميعهم الذين امتحنوا ، أم حالًا من الفريق الذي خاب فحسب؟

لقد عالج النحويون وقوع الواو بين الصفة وموصوفها ، بإعرابها واوًا حالية ، وما كان ينبغي لهم أن يعالجوا إشكال القضية الأولى ، بإدخالها

---

(٨٧٨) البحر المحيط ٢٩١/٢، والدر المصون، مخطوط، الجزء الثاني، ورقة ٦، وتفسير الثعالبي ٢٠٥/١، وتفسير أبي السعود ١٩٢/١، وحاشية الجمل على الجلالين ٢١٢/١ وروح المعاني ٤٧٥/١.

(٨٧٩) زاد المسير، تفسير ابن الجوزي ٣٠٩/١.

(٨٨٠) سورة آل عمران، من الآية ٢٣.

(٨٨١) التبيان في إعراب القرآن ٢٤٩/١.

ضمن القضية الثانية ، إذ لم يفعلوا شيئًا ، فقد بدلوا بإشكال إشكالًا مناظرًا له تمامًا ، فبقيت المشكلة قائمة ، والعلاج الوحيد لتعديل هذه المسألة ، يكون بإدخال هاتين القضيتين ضمن المفعول معه الجملة .

فتستقيم الأمور ؛ لأنّ المفعول معه لا علاقة له بتنكير مصاحبه أو تعريفه ، ولا بعوده إليه أو بعدمه ؛ لأنه ليس صفة له.

أي: أنّ الواو التي أعربها النحويون واو الحال ، لو أعربوها واو المعية ، لما اضطروا إلى إعراب الجملة المرتبطة بالواو بعد النكرة صفة ، فيقعوا في مشكلة فصلها عن موصوفها بالواو ، ولما اضطروا أيضًا إلى إعراب ما بعدها حالًا، فيواجهوا مشكلة مجيئها من النكرة ، ثم يضطروا للفرار من هاتين المشكلتين إلى جعلها حالًا من غير النكرة ، فيقعوا في فساد المعنى.

زيادة الواو : إن لم يقل النحويون بزيادة الواو بين الحال وصاحبها ، فقد قالوا بزيادتها إذا وردت في المواضع التي ذكروا أنّه يمتنع ربطها بالواو ، كالفعل الماضي عند وقوعه حالًا بعد (إلّا) وكذلك قالوا بزيادتها عند دخولها على الجملة الخبرية ، والذين أجازوا دخولها على الجملة الوصفية قالوا بزيادة هذه الواو.

هل يجوز زيادة الواو : يقول ابن جني: "أعلم أنّ الحروف لا يليق بها الزيادة ولا الحذف"[٨٨٢] وذكر ابن أياز النحوي أنّ الخليل أبى زيادة الواو ، وهو المذهب الأرجح "لأنّ الحروف زيادتها مناقضة لوضعها"[٨٨٣] الذي هو نيابتها عن الأفعال لاختصارها.

---

(٨٨٢) سر الصناعة ٢٧١/١.

(٨٨٣) قواعد المطارحة، ص٢٠٥-٢٠٦.

وذكر ابن قيم الجوزية: "أنّ زيادة الواو غير معروف في كلامهم ، ولا يليق بأسفه الكلام أن يكون فيها حرف زائد لغير معنى ولا فائدة"[٨٨٤].

وكيف أجاز النحويون مثل هذه الزيادة في كتاب الله؟ كما قالوا بهذا في قوله تعالى: **(إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ)**[٨٨٥]. وكيف يصحّ أن تكون الواو الداخلة على الجملة الوصفية أو الخبرية زائدة ، وهي التي يجب ذكرها في نحو: أقبل رجل وهو يضحك ، ونحو: بات الفقير وهو جائع؟ فالنحويون متفقون على وجوب ربط كل جملة مصدرة بالضمير المنفصل بالواو ، واتفقوا على أنّ حذفها هنا غير مستساغ ، حتى صرح الجرجاني بفساده ، إلّا أنّهم مع ذلك استساغوا حذف الواو في قول الشاعر:

فلمّا صرّح الشرُّ   فأمسى وهو عريان

وقالوا: القياس أن تحذف الواو، ويقال: فأمسى هو عريان[٨٨٦].

كما أنّه كيف يصحّ الحكم بزيادة الواو في الجمل الحالية الواقعة بعد (إلّا) عند تجردها من الضمير العائد ، نحو: ما أمطرت السماء إلّا ونبت الزرع؟

والحقيقة أنّ الواو في هذه المواضع ليست زائدة ، وإنّما هي واو المعية ، فقد يعمد أحيانًا إلى جعل الجملة مفعولا معه بدلًا من جعلها خبرًا أو صفة أو حالًا ؛ لأنّه قد يستغنى عن المعاني الأخيرة بمعنى المعية فتربط الجملة بالواو لهذا الغرض.

وإن قيل : إنّ هذا يجوز في الصفة والحال ، أن يحلّ محلهما المفعول معه فكيف يجوز ذلك في الخبر؟

---

(٨٨٤) التفسير القيم، ص٤٢٤-٤٢٥.

(٨٨٥) البرهان ١/٤٤٠-٤٤١، وروح المعاني ٣/٢٧٣-٢٧٤.

(٨٨٦) دراسة في حروف المعاني الزائدة، عباس محمد السامرائي، ص٢٣٩-٢٤٠.

نقول: إنّا لم نشذ في هذه المسالة، فمن النحويين من صرف الواو الداخلة على الجملة الخبرية بجعلها واو الحال ، ولا فرق هنا بين الحال الجملة والمفعول معه الجملة ، هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فان الحال قد تحل محل الخبر وتسد مسده شذوذًا، نحو: "وهم عاقدي أزرهم"(٨٨٧) أو قياسًا ، نحو: ضربي العبد مسيئًا"(٨٨٨).

والنحويون يجمعون على أنّ المبتدأ في نحو : كلّ رجل وضيعته ، لم يحتج إلى ذكر الخبر ، ويصرحون بأنّ هذا المثال هو بتقدير: كلّ رجل مع ضيعته ، والمعنى تام به ، فإذا جاز استغناء المبتدأ عن الخبر بواو المعية والمفعول معه ، فإنّ جواز استغناء الأفعال الناقصة عن أخبارها بهما أكثر احتمالًا.

ومن المعروف أنّ الزيادة يقصد بها جواز حذفها والإتيان بها دون أن يؤثر ذلك في المعنى ، وكذلك لا يقاس عليها ، فالنحويون حين قالوا بزيادة الواو ، لم يلغوا من الجمل معنى المعية حسب ، بل منعوا القياس عليها ، وهذا مأخذ ؛ لأنّه به يسد باب اللغة تجاه معنى من المعاني.

ونخلص مما مرَّ ذكره أنّ النحويين حين منعوا وقوع المفعول معه جملة ، اضطروا إلى عدم إعراب الواو المرتبطة بها ، واو المعية ، وهذا يعني أنّهم خلعوا عنها دلالتها ، فبقيت مجردة من أيّ معنى كان ، مما جرّهم إلى أن يقولوا بزيادتها ، ويقعوا في مأخذ هذا القول.

الجملة الحالية في القرآن الكريم بين التفسير اللفظي والمعنوي: مرّ بنا أنّ من النحويين من أجاز ربط الجملة الاسمية الحالية بالواو ، ومنهم من أوجب ذلك ، وأصحاب المذهب الأول ، وإن أجازوا ، ذكروا أنّ الأكثر والأصل هو الربط بالواو.

---

(٨٨٧) شواهد التصحيح والتوضيح لابن مالك ١/١٧٠.

(٨٨٨) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

وفي القرآن الكريم جمل اسمية حالية غير مرتبطة بالواو ، سأعرض فيما يأتي حكم هذه الجمل عند الطائفتين:

حكم الجمل الاسمية الحالية غير المرتبطة بالواو عند المجوزين :

ذكر الجرجاني، وهو من الذين صرحوا بجواز ربط الجملة الاسمية الحالية بالواو، [٨٨٩] أنَّ "القياس والأصل أن لا تجيء جملة من مبتدأ وخبر إلّا مع الواو "[٨٩٠].

بل ذهب إلى أنّه "يجوز أن يكون ما جاء من ذلك ، إنّما جاء على إرادة الواو، كما جاء في الماضي على إرادة قد"[٨٩١].

فهو بهذا الكلام أشار إلى أنّه لا بدّ من الواو ، فإن لم تكن ظاهرة جاز تقديرها ، كما أنّه في الوقت الذي استحسن فيه ربط الاسمية بالواو ، استهجن عدم ربطها ، فذكر "أنّه من أجل ذلك حسن أنّك تقول : جاء زيد والسيف على كتفه ، وخرج والتاج عليه ، فتجده لا يحسن إلّا بالواو... وأنّك لو قلت : جاءني زيد السيف على كتفه ، وخرج التاج عليه ، كان كلامًا نافرا ، لا يكاد يقع في الاستعمال"[٨٩٢].

وعبارة "لا يكاد يقع"أشد نفيًا من عبارة "يكاد لا يقع" فهو بتعبيره المذكور أراد أن يشير إلى ندرة ربط الجملة الاسمية بالواو لا إلى قلته.

فالجرجاني على وسع علمه ، وتناوله هذه القضية في كتابه ، دلائل الإعجاز ، الذي ما ألفه إلّا ليكون مدخلًا إلى إدراك ما في القرآن الكريم من إعجاز ، أو ليدلّ على أسرار البلاغة فيه ، فإنّ الحكم الذي سلطه على الجمل الاسمية الحالية غير المرتبطة بالواو ، وهو استهجانه لها حتى

([٨٨٩]) دلائل الإعجاز، ص٢٠٢.

([٨٩٠]) المصدر نفسه، ص٢١٨.

([٨٩١]) المصدر نفسه، ص٢١٩.

([٨٩٢]) دلائل الاعجاز، ص٢٢١.

وصفها بالنفور وندرة الاستعمال ، ينطبق على كل جملة اسمية حالية ، وردت في القرآن الكريم في مواضع غير قليلة ، وهي غير مرتبطة بالواو.

والى مثل هذا ذهب السكاكي ، فهو على الرغم من أنّه أجاز ربط الجملة الاسمية الحالية بالواو[٨٩٣]، جعل أمثلة عدم ربطها بها "صورة معدودة ألحقت بالنوادر "[٨٩٤].

ومنهم من أخذ بهذا المذهب حتى في الجملة الفعلية ، في بعض المسائل، فقد ذكر الرضي ، أنّ الفعل الماضي المتلو بـ(أو) ، في مثل "لأضربنَّه ذهب أو مكث ، شرط لا حال ، ولو كان حالًا لسمع معه (قد) أو الواو "[٨٩٥].

فقد نفى الرضي أن تكون جملة (ذهب) الفعلية حالية ، لعدم ربطها بالواو ، استنادًا إلى أنّ الأصل في ذلك ، هو الربط بها.

فجمهور النحويين الذين ذهبوا إلى الجواز ، قد أجمعوا على أنّ الأكثر في الجملة الاسمية الحالية ربطها بالواو ، وأنّ انفرادها بالضمير قليل ، وممن صرح بذلك ابن
يعيش[٨٩٦] وابن مالك[٨٩٧] وابن الناظم [٨٩٨] والرضي [٨٩٩]وأبو حيان الأندلسي [٩٠٠] والأشموني[٩٠١] وغيرهم [٩٠٢].

([٨٩٣]) مفتاح العلوم بتحقيق أكرم، ص٤٨٨-٤٨٩، وغير المحقق، ص٥٠، ١٤٨.

([٨٩٤]) المصدر نفسه، غير المحقق، ص١٤٩.

([٨٩٥]) شرح الرضي ٢/٤٥-٤٦.

([٨٩٦]) شرح المفصل ٢/٦٦.

([٨٩٧]) تسهيل الفوائد، ص١١٢.

([٨٩٨]) شرح ألفية بن مالك، ص١٣٥.

([٨٩٩]) شرح الرضي، ٢/٤١-٤٢.

([٩٠٠]) البحر المحيط ١/١٦٣

([٩٠١]) شرح الاشموني ٣/١٣٨.

وهم كلّما تكلموا على هذه القضية استشهدوا بقول العرب : كلمته فوه إلى فيّ ، مشيرين إلى أنّه ليس من الأفصح حذف الواو في هذا المثال ونحوه ، وحذف الواو هنا ، كحذفها في قوله تعالى: **(وَقُلْنَا اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ)**[٩٠٣] لأنّ المثالين واحد ، ولهذا نجد من تعرض لإعراب هذه الآية ، كأبي جعفر النحاس[٩٠٤] ومكي بن أبي طالب القيسي[٩٠٥] وأبي البركات بن الأنباري[٩٠٦] والقرطبي[٩٠٧] والبيضاوي[٩٠٨] وغيرهم[٩٠٩]، يشيرون إلى أنّ هذه الآية ، وما شابهها[٩١٠]، جاءت على غير القياس ، وكان الأَولى عندهم أن ترتبط بالواو ، بل قد صرّح مكي بن أبي طالب القيسي ، وهو بصدد إعراب الآية نفسها "أنّ إثباتها في الكلام حسن"[٩١١].

وأرى أنّ مثل هذا الكلام، ما كان ينبغي أن يقال ، وهذا أحد مأخذ القول بواو الحال.

([٩٠٢]) حاشية الصبان ١٩٠/٢.

([٩٠٣]) سورة البقرة، من الآية ٣٦.

([٩٠٤]) إعراب القرآن للنحاس ١٦٤/١.

([٩٠٥]) مشكل إعراب القرآن ٨٨/١.

([٩٠٦]) البيان في غريب إعراب القرآن ٧٥/١.

([٩٠٧]) تفسير القرطبي ٣٢٠/١.

([٩٠٨]) تفسير البيضاوي ١٤٣/١.

([٩٠٩]) المعاني ١٩٨/١.

([٩١٠]) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، لشمس الدين البعلي، مخطوط ورقة ١٠٧، ومغنى اللبيب ٥٠٥/٢.

([٩١١]) مشكل إعراب القرآن ٨٨/١.

فلو كان إثبات الواو في الآية المذكورة وأمثالها حسنًا ، وحذفها شاذًّا ، لنزل بها القرآن الكريم ، وهو أفصح كلام العرب طرًّا.

الجمل الاسمية المتقدم خبرها على مبتدئها : في القرآن الكريم جمل اسمية ، متقدم خبرها على مبتدئها وهي غير مرتبطة بالواو ، كقوله تعالى **(إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَن يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ)**[٩١٢] وقوله تعالى: **(هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ)**[٩١٣] وقوله تعالى: **(قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ)**[٩١٤] وقد تعرض أبو جعفر النحاس[٩١٥]، وهو من البصريين ، والطبرى[٩١٦] وهو من أتباع الكوفيين ، لإعراب الجملة الاسمية الحالية في الآية الأخيرة ، وذكرا أنّ هناك واوًا محذوفة ، وأنّ التقدير: قاتل ومعه ربيون ، استنادًا إلى أنّ القياس في الجملة الاسمية الحالية أن ترتبط بالواو.

بيد أنّ النحويين ، وإن قالوا بهذا القياس فرقوا بين صيغ الجملة الاسمية الحالية في الحكم ، فإذا كانوا قد تشددوا في ربطها بالواو بصفة عامّة ، فقد تساهلوا في بعض أساليبها ، فذكروا أنّ الجملة الاسمية ، إذا كان خبرها شبه جملة مقدمًا على المبتدأ ، كثر فيها ترك الواو ، فضلًا عن جوازه ، وممن صرح بهذا الجرجاني[٩١٧] والمطرزي[٩١٨] وابن كمال باشا[٩١٩]

---

(٩١٢) سورة البقرة ، من الآية ٢٤٨

(٩١٣) سورة آل عمران،من الاية٠٧

(٩١٤) سورة آل عمران، من الآية ١٤٦٠وهذه إحدى قراءات ثلاث الكشاف ٣٥٣/١

(٩١٥) القطع والائتناف، ص٢٣٧

(٩١٦) تفسير الطبرى ٢٦٥/٧٠

(٩١٧) دلائل الإعجاز، ص٢٠٢.

(٩١٨) حاشية الدسوقي على مختصر التفتازاني لتلخيص المفتاح ضمن كتاب شروح التلخيص ١٥٣/٣.

(٩١٩) أسرار النحو، ص١٣٩-١٤٠.

بل نسب إلى الأخفش أنّه لم يجز الواو في هذا الضرب من الجمل الاسمية[٩٢٠].

فإذا كان الأكثر في الجملة الاسمية المتقدم خبرها لكونه شبه جملة ، كقوله تعالى: **(قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ)** هو انفرادها بالضمير ، فكيف يجعل الأصل ربطها بالواو ، حتى إنّه يجب تقديرها إذا حذفت مع أنّ حذفها هو الأكثر؟

حكم الجمل الاسمية الحالية غير المرتبطة بالواو عند النحويين الموجبين : يقع الذين أوجبوا ربط الجملة الاسمية الحالية بالواو في مأخذ أكبر من مأخذ الذين أجازوا ؛ لأنّ حكمهم الصريح بشذوذ حذف الواو في نحو قول العرب : كلمته فوه إلى فيّ تدخل فيه كلّ الآيات غير المرتبطة بالواو التي مرّ ذكرها.

إنّ هذا الفريق من النحويين لم يستطع أن يبعد الشذوذ عن الآيات القرآنية إلّا بتأويل متكلّف ومردود ، فقد أكد ابن الحاجب أنّ حذف الواو في مثل "جاء زيد ويده على رأسه ، استغناء بالضمير شاذ"[٩٢١] ثم تطرق في هذا الصدد إلى الجملة الاسمية الحالية في قوله تعالى: **(وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ)**[٩٢٢] لأنّها دخلت في حكم الشذوذ ، لعدم ارتباطها بالواو ، ولكي يبعد الآية عن هذا الحكم ذكر أنّه "قد جاز حذف الواو كراهة اجتماع الواوين، كما حذفت واو العطف من قوله تعالى: **(وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ)** تخفيفا لاجتماع الواوين"[٩٢٣].

والآية التي استشهد بها، هي في قوله تعالى: **(هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ * وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ * عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ * تَصْلَى نَارًا حَامِيَةً ***

---

(٩٢٠) شرح ألفية ابن مالك للهواري الاندلسي، مخطوط ورقة ٩٩.

(٩٢١) شرح الوافية، ص٢٢١.

(٩٢٢) سورة الزمر، من الآية ٦٠.

(٩٢٣) شرح الوافية، ص٢٢١.

تُسْقَى مِنْ عَيْنٍ آنِيَةٍ * لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ * لا يُسْمِنُ وَلا يُغْنِي مِن جُوعٍ * وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ * لِسَعْيِهَا رَاضِيَةٌ)[٩٢٤].

فقد قصد أنّ الآية **(وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ)** هي في الأصل معطوفة على الآية **(وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ)** التي قبلها ، والمفصولة عنها ببضع آيات، قلم يقل، سبحانه ، ووجوه يومئذ ناعمة ، كراهة اجتماع واوين ، العطف، والأصلية.

وهذا الحذف قد يجوز لهذا السبب ، لو كانت الواوان متقاربتين في غرضيهما ، لتعوّض إحداهما عن الأخرى ، إذا حذفت ، لكن المحذوفة كانت كلمة ، والباقية حرف أصيل

كما أنَّه إذا كانت الآية التي استشهد بها حذفت منها الواو كراهة اجتماع واوين ، فما بالها لم تحذف في قوله تعالى **(وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ * وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ * تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ)**[٩٢٥] وفي قوله تعالى: **(وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ * ضَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ * وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ * تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ)**[٩٢٦]؟

فالآيتان المبدوءتان بالواو ، هنا ، كالتي هناك تماما .

إنّ التعليل الذي ساقه في هذا الباب ظاهر فيه التكلف ، فهل ورد في قواعد اللغة العربية حذف الواو لالتقائها بواو أصلية تبتدىء بها كلمة أخرى؟

فالواو التي حذفت برأي ابن الحاجب واجبة الذكر ، فحذفها لا يمكن أن يكون إلّا لداع قوي ، فالعلّة التي ذكرها تقضي بحذف الواو دائمًا ، أو تكثر منه في الأقل ؛ لأنّ هذا الالتقاء لما حذف واو الحال الواجبة الإثبات ،

---

(٩٢٤) سورة الغاشية، الآيات ١-٩.

(٩٢٥) سورة القيامة، الآيات ٢٢-٢٥.

(٩٢٦) سورة عبس، الآيات ٣٨-٤١٠

فهو لحذف غيرها من التي لا يجب إثباتها من باب أولى ، لذلك أقول : إنّه لو صح التعليل الذي ذكره ، لشاع مثل هذا الحذف وعاد معروفًا في النحو العربي ؛ لأنّ التقاء الواو بكلمة مبدوءة بالواو ، ليست حالة نادرة ، بل هي حالة اعتيادية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإنّ ابن الحاجب ، إذا علل حذف الواو في قوله تعالى: **(وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ)** بما ذكره ، فما قوله في آيات غيرها، حذفت منها الواو، وليس فيها ما ذكره؟ كقوله تعالى: **(وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّقَرَّنِينَ فِي الأَصْفَادِ * سَرَابِيلُهُم مِّن قَطِرَانٍ)**[٩٢٧].

فهذه الآية ، والشواهد السابقة التي ذكرت في هذا الباب جميعها تضمنت جملًا اسمية حالية غير مرتبطة بالواو ، مع أنّها لم يبتدئ مبتدؤها بالواو ، لتحذف منها واو الحال الداخلة عليها لاجتماع واوين.

تفسير الآيات القرآنية المرتبطة بالواو وغير المرتبطة في ضوء معنى المعية والحال : من المعلوم أنّ واو المعية ، هي بمعنى (مع) عند النحويين ، فإذا قلتَ : سافر زيد وخالدًا ، كان المعنى: سافر زيد مع خالد ، لكن تبين لي أنها تفيد أيضًا أحيانًا عبارة (على الرغم من كذا) فقولنا سافر زيد وهطول المطر ، يمكن أن يستشف منه معنى: سافر زيد على الرغم من هطول المطر ، وهذا القصد يتضح في نحو : ينصر الله المؤمنين وقلتهم على أعدائهم وكثرتهم ، فمن الواضح أنّ هذا المثال معناه : ينصر الله المؤمنين على الرغم من قلتهم ، على أعدائهم على الرغم من كثرة عددهم.

ويكثر إرادة هذا المعنى في واو المعية الداخلة على الجملة نحو : تصدق زيد وهو فقير ، أي: تصدق زيد على الرغم من فقره ، فجاد بماله على الرغم من وجود ما يدفع إلى عدم الجود ، وهو قلة المال ، وهكذا فإنّ كثيرًا من الجمل لا يمكن تفسيرها إلّا على هذا المعنى ؛ لذلك لم يتمكن

---

(٩٢٧) سورة إبراهيم، الآية ٥٠، الفريد في إعراب القرآن المجيد، لابن أبي العز الهمداني، مخطوط، ورقة ١٤٨.

المفسرون من التخلي عن تقدير واو الحال بمعنى (مع) في طائفة من الآيات المرتبطة بالواو ، فعبارة (مع كذا) وعبارة (على كذا أو على الرغم من كذا) تؤديان الغرض نفسه ، وهذا المعنى لا يتحقق عند حذف الواو من الجملة لأنّها ستكون حينئذ حالية ، والحال يفيد معنى التقييد ، فإذا كان المثال السابق ينصر الله المؤمنين وقلتهم ، أفاد : ينصر الله المؤمنين على الرغم من قلة عددهم ، فإنّ هذا المعنى يزول إذا حولنا المفعول معه إلى حال وقلنا : ينصر الله المؤمنين أقلاء ، فالجملة بهذه الصيغة تعطي معنى آخر ، وهو تقييد نصر المؤمنين في حالة قلّة عددهم وامتناع نصرهم في غير هذه الحالة ، وهذا غير ملائم للمقصود.

هذا هو الفرق الأساسي الأول بين الحال الجملة ، والمفعول معه الجملة والفرق الثاني ، هو أنّ الجملة المرتبطة بالواو (المفعول معه) لا يقصد منها جعلها صفة لما قبلها ، بل اقتران حدوثها بحدوثه ، أمّا الجملة غير المرتبطة بالواو (الحال) يقصد منها جعلها صفة لما قبلها، من فاعل أو مفعول ، والفرق الثالث ، أنّ الجملة بحذف الواو تذوب في الجملة التي قبلها إذ تتحد بصاحبها فتصير معه جملة واحدة ، أمّا بربط الواو وإرادة المعية ، فإنّ الجملة تنفصل عمّا قبلها ، فتبرز صفتها ، إذ تصير جملة مستقلة.

أي: لكل من المفعول معه الجملة ، والحال الجملة ، معنى بلاغي ، قد يتطلب المقام الاحتياج إليه دون الآخر ، فجملة المفعول معه تمتاز من جملة الحال ببروز صفتها واستقلالها ، فإذا أريد الإشارة إلى هذا المعنى ، فإنّ الربط بالواو أبلغ ، أما الجملة الحالية ، فإنها تمتاز من جملة المفعول معه بشدة التصاقها بما قبلها ، لاتحادها بصاحبها ، فإذا أريد الإشارة إلى هذا المعنى كان عدم الربط بالواو أبلغ.

وعلى هذا الأساس ينبغي أن يفرق في المعنى بين المرتبطة بالواو وغير المرتبطة.

وفي القرآن الكريم هذان الضربان من الجمل ، فالأولى أريد منها معنى المعية ، والثانية أريد منها معنى الحال ، وهذا لا يعني أنّ المرتبطة بالواو ، لا يصح حذف الواو منها ، وأنّ غير المرتبطة لا يصح ربطها بالواو في الكلام ؛ لأنّه كثيرًا ما تلتقي نتيجة غرضي معنيهما ، فتصلح إرادة معنى الحال والمعية في الجملة نفسها، وأحيانًا لا يلتقيان ، وقد يبلغان درجة التضاد بينهما ، حتى إنّه لا يصحّ أن يحلّ أحدهما محلّ الآخر ، وإلّا خالفنا المعنى المراد من الآية.

وفيما يأتي تطبيق لهذا المنهج في التفسير في آيات من القرآن الكريم، وسأختار نماذج منها :

١-قال تعالى: (وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ)[٩٢٨] تبين في الفصول السابقة أنّ الجملة بالواو تكون علاقتها بمتبوعها علاقة زيد بعمرو ، أما بدون الواو ، فتكون علاقتها به علاقة الروح بالجسد ، وهذا ما أكده النحويون في مواضيع شتى من هذا البحث ، فقد عللوا امتناع ربط الجملة بالواو لشبهها باسم الفاعل ، ولكونها بتقديره ، وعللوا جواز ربطها بالواو أو وجوبه لبعدها عن الشبه باسم الفاعل وتقديره ، فهذا يعد اعترافًا منهم بأنّ الجملة غير المرتبطة بالواو ، دون المرتبطة يكون اتصالها بصاحبها أشد وأحكم ؛ لأنّه يكون كاتصال الحال المفردة به ، وقد وضح الجرجاني هذا حين ذكر أنّ امتناع الربط بالواو ، كان لضم الجملة إلى صاحبها ، وأنّ ربطها بالواو كان لعدم ضمها إلى ما قبلها.

ومن الذين أشاروا إلى هذه الحقيقة ابن الأثير (ت٦٣٧هـ) فذهب إلى أنّ الواو إذا لم تذكر "كان ذلك بلاغة وإيجازًا كقول أنس، رضي الله عنه : كان أصحاب رسول الله ، صلى الله عليه وسلم، ينامون ثم يصلون ولا

---

(٩٢٨) سورة الحجر، الآية ٤.

يتوضؤون، أو قال : ثم يصلون لا يتوضؤون. فقوله : لا يتوضؤون ، بحذف الواو أبلغ في تحقيق عدم الوضوء من قوله : ولا يتوضأون بإثباتها ، كأنّه جعل ذلك [بحذف الواو] حالة لهم لازمة ، أي: أنّها داخلة في الجملة وليست جملة خارجة عن الأولى"(٩٢٩) لأنّ الواو كما ذكر أيضًا ، تؤذن بانفراد الجملة عما قبلها أمّا حذفها ، فإنّه يؤذن بجعلها جملة واحدة.

وتطرق كذلك إلى الحال (قد بدت) في قوله تعالى: **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاء مِنْ أَفْوَاهِهِمْ)**(٩٣٠) وذكر أنها بتقدير (وقد بدت) وفسّر حذف الواو منها ، بمثل ما تقدم ذكره، وهو لتكون أبلغ وأوجز وأشد التصاقًا بما قبلها(٩٣١).

هذه هي الحقيقة ، بيد أنّ القول بواو الحال اضطر النحويين إلى أن يجمعوا على أنّ الجملة الحالية المتضمنة للضمير العائد ، ترتبط بالواو لزيادة التصاقها بصاحبها أو تقويته ليكون اجتماع الواو بالضمير "آكد في الاتصال"(٩٣٢) و "أولى احتياطًا في الربط"(٩٣٣) "وأشدّ وأحكم"(٩٣٤) وهذا ما يجمع عليه النحويون الذين ذهبوا إلى جواز ربط الجملة الوصفية بالواو ،

---

(٩٢٩) ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ٣٢٩/٢.

(٩٣٠) سورة آل عمران، من الآية ١١٨.

(٩٣١) المثل السائر ٣٢٩/٢-٣٣٠.

(٩٣٢) المفضل في شرح المفصل، ص٧٠٥.

(٩٣٣) شرح الرضي ٤١/٢.

(٩٣٤) جامع الدروس العربية ٩٨/٣.

فمع أنّهم قالوا بزيادتها، فقد ذكروا أنّه يؤتى بها لزيادة ربط الجملة الوصفية بالموصوف أو لتأكيد لصوقها به[٩٣٥]، وقد مر تفصيل ذلك.

ومن البديهي أن يأخذ المفسرون والمعربون للقرآن الكريم بهذا المذهب، فقد أخذ به أبو السعود حين قابل بين قوله تعالى: **(وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ)** وقوله تعالى: **(وماأَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلّا لَهَا مُنذِرُونَ)** موضحًا أنّ الصفة في الآية الأولى أصبحت بوساطة الواو أشدّ لصوقًا بالموصوف مما هي في الآية الثانية[٩٣٦]. مع أنّ الحقيقة هي عكس ذلك تمامًا.

لقد فسر ذكر الواو وحذفها في الآيتين تفسيرًا لفظيًّا محضًا، مع أنّ الواو ذكرت في الآية الأولى لمعنى ، وحذفت من الآية الثانية لمعنى.

ففيما يتعلق بالآية الأولى ، فإنّ الكتاب المعلوم فيها يعني الأجل ، أو الوقت الذي حدد، وجعل موعدًا لهلاك القرى ، وهذا الكتاب أو الأجل، لا يتحقق معناه إلّا عند تنفيذه ، وقد كان وقت تنفيذه، وقت هلاكهم ، ولهذا ناسب أكثر أن ترتبط الآية بالواو ، لتفيد معنى المعية ، ولتكون الجملة الاسمية فيها مفعولًا معه ، وليكون المعنى: اجتماع الحدوثين: الهلاك، والأجل، ووقوعهما في وقت واحد.

أمّا الآية الأخرى ، فلم يناسبها هذا المعنى ؛ لأنّ الله ، سبحانه، ما أراد أن يجعل المعنى اقتران الهلاك بالنذر ، وإنّما أراد، جل شأنه، أنّ العقاب لا يأتي على أُمّة إلّا بعد أن يرسل إليهم رسولًا ، يمكث فيهم دهرًا طويلًا حتى تستحق ، أن تدخل ضمن معنى وصفهم ، بأنّه كان فيهم نذير ، وهذا

---

(٩٣٥) الكشاف ٥٧٠/٢، ٧١٣/٢-٧١٤، ٣٣٨/٣-٣٣٩، والفريد في إعراب القرآن، مخطوط، الجزء الثاني، ورقة ١٥٠، وتفسير البيضاوي ٨٣/٣، وشرح المغني للشمني ١١١/٢.

(٩٣٦) تفسير أبي السعود، ١٤١/٣.

من عدالة الله ، فهو ، سبحانه ، لا يهلك قرية فيعاقبها ، إلّا بعد أن يكثر من إنذارهم وينوع أساليبه ، فهذه سنّة من سنن الله المعروفة ، فلو أنّ الآية جاءت بربطها بالواو ، وصارت مفعولًا معه ، لجاز أن يكون المعنى ، أنّ حدوث العقاب ، وهو الهلاك، وحدوث إنذارهم حصلا في وقت واحد ، وهذا مما لا يوجب أن يكون المعنى ، أنّ الله ، سبحانه ، عاقبهم، بعد أن انذرهم طويلًا وأعذرهم ، بل يكون محتملًا أنّ الإنذار لم يصل بعد إلى درجة الإعذار ، واستحقاق العقاب، فالله ، سبحانه ، قد نزه نفسه من أن يبدأ بعقاب أمّة في الوقت الذي يبدأ فيه بإنذارهم ، فهذا مخالف، لما أوجبه الله على نفسه ، جلت رحمته ، فقد بقى نوح ، عليه السلام ، ألفًا إلّا خمسين سنة ، يدعو قومه ، قبل أن يعاقبوا بالطوفان.

٢-قال تعالى: **(كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّواْ شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ)**[٩٣٧] أوضحت أنّ الجملة عند عدم ربطها بالواو تكون حالية وتكون علاقتها بصاحبها الذي يكون فاعلًا أو مفعولًا أو ما يجري مجراهما من الأسماء ، فلو قيل مثلًا ، وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ، فإنّ الجملة الاسمية ، هو خير لكم ، يكون المراد منها معنى الحال وتكون العلاقة قائمة بين هذه الجملة وصاحبها المفعول به (شيئًا) والرابط بينهما الوصف ، أي: المراد وصف هذا الشيء الذي يكرهه المسلمون بالخير ، إلّا أنّه عندما ارتبطت بالواو ، فقد أريد منها معنى المعية ، وصارت لا علاقة لها بالمفعول به لا بمعنى الوصف ، لأنّها صارت مفعولا معه، ولا بمعنى المصاحبة لان المصاحب صار الجملة (وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا) لا المفرد

---

(٩٣٧) سورة البقرة، من الآية ٢١٦.

(شيئًا) لكون المفعول معه جملة ، والمعنى: هو اقتران حدوث جملة ما بعد الواو بحدوث جملة ما قبلها .

في ضوء هذه الحقيقة نستطيع أن ندرك السرّ في ربط هذه الآية بالواو، وعدم مجيئها مجردة منها ، وبيان ذلك فيما يأتي:

١–لقد جعلت الجملة التي قيل إنّها صفة أو حال مرتبطة بالواو في الآية المذكورة، لا ليزداد ربطها بمتبوعها ، كما ذهب النحويون والمفسرون ، أو لجعلها أشدّ ربطًا به من حذف الواو ؛ لأنّ الواو كانت هنا لتتحول الجملة بها من معنى الوصف أو الحال إلى معنى المفعول معه ، والمعروف أنّ الصفة أو الحال نفس موصوفها ، أو صاحبها في المعنى ، وصفة الشر وصفة الخير وإن برزتا في الآية واستقلتا بذكر الواو ما أريد جعلهما متحدتين بصاحبيهما بل أريد فصلهما عنه ، وهذا هو المقصود ليجعل الشر مجاورًا لهذا الشيء الذي ظنّه المسلمون أنّه خير محض ، وليجعل الخير مجاورًا أيضًا لهذا الشيء، الذي ظنّه المسلمون أنّه شر محض ، وهذا المعنى يؤكده المفسرون، يقول ابن قيم الجوزية : "في هذه الآية عدة أسرار وأحكام ومصالح ، فإنّ العبد إذا علم أنّ المكروه قد يأتي بالمحبوب والمحبوب قد يأتي بالمكروه ، لم يأمن أن توافيه المضرة من جانب المسرة ، ولم ييأس أن تأتيه المسرة من جانب المضرة لعدم علمه بالعواقب[٩٣٨].

إذن الشر الذي كان يكرهه المسلمون، هو شر في الحقيقة ، ومن حقهم أن يكرهوه، وأن لا يلاموا على ذلك ، إلّا أنّ الله ، سبحانه ، أراد أن يخبرهم أنّ هذا الذي هو شر بذاته وطبيعته ، قد يأتي منه الخير ، ولما كان هذا الخير المجنى منه أمرًا شاذًّا ، ناسب أن يجعل مجاورًا له بصيغة المفعول معه ، وأن يقول، سبحانه: **(وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ)**

([٩٣٨]) التفسير القيم، ص١٤٥.

وما ناسب أن يجعل كامنًا فيه بصيغة الصفة أو الحال لئلّا يتحول إلى خير محض ، وهو ليس كذلك ؛ لأنّه سيكون بمعنى : وعسى أن تكرهوا خيرًا لكم وكذلك الشيء الذي كان يحبّه المسلمون فهو شيء خير في الحقيقة ، ومن حقهم أن يحبّوه ، وأن لا يلاموا على ذلك أيضًا ، إلّا أنّ الله ، سبحانه ، أراد أن يخبرهم أنّ هذا الذي هو خير بذاته ، وطبيعته، قد يأتي منه الشرّ ، ولمّا كان هذا الشر المجنى منه أمرًا شاذًّا ، ناسب أن يجعل، مجاورًا له بصيغة المفعول معه ، وأن يقول سبحانه: **(وَعَسَى أَن تُحِبُّواْ شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ)** وما ناسب أن يجعل كامنًا فيه بصيغة الصفة أو الحال لئلّا يتحول إلى شرّ محض ، وهو ليس كذلك ؛ لأنّه سيكون بمعنى وعسى أن تحبوا شرًّا لكم.

ب–تبين من قبل أنّ الغاية من عدم ربط الجملة بالواو هي اتحادها بصاحبها وذوبانها فيما قبلها بمعنى الحال ، أمّا الغاية من ربطها بالواو استقلالها وإبراز صفتها بمعنى المعية.

فالشيء المكروه القتال ، مرة برزت صفة الشر فيه ، ومرة برزت فيه صفة الخير ، عن طريق الربط بالواو ، وهذا ما لاءم المقام في الآيتين ، فصفة الشر في الحرب واضحة في نظر كلّ إنسان ، وفي كل زمان ومكان وهذا ما كان يشعر به المسلمون ، لذلك ارتبطت الآية في قوله تعالى: **(كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ)** بالواو لتبرز هذه الصفة كما هو حالها في شعور المخاطبين.

ثم قال تعالى: **(وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ)** فارتبطت الآية هنا أيضًا بالواو لإبراز صفة الخير في هذا الشيء المكروه لسبب آخر ، فالحرب شرّ لا شك في ذلك ، وإن رؤي فيه خير ، فهو شاذ ، ولا يكون إلا متخفيًّا ، غير متوقع ، فالخير هذا في هذه الحالة أكثر ما يحتاج إليه هو إظهاره ليتأكد ويتضح أمره أمام المخاطبين الذين لا يكادون أن يحسوا به ،

لذلك عمد إلى إبراز هذه الصفة بصيغة المفعول معه، فربطت الآية بالواو لهذا الغرض.

ويقال الكلام نفسه في قوله تعالى: ((**وَعَسَى أَن تُحِبُّواْ شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ**)) ذلك لإبراز صفة في أمر غير بارزة في الأذهان.

٣–قال تعالى: (**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ**)[٩٣٩] لقد طال ما نبّه رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، على قضية جديرة بالتذكير، هي أنّه ليس المهم أن يرى العبد ، شديد التقوى ، كثير التهجد ، بل أهم من ذلك أن يموت على الإسلام ، فكم من زاهد قضى عمره بالعبادة ، انقلب على عقبيه قبيل مماته ، فخسر الدنيا والآخرة ، وقد كان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم، يكثر من قوله: "اللهم اجعل خير عمري آخره ، وخير عملي خواتمه واجعل خير أيامي يوم ألقاك"[٩٤٠] فالمرء يحشر على آخر ما كان عليه ، كما جاء ذلك في الأحاديث الصحيحة ، فللعناية الكبيرة بالإسلام ، عند الممات دون ما قبله ، ولكي يوصي الله، سبحانه، المؤمنين بان يحسنوا خاتمتهم ، وان يمتثلوا تقوى الله فيها خير امتثال ، ارتبطت الآية بالواو ، لتبرز فيها هذه الصفة وتستقل بصيغة المفعول معه ، فلو حذفت الواو ، وصارت الجملة حالا ، وقيل: ولا تموتن إلا مسلمين ، لما أعطت بوضوح معنى التوصية والاهتمام بحسن الخاتمة.

٤–قال تعالى: (**وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ**)[٩٤١] ربطت الجملة الاسمية بالواو ، هنا ، ليشار بذلك إلى أنّ ظلم هذه القرى لحدود الله ، ظل يزداد ، حتى بلغ مبلغا استحق أن يبرز بصيغة المفعول معه ، ويستقل في جملة عن طريق فصلها عما قبلها بواو المعية ، فالله ،

([٩٣٩]) سورة آل عمران، الآية ١٠٢.

([٩٤٠]) رواه ابن السني عن انس رضي الله عنه، الأذكار للنووي، ص٦٩.

([٩٤١]) سورة القصص، من الآية ٥٩.

جل شانه ، حليم وغفور ورحيم ، وإنّه لا يهلك القرى إلّا عندما يفيض طغيانها ، ويتجاوز الحدود الاعتيادية.

٥-قال تعالى: **(وَأَمَّا مَن جَاءكَ يَسْعَى * وَهُوَ يَخْشَى * فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّى)**[٩٤٢] إنّ الرجل الذي كان يدعى عبد الله بن أم مكتوم حين شعر بخوفه من الله ، هرع إلى رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، ليسأله عن أمور الدين ، فللتعبير عن مصاحبة بداية خشيته ، ببداية سعيه ارتبطت الآية بواو المصاحبة.

وقد كان رسول الله، صلى الله عليه وسلم ، يدعو بإلحاح صناديد قريش إلى الإسلام، فيقابلونه بالاستهزاء والإعراض ، حتى شغل بهم عن عبد الله بن أم مكتوم، فرجل أعمى يجيء ساعيًا في هذا الوقت ، ليسأله عن الاسلام ، دون أن يدعوه المصطفى ، عليه الصلاة والسلام ، إلى هذا الإسلام فإنّ سعيه هذا بلا شك ، قد كان لشدة خشيته من الله ، حتى استحقت هذه الخشية أن يبرز معناها بصيغة المفعول معه ، وتستقل في جملة ، بفصلها عما قبلها بالواو ، فلو حذفت الواو وقيل: وأما من جاءك يسعى خاشيًا ، لما عبرت عن هذا المعنى.

٦-قال تعالى: **(وَقُلْنَا اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ)** [٩٤٣] حين ظنّ النحويون أن المرتبطة بالواو وغير المرتبطة يعنيان معنى واحدا ، دفعهم هذا إلى أن يشغلوا أنفسهم في قضية لفظية محضة ، بشأن الجمل الاسمية الحالية التي وردت في القرآن الكريم ، وهي غير مرتبطة بالواو ، نحو قوله تعالى: **(وَقُلْنَا اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ)**

فقد دخلت الجملة الاسمية الحالية في هذه الآية ونحوها تحت مذهبهم الذي سلط على الجملة الاسمية غير المرتبطة بالواو وهو حكمهم

([٩٤٢]) سورة عبس، الآية ٨-١٠.

([٩٤٣]) سورة البقرة، من الآية ٣٦.

عليها بقلة استعمالها ، أو ندرته ، أو جعلها جارية على غير القياس والأصل ، أو الحكم عليها بالشذوذ ، أو وصفها بالنفور وعدم الاستحسان، وإخراجها من معنى الكلام ، كما صرح بذلك الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) حتى كاد مكي بن أبي طالب القيسي يصرح بأنّ الآية المذكورة هذه بحذف الواو جاءت على غير الحسن ، فقد اتفقوا على أنّ الأصل والقياس أن يقال : وقلنا اهبطوا وبعضكم لبعض عدو ، لا كما نزل به القرآن الكريم.

هذا هو التفسير اللفظي الذي سمعناه من النحويين، والحقيقة أنّ الجملة الاسمية لم ترد في القرآن الكريم مرتبطة بالواو ؛ لأنّه أريد منها أن تكون بمعنى الحال، لا بمعنى المعية ، إنّ عداوة الشيطان لآدم كانت السبب الرئيس لخروج آدم من الجنة ، وستبقى قائمة بينه وبين ذريته حتى قيام الساعة ، وقد وصف الله، سبحانه، عداوة الشيطان لآدم وذريته بأنّها متأصلة وشديدة وشاملة ، ففي غير موضع من القرآن الكريم ، بين الله ، تبارك وتعالى ، أنّ الشيطان للإنسان عدوٌ مبين ، فلكي يشار إلى هذه العداوة بهذا المعنى حذفت الواو في قوله تعالى: **(وَقُلْنَا اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ)** وقد تبين فيما سبق تفصيله باعتراف النحويين أنّ الجملة بحذف الواو تكون اشد صلة بما قبلها ، فلو ربطت الآية بالواو ، لما تحقق هذا المعنى ؛ لأنّ الواو تؤذن بالمغايرة وعدم الاتحاد ، أي : أنّ الآية بحذف الواو وإرادة معنى الحال قد بينت أنّ هذه العداوة بين الشيطان وآدم وذريته متداخلة ومتشابكة كما جاء في الحديث : إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم ، فلو جاءت مرتبطة بالواو لأفادت معنى المعية ، أي لأفادت أنّ العداوة بينهما متجاورة وهذا خلاف المقصود والواقع.

يضاف إلى ذلك قضية أخرى ، هي أنّ الآية لو ارتبطت بالواو ، وقيل: وقلنا اهبطوا وبعضكم لبعض عدو ، لكانت الجملة الاسمية مفعولًا معه ، ولكان المعنى أنّ الله أنزل آدم والشيطان وحواء ، وأنزل معهم العداوة

، والله ، سبحانه ، ما أراد هذا المعنى ؛ لأنّه ، جل وعلا ، أراد أن يخبر عباده أنّه لم ينزل العداوة والشر من عنده من السماء ، وإنّما هي انبثقت من آدم والشيطان ، فهي صادرة من المنزَلين ، لا من الذي أنزلهم ، تبارك وتعالى.

فالنحويون، وصاحب دلائل الإعجاز ، ومؤسس علم المعاني، لو قالوا بأنّ الجملة حين ترتبط بالواو يراد منها معنى المعية ، وحين لا ترتبط يراد منها معنى الحال ، أي: لو أعربوا واو الحال واو المعية ، لما اضطروا إلى القول بأنّ الصفة أو الحال تكون بالواو ، أشد ربطًا بمتبوعها من دونها ، ولما شغلوا أنفسهم بالتفسير الشكلي الذي نتجت منه المآخذ التي أشرنا إليها في هذا الموضوع ، وفي مواضع شتى من هذا البحث ، ولشغلوا أنفسهم بدلًا من ذلك بالتفسير المعنوي ، فبدلًا من أن يعللوا : لِمَ لَمْ ترتبط هذه الآية بالواو والأصل أن ترتبط؟ لعللوا بدلًا من ذلك ، لِمَ أريد من هذه الآية أو تلك معنى الحال ولم يرد منها معنى المعية؟

فلو درسوا مثل هذه الآيات في ضوء هذه الحقيقة ، لتوصلوا إلى نتائج ، بينت لهم بلاغة الأسلوب في القرآن الكريم ، بدلًا من التفسير اللفظي الذي بين لهم شذوذ الأسلوب في كتاب الله.

حصول الإشكال بمعنى الحال وحله بمعنى المعية : حين يعرب النحويون مثالًا ، أو آية ، مما هو مرتبط بالواو ، استنادًا إلى أنّ هذه الواو حالية ، وهي في الحقيقة واو المعية ، يختل الإعراب والتفسير ، وفيما يأتي نماذج من ذلك :

١- جعل السهيلي (ت٥٨١هـ) الواو الداخلة على (إن) الشرطية في وقوله عليه الصلاة والسلام: "من مات ولم يشرك بالله شيئًا دخل الجنة ، وإن

زنى وإن سرق"[٩٤٤] واوًا عاطفة ، جيء بها لتحصين المعنى[٩٤٥]. وقد جعل الأسفراييني[٩٤٦] والكرماني (ت٧٨٦هـ)[٩٤٧] والزركشي[٩٤٨] الواو في الحديث المذكور أو في أمثلة مشابهة ، نحو: أكرمني زيد وان لم أكرمه ، وأحسن إلى زيد وإن كفرك ، حالية.

وقد انقسم النحويون في أعراب الواو في نحو: زيد وإن كثر ماله بخيل ، فمنهم من أعربها حالية ، وجعل المثال بتقدير : زيد كثيرًا ماله بخيل[٩٤٩]، ويظهر أنّهم لحظوا أنّ في الأمثلة المذكورة إشكالًا في المعنى وأنهم استعانوا لحلّه بجعل الواو فيها على أحد معنيين رئيسين الحال أو العطف ، أمّا من جعلها حالية ، فقد وقع في مشكلة فساد المعنى ، فقد ذكر الزركشي مثلًا ، أنّ نحو : أحسن إلى زيد وإن كفرك ، واشكره وإن أساء إليك ، تكون عند جعل الواو للحال ، بتقدير: "أحسن إليه كافرًا لك ، واشكره مسيئًا إليك "فمعنى هذا التقدير لا يصح مراده ؛ لأنّه يعني أنّ إحسانك إلى غيرك والشكر له يكون مقيدًا في حالة كفره لك وإساءته إليك ، وهذا المعنى يقضي بعدم الإحسان إليه والشكر له عندما يقابلك بالحالة المعاكسة لها ، ومثل هذا يحصل في باقي الأمثلة ، كالمثال الأخير الذي استشهد به النحويون : زيد وإن كثر ماله بخيل ، فإنّ جعله بتقدير : زيد كثيرًا ماله بخيل ، يعني أنّ زيداً يكون بخيلًا في حالة غناه ، وأنّه قد يكون غير ذلك في غير هذه الحالة

---

(٩٤٤) رواه البخاري.

(٩٤٥) امالي السهيلي، ص٩٧ وظاهره الشذوذ للدجني، ص٤٢٣.

(٩٤٦) فاتحة الإعراب، ص١٤٥.

(٩٤٧) شرح صحيح البخاري للكرماني ٤٩/٧ وعمدة القارى للعيني ٤/٨.

(٩٤٨) البرهان ٣٦٧/٢.

(٩٤٩) الإتقان ١٥٥/١، حاشية الصبان ٩/٤، وحاشية يس الحمصي على شرح التصريح ٤٦/١، والخواطر العراب ص٢١٢ وص٢٩١-٢٩٢.

، وهذا المعنى لا يعقل أن يكون هو المقصود، فمن كان بخيلًا عند كثرة ماله ، فبخله سيكون أشد ومن باب أولى عند قلته ، وهو عكس المعنى المقبول ، أي: لو قيل مثلًا: زيد قليلًا ماله بخيل ، لكان معنى هذه الجملة مفيدًا ؛ لأنّها تعني أنّ زيدًا يكون بخيلًا إذا افتقر ، وقد يكون كريما إذا امتلأ كيسه بالدراهم.

أمّا من جعل الواو عاطفة ، فقد وقع في مشكلة المعطوف عليه ، كيف يجوز حذفه ، فمثل هذه الحذف غير مألوف أو مسموع في اللغة العربية ، كما أنّ مراده جد بعيد.

ويظهر أنّ هذه المسألة بقيت مشكلة بلا حلّ ، بل الذين تعرضوا لحلّها أضافوا إليها مشكلات تأويلاتهم ، مع أنّه لا داعي لهذا كلّه ، لو أنّ النحويين استعانوا لحلّ الإشكال بمعنى من معاني الواو ، لم أجد أحدًا منهم من تعرض له ، وهو معنى المعية ، والنحويون لم يدخلوا هذا المعنى مِن بين المعاني التي ذكروها ، واستبعدوه جملة وتفصيلًا، والسبب في ذلك واضح فالمشكلة حاصلة في جملة (الجملة الشرطية) وواو المعية عندهم لا يصح دخولها إلّا على المفرد.

وأرى أنّ مشكلة الأمثلة التي سبق ذكرها ، تحلّ لو جعلنا الواو فيها للمعية ، فجملة: زيد وإن كثر ماله بخيل ، مثلًا يستقيم معناها لو جعلناها بتقدير: زيد مع كثرة ماله بخيل ، أي: زيد على كثرة ماله بخيل ، و**(على)** و **(مع)** كلمتان ، تؤدي إحداهما معنى الأخرى في كثير من الأمثلة(٩٥٠)، فالحديث النبوي: "دخل الجنة وإن زنى وإن سرق" والأمثلة المشابهة له التي استشهد بها النحويون، هي جميعا كقوله تعالى: **(وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ)**(٩٥١)

---

(٩٥٠) الكشاف ١٦٢/٢، والتبيان في شرح الديوان المنسوب إلى أبي البقاء العكبري ١٦٢/٣-١٦٣، ومدرسة الكوفة، ص٢٨٣.

(٩٥١) سورة البقرة، من الآية ١٧٧.

وقوله تعالى: **(وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ)**[٩٥٢]، فقد جعل النحويون (على) هنا بمعنى المصاحبة ، وقدروها بـ(مع)[٩٥٣]، والتقدير عندهم : وآتى المال مع حبه ، وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ مع ظُلْمِهِمْ، وهاتان الآيتان هما كقوله تعالى: **(وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ)**[٩٥٤] أي: ويطعمون الطعام على الرغم من حبهم للطعام ، بمعنى: وإن أحبوه ، أو مع حبهم له ، فلم تختلف الأمثلة المتقدمة عن هذه الشواهد القرآنية ونحوها إلّا بزيادة معنى الشرط (إن) ، فيكون التقدير التام لصيغة : زيد وإن كثر ماله بخيل ، هو: زيد مع كثرة ماله إن حصلت ، بخيل ، فالصيغتان بنفس المعنى ، حتى وجدنا أبا السعود في تفسيره ، حين أراد أن يفسّر قوله تعالى: **(وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ)** قال: إن "المعنى: أن ربك لا يعجل للناس العقوبة وإن كانوا ظالمين ، بل بمهلهم بتأخيرها"[٩٥٥].

فاستخدم صيغة "وإن كانوا ظالمين" تفسيرا لمعنى (على ظلمهم) التي جعلت بتقدير: مع ظلمهم.

إذن الواو في نحو: "دخل الجنة وإن زنى وإن سرق" ونحو: زيد وإن كثر ماله بخيل ، وأمثالهما ، ليست واو عطف ولا واو حال ولا واو اعتراض[٩٥٦] أو استئناف ، وليست شيئًا من هذا أو ذاك، ، وإنّما هي واو المعية ، فبها يستقيم تفسير ما تقدم من الأمثلة وإعرابه ، وأكرر قولي: إنّ

---

(٩٥٢) سورة الرعد، من الآية ٦.

(٩٥٣) الكشاف ٢١٨/١، ٥١٤/٢، والإتقان ١٦٤/١، معترك الأقران ٦٧٠/٢، وحاشية البناني على شرح جمع الجوامع لجلال المحلي ٢٦٧/١-٢٦٨، وتناوب حروف الجر في لغة القرآن، ص٣٦، والحروف العاملة في القرآن الكريم، ص٣٢٩.

(٩٥٤) سورة الدهر، من الآية ٨.

(٩٥٥) تفسير أبي السعود ٩٩/٣.

(٩٥٦) إن الخفيفة المكسورة الهمزة في النحو العربي، أسامة طه، ص٨٤-٨٥.

النحويين لو استعانوا بمعنى المعية في هذا الباب ، لوجدوا ضالتهم فيه ، وحلوا الإشكال دون أن يلجؤوا إلى تلك التأويلات المتكلفة ، ويثقلوا بها النحو العربي.

٢- لا يعرب النحويون الواو الداخلة على المضارع في قوله تعالى: **(وَاتَّقُواْ اللّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللّهُ)**[٩٥٧] واو معية ، لرفع الفعل بعدها، فاضطروا إلى إعرابها حالية أو استئنافية ، بعد استبعاد إعرابها عاطفة[٩٥٨].

إنّ إعراب (ويعلمكم الله) حالًا ، لا أجده يلائم المعنى والمقصود ، إذ ليس المراد تقييد تقوى العباد ، بتعليم الله لهم ، أي: ليس المراد أن يتقوه في هذه الحالة ، كما أنّ هذا الإعراب يقضي ، بعدم اتقائه ، سبحانه ، في غيرها ، ومعنى قوله تعالى، هنا ، واضح ، وهو حث العباد على تقوى الله، عز وجل ، وأنّهم إذا اتقوه، فإنّ الله ، سبحانه ، يزيدهم علمًا ، وهذا بعيد عن معنى الحال وكذلك لا يصح إعرابها استئنافية ؛ لأنّ الاستئنافية في اللغة معناها الابتداء[٩٥٩]، والنحويون متفقون على تعريف واو الاستئناف أو واو الابتداء بأنّها "هي التي بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها في المعنى ، ولا مشاركة له في الإعراب"[٩٦٠]. فكيف يمكن أن تكون جملة (ويعلمكم الله) منقطعة عما قبلها في المعنى والإعراب ، فالعلاقة بينهما علاقة مصير واحد ، فالله ، سبحانه ، لم يرد أن يقول للمؤمنين (واتقوا الله) حسب ، وما أراد سبحانه ، أن يقول لهم (ويعلمكم الله) حسب ، وإنّما جل شانه ، كما مر من

([٩٥٧]) سورة البقرة، من الآية ٢٨٢.

([٩٥٨]) التبيان في إعراب القرآن ٢٣٢/١، وتحت اسم إملاء ما من به الرحمن ٧١/١ وتفسير الجلالين، ص٦٥، وحاشية الجمل على الجلالين ٢٣٤/١-٢٣٥، وقد جعل ابن هشام الواو في هذه الآية من شواهد واو الاستئناف، المغني ٣٥٩/٢.

([٩٥٩]) القاموس ١٢٣/٣.

([٩٦٠]) البرهان للزركشي ٤٣٧/٤، والإتقان ١٧٨/١، وصرف العناية ص١٥٠.

قبل في آيات مشابهة ، أراد نتيجة الجمع بينهما ، فلو أنّه ، تبارك وتعالى، لم يقل (واتقوا الله) ، لما كان هناك حاجة في أن يقول (ويعلمكم الله) فحدوث الجملة الثانية ، صار نتيجة لحدوث الجملة الأولى، أو صادرًا منه ، فلا يكون ، لو لم يكن ، فأصبحت الصلة بين الجملتين متينة ويكفي لتأكيد هذه الحقيقة ، ما تعنيه الآية إذ تفسيرها عند المفسرين "بأن من اتقاه علمه الله ،.... ومنه قوله تعالى: **(يِا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إَن تَتَّقُواْ اللّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَاناً)**[٩٦١]"[٩٦٢] فقد جُعلتْ العلاقة بين الجملتين هنا ، علاقة الجواب بشرطه ، بل جعلت أشد من ذلك ، فالمعروف عن الجملة الشرطية ، أن تحقيق الجواب فيها يأتي بعد تحقيق فعل الشرط ، تقول: إن تدرس تنجح ، أي: أن تثبت الدراسة أولًا، لتثبت بعدها نتيجتها ، وهي النجاح ثانيًا ، والصلة بين الجواب والفعل في الجملة الشرطية ، مهما كانت قريبة ، فلا بد أن يكون هناك بينهما زمن قصر أم طال ، فحذف أداة الشرط من قوله تعالى: **(وَاتَّقُواْ اللّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللّهُ)** أو إبعاده عن أسلوب الشرط قصد منه أن لا يكون هناك بين الفعل الذي هو التقوى والجزاء الذي هو التعليم ، أي تراخ كان في الزمن ، أي قصد منه أن يكون الجزاء (الجواب) ماشيًا جنبًا إلى جنب مع الفعل متصلًا به ، فالآية بهذا الأسلوب عنت أنّ الله ، سبحانه ، يبدأ بتعليم المؤمن في الوقت الذي يبدأ هذا المؤمن بتقوى الله ، وهذا هو السرّ في أنّ الله سبحانه ، قال هنا : **(وَاتَّقُواْ اللّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللّهُ)** ولم يقل: إن تتقوا الله يعلمكم الله ، لكي لا يشعر عبده المخاطب بأنّ عليه أن ينتظر الجزاء بعد أن يقوم بتقوى الله في مجال العلم.

وهذه حقيقة كان يعايشها الأتقياء ، ويشعرون بها ، فقد أنشد الشافعي ، رحمه الله ، وهو طالب علم يدرس عند شيخه وكيع هذين البيتين :

([٩٦١]) سورة الأنفال، من الآية ٢٩.

([٩٦٢]) تفسير القرطبي ٤٠٦/٣.

شكوتُ إلى وكيع سوءَ حفظي فأرشدني إلى ترك المعاصي
وقال اعلم بأنّ العلمَ نورٌ ونور اللهِ لا يُهدى لعاصي [٩٦٣]

نخلص مما سبق ذكره ان معنى قوله تعالى: **(وَاتَّقُواْ اللّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللّهُ)** هو أنّ حدوث تقوى العباد ، وحدوث تعليم الله لهم ، مصطحبان معا ، مقترنان في زمن واحد ، لا يسبق أحدهما الآخر ، وهذا هو عين معنى المعية ، فواو (ويعلمكم) ليست واو عطف ، ولا واو حال ، ولا واو استئناف ، وإنما هي واو المعية.

٣-تعرب الواو في قوله تعالى: **(قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا)**[٩٦٤] حالية ، مع أنّ هذا المعنى ، لا يصحّ مراده.

هناك قضية جديرة بذكرها وتوضيحها في هذا المقام ، هي أنّ اقتران الجملة الحالية بزمن عاملها ، يختلف عن اقتران جملة المفعول معه بزمن عاملها ، فالجملة الحالية يجب في الأصل دلالتها على الزمن الحاضر ، لذا لم يصحّ عند النحويين أن يقال: أقبل زيد ضحك ، أو أقبل زيد سيضحك .

أمّا جملة المفعول معه، فإنّه لا يشترط دلالتها على الزمن الحاضر ، بل يشترط في الأصل أن يكون زمانها وزمان ما صاحبته متحدين ، أي: وقوعهما في وقت واحد ، سواء كان في الماضي أم الحاضر أم المستقبل.

لذا أرى أنّ الحال تختلف عن المفعول معه الجملة ، في أنّه لا يصح أن تقع ماضيًا ، إلّا في حالات خاصة ، كان تكون حكاية لحدوث وقع لصاحبها في الزمن الماضي، كقوله تعالى: **(إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ)**[٩٦٥] أو كان زمانها متصلًا بزمان صاحبها الحالي ،

([٩٦٣]) شعر الشافعي، ص١٤٦.

([٩٦٤]) سورة طه، من الآية ١٢٥.

([٩٦٥]) سورة آل عمران، من الآية ٥٩.

كقوله تعالى: **(فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ)**[٩٦٦] ومعنى الآية هو أنّ الله ، سبحانه ، أمر نبيه بعد بعثه من نومه مئة عام ، أن ينظر إلى طعامه وشرابه الذي بقي لم يتغير طعمه ، حتى زمن بعثه ، والنظر إليه.

استنادًا إلى ذلك ، اتفق النحويون على أنّ الأصل في الحال أن تدل على الزمن الحاضر ، وإلّا أُولت ، ولهذا رأوا من الإشكال ، وقوعه ماضيًا ، ولا إشكال عند وقوعه مضارعًا ، لكن تجد أنّه قد استقام معنى الآية التي بدأنا الاستشهاد بها عندما جعلت الجملة بعد الواو فيها دالة على الزمن الماضي ، وأنّه لا يستقيم عند جعلها دالة على الزمن الحاضر ، فلو قيل مثلًا : قال رب لم حشرتني أعمى وأنا بصير ، لكان المعنى فاسدًا أو غير مقصود ، لذلك تحس بتناقض معنى الآية وعدم فائدتها عندما تجعل الجملة مفردة ، وتقول : قال رب لم حشرتني أعمى بصيرًا ؛ لأنّ حدوث العمى صاحبه في الآخرة ، وحدوث البصر صاحبه في الدنيا، فلا يجوز أن نجعل الحدوث الثاني حالًا أخرى ؛ لأن هذا يستوجب ضمها إلى الحالة الأولى ، فيفسد المعنى ؛ لأنّ الجملة (قد كنت بصيرًا) بما أننا عيّنّا جعلها حالًا ، فقد أوجبنا أن يكون صاحبها الياء من حشرتني ، ولمّا كان الحال صفة لصاحبه ، مقترنا بزمن عامله، لزم أن يكون المعنى أنّ حالة كونه بصيرًا ، قائمة وقت الحشر ، وهذا غير حاصل ، وغير مقصود، وإنّما المراد اجتماع حالة البصر وصاحبها ، وهو في الدنيا ، بحالة العمى ، وصاحبها ، وهو في الآخرة ، وهذا من معنى المعية ، فتكون الآية بتقدير : قال رب لم حشرتني أعمى مع أني كنت بصيرًا في الدنيا ، أي: على الرغم من ذلك.

([٩٦٦]) سورة البقرة، من الآية ٢٥٩.

ربّ معترض يقول: إن لم يصحّ أن نعرب جملة (قد كنت بصيرًا) حالًا، فإنّه لا يصحّ هنا أيضًا أن نعربها مفعول معه ؛ لأنّ المفعول معه كذلك مقترن بزمن عامله.

هذا الاعتراض يكون صحيحًا في المفعول معه المفرد ، ونحن الآن بصدد المفعول معه الجملة ، وهنا تبرز قضية ثانية جديرة أيضًا بتوضيحها.

لقد أصبح من الواضح أنّ علاقة الجملة الحالية بصاحبها ، لأنّها صفة له ، لذا وجب ارتباطها بما يعود عليه ، وأمّا المفعول معه الجملة ، فلأنّه ليس صفة لمصاحبه ، لم يجب ارتباطه به بما يعود عليه ، وهو من هذه الجهة ، لم تكن علاقته به ، وإنّما بالجملة التي تضمنته.

استنادًا إلى ذلك ، فإنّ ارتباط الجملة الحالية بزمن عامل صاحبها ، أمر لابد منه ؛ لأنّها الصاحب نفسه ، فعامل الصاحب وزمانه، هو نفسه عامل الحال وزمانها ، أمّا المفعول معه الجملة ، فهو شيء آخر غير المصاحب ، مستقل بحدوثه وزمانه ، لذلك قد نجد في المفعول معه الجملة تحررا من وحدة الزمان ، لا نجده في الجملة الحالية.

يتفق النحويون على أنّ المراد من المفعول معه ، اقترانه بمصاحبه في زمن واحد ، إلّا أني وجدت بعد أن أمعنتُ النظر في أمثلة ، أنّه قد لا يراد منهما هذا الاقتران ، بل مجرد اجتماعهما ، حتى لو كانا في زمانين مختلفين، ولا أعني بذلك أنّ واو المعية صارت كواو العطف التي يراد منها الجمع المطلق بين أمرين ، وإنّما أعني أنّها التي يراد منها الجمع بين أمر وآخر مرتبط به ، من ذلك مثلًا، الجمع بين الإنجاب والجماع ، فإنه لا يمكن أن يحصل الأمر الأول دون أن يسبقه حصول الأمر الثاني ، فإذا قصد مثل هذا الجمع ، فإنّ الواو واو معية ، ولا يشترط وقوع ما بعدها وما قبلها في زمن واحد ، فبين الجماع والإنجاب أشهر معدودات معلومات، ومثل هذه المعية حصلت في قوله تعالى: **(قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ**

يَمْسَسْنِي بَشَرٌ)[٩٦٧] فقد عجبت مريم ، عليها السلام ، أنّه كيف يجوز الجمع بين الإنجاب الحاصل الآن ، مع عدم حصول مسببه في الماضي؟ ويكون التقدير: أنّى يكون لي ولد ، مع أنني لم يمسني رجل؟ أي: على الرغم من ذلك؟.

أو يقصد منها الجمع بين أمرين، مما ينبغي اجتماعهما ، كقوله تعالى: **(وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَارِنَا وَأَبْنَآئِنَا)**[٩٦٨] أي لا ينبغي أن لا نجمع بين القتال في سبيل الله الذي سيحصل في المستقبل ، وبين إخراجنا من ديارنا ظلما الذي حصل في الماضي ،ومثل هذا قوله تعالى: **(أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلاَمَ اللّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ)**[٩٦٩] وكذلك الأمر في قوله، تعالى، الذي بدأنا الحديث عنه: **(قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا)**.

وقصد مثل هذه المعية ، ليس أمرًا غريبًا ، فوجوب اجتماع أمرين مع عدم اشتراط وحدة زمانيهما ، قضية يمكن حصولها وتعدُّ من الأمور الاعتيادية ، فمثلًا أنّه يجب اقتران الإيمان بالله في الدنيا ، بدخول الجنة في الآخرة ، وكذلك اقتران الدراسة ، ونتيجة النجاح فيما بعد ، واقتران نزول الأمطار بخروج الزرع ، واقتران العمل والأجر عليه، فكل أمرين مما سبق، يجب في الأصل اجتماعهما ، لكن لا يشترط أن يكونا في زمن واحد ، وأسلوب الشرط ضرب من هذا القبيل.

([٩٦٧]) سورة آل عمران، من الآية ٤٧.

([٩٦٨]) سورة البقرة، من الآية ٢٤٦.

([٩٦٩]) سورة البقرة، من الآية ٧٥.

وهذه حقيقة أشار إليها النحويون، فقد استشهدوا بنصب المضارع بعد واو المعية بالمثال : زرني وأزورك، ، وقالوا: إنّ المعنى ، لتجتمع الزيارتان ومن المستحيل أن يقصد اجتماع الزيارتين[٩٧٠] في وقت واحد.

ومثل هذا ذكر الرازي عندما تكلم على المضارع المنصوب بعد واو المعية ، في قوله تعالى: **(أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ)**[٩٧١] وقال: إنّ المعنى: أنَّ ترك المصابرة في الدنيا ، ودخول الجنة في الآخرة، مما لا يجتمعان[٩٧٢].

ومثل هذه المعية تصحّ إرادتها بين جملتين ، لإمكان أن تستقل كل منهما بزمانها ، ولا تصح بين مفردين لوجوب اتحادهما حينئذ بزمن عامل المصاحب.

٤-من المعروف عند النحويين أنّ كل جملة لها محلٌّ من الإعراب كالجملة الحالية، واقعة موقع المفرد ، وأنّه يجب أن تنحل إليه[٩٧٣] حتى التي يصعب انحلالها إلى مشتق من لفظها ، فإنّها يجب أن تنحل إليه من معناها ، نحو: جاء زيد ويده على رأسه ، فقد استدِل على أنّ هذه الجملة حالية ، لأنها بتقدير : جاء زيد رافعًا يده[٩٧٤]، وهذا أرجح معيار اتبعه النحويون للاستدلال على حالية الجملة ، منذ نشأة النحو.

---

(٩٧٠) كتاب سيبويه ٣/٤٤-٤٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٧، والمفصل للزمشخري، ص٢٤٨.

(٩٧١) سورة آل عمران، من الآية ١٤٢.

(٩٧٢) تفسير الرازي ١٩/٩.

(٩٧٣) المسائل المشكلة، صص١١٤، ورصف المباني، ص٤١٨ وحاشية الدسوقي على المغني ١٤٨/٢.

(٩٧٤) كشف المشكل ٤٨٣/١- ٤٨٤ .

فسيبويه استدل على أن المضارع (يقول) في نحو: ذره يقول ذاك، ، مرفوع على الحال ؛ لأنه جاز جعله بتقدير: ذره قائلًا[٩٧٥] والمبرد منع جعل المضارع يسألنا ، حالًا، في نحو: من يأتنا ويسألنا نعطه ، لعدم جواز جعله بتقدير: من يأتنا وسائلًا[٩٧٦].

وأبو جعفر النحاس يذكر أنّ المضارع في قوله تعالى: **(يُخَادِعُونَ اللّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا)**[٩٧٧] يكون في موضع الحال إذا كان بتقدير مخادعين الله[٩٧٨]، وقد جعلت شبه الجملة في قوله تعالى: **(وَقَد دَّخَلُواْ بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِ)**[٩٧٩] ونحو : خرج بثيابه أو بدرعه ، أحوالًا ، استنادًا إلى كونها بمعنى المشتقات المفردة التي انحلت إليها ، إذ صارت بتقدير: دخلوا كافرين وخرجوا كافرين، وخرج مكتسيًا ، أو لابسًا ثيابه وخرج دارعًا[٩٨٠].

ودليل الجرجاني على أنّ الواو في قول الشاعر :

فلمّا خشيتُ أظافيرهم   نجوتُ وأرهنُهم مالكًا

ليست حالية ، وأنّها حالية في نحو: كنت ولا أخشى الذئب ، كان مستندًا إلى أنّ الأولى مع المضارع الذي دخلت عليه ، ليست بمعنى : نجوت راهنًا مالكًا ، في حين كانت الثانية معه ، بمعنى: غير خاش للذئب[٩٨١].

---

(٩٧٥) كتاب سيبويه ٩٨/٣.

(٩٧٦) المقتضب ٦٥/٢-٦٦.

(٩٧٧) سورة البقرة، من الآية ٩.

(٩٧٨) القطع والائتناف، ص١١٨.

(٩٧٩) سورة المائدة، من الآية ٦١.

(٩٨٠) الحروف للرماني، ص٣٦-٣٩، والكشاف ٦٥٣/١ وتفسير الطبرسي، المجلد الثاني، ص٢١٧، وتفسير النسفي ٤٠/١.

(٩٨١) دلائل الإعجاز، ص٢٠٥-٢٠٨.

وجعل المضارع المنفي في قوله تعالى: **(يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا)**(٩٨٢) حالًا استنادا إلى أنّه بمعنى: يا ليتنا نردّ غير مكذبين(٩٨٣)، وجعلت الجملة الاسمية في قوله تعالى: **(فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ)**(٩٨٤).

حالية لأنها بتقدير (أو قائلين)(٩٨٥) وجعلت الواو في المثال المشهور: لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، واو الحال ؛ لأنّ المثال بتقدير: لا تأكل السمك شاربًا اللبن(٩٨٦) وكذلك أعربت الجملة الاسمية في قوله تعالى: **(وَقُلْنَا اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ)**(٩٨٧) حالًا، لأنها بمعنى: متعادين(٩٨٨). وذكروا أنّه قد ورد رفع (وتقر) ونصبه في البيت المشهور:

ولُبسُ عباءة وتقرَّ عيني   أحبّ إليَّ من لُبس الشُفوف

وأنّه بالرفع حال ، لأنه بتقدير ولبس عباءة قارّة عيني(٩٨٩).

وهكذا، فإنّ النحويين قد وجدوا أنّ خير وسيلة للاستدلال على حالية الجملة، هو تحويلها إلى اسم فاعل مشتق منها ، فإذا صحّ معنى الحال في هذا الاسم، كان دليلًا على أنّ الجملة حال ، وإن لم يصح كان دليلًا أيّما دليل ، على أنّ الجملة ليست حالية ، وإن أجمع النحويون على حاليتها كقوله تعالى: **(لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ)**(٩٩٠) وقوله تعالى : **(فَطَافَ عَلَيْهَا**

---

(٩٨٢) سورة الأنعام، من الآية ٢٧.

(٩٨٣) الكشاف ١٥/٢.

(٩٨٤) سورة الأعراف من الآية ٤.

(٩٨٥) الكشاف ٨٧/٢، وتفسير الرازي ٢١/٤، وتفسير النسفي ٤٤/٢.

(٩٨٦) كشف المشكل ٥٤٤/١.

(٩٨٧) سورة البقرة، من الآية ٣٦.

(٩٨٨) تفسير النسفي ٤٣/١، وأوضح المسالك ١٠٣/٢.

(٩٨٩) شرح شواهد المغني ٦٥٤/٢.

(٩٩٠) سورة يوسف، من الآية ١٤.

طَائِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ)[٩٩١] فإنّه لا يصحّ جعل الجملة الحالية هنا ، بتقدير اسم الفاعل ، لفساد المعنى به ، إذ ليس من الكلام أن يقال : لئن أكله الذئب متعصبين ، أو أن يقال : فطاف عليها طائف من ربك نائمين ، فلما لم يصحّ جعل الجملة المرتبطة بالواو في مثل هذين الشاهدين ، بصيغة الحال المفردة ، دلّ على أنّها ليست حالية ، وإنّما هي مفعول معه ، والمراد اقتران حدوثي الجملتين في وقت واحد.

وقد جعل الزمخشري، الجملة الاسمية في الآية الأولى بتقدير "وحالهم أنّهم عصبة"[٩٩٢] وكذلك جعلها أبو السعود، ولكن بصيغة "والحال أنّا عصبة كثيرة"[٩٩٣].

وهذا التأويل لا يتضمن أي حلّ كان ؛ لأنّ الجملة بقيت تعاني المشكلة نفسها وهي عدم عودها إلى صاحب ، إذ التأويل هذا نفسه ، يحتاج إلى تأويل وحلّ.

يضاف إلى ذلك ، أنّ الجملة بعده بقيت مرتبطة بالواو ، ونحن لم نقل بفساد المعنى بوجودها ، إذ ستبقى الجملة تفيد المعية ،وقد بينت أنّ تفسير الآيات المرتبطة بالواو ، بإعادة ذكر الواو هو الطريق العام الذي سلكه المفسرون، وهذا مما ساعدهم كثيرًا على تجاوز مثل هذا الإشكال في بعض الأمثلة.

وقد كان هذا أحد أسلوبين عامين اتبعهما النحويون والمفسرون لتغطية ما يلاقون من إشكالات في الجمل المرتبطة بالواو ، وقد كان الأسلوب الأول ، هو استخدام لفظة الحال في التقدير ، وقد عقبت عليه في موضعه.

---

(٩٩١) سورة القلم، الآية ١٩.

(٩٩٢) الكشاف ٤٤٩/٢.

(٩٩٣) تفسير أبي السعود ٥٧/٣.

فجعل الحال بتقدير : والحال أنّها كذا.... لا يجوز البتة أن يقصد منه حلا لإشكالها ، إن كان قصد منه ذلك ؛ لأنها به ، قد حولت من جملة إلى جملة ، ومن مرتبطة بالواو إلى مرتبطة بالواو ، وكونها جملة وكونها مرتبطة بالواو ، هي المشكلة عينها التي يراد تسويتها ، فالواجب أن تقدر، بما هو متفق على حاليته ، وهو الحال المفردة ، أي: هذا يقضي بان تقدرَّ بما يستوجب إبعادها عن الجملة ،وعن الربط بالواو ليتبين في ضوء ذلك ، فيما إذا كانت حالا حقا ، أو لا ، وهذه هي الطريق المثلى ، كما مر، التي اتبعها النحويون.

ولهذا نجدهم ، على الرغم من التأويل الذي قدموه ، لم يقتنعوا به ، وقد اعترفوا بخروج الجملة الاسمية ، في مثل الآيتين المذكورتين عن تعريف الحال ، وقد كان هذا الاعتراف موجها حسب ، إلى الجمل الحالية المجردة من الضمير العائد إلى صاحبها ، والحقيقة أنّ هذه القضية ، لا تخصّ هذه الحالة ، بل تشمل كل جملة مرتبطة بالواو ؛ لأنّها ما ارتبطت بها ، إلّا لتكون مفعولًا معه ، ومن أدلتي على ذلك، قوله تعالى: (**وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ**)[994] وقوله تعالى: (**وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ**) [995]. وقوله تعالى: (**تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى**)[996].

فالجملة الحالية ، في هذه الشواهد القرآنية ، لها صاحب ، وهي تعود إليه بضميرين ، فضلًا عن ضمير واحد مع إمكان انحلالها إلى اسم مشتق من لفظها ومعناها ، إلّا أنّ انحلالها إليه يحول الآية إلى معنى فاسد ، وهذا ما اعترف به العكبري فيما يخصّ الشاهد الثاني ، إلّا أنّه كعادة غيره من النحويين ، تملّص من هذا الاعتراف ، بقوله : لا أجد فيه معنى ، فذهب

---

(٩٩٤) سورة الكهف، من الآية ١٨.

(٩٩٥) سورة النمل، من الآية ٨٨.

(٩٩٦) سورة الحشر، من الآية ١٤.

إلـى وجـوب جعـل الجملـة (وهـي تمـر مـر السـحاب) حاليـة مـن الضـمير المنصوب في (تحسبها) لا "من الضمير في جامدة ، إذ لا يستقيم أن تكون جامدة مارة مرّ السحاب"[٩٩٧]. ولكن هل يستقيم المعنى إذا جعلت حالًا من الهاء في (تحسبها)؟ أليس بالحال يبقى التناقض قائمًا ، كما هو؟ فعدم استقامة المعنى حاصل ، سواء أكانت بتقدير: وترى الجبال تحسبها مارة مر السحاب جامدة ، أم بتقدير: وترى الجبال تحسبها جامدة مارة مر السحاب ، فهذا كذاك لم يتغير شيء مما يحمل من فساد المعنى بالحال ، لذا لم أجد غيره في أغلب الظنّ من كلّف نفسه وأوجب جعل الجملة حالًا من الضمير المنصوب في (تحسبها) لا من جامدة ، بل جوز أن تكون من كليهما[٩٩٨].

وخلاصة المسألة الأخيرة في هذا الموضع ، هي: أنّ انحلال الجملة الحالية في الآيات المذكورة إلى ما أجمع النحويون على حاليته ، لا يحولها إلى معنى غير مقصود حسب ، بل إلى التناقض أيضًا ؛ لأنّها تكون به بتقدير : وتحسبهم إيقاظًا راقدين ، وبتقدير : وترى الجبال تحسبها جامدة مارة مر السحاب ، وبتقدير: وتحسبهم جميعا شتى، بمعنى: وتحسبهم متوحدين متفرقين، ولما كانت هذه المشقات المفردة التي انحلت إليها الجمل ، هي أحوال لا يشك في ذلك ، ولمّا كانت بهذا المعنى لا تلائم، بل تناقض الأخبار التي قبلها ، فقد كان هذا دليلًا دامغا ، على أنّ تلك الجمل المرتبطة بالواو، لم تكن في الحقيقة أحوالًا ؛ لأنّها لو كانت كذلك ، لجاز وضعها مفردة بجنب تلك الأخبار ووافقتها ، لا عاكستها في المعنى ، وإنّما هي جميعا مفعولات معه.

والمعروف أنّ النحويين مجمعون على أنّ واو المعية ، هي ما كانت بمعنى ، مع ، وتقديرها فجعل قوله تعالى: **(وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ)**

([٩٩٧]) التبيان في إعراب القرآن ١٠١٥/٢ وتحت اسم إملاء ما من به الرحمن ٩٥/٢.

([٩٩٨]) تفسير أبي السعود ١٤٤/٤.

بتقدير: وتحسبهم أيقاظًا مع أنهم رقود ، مفيد ومطابق للمعنى والمراد. ، وكذلك الشأن عند جعل قوله تعالى: **(وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ)** بتقدير: وترى الجبال تسحبها جامدة مع أنّها تمرّ مرّ السحاب ، وعند جعل فوله تعالى: **(تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى)** بتقدير: تحسبهم جميعا مع أنّ قلوبهم شتى ، وهي جميعًا بمعنى: وتحسبهم إيقاظًا على الرغم من أنهم نائمون ، وترى الجبال نحسبها جامدة على الرغم من أنّها تمر مر السحاب ، وتحسبهم جميعا على الرغم من أن قلوبهم شتى ؛ لأنّ (على) و(مع) هنا غرضهما واحد.

الخاتمـــة ونتائـج البحـــث

النتيجة العامّة التي توصلتُ إليها في هذا الكتاب ، هي أنّ الواو التي سماها النحويون ، واو الحال، رأيت أنّها واو المعية ، ورأيت أنّه لا يمكن أن يتخذ من شيوعها عند النحويين ، أنّها واو الحال حقًّا ؛ لأنّ هذا الشيوع ، قد جاء عن طريق التقليد ، فهو في الحقيقة لا يعد إجماعًا بمعنى الإجماع ، فالقول بواو الحال ، رأى نحوي واحد في الأصل ، ثم أخذ من بعده هذا القول خلفًا عن سلف دون تمحيص ، ثقة من اللاحقين بالسابقين.

وتوصلت في هذا البحث إلى نتائج منها ما مرت تفاصيلها فأذكرها موجزة، وأوضح ما لم أشر إليه أجملها في خمس قضايا :

القضية الأولى : عدم الاحتياج إلى واو الحال :

١-لاكتساب الجملة الحالية معنى الحال من ذاتها ، شأنها في ذلك شأن الجملة الخبرية والوصفية فلا حاجة إلى القول بواو الحال في مجال المعنى:

٢-لارتباط الجملة الحالية بصاحبها ارتباطًا ذاتيًّا ومعنويًّا شأنها في ذلك أيضًا، شأن الجملة الخبرية والوصفية ، فلا حاجة إلى القول بواو الحال في مجال الربط.

٣-لم يدخل النحويون الواو في نطاق تعريف الحال ، فهي أيضًا لا يحتاج إليها في مجال التعريف.

٤-لا تحتاج نظيرات الجملة الحالية إلى الواو ، فهي إذن لا يحتاج إلى القول بها في مجال القياس.

القضية الثانية : نفي معنى الحال عن واو الحال:

١-لم يستخدم النحويون الأولون مصطلح واو الحال ، فلو كانت تدل على معنى الحال ، لأشاروا إلى ذلك ، ولما سموها واو الابتداء ، والفرق كبير بين المعنيين.

٢-الجملة الحالية تحتاج إلى ضمير عائد إلى صاحبها ، ولا تحتاج إلى الواو، فوجود جمل حالية مرتبطة بالواو من جهة ، ولا صاحب لها من جهة أخرى ، يعد دليلين على أنّ هذه الواو وما بعدها ليست حالية ، ويكاد بعض النحويين يصرح بهذه الحقيقة ، فالفرغاني يؤكد أنّ الجملة الحالية" تحتاج إلى ضمير يعود منها إلى ذى الحال ، وقد يجوز أن يستغنى عن هذا الضمير بالواو... نحو أقبل بكر وزيد حاضر ، ونحو: جئتك وقد طلعت الشمس .... ولا محل لواحدة من هاتين الجملتين لتراخيهما عن ذي الحال ، ووقوع الواو فاصلة بينه وبينها"[٩٩٩].

فالذي دفع الفرغاني إلى أن يقول عن الجملتين الحالتين المذكورتين أنّه لا محل لهما ، هو فصلهما عن صاحبيهما بالواو ، وعدم عودهما إليه ، ولولا انقياده للنحويين ، لنفى الحال عنهما ، وعن أمثالهما ؛ لأنّها لو كانت حالًا حقًّا ، لعادت إلى صاحبها ، ولما ارتبطت بالواو.

٣-.تبين أنّ إلغاء واو الحال في هذا الكتاب ، لم يؤد إلى إلغاء الحال مفردة كانت أم جملة ، وفعلية كانت أم اسمية ، فلو كان لواو الحال ،

---

(٩٩٩) المستوفي في النحو، ص٢٩٣.

علاقة بهذا المعنى، لأدى إلغاؤها إلى إلغائه ، كما حصل هذا في واو المعية ، حيث أدى إلغاؤها عند بعض النحويين إلى إلغاء المفعول معه ومعنى المعية.

القضية الثالثة : واو الحال هي واو المعية:

١-تأويلات النحويين التي سخرت لحلّ مشكلة الجمل الحالية المرتبطة بالواو ، ولا صاحب لها ، كانت دالة على معية الواو ، لا على حاليتها.

٢-يتفق النحويون على أنّ واو الحال ، وإن أعربت واوًا حالية ، تفيد الاقتران والاجتماع ، وهما من معنى المعية.

٣-مما يدل على أن ما سمي واو الحال ، هي واو معية ، وجود آيات قرآنية وأمثلة من المرتبطة بهذه الواو ، يستقيم تفسيرها عند جعل الواو بمعنى المعية ، ولا يستقيم عند جعلها بمعنى الحال.

٤-ومما يدل أيضًا على أنّ واو الحال هي واو المعية تفسير المفسرين وشراح الشعر لـ(واو) الحال في أمثلة كثيرة ، بمعنى المعية ، وجعلها بتقدير ، مع ، لا بمعنى الحال ، على الرغم من استناد تفسيراتهم إلى الإعراب وحرصهم على عدم مخالفته.

٥-يعترف النحويون بانّ واو الحال ، هي في الحقيقة واو المعية وبمعنى ، مع ، وتقديرها ، وهذا الاعتراف وحده يكفي دليلًا على صحة ما ذهبنا إليه في هذا الكتاب ، إذ دليل الاعتراف ناهيك من دليل.

القضية الرابعة : مآخذ القول بواو الحال:

القول بواو الحال أدّى إلى ما يأتي:

١-تمهيد الطريق إلى إلغاء واو المعية والمفعول معه.

٢-اضطرار النحويين إلى أن يجعلوا هذه الواو عائدة إلى صاحب الحال عند عدم وجود الضمير فساووها به في هذا المجال فمنحوها سمة الاسم مع أنّها حرف.

٣-القول بجواز وجود رابطين في الجملة الحالية أو بوجوب ذلك ، أي: اجتماع أداتين لغرض واحد ، وهذا عبث تنزهت عنه اللغة العربية بإجماع النحويين.

٤-القول بواو الحال أوجب على النحويين إلغاء المفعول معه الجملة ، وقد أدّى هذا إلى أن تعرب الجملة حالية مع دلالتها على المعية بوضوح في كثير من الأمثلة مما جعل الصلة منقطعة بين المعنى والإعراب.

٥-القول بواو الحال جعل المفسرين يفسرون الجملة المرتبطة بالواو في آيات من القرآن الكريم على أنها تفيد الحال ، وهي في الحقيقة ارتبطت بالواو لتفيد المعية ، مما أفضى هذا إلى ظهور فساد المعنى بالحال واستحالة مراده.

٦-القول بواو الحال قاد النحويين إلى أن يفسروا الربط بالواو وعدمه تفسيرًا لفظيًّا ، لا يخلو من التكلّف ، والمآخذ التي كان من بينها الحكم على آيات قرآنية بأنّها جاءت على غير الأصل أو الأحسن ، وهذا مالا ينبغي السكوت عليه ؛ لأنه يمس كتاب الله ، فعند إعراب واو الحال واو المعية نتجنب السقوط في هذا المأخذ الكبير ، ويحل محل التفسير اللفظي ومساوئه التفسير المعنوي ومحاسنه.

٧-من مآخذ القول بواو الحال تناقض أقوال النحويين بشأنها وفيما يأتي أمثلة من ذلك:

ا-تكاد لا توجد حالة من حالات الربط بواو الحال إلّا اختلفت أحكام النحويين وعللهم فيها ، كان أبرزها انقسامهم في المضارع المنفي بـ(لا) و(ما)

على قسمين فئة منعت ربطه بالواو بعلة شبهه باسم الفاعل ، وفئة أجازت ذلك بعلة بعده عن الشبه باسم الفاعل ، فتناقض الحكمان وتناقضت العلتان.

ب–ذهب النحويون إلى أنّ الأصل في الجملة الحالية الاسمية ربطها بالواو، إلّا أنّ النحويين نقضوا هذا المذهب عندما ذكروا أيضًا أنّ الأصل في الحال مفردة كانت أم جملة عدم ربطها بالواو ، ونقضوه أيضًا حين ذهبوا إلى أنّ الواو تضاف إلى الضمير لتقوية الربط ، وهذا يعني أنّهم جعلوا الأصل في الربط هو الضمير، والواو فضل زيادة فيه ، كما أنّ إجماعهم على أنّ الأصل في الجملة الاسمية أن ترتبط بالواو، ينقضه إجماعهم على منع ربط الجملة الاسمية الحالية المؤكدة لمضمون الجملة، والمعطوفة على حال بالواو.

ج–علل الجرجاني وجوب ربط الجملة الاسمية الحالية المصدرة بضمير منفصل بالواو لتحقيق معنى الاستئناف[١٠٠٠] وعلل القزويني الربط هذا لمنع حصول الاستئناف[١٠٠١].

د–يذكر ابن الحاجب أنّ المضارع المنفي بـ(ما) أكثر ارتباطًا بالواو من المنفي بـ(لا) ، فيذكر(أنّ الواو مع (ما) أكثر منه مع (لا) وسرّ ذلك أن (لا) مع المضارع كالمضارع مجردًا فأجري مجراه)[١٠٠٢].

أمّا الرضي فإنّه يقول بضد ذلك تمامًا إذ يذكر (ولكن مصاحبة المضارع المصدر بـ(لا) للواو أكثر من مصاحبته المضارع المجرد منها) وقد ذكر قبل ذلك: (فإذا انتفى المضارع بلفظ (ما) لم تدخله الواو ؛ لأنّ المضارع المجرد يصلح للحال فكيف لا [يعني فكيف لا يصلح إذا كان بعد (ما)] إذا

([١٠٠٠]) دلائل الإعجاز، ص٢١٥.

([١٠٠١]) الإيضاح، ص١٠٠.

([١٠٠٢]) الأمالي النحوية، امالي القران الكريم تحقيق هادي حسن حمودي ١١٣/٤ وتحقيق عدنان صالح مصطفى ، ص٢٧٤.

انضم معه ما يدل بظاهرة على الحال وهو (ما) فعلى هذا ينبغي أن يلزمه الضمير)[1003].

فتجد أن حكمي النحويين المشهورين وتعليلهما لهذين الحكمين متناقضان.

هـ-يقول الصبان في إعراب قوله تعالى: (لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ)(١٠٠٤): (قوله (ونحن عصبة) حال من الذئب ، أو من ضمير يوسف مرتبطة بالواو ؛ لأن الضمير فيها أعني (نحن) لا يصلح لصاحب الحال وهو الذئب أو ضمير يوسف)[1005].

فالصبان جعل جملة (ونحن عصبة) حالًا من الذئب أو من ضمير يوسف ، ثم عاد وأقر بعدم صلاح هذه الحالية عندما أقرّ بعدم صلاح عود الضمير إلى صاحب الحال ، فأرى أن في هذا الكلام تناقضًا صريحًا.

إنّ الحالية والربط بالواو أمران متناقضان ، وأقوال النحويين المتعلقة بواو الحال تارة تصدر بوحي من الأمر الأول وتارة بوحي من الأمر الثاني ، مما يؤدي هذا حتمًا إلى تناقض التأويلات والعلل ، فهذا التناقض في الحقيقة أمر طبيعي، ولا مفرّ منه ؛ لأنّه صادر مما هو كامن في موضوع الجملة الحالية المرتبطة بالواو، فصدر هذه العبارة يناقض عجزها.

٨-تبين أنّ فريقًا من النحويين قالوا بجواز فصل الصفة عن الموصوف بالواو ، وهذا المذهب الذي رفضه جمهور النحويين وبينوا مآخذه صار مؤهلًا لأن يتطور ويبلغ درجة القول بواو الحال ، فإذا كان أصحاب هذا المذهب أجازوا دخول الواو على الجملة الوصفية ، فقد حكموا بشذوذ مجيئها ، حتى سموها الواو الزائدة ، أو واو اللصوق ، إلّا أن الدراسات

(١٠٠٣) شرح الرضي ٤٥/٢.

(١٠٠٤) سورة يوسف، من الآية ١٤ .

(١٠٠٥) حاشية الصبان ١٩٠/٢.

الحديثة مالت إلى الاعتراف بهذه الواو، فالأستاذ عباس حسن مثلًا ، أقرّ بها وأثبتها على أنّها من القضايا النحوية المعترف بها، دون أن يعطي إشارة إلى أنّها من المسائل الشاذة والمرفوضة عند جمهور النحويين سوى أنّه رجح زيادة الواو[١٠٠٦].

وفي رسالة جامعية يجعل صاحبها تصدر الجملة بالواو إحدى المميزات المهمة للجملة الوصفية[١٠٠٧].

وفي رسالة أخرى بعد أن يقرّ صاحبها بهذه الواو ، يذهب إلى أنّها "ليست أجنبية بين الموصوف وصفته"[١٠٠٨].

فقد جعلها تتجاوز حد الزيادة ، وغرض اللصوق وهذا تمهيد لتسميتها واو الصفة قياسًا على واو الحال.

والقول بواو الحال ، كما تبين ، هو الذي أدى إلى القول بالواو الداخلة على الجملة الوصفية ؛ فلو أعربنا واو الحال واو المعية لقطعنا الطريق أمام هذا الفريق ، من تطوير هذا المذهب الشاذ ، وتطور مآخذه التي ستكون ، كمأخذ القول بواو الحال وأشد وأنكى ، حيث تظهر أيضًا مشكلة الربط بالواو ووجود جمل وصفية كثيرة ، لا موصوف لها ، نحو: أقبل زائر وعمرو يتكلم ، أو دخل طالب قاعة الدرس والمدرس يشرح.

٩-لما جرّ القول بواو الحال النحويين إلى أن يكثروا من تقسيم الجملة الحالية ، أدت كثرة هذه التقسيمات من جهة ، واختلافهم في أحكامها من جهة أخرى ، إلى إرباك الدارسين في دراستها ، من ذلك، مثلًا أنّ أبا حيان الاندلسي[١٠٠٩] والسيوطي[١٠١٠] نسبا إلى الأخفش أنّه "زعم ... أنّ

(١٠٠٦) النحو الوافي ٣٨٦/٣.

(١٠٠٧) التأويل النحوي ٩٩٤/٢.

(١٠٠٨) الجملة الوصفية في النحو العربي، ص٣٥.

(١٠٠٩) منهج السالك، ص٢١١.

خبر المبتدأ إذا كان اسمًا مشتقًّا متقدمًا لا يجوز دخول الواو عليه ، فلا يجوز عنده أن يقال: مررت بزيد وحسن وجهه".

في حين نسب الهواري إلى الأخفش أنّه "زعم ... أن خبر المبتدأ إذا كان مقدمًا في الجملة الحالية لم يجز الواو"[١٠١١] وذكر أنّه رد عليه قوله لثبوت السماع كقول امرئ القيس: وقد اغتدي ومعي القانصان ، (وكل بمربأة مقتفر)[١٠١٢].

وهنا لا بدّ أن نتساءل ما نوع خبر الجملة التي منع الأخفش ربطها بالواو؟ أقصد به شبه الجملة أم الاسم المشتق؟ لأنّ حكمي هاتين الحالتين مختلفان ، فقد تكلم النحويون على الحالة الأولى ، إلّا أنّهم لم يتطرقوا إلى الحالة الثانية ، ولعل سبب ذلك ، أنّهم عدوها كالحال المفردة ، وهذا أيضًا من مآخذ القول بواو الحال وهو أنّ النحويين أدخلوا كل نوع من أنواع الجملة تحت حكم الربط بالواو، حتى تلك التي لا علاقة لها بهذا الربط، مما أدى إلى أن يختلفوا في تحديدها وفي حكمها وتعليلها.

وظهر مثل ها الإرباك عند المحدثين ، فالأستاذ عباس حسن مثلًا يجعل الجملة المرتبطة بالواو الراجعة إلى نكرة محضة حالية ، بعد أن يجعل الواو مسوغًا لذلك ، مستشهدًا بالمثال: استقبلت صديقًا وهو راجع من سفره[١٠١٣] متبعًا في ذلك جمهور النحويين ، إلّا أنّه في موضع آخر من كتابه يعين إعراب الجملة بعد الواو صفة لوقوعها بعد نكرة محضة ، ولم يجعل وجود الواو مسوغًا لإعرابها حالية مستشهدًا بقوله تعالى: (وما أهلكنا

(١٠١٠) همع الهوامع بتقديم النعساني ٢/٢٤٦.

(١٠١١) شرح الفية بن مالك للهواري، مخطوط ورقة ٩٩.

(١٠١٢) المربأةُ: شيء يشبه الجبل أو نحوه، مقتفر: متبع الأثر، ينظر: ديوان امرئ القيس، ص١٦٠.

(١٠١٣) النحو الوافي ٢/٣١٦.

من قرية إلا ولها كتاب معلوم)[١٠١٤] متبعًا في ذلك الطائفة التي شذت عن الجمهور[١٠١٥].

لقد فصلنا في هذا الكتاب أنّ النحويين أوجبوا إعراب الجملة المرتبطة بالواو بعد النكرة المحضة حالًا ، وجعلوا الواو مسوغًا لمجيء الحال من النكرة ، وقد استشهدوا بالآية المذكورة ، وذكروا أنّ إعرابها صفة رأي شاذ حتى قالوا : إنه رأي تفرد به الزمخشري ، وأنّه لم يقل به من النحويين غيره.

فالوهم الذي وقع فيه الأستاذ عباس حسن أنّه نقل هذا الرأي الشاذ وجعله رأي جمهور النحويين ، فهو يقول في موضوع الجملة الوصفية : ((لا ترتبط الجملة الواقعة نعتًا إلّا بالضمير أو بما يقوم مقامه في الربط... ولا تصلح الواو التي تسبق الجملة الواقعة نعتًا أن تكون للربط ، فإنّها واو زائدة تلتصق بهذه الجملة لتقوي دلالتها على النعت وتزيد التصاقها بالمنعوت ويسمونها لذلك واو اللصوق ومن أمثلتها في القرآن الكريم قوله تعالى: **(وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ)** والأصل : إلّا لها كتاب معلوم ، زيدت الواو للغرض السالف.

ولا تفيد شيئًا أكثر منه ، وقد اختلف النحاة أزيادتها قياسية أم سماعية والأرجح عندهم برغم مجيئها في القرآن أنّها سماعية ، وقد يكون من الأنسب اليوم أيضًا الوقوف بها عند حد السماع تجنبًا لإساءة فهمها والخلط بينها وبين الأنواع الأخرى))[١٠١٦].

فهذا الرأي الذي ذكره في الحقيقة ليس رأي النحويين ، بل رأيهم هو إعراب الجملة في الآية وأمثالها حالية ، وإعراب الواو واو الحال ، فهم لم يقولوا بزيادتها ولم يختلفوا فيها بين القياس والسماع ، وإنّما الذي قال بزيادتها

(١٠١٤) سورة الحجر ، الآية ٤.

(١٠١٥) النحو الوافي ٣/٣٨٦.

(١٠١٦) النحو الوافي ٣/٣٨٥-٣٨٦.

هو الذي أعرب الجملة صفة ، وهذا الإعراب ، كما ذكرت ، قال النحويون عنه بأنه رأي شاذ ومردود.

وقد وهم أيضًا حين ذكر أنَّ النحويين سموا هذه الواو واو اللصوق، في حين أنّ النحويين سموها واو الحال ، وليس واو اللصوق ، فالتسمية الأخيرة ، هي تسمية صاحب الرأي الشاذ المرفوض.

وقد وهم أيضًا حين ذكر أنّ النحويين اختلفوا في هذه الواو بين القياس والسماع ، في حين أنّ النحويين لم يقولوا بزيادتها فضلًا عن اختلافهم فيها(١٠١٧).

ومن جهة أخرى فإنّه لم يحصل في الحقيقة هناك اختلاف في واو اللصوق بين القياس والسماع ؛ لأنّ صاحب الرأي الشاذ ومن تبعه الذين أجازوا إعراب الجملة المرتبطة بالواو بعد النكرة المحضة صفة ، جميعهم اجمعوا على زيادتها ، وعلى أنّها سماعية لا يجوز القياس عليها ، وقد مرّ تفصيل ذلك.

القضية الخامسة : الفوائد والتيسير:

ليس من الحكمة أن نبغي التيسير على حساب الحقيقة ، ومن الخطأ أن نظنّ أنّ التيسير معناه اختصار القواعد النحوية ، أو إلغاء بعضها ، فحين وحدت إعرابات الأفعال وإعرابات المنصوبات والمجرورات والمرفوعات من الأسماء بإعرابها مسندًا ومسندًا إليه ، خاب هذا المنهج ؛ لأنّه ضاعت الإعرابات الخاصة في عمومه ، مما جعل الدارس يتيه في تحديدها، والتيه يعد عسرًا لا يسرًا.

ويوم بدأت الكتابة في هذه الكتاب ، لم يكن التيسير غايتي ، وإنّما تصحيح فكرة نحوية ، لكن حين فرغت منها وجدت تيسيرًا كبيرًا يتحقق للنحو

(١٠١٧) النحو الوافي ٢/ ٣١٦.

العربي ، وهنا برزت أمامي حقيقة هي ، أنّ العسر لا يكون إلا نتائج لمفاهيم نحوية خاطئة ، فمن يسع إلى التيسير فليسع إلى تصحيح تلك الأفكار ؛ لذا أرى أن تلغى فكرة التيسير ، وأن لا تكون هناك إلّا فكرة الإصلاح ؛ لأنّه لا تيسير بدونه ، كما أنّه لا عسر بوجوده.

وثمة أمور عامة من التيسير ، تحققت في هذا الكتاب أجملها فيما يأتي:

١-القول بواو الحال اضطر النحويين إلى أن يكثروا من تقسيم ربط الجملة الحالية بالواو ، فقد جعلوها ثلاث حالات ، وجوب الربط بالواو وامتناع الربط بها وجواز الوجهين ، وأدخلوا ضمن كل حالة الصيغ التي تنتمي إليها ، فحالة الامتناع مثلًا ، كانت تشمل سبعة أنواع من الصيغ الممتنع ربطها بالواو ، ومنهم من جعلها أكثر من هذا العدد.

ويبدو أنّ النحويين شغلوا أنفسهم بهذه التقسيمات قديمًا وحديثًا ، فقد ذكر شمس الدين البعلي ، مثلًا، أنّ للفعل الماضي عند وقوعه حالًا ، سبع حالات فيما يتعلق بربطه بالواو والضمير و(قد) وللجملة الاسمية خمس حالات فيما يتعلق بربطها بالواو والضمير[١٠١٨].

ومن البديهي أن تزداد هذه التقسيمات في الدراسات الحديثة ، فبعض الدارسين المحدثين ، قسّمَ الفعل الماضي إلى مثبت متصرف وجامد غير متصرف ، ومنفي ، وعدد للصيغة الأولى حسب دون الأُخريين ست حالات من مثل ما ذكره البعلي وغيرها[١٠١٩].

والنحويون لم يكثروا من حالات الربط بواو الحالة ، بل أكثروا من اختلافهم في أحكامها ، فعند إعراب واو الحال واو معية تكون الجمل الحالية واحدة، هي حالة عدم ربطها بالواو ، إذ تدخل المرتبطة بها ضمن معنى

(١٠١٨) الفاخر، مخطوط، ورقة ١٠٦-١٠٧.

(١٠١٩) الحال في الجملة العربية، ص١٧٨-١٨٧.

المعيـة ، فتعـرب مفعـولًا معـه ، وحينئـذ تلغـى تلقائيـا جميـع تلـك التقسـيمات العامـة والخاصـة ، وكـذلك تلغـى جميـع المـذاهب والأحكـام المتضـاربة التـي حامت حولها ، وفي هذا تيسير كبير أول للنحو ، إذ ننقذ النحو العربـي من كل مشاكل هذه القضية ومآخذها التي شغل الحديث عنها صفحات كثيرة من هذا الكتاب.

٢-القـول بـواو الحـال جعـل النحـويين يواجهـون مشـكلة وجـود جمـل حاليـة ، لا تعـود إلـى صـاحبها بالضـمير ، ممـا اضـطرهم إلـى أن يتعرضـوا لحلّهـا ، بعـد أن اعترفـوا بإشـكالها ، فكثـرت مـذاهبهم وتقـديراتهم ، وتباينـت ، ولكون المفعول معه ، لا يشترط أن يكون صفة لمصاحبه ، أو لبيان هيئتـه ، فإنّـه لا يشـترط أن يعـود إليـه بالضـمير ، فعنـد إعـراب الجملـة المرتبطـة بـالواو مفعولًا معـه ، فإنَّـا لا نحتـاج البتـة إلـى اختـلاق تلـك المـذاهب ، والخـوض فـي وجوه تقديراتها ، والمعروف عند النحويين أن "مـالا يفتقر إلـى تقدير ، أولـى مما يفتقر إلى تقدير"(١٠٢٠).

فلـو أعربنـا واو الحـال واو معيـة ، لأنقـذنا النحـو العربـي مـن مشـاكل هذه القضية التـي شـغل عرضـها أيضًـا صـفحات كثيـرة من هذا الكتـاب ، وفـي هذا تيسير كبير ثان للنحو.

٣-أدى القـول بـواو الحـال إلـى أن يكثـر النحويـون مـن تقـديم العلـل النحويـة العامـة والخاصـة ، فيمـا يتعلـق بمواضـيعها ، ففيمـا يخـص حـالات الـربط بـواو الحـال، مثلًا ، عللـوا امتنـاع كـل صـيغة مـن الصـيغ السـبع التـي امتنـع ربطهـا بالواو، وهذا ما فعلوه أيضًـا فـي حـالات الوجـوب والجواز.

وكثيرًا ما كان النحويون يختلفون في العلة ، فتكون للحالـة أو الصـيغة الواحدة علتان ، أو ربمـا أكثـر ، إحداها لا توافق الأخرى ، بل قد تناقضـها ،

(١٠٢٠) الانصاف ١٥٧/١، مسالة ٣٠.

ولما كان ربط الجملة بالواو لا علاقة لها بمعنى الحال ، ولما كانت العلة التي ذكرت لتفسير هذا الربط مستندة إلى هذا المعنى ، فمن البديهي أن لا تخلو كل علة من التكلف والغموض.

ومثل هذا حصل في موضوع واو الحال وصاحب الجملة الحالية ، وفي قضايا خاصة كوقوع الجملة الحالية سادة مسد الخبر ، فمنهم من أوجب ربطها بالواو ، ومنهم من أجاز ، ومنهم من قدم علة الجواز أو الوجوب[١٠٢١].

إذن القول بواو الحال أدّى إلى الإكثار من العلل المتكلفة ، فلو أعربت واو الحال واو المعية ، لما احتجنا إلى أي علة منها ، بل لألغيت جميعها من تلقاء نفسها ، ولانقذنا النحو العربي من مأخذ كل علة وعسرها ، وفي هذا تيسير كبير ثالث للنحو.

٤-من مآخذ القول بواو الحال إكثار الأوجه الإعرابية ، للجملة المرتبطة بها، ولا سيّما عند وقوعها بعد نكرة ، فقد ذكر ابن السمين الحلبي أنّ لإعراب الجملة الاسمية في قوله تعالى: **(أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا)**[١٠٢٢] خمسة أوجه ، بل ستة : الأول ، أن تعرب حالًا من فاعل ، مرَّ ، وقد مر مأخذ هذا الإعراب ، الثاني ، أن تعرب حالًا من قرية ، وفي هذا إشكال ؛ لأنّها تكون حالًا من نكرة محضة ، الثالث ، أن تعرب (على عروشها) صفة لقرية لتكون الجملة الاسمية حالًا من نكرة مختصة ، ولا يخفى على أحد تكلف هذا الإعراب ، والرابع ، أن تعرب حالًا من عروشها مقدمة عليه ، الخامس، أن تعرب حالًا من الضمير في عروشها الواقع مضافًا إليه ، ولا يخفى تكلف هذا الإعراب والذي قبله أيضًا

(١٠٢١) شرح الرضي ٢٧٦/١، عقود الزبرجد ٢٥٧/٢.

(١٠٢٢) سورة البقرة، من الآية ٢٥٩.

، السادس ، أن تعرب صفة لقرية[١٠٢٣] وقد بين جمهور النحويين مأخذ الوجه الأخير.

فلو أعربنا واو الحال واو المعية ، لما اضطررنا إلى إعراب الجملة بعدها حالّا ، ولما واجهنا مشكلة مجيئها من النكرة المحضة ، الذي جعلنا نضطر لحلها إلى تكثير الأوجه الإعرابية الحالية ، أو إعرابها صفة بغية الفرار من هذا الإشكال، فنقع في إشكالات أشد مما سعينا إلى حله.

ففي إعراب الجملة المرتبطة بالواو مفعولًا معه خلاص من كثرة الأوجه الإعرابية من جهة ، ومن مآخذها من جهة أخرى، وهذا مما لا شك فيه تيسير للنحو.

٥-من المعروف أنّ النحويين يرون أنّ الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ، وقد تبين أنّ الفرار من إعراب الجملة المرتبطة بالواو حالية إلى إعرابها صفة جاء من وقوعها بعد نكرة محضة ، فعند إعراب واو الحال واو معية ينفتح الباب لإدخال الواو التي أعربت واو اللصوق الداخلة على الجملة الوصفية ، ضمن إعراب واو المعية ؛ لأنّ هذه الواو لا يشترط فيها أن تجيء بعد معرفة أو نكرة ، فتتحد بذلك ثلاث واوات في إعراب واحد ، واختصار معاني الحروف ضرب من التيسير.

وخلاصة ما سبق ذكره أن إلغاء واو الحال بإعرابها واو المعية يعني إلغاء كل الإشكالات والمآخذ التي عرضت في هذا الكتاب وبهذا نكون قد بدلنا حسنات واو المعية بسيئات واو الحال.

نتائج أخرى : ثمة نتائج لم تكن من غايات هذا الكتاب وإنّما وجدتها في طريق دراستي، سأجمل ذكر بعض منها :

(١٠٢٣) الدار المصون، مخطوط، ورقة ٦.

١–لم يقل الفراء بوجوب ربط الجملة الاسمية الحالية بالواو وبشذوذ حذفها ، كما شاع هذا عنه عند النحويين.

٢–لم يكن الزمخشري صاحب مذهب التأويل بالظرف الذي اتخذ حلا لمشكلة الجمل الحالية التي لا تعود غلى صاحبها بالضمير ، بل هذا ما صرح به قبله أبو علي النحوي في الحجة.

٣–لم يكن صدر الأفاضل الذي نسب إليه ابن هشام إثباته مجيء، المفعول معه جملة ، هو ناصر بن عبد السيد المطرزي المتوفى سنة ٦١٠هـ ، كما ذكر هذا خالد الأزهري وبعض الأساتذة المحدثين ، وإنّما هو القاسم بن الحسين المقتول سنة ٦١٧هـ.

٤–جواز مجيء المفعول معه مرفوعًا كما مثل النحاة : كل إنسان وعمله ، فالنحاة قد أجمعوا على أن (واو) وعمله هي نصّ في المعية ، وأجمعوا أيضًا على وجوب رفع (عمله) ، وكما مثل الجرجاني الشرح والمشروح خير من المشروح ، فقد أوجب رفع (المشروح) بعد الواو وأوجب جعل الواو نصًّا في المعية ، وأنّه لا يصح جعلها واوًا عاطفة لفساد معنى العطف في هذا المثال ؛ لأنّ المراد أنّ الشرح مع المشروح خير من المشروح وحده.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المخطوطات :

جستربتي، دبلن، ايرلندا/ جامعة الموصل، المكتبة المركزية:

١. الإقليد في شرح المفصل، تاج الدين الجندي الأندلسي، جستر بتي، رقم ٣٦٠٩.

٢. التحفة الشافية في شرح الكافية، تقي الدين النيلي، إبراهيم بن ثابت الطائي، جستربتي، رقم ٣٦٣١.

٣. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، شهاب الدين أحمد بن عبد الدائم بن السمين، جستر بتي، رقم ٣٧٠١.
٤. شرح ألفية بن مالك، شمس الدين محمد بن جابر الهواري الأندلسي الضرير، جستر بتي، رقم ٣٠٦٧.
٥. شرح الكافية، تاج الدين الأردبيلي، جستر بتي، رقم ٣٦٢١.
٦. شرح اللباب في علم الإعراب للفاضل الاسفراييني، قطب الدين محمد بك مسعود السيرافي القالي، جستربتي، رقم ٤٩٧٦.
٧. العباب في شرح اللباب للاسفراييني، جمال الدين النيسابوري، جستربتي، رقم ٤١٤٠.
٨. عرائس المحصل من نفايس المفصل، لمجهول، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، رقم ٤٧.
٩. الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، شمس الدين محمد بن أبي الفضل البعلي، جستربتي، رقم ٣٥٨٧.
١٠.الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب بن أبي العز الهمداني، جستربتي، رقم ٣٧٧٥.

ثانيا: الرسائل الجامعية المطبوعة بالآلة الكاتبة:

١٠. إن الخفيفة المكسورة الهمزة في النحو العربي وأساليبها في القرآن الكريم، أسامة طه عبد الرزاق، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
١١. الحال في الجملة العربية، فاخر هاشم سعد الياسري، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
١٢. ركن الدين الأستراباذي وكتابه البسيط في شرح الكافية، تحقيق: حازم سليمان مرزة الحلي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٤٠٤هـ ١٩٨٣م.

١٣. شرح كافية إبن الحاجب، لفلك العلا التبريزي، تحقيق: زكي فهمي احمد شوقي، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.
١٤. شرح اللمع لابن جني : أبو نصر الواسطي الضرير، تحقيق: حسن عبد الكريم الشرع، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة القاهرة، قسم اللغة العربية، ١٣٩٢هـ٠ ١٩٧٣م.
١٥. علي بن مسعود الفرعاني وجهوده النحوية مع تحقيق كتابه المستوفي في النحو، تحقيق: حسن عبد الكريم ، أطروحة دكتوراه ، مقدمة إلى جامعة بغداد ١٣٩٨هـ- ١٦٧٨م.
١٦. قواعد المطارحة، ابن أياز النحوي، تحقيق: علي الفضلي، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة القاهرة، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٣م.
١٧. لباب الإعراب، الفاضل الاسفراييني، تحقيق: عبد الباقي عبد السلام الخزرجي، رسالة ماجستير، مقدمة إلى جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
١٨. اللباب في علل البناء الإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق: خليل نبهان الحسون، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى جامعة القاهرة، قسم اللغة العربية، ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.
١٩. المختصر في النحو، أبو منصور الجواليقي، تحقيق: محرم جلبي، رسالة ماجستير، مقدمة الى جامعة بغداد، كلية الاداب، ١٩٧٠م.
٢٠. المشكاة الفتحية لابي حامد التبرزي الدمياطي على الشمعة المضية للسيوطي، تحقيق: هشام سعيد محمود، رسالة ماجستير، مقدمة إلى جامعة الازهر، كلية اللغة العربية، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

٢١. المفضل في شرح المفصل، علم الدين السخاوي، تحقيق: عبد الكريم جواد كاظم، رسالة دكتوراه، مقدمة إلى جامعة القاهرة، كلية اللغة العربية، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
٢٢. نظام الجملة العربية، سناء حميد البياتي، رسالة ماجستير، مقدمة إلى جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٣م.
٢٣. الجملة الوصفية في النحو العربي، ليث أسعد عبد الحميد، رسالة ماجستير، مقدمة إلى الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

ثالثا: المصادر والمراجع المطبوعة:

٢٤. أبو العباس ثعلب إمام النحويون الكوفيين، الأستاذ عبد الجبار علوان النايلة، تحت الطبع.
٢٥. الإتقان في علوم القران، جلال الدين السيوطي، الطبعة الثانية، ١٣٥٤هـ- ١٩٣٥م.
٢٦. الأحكام في أصول الأحكام، الآمدى، حققه احد الأفاضل دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
٢٧. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩م.
٢٨. الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار، محيي الدين النوري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
٢٩. ارشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (تفسير) : أبو السعود محمد بن محمد العمادي، مطبعة محمد علي صبيح، مصر (بدون تاريخ).
٣٠. الأُزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، مطبعة الترقي دمشق، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

٣١. أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، مطبعة بريل، ليدن، ١٣٠٣هـ- ١٨٨٦م.
٣٢. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعيد، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ١٩٧٥م.
٣٣. الأصول في النحو، ابن سراج، تحقيق: عبد الحسن الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الاشرف، ١٩٧١م.
٣٤. إعراب ثلاثين سورة من القرآن، ابن خالويه، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٠هـ- ١٩٤١م.
٣٥. إعراب الجمل وأشباه الجمل، الدكتور فخري الدين قباوة، الناشر دار الاصمعي بحلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٢م.
٣٦. إعراب الحديث النبوي، ابو البقاء العكبري، تحقيق: عبد الإله نبهان، مطبعة زيد بن ثابت، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
٣٧. إعراب سورة آل عمران، علي عبد الرزاق حيدر، منشورات الحكمة، دمشق، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٣م.
٣٨. الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام، تحقيق: الدكتور علي فودة نيل، الطبعة الأولى، الناشر عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ١٩٨١م.
٣٩. إعراب القرآن المنسوب إلى الرجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر، القسم الثالث، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٥م ، وقد تبين بعد التحقيق أنّ هذا الكتاب هو باسم: الجواهر للضرير الجامعي النحوي الأصبهاني (ت: ٥٤٣هـ) أبو الحسن علي بن الحسين المنسوب خطأ باسم إعراب القرآن للزجاج.

٤٠. إعراب القرآن، أبو جعفر بن النحاس، تحقيق: زهير غازي احمد، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
٤١. الأعلام، خير الدين الزركلي، الطبعة الثالثة، والطبعة الرابعة، بيروت، ١٩٧٩م.
٤٢. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، الدكتور فاضل مصطفى الساقي، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
٤٣. الفية ابن بونة ممزوجة في ألفية ابن مالك، وفي الهامش ماحشاه ابن بونة، الطبعة الأولى، المطبعة الحسينية المصرية، ١٣٢٨هـ.
٤٤. امالي السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م.
٤٥. الامالي الشجرية، ابن الشجري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت (بدون تاريخ).
٤٦. أمالي المرتضى، غرر الفوائد ودرر القلائد، الشريف المرتضي، الطبعة الثانية، بيروت، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
٤٧. الأمالي النحوية، أمالي القرآن الكريم، ابن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمودي، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٤٨. الامتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، تحقيق: أحمد أمين واحمد الزين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (بدون تاريخ).
٤٩. إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م.

٥٠. الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، مطبعة حجازي، القاهرة، ١٩٥٣هـ.
٥١. الأنموذج في النحو، ضمن كتابي نزهة الطرف، والإعراب عن قواعد الإعراب، الزمخشري، الطبعة الأولى، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ١٢٩٨هـ.
٥٢. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، عبد الله بن عمر البيضاوي (تفسير) مطبعة مصطفى محمد، مصر (بدون تاريخ).
٥٣. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٦٦م، وطبعة أخرى، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، دار العلوم الحديثة، بيروت، ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م، وقد قصدت هذا المصدر بتحقيق الأول عند الإشارة إلى رقم الجزء، وإلّا فهو بتحقيق الثاني.
٥٤. الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق: الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، الجزء الأول، ١٩٨٢م، والجزء الثاني، ١٩٨٣م.
٥٥. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، الطبعة الرابعة، دار النفائس، بيروت، ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م.
٥٦. الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة الثالثة، منشورات دار الكتب اللبناني، ١٣٩١هـ= ١٩٧١م. وطبعة أخرى غير محققة، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بميدان الأزهر، ١٣٨٥هـ= ١٩٦٦م.

٥٧. البحث النحوي عند الأصوليين، الدكتور مصطفى جمال الدين ١٩٨٠م.
٥٨. البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٨م.
٥٩. بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، إدارة الطباعة المنيرية، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت (بدون تاريخ).
٦٠. البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت (بودن تاريخ).
٦١. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٥م.
٦٢. البهجة المرضية شرح متن الألفية، جلال الدين السيوطي، دار المطبعة المحمودية التجارية، مصر (بدون تاريخ).
٦٣. البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد طه، الناشر: الهيئة المصرية العامة (دار الكاتب العربي) ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.
٦٤. البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هرون، مؤسسة الخانجي، القاهرة (بدون تاريخ).
٦٥. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، منشورات مكتبة الحياة، بيروت (بدون تاريخ).
٦٦. تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مطابع دار الكتاب العربي، مصر (بدون تاريخ).

٦٧. تاريخ النحو وأصوله ، الدكتور عبد الحميد السيد طلب، الناشر: مكتبة الشباب بالمنيرة، ساعدت جامعة الكويت في نشره (بدون تاريخ).
٦٨. التأويل النحوي في القرآن الكريم، الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
٦٩. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة العيسى الحلبي (بدون تاريخ)، وباسم: إملاء ما منَّ به الرحمن، المطبعة الميمنية، مصر، ١٣٢٠هـ.
٧٠. التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر الطوسي، تحقيق: أحمد حبيب مصير العاملي وآخرون، المطبعة العلمية، النجف الأشرف، ١٩٥٧م- ١٩٦٤م.
٧١. التبيان في شرح الديوان (ديوان أبي الطيب المتنبي)، المنسوب إلى أبي البقاء العكبري، تحقيق: مصطفى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة ١٣٩١هـ=١٩٧١م.
٧٢. التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، ابن الزملكاني، تحقيق: الدكتور أحمد مطلوب، والدكتورة خديجة الحديثي، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٤م.
٧٣. التحف الطرفية في توضيح وتكميل شرح الآجرومية، محمد إبراهيم الطرفي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٩٧٦م.
٧٤. التدريب في تمثيل التقريب، أبو حيان الأندلسي، تحقي: نهاد فليح جاسم، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٧م.
٧٥. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، الحافظ المنذري، تحقيق: محمد خليل هراس، دار الاتحاد العربي للطباعة والنشر، مصر، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

٧٦. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة، مصر، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
٧٧. تشذيب منهج النحو، شاكر الجودي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٣٦٨هـ- ١٩٤٩م.
٧٨. التطبيق النحوي، الدكتور عبده الراجي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩م.
٧٩. التطور النحوي للغة العربية، المستشرق الألماني برجشتراسر، علق عليه الدكتور رمضان عبد التواب، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٢م.
٨٠. التعريفات على محمد السيد الشريف الجرجاني، المطبعة الرسمية، الدار التونسية للنشر، المطبعة الرسمية، تونس، ١٩٧٤م.
٨١. التفاحة في النحو، أبو جعفر النحاس، تحقيق: كوركيس عواد مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.
٨٢. تفسير الجلالين، جلال المحلي وجلال الدين السيوطي، مكتبة الملاح للطبع والنشر، دمشق، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.
٨٣. التفسير الكبير المسمى (مفاتيح الغيب) فخر الدين الرازي، الطبعة الثانية (بدون تاريخ).
٨٤. تفسير القرآن العظيم، عماد الدين بن كثير الدمشقي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٨٨هـ- ١٩٦٩م.
٨٥. التفسير القيم، ابن قيم الجوزية، جمعة محمد أويش الندوي، تحقيق: محمد حامد الفقي، مكة المكرمة، ١٣٦٨هـ- ١٩٤٩م.
٨٦. تفسير النسفي المسمى مدارك التنزيل وحقائق التأويل، عبد الله بن محمد بن محمود النفسي، دار الفكر للطباعة والنشر، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (بدون تاريخ).

٨٧. تقريب المقرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور عفيف عبد الرحمن الطبعة الأولى، دار المسيرة، بيروت، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
٨٨. التلخيص في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، (بدون تاريخ).
٨٩. تناوب حروف الجر في لغة القرآن، الدكتور محمد حسن عواد، الطبعة الأولى، دار الفرقان، الأردن، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
٩٠. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الازهري، تحقيق: الأستاذ إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٧م.
٩١. التوطئة، أبو علي الشلوبيني، تحقيق: يونس أحمد المطوع دار التراث العربي للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٧٣.
٩٢. تيسير التحرير، شرح أمير باده الحنفي على كتاب التحرير في أصول الفقه لابن همام الدين الأسكندري، طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٥٠هـ.
٩٣. جامع البيان عن تأويل آي القران (تفسير الطبري) ابن جرير الطبري، تحقيق: محمد شاكر، وغير محقق، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٣هـ= ١٩٥٤م. وقد اعتمدت على الأجزاء المحققة (١-١٤) وعلى غير المحققة باقي الأجزاء.
٩٤. جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، المطبعة العصرية، بيروت، الجزء الأول، الطبعة (١٢)، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م. والجزء الثاني، الطبعة (١٤)، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م. والجزء الثالث (الطبعة (١١) ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
٩٥. الجامع الصغير في النحو، ابن هشام، تحقيق: أحمد محمود الهرميل، مطبعة دار التأليف، القاهرة، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٩٦. الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٥٣هـ- ١٩٣٥م.
٩٧. الجمل، أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: ابن أبي شنب، الطبعة الثانية، مطبعة كلنكبك، باريس، ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م، وطبعة أخرى، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، دار الأمل، اربد، الأردن، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
٩٨. الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي، تحقيق: طه محسن، ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.
٩٩. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، علاء الدين بن محمد الأربيلي، تحقيق: محمد مهدي السيد حسن الموسوي الخرسان، الطبعة الثانية ، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها في النجف، ١٣٨٩هـ = ١٩٧٠م.
١٠٠.جواهر الحسان في تفسير القرآن، عبد الرحمن أبو زيد الثعالبي، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت (بدون تاريخ).
١٠١.حاشية ابن السيد الشريف الجرجاني على المطول للتفتازاني، دار سعادت، مطبعة عثمانية ، ١٣١٠هـ.
١٠٢.حاشية البناني على شرح جلال المحلي على جمع الجوامع، كتاب في أصول الفقه ، طبعة ثانية قديمة،
١٠٣.حاشية محمد الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية، لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر (بدون تاريخ).
١٠٤.حاشية الجمل على الجلالين، المسماة (الفتوحات الالهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية) سليمان الجمل، مطبعة مصطفى محمد، ١٣٥٢هـ = ١٩٣٣م.

١٠٥.حاشية الدسوقي على مختصر التفتازاني، ضمن كتاب شروح التلخيص، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر (بدون تاريخ).
١٠٦.حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، محمد بن عرفة الدسوقي، (بدون تاريخ).
١٠٧.حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل (المسماة فتح الجليل على شرح ابن عقيل) (بدون تاريخ).
١٠٨.حاشية السجاعي على شرح قطر الندى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٥٨هـ- ١٩٣٩م.
١٠٩.حاشية أبي بكر إسماعيل الشنواني على شرح مقدمة الإعراب، لخالد الأزهري، الطبعة الثانية، مطبعة النهضة، تونس، ١٣٧٣هـ.
١١٠.حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (بدون تاريخ).
١١١.حاشية عبد الغفور اللاري على الفوائد الضيائية لملّا جامي، دار سعادت، مطبعة عثمانية، ١٣٠٩هـ.
١١٢.حاشية حسن العطار على شرح الأزهرية في علم النحو لخالد الزهري، الطبعة الأولى، ١٢٩٨هـ.
١١٣.حاشية على الاستشرق المعاصر، الدكتور نهاد الموسى، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
١١٤.حاشية محمد الأمير على شرح شذور الذهب، المطبعة الخيرية، مصر، ١٣١٠هـ.
١١٥.حاشية محمد الأمير على مغنى اللبيب، الطبعة الأولى، المطبعة الازهرية، مصر، ١٣١٧هـ.

١١٦.حاشية يس بن زين الدين الحمصي على شرح أحمد بن علي الفاكهي، على قطر الندى وبل الصدى، سنة الطبع، ١٣٠٧هـ.

١١٧.الحجة في القراءات السبع، أبو علي النحوي، الجزء الأول، تحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح شلبي، والجزء الثاني بتحقيق: ناصف وشلبي، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١١٨.الحروف، أبو الحسين المزني، تحقيق: الدكتور محمود حسني محمود والدكتور محمد حسن عواد، الطبعة الأولى، جمعية عمال المطابع التعاونية، دار الفرقان للنشر، عمان، الأردن، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١١٩.الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين، هادي عطية مطر الهلالي، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١٢٠.حروف المعاني، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، دار الأمل، إربد، الأردن، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.

١٢١.الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، عبد الله بن السيد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٠م.

١٢٢.خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية عبد القادر بن عمر البغدادي، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية، بولاق (بدون تاريخ).

١٢٣.الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان (بدون تاريخ).

١٢٤.الخواطر العراب في النحو والإعراب، جبر ضومط، الطبعة الثانية، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٨٢٨م.
١٢٥.دراسات في الأدوات النحوية، الدكتور مصطفى النحاس، الطبعة الأولى، شركة الربيعيات للنشر والتوزيع، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
١٢٦.دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم، الدكتور مصطفى جواد، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٦٨م.
١٢٧.الدراسات اللغوية في العراق، الدكتور عبد الجبار جعفر القزاز دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١م.
١٢٨.الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، الدكتور فاضل صالح مهدي السامرائي، دار النذير للطباعة والنشر، ١٣٨٩هـ- ١٩٧٠م.
١٢٩.دراسات نقدية في النحو العربي، الدكتور عبد الرحمن محمد ايوب، الناشر: مكتبة الاتحاد المصرية، مطبعة مخيمر، القاهرة، ١٩٥٧م.
١٣٠.دراسة في حروف المعاني الزائدة، عباس محمد السامرائي، الطبعة الاولى، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٨٧م.
١٣١.دروس في اللغة العربية، محمد الأنطاكي، ومحمود فاخوري، الطبعة الثانية، مكتبة دار الشرق، بيروت (بدون تاريخ).
١٣٢.دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، الناشر: مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة (بدون تاريخ).
١٣٣.ديوان امرئ الجقيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م.
١٣٤.رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عيد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمود الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

١٣٥.روح المعاني في تفسير القرآن الكريم، محمود الآلوسي البغدادي، الطبعة الأولى، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، مصر، ١٣٠١هـ.
١٣٦.زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج بن الجوزي البغدادي، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
١٣٧.السراج المنير، تفسير الخطيب الشربيني، الطبعة الثانية، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت (بدون تاريخ).
١٣٨.سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر ١٣٨٤هـ- ١٩٥٤م.
١٣٩.شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة (١٤)، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
١٤٠.شرح أبيات سيبويه السيرافي، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، منشورات دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
١٤١.شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى الفية ابن مالك) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد الطبعة الثانية، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٥٨هـ- ١٩٣٩م.
١٤٢.شرح الإظهار، عبد الله بن إسماعيل الأيوبي، وهو شرح رسالة لمحمد بن علي البركوي، طبع في المطبعة العثمانية، قسطنطينية، ١٣٠٥هـ.
١٤٣.شرح الفية ابن مالك، بدر الدين بن جمال الدين بن مالك، المعروف بابن الناظم، مطبعة القدس، بيروت، ١٣١٢هـ.
١٤٤.شرح البردة البوصيرية، خالد الأزهري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٦هـ.
١٤٥.شرح بغية الطالب في جليل المطالب، عبد الحافظ عبد الحق الحجاجي، الطبعة الأولى، مطبعة وادي النيل، ١٢٩٦هـ.

١٤٦.شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، وبهامشه حاشية يس الحمصي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه (بدون تاريخ).
١٤٧.شرح عبد المنعم عوض الجرجاوي على شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك، وبالهامش شرح شواهد ابن عقيل لمحمد قطة العدوي، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٥٥هـ- ١٩٣٧م.
١٤٨.شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العراقية، الجزء الأول، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م والجزء الثاني، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
١٤٩.شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، أبو العباس ثعلب، طبعة دار الكتب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
١٥٠.شرح شذور الذهب، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة التاسعة، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.
١٥١.شرح شواهد المغني، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، لجنة التراث العربي، رفيق حمدان وشركاه (بدون تاريخ).
١٥٢.شرح صحيح البخاري، الكرماني، (بدون تاريخ).
١٥٣.شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة القاهرة، ١٩٧٥م. وطبعة أخرى، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
١٥٤.شرح عيون الإعراب على بن فضال المجاشعي، تحقيق: الدكتور حنا جميل حداد، الطبعة الأولى، مكتبة المنار، الأردن الزرقاء، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.

١٥٥.شرح القصائد التسع المشهورات، أبو جعفر النحاس، تحقيق: أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
١٥٦.شرح القصائد السبع الطوال، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق: عبد السلام محمد هرون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٣م.
١٥٧.شرح القصائد العشر، الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٨٤هـ=١٩٦٤م.
١٥٨.شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة (١١) مطبعة السعادة، مصر، ١٣٨٣هـ=١٩٦٣م.
١٥٩.شرح حسن الكفراوي على متن الآجرومية للصنهاجي وبهامشه حاشية إسماعيل الحامدي، مصر، ١٣١٧هـ.
١٦٠.شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ابن هشام، تحقيق: الدكتور هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
١٦١.شرح اللمع لابن جني، ابن برهان العكبري، تحقيق: الدكتور فائز فارس، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.
١٦٢.شرح مختصر جدًّا على متن الآجرومية، احمد بن زيني دحلان، الطبعة الخامسة، مطبعة مصطفى محمد، مصر، ١٣٥٦هـ.
١٦٣.شرح المغني، للشمني، مطبعة البهية، مصر، (بدون تاريخ).
١٦٤.شرح المغني الجاربردي، محمد بن عبد الرحيم العمري الميلاني، ١٣٢٤هـ.
١٦٥.شرح المفصل، ابن يعيش، إدارة الطباعة الأميرية (بدون تاريخ).
١٦٦.شرح المفصل في صنعة الإعراب ، الموسوم بالتجمير ، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت : ٦١٧هـ) تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكة المكرمة ، جامعة أُمِّ القرى

١٦٧.-شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، الطبعة الأولى، المطبعة العصرية، الكويت، ص١٩٧٦م.

١٦٨.شرح المكودي على ألفية ابن مالك، وبهامشه حاشية الملوى، دار العهد الجديد للطباعة، طبعة قديمة، مصر.

١٦٩.شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، تحقيق: الدكتور موسى بناى علوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

١٧٠.شعر الشافعي، تحقيق الدكتور مجاهد مصطفى بهجت، دار الطباعة للنشر، جامعة بغداد، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

١٧١.شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تحقيق: الدكتور طه محسن، إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العرقية، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

١٧٢.شواهد القطر، الخطيب الشربيني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٣٩م.

١٧٣.الشواهد على شرح ألفية ابن مالك، السيد محمد آل السيد علي الموسوي، المطبعة العلوية، النجف الاشرف، ١٣٤٣هـ.

١٧٤.الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، تحقيق: الدكتور مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٨٢هـ= ١٩٦٣م.

١٧٥.صرف العناية في كشف الكفاية، عبد الله بن محمد الكردي، البيتوشي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٢٢م.

١٧٦.الصرف الواضح، عبد الجبار علوان النايلة، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة الموصل، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

١٧٧.ضرائر الشعر، أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة، أبو عبد الله، محمد بن جعفر القزاز القيرواني، تحقيق: الدكتور محمد زغلول سلام

والدكتور محمد مصطفى هدارة، الناشر المعارف، الإسكندرية، (بدون تاريخ).
١٧٨.الطراز، يحيى بن حمزة العلوي، مطبعة المقتطف، مصر، ١٣٣٢هـ= ١٩١٤م.
١٧٩.ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني، الطبعة الأولى، الناشر: وكالة المطبوعات الكويت، توزيع دار القلم، بيروت، ١٩٧٤م.
١٨٠.عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، ضمن كتاب شروح التلخيص، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر (بدون تاريخ).
١٨١.عقود الجمان في المعاني والبيان، شرح عبد الرحمن بن مرشد العمري، وبهامشه، شرح عقود الجمان لجلال الدين السيوطي، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٧٤هـ= ١٩٥٥م.
١٨٢.عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد عبد الفتاح تمام، وسمير حسين حلبي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٨٣.عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، بدر الدين محمود بن أحمد العيني، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، (بدون تاريخ).
١٨٤.علم المعاني، درويش الجندي، دار النهضة للطباعة والنشر، (بدون تاريخ).
١٨٥.العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، مطابع الرسالة، الكويت، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

١٨٦.فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة، الفاضل الاسفراييني، تحقيق: الدكتور عفيف عبد الرحمن، ١٤٠٠هـ= ١٩٨١م.
١٨٧.فرائد النحو الوسيمة، شرح الدرة اليتيمة، محمد بن علي بن حسين المالكي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر ١٣٤٦م.
١٨٨.الفصول الخمسون، زين الدين بن عبد المعطي المغربي، تحقيق محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، وشركاه، القاهرة، ١٣٩٢هـ= ١٩٧٢م، وهو تاريخ مناقشة الرسالة.
١٨٩.فقه اللغة وأسرار العربية، أبو منصور الثعالبي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (بدون تاريخ).
١٩٠.الفوائد الضيائية على الكافية، عبد الرحمن بن محمد الجامي، ١٣٢٤هـ.
١٩١.فواتح الرحموت لمحمد بن نظام الدين الأنصاري، بشرح مسلم الثبوت لعبد الله بن عبد الشكور، في هامش المستصفى للغزالي، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، ١٣٢٢م.
١٩٢.فوات الوفيات، محمد بن شاكر الكتبي، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، مطابع دار صادر، بيروت، ١٩٧٤م.
١٩٣.في الدراسات النحوية واللغوية في قواعد اللغة العربية، الدكتور أحمد علم الدين الجندي، الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة الشباب، القاهرة، ١٣٩٤هـ= ١٩٧٤م.
١٩٤.في النحو العربي، قواعد وتطبيق، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٨٦هـ= ١٩٦٦م.
١٩٥.في النحو العربي، نقد وتوجيه، الطبعة الأولى، منشورات المكتبة العربية، بيروت، ١٩٦٤م.

١٩٦.القاموس المحيط، الفيروزآبادي، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (بدون تاريخ).
١٩٧.القطع والائتناف، أبو جعفر النحاس، تحقيق: الدكتور أحمد خطاب العمر، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٨هـ= ١٩٧٨م.
١٩٨.قل ولا تقل، مصطفى جواد، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٧٠م.
١٩٩.الكامل، المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة.
٢٠٠.كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، (بدون تاريخ).
٢٠١.كتاب سيبويه، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هرون، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦و ١٩٦٨م.
٢٠٢.الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، (بدون تاريخ).
٢٠٣.كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة.
٢٠٤.كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق: الدكتور هاجي عطية مطر، الطبعة الأولى، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
٢٠٥.الكواكب الدرية على متممة الآجرومية، محمد بن عبد الباري الأهدل، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، وأولاده، مصر، ١٣٥٦هـ= ١٩٣٧م.
٢٠٦.اللمع في العربية، ابن الجني، تحقيق: الدكتور حسين محمد محمد شرف، الطبعة الأولى، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م.
٢٠٧.اللمع في أصول الفقه، الشيرازي الشافعي، الطبعة الأولى الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، (بدون تاريخ).

٢٠٨.المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين الأثير، تحقيق: الدكتور أحمد الحوفي، والدكتور بدوي طبانة، الطبعة الأولى، دار نهضة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٠هـ= ١٩٦٠م.
٢٠٩.مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هرون، دار المعارف، مصر، ١٩٤٨م.
٢١٠.مجمع البيان في تفسير القرآن، الفضل بن الحسن الطبرسي، منشورات شركة المعارف الإسلامية، ١٣٧٩هـ.
٢١١.المحيط في أصوات اللغة العربية، ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، الطبعة الأولى، مكتبة دار الشرق، بيروت، ١٣٩٢هـ= ١٩٧٢م.
٢١٢.مختصر التفتازاني على تلخيص المفتاح، القزويني ضمن كتاب شروح التلخيص، مطبعة البابي الحلبي، (بدون تاريخ).
٢١٣.المخصص، ابن سيده، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت (بدون تاريخ).
٢١٤.مدرسة الكوفة منهجها في دراسة اللغة والنحو، الدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٧٧هـ= ١٩٥٨م.
٢١٥.المرتجل، ابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، منشورات دار الحكمة، دمشق، ١٣٩٢هـ= ١٩٧٢م.
٢١٦.المسائل العسكريات، أبو علي النحوي، تحقيق: الدكتور علي جابر المنصوري، الطبعة الأولى، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٨٢م، وطبعة أخرى، تحقيق: إسماعيل احمد عمايرة، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨١م.
٢١٧.المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي النحوي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، (بدوت تاريخ).

٢١٨.مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٣٩٥هـ= ١٩٧٥م. وطبعة أخرى، تحقيق: يس محمد السواس، الطبعة الثانية، دار المأمون للتراث، دمشق، (بدون تاريخ).

٢١٩.المصباح في علم المعاني والبيان والبديع، بدر الدين المعروف بابن الناظم، الطبعة الأولى، المطبعة الخيرية، ١٣٤١هـ.

٢٢٠.المصباح في علم النحو، ناصر الدين بن عبا السيد المعروف بالمطرزي، تحقيق: الدكتور عبد الحميد السيد طلب، الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة الشباب، بالمنيرة (بدون تاريخ).

٢٢١.المطالع السعيدة في شرح الفريدة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: الدكتور نبهان يس حسين، مطبعة الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٧٧، وطبعة أخرى، تحقيق: الشيخ عبد الكريم المدرس، تحت عنوان (الفرائد الجديدة والمواهب الحميدة)، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩٧هـ= ١٩٧٧م.

٢٢٢.مطول على التلخيص، التفتازاني، ١٣٣٠هـ.

٢٢٣.معاني الحروف، علي بن عيسى الرماني، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، (بدون تاريخ).

٢٢٤.معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تحقيق: الدكتور فائز فارس، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ= ١٩٨٠م.

٢٢٥. معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠م.

٢٢٦.معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبد شلبي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية صيدا، بيروت، (بدون تاريخ).

٢٢٧.معاني النحو للدكتور فاضل السامرائي ، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م .
٢٢٨.معترك الأقران في إعجاز القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: علي محمد البجاوي، طبع دار الفكر العربي، ١٩٦٩م.
٢٢٩.معجم الأدباء، ياقوت الحموي، مطبوعات دار المأمون، بيروت، لبنان، (بدون تاريخ).
٢٣٠.معجم الأدوات النحوية، الدكتور محمد التونجي، الطبعة الخامسة، منشورات مكتبة قورينا، بنغازي، ١٩٧٤م.
٢٣١.معجم البلدان، ياقوت الحموي، بيروت، ١٩٥٧م.
٢٣٢.معجم الكنى والألقاب، عباس القمي، المطبعة الحيدرية، النجف الاشرف، ١٣٨٩هـ= ١٩٧٠م.
٢٣٣.معجم المؤلفين، عمر كحالة، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٧٨هـ= ١٩٥٩م.
٢٣٤.معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مجدي وهبة، وكامل المهندس، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٨٤م.
٢٣٥.المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، إبراهيم مصطفى وزملاؤه، (بدون تاريخ).
٢٣٦.المعلقات السبع، الزوزني، منشورات مكتبة المعارف، بيروت (بدون تاريخ).
٢٣٧.المغني في علم النحو، أحمد بن حسن الجاربردي، الأستانة، ١٣١٠هـ.
٢٣٨.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد (بدون تاريخ).

٢٣٩.مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زاده، تحقيق: كامل كامل بكري، وعبد الوهاب أبو النور، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة (بدون تاريخ).
٢٤٠.مفتاح العلوم، السكاكي، تحقيق: أكرم عثمان، يوسف، الطبعة الأولى، مطبعة دار الرسالة، بغداد، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م، وطبعة أخرى غير محققة قديمة، الطبعة الأولى، الطبعة الأدبية، مصر.
٢٤١.المفصل في علم العربية، الزمخشري، مطبعة التقدم، مصر، ١٣٢٣هـ.
٢٤٢.المفضل في شرح أبيات المفصل، محمد بدر النعساني، بهامش المفصل في علم العربية.
٢٤٣.المقابسات، أبو حيان التوحيدي، تحقيق: محمد توفيق حسين، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٠م.
٢٤٤.المقاصد النحوية العيني، بهامش خزانة الأدب.
٢٤٥.المقتصد في شرح الإيضاح، لأبي علي النحوي، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م.
٢٤٦.المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الكتب، بيروت، (بدون تاريخ).
٢٤٧.منافع الدقائق في شرح مجامع الحقائق، عبد الله بن محمد الخادمي الرومي الحنفي، دار الطباعة العامرة، ١٢٧٣هـ.
٢٤٨.المنتخب من كلام العرب، محمد جعفر الكرباشي، مطبعة الآداب، النجف الاشرف، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٣م.
٢٤٩.منتهى السول في علم الأصول، الآمدي، مطبعة علي صبيح، ميدان الأزهر، مصر، (بدون تاريخ).
٢٥٠.المنخول من تعليقات الأصول، أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمد حسن هيتو، دمشق، ١٣٩٠هـ= ١٩٧٠م.

٢٥١.المنهج في القواعد والإعراب، محمد الأنطاكي، الطبعة الخامسة، مكتبة دار الشرق، بيروت (بدون تاريخ).
٢٥٢.منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان الأندلسي، نيوهافن، أميركا، ١٩٤٧م.
٢٥٣.مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ابن يعقوب المغربي، ضمن كتاب شروح التلخيص.
٢٥٤.الموجز في النحو، ابن السراج، تحقيق: مصطفى الشويمي، وبن سالم دامرجي، مطابع بدران وشركاه، بيروت، ١٩٦٥م.
٢٥٥.الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٧٠هـ= ١٩٥٠م.
٢٥٦.النحو المصفى، الدكتور محمد عيد، مطبعة الشباب، القاهرة، ١٩٧٥م
٢٥٧.النحو الوافي، الأستاذ عباس حسن، دار المعارف، مصر، الجزء الأول، ١٩٦٦م، والثاني ١٩٦٣م، والثالث ١٩٦٤م والرابع، ١٩٦٣م.
٢٥٨.نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين الرازي، مطبعة الآداب والمؤيد، مصر، القاهرة، ١٣١٧هـ.
٢٥٩.همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: الأستاذ عبد السلام محمد هرون، والدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، الجزء الأول والثاني ١٣٩٤هـ= ١٩٧٥م، والجزء الثالث ١٣٩٧هـ= ١٩٧٧م، وطبعة أخرى تقديم النعساني دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت (بدون تاريخ).
٢٦٠.الواضح في علم العربية ، لأبي بكر الزبيدي الأشبيلي النحوي، تحقيق: الدكتور عبد الكريم خليفة (بدون تاريخ).
٢٦١.الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية ، حسين المرصفي، الطبعة الأولى، مطبعة المدارس الملكية، ١٢٨٩هـ.

٢٦٢.وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبن خلكان، تحقيق: الدكتور إحسان عباس ، مطابع دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م.

المحتويات

المواضيع	الصفحة
قصة هذا الكتاب	٣
مقدمة	٤
الفصل الأول /واو الحال عند النحويين	٧
الفصل الثاني/ واو الحال وواو المصاحبة في الميزان	٨٠
في ميزان التقدير	٨١
في ميزان التعريف	٨٩
في ميزان الربط بالواو والضمير	٩٠
في ميزان التأويل	١٠٣
في ميزان القياس على النظير	١٠٩
في ميزان المعنى	١٣٤
واو الحال وواو المصاحبة في ميزان الفصل والوصل	١٥٠
الواو هي الميزان الفصل بين الحال والمعية	١٥٩
الفصل الثالث /المفعول معه بين المفرد والجملة	١٦٣
الفصل الرابع / المفعول معه الجملة ومآخذ القول بواو الحال	٢٠١
الخاتمة	٢٥٤
المصادر والمراجع	٢٦٨

السيرة العلمية

-الاسم : عبد الجبار فتحي زيدان ذنون صوفي علي الحمداني .

-محل وتاريخ الولادة : الموصل/١٩٤٧م ، محلة الشفاء ، قرب دورة قاسم الخياط .

-أنهيتُ دراستي الابتدائية ، في المدرسة القحطانية ، سنة ١٩٦٢ .

-أنهيتُ دراستي المتوسطة ، في متوسطة الحرية ، سنة ١٩٦٥م .

-أنهيتُ دراستي الإعدادية ، في الإعدادية المركزية ، القسم العلمي ، سنة ١٩٦٧م

-خريج كلية التربية الملغاة / قسم اللغة العربية /جامعة بغداد ، حصلتُ على شهادة البكالوريوس في هذه الكلية بدرجة جيد جدًّا ، سنة ١٩٧٢م .

-عُيِّنتُ مدرسًا في ثانوية قيّارة في ١٩٧٣/١٠/٩م ، ثم نُقلتُ بعدها إلى متوسطة كَرَمْلِيسْ ، ثم ثانوية قره قوش ، ثم متوسطة المثنى ، فمتوسطة أبي بكر الصديق ، وبعد حصولي على شهادة الماجستير، تم نقلي إلى معهد إعداد المعلمات سنة ١٩٨٩م .

-حصلتُ على شهادة الماجستير في اللغة العربية ، بدرجة جيد جدًّا عالٍ برسالتي الموسومة (المشاكلة بين واو الحال وواو المصاحبة في النحو العربي) بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٠م جامعة الموصل / كلية الآداب ، بموجب الأمر الجامعي المرقم ٣١٩/١١/٣ في ١٩٨٩/١/٩م

-حصلت على شهادة الدكتوراه في اللغة العربية ، بدرجة امتياز ، بأطروحتي الموسومة ((ما) في القرآن الكريم /دراسة نحوية) في ١٩٩٧/٨/٢٦م ، بموجب الأمر الجامعي العدد ٢/١١/٣ع٧٢ بتاريخ ١٩٩٧/٩/١٦م

-تم نقل خدماتي إلى وزارة التعليم العالي ، وباشرتُ التدريس بكلية المعلمين في ١٩٩٧/٣/١٩م ، التي هي كلية التربية الأساسية حاليا

-كُلِّفتُ بالخطابة من لدن وزارة الأوقاف ، وكان عدد الجوامع التي صعدتُ فيها على منابرها ، خمسة عشر جامعًا ، وأول خطبة خطبتها كانت في جامع الطالب/حي الرفاعي ، في الأسابيع الأولى من افتتاحه ، سنة ١٩٨٧م ، وأكثر خطبي كانت في جامع يونس النحوي المعروف بجامع شيخ الشط ، وآخرها كانت في جامع العطاش/كوكجلي ، ثم تركتُ المنبر سنة ٢٠٠٠م

-بقيت أعمل تدريسيًّا بكلية التربية الأساسية ، جامعة الموصل ، ومحاضرًا في الدراسات العليا ، ومناقشًا ومشرفًا لرسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه . في قسم اللغة العربية في الكلية المذكورة ، حتى أُحلتُ إلى التقاعد بتاريخ ٢٠١٢/٦/٥م .

-ترقيتُ إلى الأستاذية بتاريخ ٢٠١٢/٦/٣م

موبايل : ٠٧٧٠٢٠٥٠٠٥٠

فايبر : ٠٧٧٠٢٠٥٠٠٥٠

فيسبوك : البروف النحوي

للمؤلف

١-الله والتقدم المادي عند الإنسان سنة ١٩٧٧ .

٢-اغتنم شبابك في طاعة الله ، الطبعة الأولى ، مطبعة أسعد بغداد ١٤٠٥هـ =١٩٨٥م ، رقم الإيداع في المكتبة الوطنية ببغداد٢٩٩ لسنة ١٩٨٥م .

٣-فضل الصلاة وحكم تاركها في الكتاب والسنة ، أو رسالة إلى تارك الصلاة ، الطبعة الأولى ، مطبعة أسعد ، بغداد ١٩٨٥م رقم الإيداع في المكتبة الوطنية ببغداد ٥٦٦ لسنة ١٩٨٦م .

وهذه الكتب الثلاثة نفدت نسخها ولم أُعد طبعها ؛ لأنَّها لم تكن وقتئذ مسجلة على قرص ، أو مخزونة في حاسبة .

٤-إعجاز القرآن الكريم . رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد٨٠٢/ لسنة ٢٠٠٩م وهو كتاب منهجي كنتُ أدرِّسه لطلاب المرحلة الرابعة في قسم التربية الإسلامية / كلية التربية الأساسية / جامعة الموصل / أعددتُه حسب المنهج الذي قرّرتْه عمادة الكلية المذكورة .

٥-مواعظ إسلامية . رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد/٨٠٣ لسنة ٢٠٠٩م

٦-دروس إسلامية . رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد/٨٠٤ لسنة ٢٠٠٩م

٧-بين الماضي والحاضر / قصائد إسلامية . وهي من نظمي وشعري ، يضمّ ثماني قصائد ، رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد/٨٠٥ لسنة ٢٠٠٩م وقد غيّرتُ عنوانه إلى : صيحاتي بأمَّتي السَّبيَّة في ثماني قصائد إسلامية .

٨-المشاكلة بين واو الحال وواو المصاحبة في النحو العربي . رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد/٨٠٦ لسنة ٢٠٠٩م

٩-(ما) في القرآن الكريم / دراسة نحوية . رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد/٨٠٧ لسنة ٢٠٠٩م

١٠-دراسات في النحو القرآني . . رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق ببغداد/٨١١ لسنة ٢٠٠٩م

١١-من مزاعم النحاة . رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد/٨٠٨ لسنة ٢٠٠٩م

١٢-النصب على نزع الخافض والتضمين من بدع النحاة والمفسرين ، رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق ببغداد/ ١٧٣٢ لسنة ٢٠١٠م .

١٣-(ظنَّ) وأخواتها والتضمين في القرآن الكريم . وقد دمجتُ هذا الكتاب في الكتاب السابق .

١٤- الوجوه الدخيلة في كتب الوجوه والنظائر ، لفظ (الذكر) نموذجًا ، مع بحث صغير بعنوان : لغة القرآن فوق نحو النحاة رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد/ ١٧٩٨ لسنة ٢٠١١م

وقد جعلتُ الموضوع الأول من هذا الكتاب ضمن أحد مواضيع التمهيد في كتابي : لا وجوه ولا نظائر ، تحت عنوان دراسة نموذجية ، وجعلتُ كلامي في الموضوع الثاني ضمن التمهيد في كتابي : من مزاعم النحاة .

١٥-لا وجوه ولا نظائر في كتب الوجوه والنظائر . رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد/ ٨٣٢ لسنة ٢٠١٤م

١٦-اختلاق الأوجه والمعاني في كتب حروف المعاني . رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد/ ٨٣٣ لسنة ٢٠١٤م

١٧-طرائق اختلاق الوجوه في كتب الوجوه . . رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد/ ٨٣٤ لسنة ٢٠١٤م

١٨- الأضداد في القرآن الكريم

ملاحظة : هناك خطأ شائع جدًّا ، يتعلّق برسم الكلمة ، وهو وضع تنوين الفتح والنصب على الألف ، والصحيح وضعها على الحرف قبلها ، فمن ذلك مثلًا رسم الكلمات : مثلاً-سميعاً-كتاباً ، والصحيح : مثلًا-سميعًا-كتابًا ، ومن الخطأ الشائع أيضًا وضع رسم الشدة على الألف نحو : إلاّ-ألاّ-كلاّ والصحيح إلّا-ألّا-كلّا ، وقد استدركتُ في مؤلفاتي هذا الخطأ الذي يتعلّق بالرسم في كثير من المواضع ، وفاتتني مواضع كثيرة أخرى